د. عبد العظيم رمضان

الوثائق السرية لثورة يوليو

النصوص الكاملة لمحاضر الأمانة العامة للإتحاد الاشتراكى











الهيئة المصرية العامة للكتاب

الوثائق السرية لثورة يوليو

(النصوص الكاملة لمحاضر الأمانة العامة للاتحاد الإشتراكى)

الجزء الثانى

د. عبدالعظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٨

الغلاف للفنان:
جمال قطب
الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبد الواحد

تقديم

يسرني أن أقدم للقارىء العزيز هذا الجزء الثانى من «الوثائق السرية لثورة يوليو»، ويشمل محاضر سبع جلسات، وهى السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة، للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، التى عقدت فى الفترة من ٥ يناير ١٩٦٥ إلى ١١ مايو ١٩٦٥ . وكلها عقدت برياسة عبدالناصر فيما عدا الجلسة الثامنة، التى رأسها عبدالحكيم عامر.

وكان الجزء الأول قد اشتمل على محاضر خمس جلسات، من الأولى إلى نهاية الخامسة، وقد عقدت فى الفترة من ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤ برياسة عبدالناصر.

ونلاحظ أن هذه الاجتماعات بدأت بعد ستة أشهر من الإفراج عن المعتقلين والمسجونين الشيوعيين، يوم ١٠ مايو ١٩٦٤، وبعد زيارة خروشوف لمصر فى اليوم السابق ٩ مايو ١٩٦٤ . وكان فى أثناء انعقاد هذه الاجتماعات أن أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى، فى أبريل ١٩٦٥ قرارا «بإنهاء الشكل المستقل

للحزب الشيوعى المصرى، وتكليف كافة أعضائه بالتقدم كأفراد لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى.

ومن الضرورى وضع هذه الخلفية فى الأذهان عند قراءة محاضر الأمانة العامة، لأنها تفسر الكثير مما دار، وبدونها تبقى الصورة ناقصة.

وكما فعلت فى الجزء الأول من المحاضر، فقد قمت بتحليل كل محضر، وإبراز أهم ما دار فيه من خلال رؤيتى كمؤرخ ودارس لهذه الفترة، وإلقاء الضوء على ما تناولته المناقشات من وقائع وأحداث، وصدرت كل محضر بهذا التحليل لمساعدة القارىء على تتبع الحوار بدون ملل.

وفى الوقت نفسه فإنى لم أتدخل فى نصوص المحاضر بأى شكل من أشكال التدخل، كما أنى لم أتدخل بتصحيح الأخطاء النحوية الناجمة عن التحدث بالعربية الدارجة فى كثير من المواضع، لكى أحتفظ للمحاضر بروحها. ومن هنا فإن ما قد يصادفه القارىء من أخطاء نحوية، ليس نتيجة إهمال فى التصحيح، وإنما ترك عمداً، لأنه طبق الأصل مما ورد بالمحاضر.

على أنه لما كانت المحاضر خالية من علامات الترقيم، وكانت علامات الترقيم هى الوسيلة الأساسية لتوضيح المعانى، وبدونها تختلط وتضيع معالمها، فقد كنت حريصاً على أن يكون تدخلى فى هذا المجال فقط. وقد تطلب ذلك منى وقتاً وجهداً، إذ كان من

الضروري التمييز بين ما يتطلب في الكلام «نقطة» بسبب انتهاء الكلام، أو «فصلة» لاستمرار الكلام» ، أو شرطة بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول، أو نقطتين بعد القول، أو علامات التنصيص ، أو علامات التعجب أو التأثر.. إلى غير ذلك . وأعتقد أن استخدام علامات الترقيم على هذا النحو قد ذلل لحد كبير من صعوبات قراءة هذه المحاضر ، ويسر فهمها.

وعليّ في هذا الصدد أن أشكر السيد عبدالمجيد فريد، الذي قام بأعمال سكرتارية اللجنة، فلم أقرأ خطأ واحدا في نقل هذه المحاضر، مما يدل على دقة تامة في مراجعة البروفات! وهي دقة اختفت تماماً من الكتب المصرية، التي أصبحت تحفل بأخطاء نحوية وإملائية كثيرة، حتى إن الكتب الملونة التي تصدرها وزارة الخارجية المصرية لا تخلو من أخطاء على الرغم مما تضمنته من وثائق رسمية! وقد أشرت إلى ذلك في مقدمة كتابي : «المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر».

وعلى كل حال ، فآمل أن أكون ، بنشري نصوص هذه المحاضر السرية ، قد قدمت خدمة كبيرة لتاريخ مصر ، فبالإضافة إلى أن هذه المحاضر غير موجودة لدى أي أحد - في حدود علمي - فإنها تكشف من أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك الفترة ما لا تكشفه أية وثائق أخرى صدرت عن هذه الفترة، وقد تكلم فيها أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي بحرية تامة وبصراحة تامة لعلمهم بسرية الجلسات المطلقة.

واعتقادى الشخصى أنى وفرت بنشر هذه المحاضر السرية مادة أولية خصبة للباحثين فى التاريخ وفى العلوم السياسية والاجتماعية، كان يتعذر حصولهم عليها بدون نشر هذه المحاضر.

والله الموفق،

الهرم فى ١٠ يولية ١٩٩٨

د . عبدالعظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب ـ جامعة المنوفية

الفصل السادس

الجلسة السادسة

يوم ٥ يناير ١٩٦٥

الفصل السادس

عندما عقدت جلسة الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى يوم الثلاثاء ٥ يناير ١٩٦٥ ، كان حزب البعث الحاكم فى سوريا قد أصدر قرارات اشتراكية أمم فيها ١١٥ شركة، ووجه بذلك ضربة قوية للبورجوازية السورية. وقد وضع ذلك نظام عبد الناصر فى موقف حرج، فمنذ وصل العسكريون فى سوريا للسلطة تحت واجهة حزب البعث برياسة أمين الحافظ، كان فى ذلك نهاية لأحلام الوحدة بين مصر وسوريا، ومع أن دستور سوريا المؤقت فى ٢٥ أبريل ١٩٦٤ قد وصف نظام الحكم بأنه جمهورية ديمقراطية اشتراكية، الا أن العلاقات بين النظام فى مصر ونظام البعث ظل فى حالة قطيعة. فلما جرى تأميم ١١٥ شركة فى سوريا، وضع ذلك نظام عبد الناصر الذى كان يصف نفسه بالاشتراكية فى موقف حرج. إذ كان عليه أن يثبت اشتراكيته عن طريق الإشادة بقرارات التأميم السورية، دون أن يترتب على ذلك تأييد النظام فى سوريا. وقد كان هذا الموضوع موضع نقاش فى جلسة ٥ يناير ١٩٦٥ ، وكان تصور عبد الناصر أن قرارات التأميم سيكون لها تأثير على لبنان الذى اعتبره قاعدة الاستعمار والرجعية.

كذلك أثيرت فى الجلسة مسألة الشعارات الاشتراكية التى رفعت فى السودان. وكانت ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ فى السودان قد أنهت الحكم العسكرى لعبود الذى استمر ست سنوات، وبرزت فيها الاشتراكية كشعار جديد للجماهير، ولكن عندما حاول محمد حسنين هيكل فى الأهرام وموسى صبرى فى الأخبار الإيعاز بأن الثورة السودانية من صنع مصر، أثار ذلك حساسية شديدة لدى السودانيين، فتوجهت مظاهرات إلى السفارة المصرية واعتدت عليها وأحرقت العلم المصرى، ولكن عبد الناصر احتوى الأزمة، وسمح للحزب الشيوعى السودانى بطبع كتابه «ثورة شعب» فى مطابع أخبار اليوم، بشرط ألا يوزع فى مصر.

كذلك أثيرت قضية الشيوعيين فى مصر، وقد أعلن عبد الناصر بوضوح أنه لن يسمح لهم بإعادة تنظيماتهم بعد خروجهم من المعتقل، وأنه سوف يعتقلهم من جديد - اذا عادوا. وكان عبد الناصر قليل الثقة فى لجان الاتحاد الاشتراكى التى كان يراها «لجانا فى الهواء» ليست لها أية فاعلية، كما اعترف بأنه لا يثق فى أفراد رعاية الشباب!

وقد عبر كثيرا، عن تشككه فى أساتذة الجامعات، «فالرجعيون متكتلون، وماداموا متكتلين فستكون لهم الكلمة العليا فى أى مؤتمر»! واعترف طلعت خيرى بأنه «توجد هوة كبيرة بيننا» وبين أعضاء التدريس فى الجامعات .

وبالنسبة لمجلس الأمة فقد كان مترددا بين تقييد حريته وإطلاقها، وعلى حد قوله يجب ألا نكلبش المجلس، ولكن ليس من المعقول أن نترك المجلس «يضرب يقلب»!

وقدأ ثيرت قضية تجارة الجملة، وكان رأى عبد الناصر حاسماً فى عدم تأميمها، لأن الناس الذين نعينهم قد «يبوظوا» الدنيا، ويخلقوا سوقا سوداء. ولكن فشل القطاع العام فى مهمته بالمقارنة بنجاح القطاع الخاص كان يفرض نفسه على المناقشات. فقد أبرز عبد الحميد غازى أنه فى عملية الأرز كان تجار القطاع الخاص يشترون من المنتجين بسعر ١٦ جنيها للضريبة ويوردون الأرز للمضارب بسعر ١٨ جنيها، بينما كان القطاع العام يشترى الأرز من المنتجين بالقوة «بالبوليس»!.

وقد تبين أنه على الرغم من مرور اثنى عشر عاما على الإصلاح الزراعى، كانت حيازات عائلة نوار فى البحيرة تبلغ ٩ آلاف فدان، بالتحايل والتواطؤ! وقد أبدى عبد الناصر توجسه من الأفكار الاشتراكية «القديمة» وأبدى خشيته من أن نجد أنفسنا قد انزلقنا فى أشياء معينة»!

وقد هاجم خالد محيى الدين لأنه وصف الدول الاشتراكية بأنها «الشيوعية» وقال له! أنت تعقد موضوع الاشتراكية..!

وقد جرت وقائع الجلسة، التى قام بأعمال سكرتيريتها عبد المجيد فريد، على النحو الآتى:

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ٥ يناير ١٩٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع
الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى
برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر
«الجلسة السادسة»

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى تمام الساعة الثامنة مساء يوم الثلاثاء الموافق ٥ يناير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد ابراهيم،

والسيد/ محمد الخولى.

(عبد المجيد فريد)

جمال عبد الناصر:

بالنسبة للقرارت الاشتراكية التى صدرت في سوريا فإنى أرى أن ننتهز فرصة الاجتماع لكى نوضح موقفنا من هذه القرارات. وفى رأيى أنه - بصرف النظر عن موقفنا من حزب البعث والخلافات الشخصية إلى آخر هذا الكلام - من واجبنا أن نؤيد الخطوة الاشتراكية التى تمت فى سوريا. والحقيقة أن موقفنا حتى الآن غير سليم من الناحية الصحفية، فالذى نشر فى الصحف واضح فيه الناحية الشخصية، أما من الناحية المبدئية فإن عملية حزب البعث لاتهمنا. وأنا فى رأيى أن البرجوازية السورية منذ أيام معاوية لم تضرب إلا اليوم فقط، وهذه البرجوازية السورية كانت أعتى برجوازية فى المنطقة.

وفى رأيى أنه لابد أن نؤيد هذه الخطوات وليس معنى ذلك أننا نؤيد حزب البعث كحزب بعث، ولكن إذا لم نؤيد هذه الخطوات فإن «شكلنا» - كاشتراكيين - سيبدو غريبا، ونظهر وكأن العملية عملية شخصية، فقد أيدنا عبدالسلام عارف عندما أمم بعض الشركات بينما أمموا هم ١١٥ شركة ، وفى رأيى أن البرجوازية فى سوريا قد انتهت، وقد كان «ثأرنا» فى سوريا أساسا مع البرجوازية.

إن عمليتنا مع حزب البعث - كما أتصورها كعملية استراتيجية - لابد أن يكون من شأنهـا أن تلتقى مع الحكم فى سوريا - وإن كان من غير الضرورى أن نتحد معها - طالما أن هذا الحكم يسير فى الطريق الاشتراكى.. فإن مصلحتنا وأوضاعنا تحتم علينا هذا

التلاقى. إن الدوائر التى تعارض هذا هى الدوائر الرأسمالية فى لبنان، فالصحف هناك فقدت أعصابها، والكلام الذى كان يقال ضدنا والشكر والمديح الذى كان يكال لحزب البعث كل ذلك انقلب وأصبحت هذه الصحف تقول على حزب البعث عشرة أضعاف ما كان يقال عنا!

وفى رأيى أن يدلى الاخ حسين الشافعى بتصريح - باعتباره متحدثا عن هذا الاجتماع - يقول فيه إننا فى هذا الاجتماع بحثنا خطوات التأميم في سوريا، وإننا نؤيد هذه الخطوات باعتبارها خطوات تقارب بين الدول العربية. ويستطيع الأخ حسين الشافعى أن يجهز هذا التصريح. وإذا كان لأحدكم رأيا آخر غير هذا فليقله!

سيد مرعى:

هل يمكن أن نعتبر هذه الخطوات اشتراكية فعلية؟ أم أنها قد تكون خطوة محلية اتخذت لأسباب غير ظاهرة أمامنا، فيجوز بعد أسبوع أو أكثر أن يتراجعوا فيها؟

جمال عبدالناصر:

هذا غير محتمل الحدوث فلا يعقل أن يتراجعوا بعد أسبوع أو أسبوعين وسواء كانت هذه الخطوات محلية أو غير محلية، فالمهم أنهم وصلوا إليها. وإذا كان هناك احتمال بأن يتراجعوا، فلابد أن «نهلل» أكثر لهذه الخطوات حتى «نزنقهم» فلا يتراجعوا!

سيد مرعى:

إننى لست مؤمنا بأنهم اخذوا هذه الخطوات بصفة جدية وإيمانى هذا راجع إلى معرفتى الشخصية بهم.

جمال عبدالناصر.

سأقول لكم ما هى أسباب اتخاذ هذه الخطوات. إن شكرى القوتلى سافر إلى بيروت، وجمع الرجعيين، وفكر الجميع فى القيام بعملية مماثلة لعملية السودان! ومن الطبيعى أن جميع «الفعاليات» الاقتصادية فى سوريا التى نعرفها انضمت إلى هذا العمل، وأنا اعتبر أن الخطوات التى تمت فى سوريا كانت رد فعل لهذا الذى فعله شكرى القوتلى!

ولكن الذى يهمنا نحن فى كل الموضوع، هو أن البرجوازية السورية ضربت ضربة لن تقوم منها، لأن كل ما أممناه نحن فى سوريا عام ١٩٦١ كان ١٦ شركة و٢٤ شركة رأسمالها أكثر من عشرة آلاف جنيه، وأما هم فقد أمموا الآن ١١٥ شركة! ثم إنه لابد أن تحدث معركة، لأن البرجوازية السورية ليست سهلة، ولكن رأيى أنها ضربت ضربة كبيرة جداً.

ومن مصلحتنا أن تضرب الرجعية السورية لعدة أسباب. فالسعودية - مثلا - كانت «تلعب» على أساس أنها تعمل مع سوريا ضدنا، وكانت تسير فى هذا الاتجاه فى الشهور الماضية على أساس أن أنظمتها غير اشتراكية، وأنهما خائفتان منا لأن نظامنا اشتراكى. ومعنى هذه القرارات السورية الأخيرة أنه قد قطعت السبل على أى

احتمالات للتقارب بين سوريا والسعودية. بل على العكس من ذلك، اذ يتضح للسعودية أن حزب البعث خطر عليها خطورة أشد، لأن البعث له تنظيمات فى السعودية وفى البلاد العربية، بينما لا توجد لنا مثل هذه التنظيمات فى السعودية أو غيرها من البلاد العربية..

كذلك فإن الجناح الآخر فى الأردن، الذى ينادى بتقوية العلاقات مع سوريا لضرب بغداد، كان يعتمد على أن النظام السورى نظام غير اشتراكى، واليوم ينتهى أيضاً هذا.

والحقيقة أنه أيام أن كان أمين الحافظ وعبدالسلام عارف موجودان هنا فى القاهرة، دعوتهما عندى فى البيت لتصفية الخلافات بينهما ، لأن الأوضاع الطبيعية تقضى بأن يكون هناك تلاق بين العراق وسوريا ومصر، بصرف النظر عن التناقضات الموجودة. ولكن السوريين كانت لهم طلبات، منها أن يفرج عن البعثيين المعتقلين فى العراق. وأنا أخبرتهم بأن مثل هذه الطلبات يمكن بحثها، وانما يجب البدء بايقاف الإذاعات الموجهة من كل منهما ضد الآخر، ولكنهم توقفوا عند هذا الحد، ولازال هناك تآمر سورى ضد العراق.

وأنا فى رأيى أن أية خطوة اشتراكية، وأية خطوة تقدمية فى أية دولة عربية لابد أن نساندها. وليس معنى ذلك أن نساند فقط الحاكم الذى يسير معنا، ونقف ضد من لا يسير معنا! لابد أن يكون مبدؤنا الاشتراكى واضحا. وأنا اعتبر أن ذلك يساعدنا كثيرا فى المستقبل، وبصرف النظر عن «رذالات» حزب البعث والبعثيين. ويمكن اعتبار

ضرب البرجوازية السورية مكسبا كبيرا جدا، مهما كان الذى يضربها! لأنها أسوأ رأسمالية فى المنطقة العربية كلها.

والحقيقة أنه من المستحيل أن يؤمموا ١١٥ شركة ثم يتراجعوا مرة أخرى، وإلا فلماذا أمموها إذا كانوا سيتراجعون؟. إنهم بالتأميم دخلوا فى معركة، والتراجع عن التأميم سيدخلهم فى معركة أخرى مع العمال! لقد فصلوا كل أصحاب رأس المال، وعينوا أناسا آخرين فى الشركات التى أمموها. وأنا اعتبر أنهم وصلوا فى التحول الاشتراكى الى نقطة «اللارجوع».

إن هذه العملية لها تأثير كبير جداً على لبنان، وستظل لبنان هى قاعدة الاستعمار والرجعية ضد هذه المنطقة. ثم هناك كلام يقال اليوم عن قرارات تأميم جديدة سوف تصدر لتأميم كل المؤسسات التى يزيد رأسمالها على ١٠ آلاف جنيه أو ١٠٠ ألف ليرة. «الغريب أن العملة السورية لم تنخفض قيمتها! وهى تساوى اليوم بالنسبة للبنان ٧٦، بينما كانت أيام الوحدة تساوى ٧٠ من غير تأميم - أى أنها زادت! وهذا أمر غريب جدا! وهو يبين المدى الذى كانت تتضامن فيه هذه القوى ضد الوحدة!

سيد مرعى:

من الغريب أنه لا يوجد فى سوريا ١٥٠ منشأة كبيرة يزيد رأسمالها عن عشرة آلاف جنيه!

جمال عبدالناصر:

إن قيمة ما أمم فى سوريا ٢٥ مليون جنيه استرلينى.

سيد مرعى:

سيؤممون مصانع البنجر وشركات الحديد الموجودة فى حلب. هذا هو كل ما لديهم، الا إذا كانوا سيؤممون المحلات التجارية!

جمال عبدالناصر:

لقد قرأت فى الصحف بيان الشركات التى أممت، وليس من بينها محلات تجارية، فكلها مصانع رأسمالها صغير!

إن من صالحنا أن تنتشر الدعوة الاشتراكية، وقد تكلموا الآن فى السودان عن الاشتراكية، وقالوا: اشتراكية إسلامية واشتراكية تقدمية! بل إن حزب الأمة السودانى وضع لنفسه برنامجا يقول: إنه اشتراكى!

كمال الدين رفعت:

ما تأثير هذا على العراق؟.

جمال عبدالناصر:

إننا سنسجل موقفنا ونسكت بعد ذلك. بمعنى أننا لا نؤيد حزب البعث، وإنما نحن نقول: إننا نؤيد الخطوات الاشتراكية. .هل تعتقد أنه من الأفضل ألا نسكت؟ الحقيقة إنى كنت مترددا منذ أمس، ولكنى رأيت أنه يجب أن نبين موقفنا.

وقد طلبت اليوم، قبل حضورى إلى هنا، من الجرائد أن تؤيد هذه الخطوات فى افتتاحياتها غدا، لأن موقف صحافتنا بالنسبة لهذه

الخطوات لم «يريحنى»! فهو يدل على أننا «مغتاظين»! وأننا لا نريد أن يقوم غيرنا بعمل اشتراكى! وحتى «مانشيت» جريدة الأهرام لم يعجبنى! فهو لم يكن يشير إلى التأميم، وإنما كان منصبا على التهريب! ونحن يهمنا التأميم بصرف النظر عن أى شىء آخر.

وفى رأيى أن الحاكمين فى سوريا اليوم سيقومون بتصفية بعضهم البعض! ولابد أنه ستأتى عناصر أخرى صالحة لتحكم هذا البلد. فأنا أرى أن عملية التأميم فى سوريا ستفجر الخلافات داخل حزب البعث، لأن هذه القرارات اتخذت من القيادة القطرية بدون الرجوع الى القيادة القومية. وهناك خلافات كبيرة بين القيادتين.

وقد أجرى حزب البعث انتخابات جديدة للقيادة القومية، وحلوا القيادة القطرية، ولكن القيادة القطرية رفضت ذلك، وأجرت انتخابات جديدة انتخبت فيها أغلبية من العسكريين! وليس صلاح جديد هو الذى دبر ذلك، بالرغم مما يقال عنه من أنه الرجل القوى! هو قومى سورى، واتجاهه غربى، ولكن الحقيقة - فى رأيى - أنك لا تستطيع أن تعرف اتجاهات السوريين لأن العملية عملية مساومات ومفاجآت!

إننى لا أقول: إننا نؤيد حزب البعث، وانما نحن نؤيد العمل الاشتراكى.

المشير عبدالحكيم عامر:

هذا - يعطى - أيضا - موقفا ضد الاستعمار.

جمال عبدالناصر:

إن جرائد بيروت الناطقة باسم الاستعمار «بتخرف اليوم» وهى فى حالة هذيان! علما بأنها - حتى أمس فقط - تقف فى صف سوريا، إلى أن حدث التأميم! وهذا يدل على أن هناك تيار تقدمى داخل سوريا. وفى رأيى أيضا يجب الا نشعرهم أنه، نتيجة للمشاكل التى بيننا وبينهم، فقد وقفنا ضدهم فى هذه العملية!

لقد كنا نحسب، فى الأسابيع الماضية، أن سوريا متجهة إلى الغرب، وكنا نعمل على هذا الأساس، لأنه كان واضحا أن القوى التى تسير تجاه الغرب هى التى تكسب. ثم نجد أنهم فى يوم واحد - وبدون مقدمات - فى الساعة الثانية عشرة قطعوا الإذاعة وأذاعوا بعض «المارشات»، ثم أعلنوا قرارات التأميم!... إذن هذه العملية اتخذت ردا على ما يفعله شكرى القوتلى فى بيروت.

ومعنى هذا أنهم حتى إذا كانوا متجهين غربا لن يستطيعوا ذلك، لأنهم ضربوا البرجوازية.. وفى رأيى أن التيار الوطنى سيتغلب على كل التيارات الأخرى، وستحدث معركة! منذ أسبوعين أو أربعة أسابيع كان الشعار الذى ينادى به حزب البعث هو «الوحدة الوطنية» وقد كنت أتعجب من ذلك، لأن «الوحدة الوطنية» شعار ينادى به قبل الاشتراكية! وهم نادوا أولاً بالاشتراكية، ثم ينادون بالوحدة الوطنية! إنهم رفعوا شعار الوحدة الوطنية لكى يجمعوا كل الناس الوطنيين ليعملوا معهم، ثم فجأة صدرت قرارات التأميم! وهذا معناه أن الكلام عن الوحدة الوطنية كان كلاما «فارغا»، والمقصود به هو التعاون مع

العناصر اليمينية وليس التعاون مع العناصر الوحدوية... هذا هو معنى الوحدة الوطنية التى كانوا ينادون بها.

وقد حدث أن تفاوضوا مع صبرى العسلى وغيره عندما كانوا ينادون بالوحدة الوطنية... إن رفع شعار الوحدة الوطنية يعتبر تراجعا عن الاشتراكية، ولكن الوحدة الوطنية التى نادوا بها فشلت، وقد يكون فشل سيرهم فى طريق الوحدة الوطنية هو الذى دفعهم الى دخول معركة ضد العناصر السياسية التقليدية أو العناصر البرجوازية.

هذا ما أردت أن أقوله بالنسبة لقرارات التأميم فى سوريا.

أما بالنسبة للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فقد كان كلامنا فى اجتماعها الأخير خاصا بالتنظيم أساسا. وقد كان من بين النقاط التى أثرتها فى هذا الاجتماع أن بعض الشيوعيين بدأوا ينظمون فى بعض المجالات، بينما لازلنا نحن «نلف» فى الكلام!. طبيعى أن الرجعيين منظمون، وفى أنهم موجودون ومنظمون ويعرفون بعضهم بعضا، ولكنهم ضعفاء.

ولكن التطور الجديد فى الأوضاع هو أن الشيوعيين بدأوا ينظمون صفوفهم، وعلى وجه التحديد فإن الحزب الشيوعى المصرى بدأ تشكيل تنظيمات بين العمال، وشكل تنظيمات فى بعض مصانع الاسكندرية. وهذه المعلومات وصلتنى من وزارة الداخلية ومن أنور سلامة. وفى رأيى أنه لم يأت الأوان الذى نواجه به هذه الأمور إداريا، وإنما يجب أن نواجهها تنظيميا.

وقد قررنا اعتقال شخص واحد فقط من الشيوعيين المفرج عنهم، وهو المسئول عن هذا العمل.. وقررنا فى الاجتماع أن يكون على صبرى مسئولا عن العمال فى اللجنة التنفيذية العليا، مع أنور سلامة وعلى سيد، ليعملوا على أساس أن تكون لدينا لجان فى كل مصنع، بصرف النظر عن لجان الاتحاد الاشتراكى العربى، لأن لجان الاتحاد الاشتراكى لازالت - فى رأيى - لجانا «فى الهواء». أى أننا سنقوم بعملية سرية أكثر منها عملية تنظيمية، عملية فعالة، وسنجابه أية تنظيمات بتنظيماتنا، وسنصبر.

إلا أنه إذا استدعى الأمر أن نتخذ إجراءات إدارية فسنتخذها، لأننا لا نستطيع أن نسمح لأى حزب، أو لأى تنظيم أن يقوم! ولن نسمح للشيوعيين بأن يعيدوا تنظيماتهم بأى حال من الأحوال، ولو عادوا الى ذلك سنعتقلهم! فإذا كان الشيوعيون فى بلادهم لا يسمحون لأحد بأن يشكل تنظيمات، فهل نسمح نحن لهم بذلك فى بلدنا؟..

هل يستطيع خروشوف الآن أن ينظم أى تشكيل فى الاتحاد السوفيتى؟ طبعا لا يمكن! وهل هو شيوعى أم غير شيوعى؟ طبعا هو شيوعى، ولكنه لا يستطيع فى الاتحاد السوفيتى أن ينظم. ثم هل «مولوتوف» يستطيع أن ينظم؟ هل يستطيع شبيلوف أن ينظم؟

لقد قلت هذا الكلام شخصيا لخروشوف عندما قال لى: إنكم تعتقلون الديمقراطيين! فقد قلت له: وأنتم تعتقلون الشيوعيين! ثم إن كاجانوفتش ومولوتوف شيوعيان، فهل تسمحون لهما بأن ينظما ؟ طبيعى أنه لم يرد على هذا الكلام، ولكن الرد الشيوعى المعروف هو

أنهم مجتمع ذو طبقة واحدة، ولا يمكن فى مثل هذا المجتمع أن توجد تنظيمات أخرى.

وقد بحثنا أيضا فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا موضوع فعالية التنظيم بين المحافظات والمركز الرئيسى، على أساس أنه لابد أن ترسل تقارير يومية من المحافظات الى المركز الرئيسى، ومن المركز الرئيسى إلى المحافظات، وأن تكون هناك أجهزة «تيكرز» متصلة بالمحافظات لربط العملية.

وناقشنا أيضا موضوع إعادة النظر بالنسبة للأمناء، وأنهم لابد أن يكونوا متفرغين، ونحن مستعدون أن نعطيهم مرتبات تساوى مرتبات المحافظين، على أساس أن يكونوا حركيين ومتفرغين ومقيمين فى محافظاتهم.

وكذلك ناقشنا الأخ عباس رضوان فى زيارته لوجه قبلى. أى أن كلامنا بالنسبة للاتحاد الاشتراكى كان كله متعلقا بالتنظيم، وأرجو أن يكون كلامنا هنا أيضا بالنسبة للاتحاد الاشتراكى عن التنظيم، قبل أن نثير المشاكل كما سبق أن قلت فى الجلسات الماضية.

كذلك أثرنا نقطة أنه من الخطورة أن نعقد مؤتمرات قبل أن تكون لنا تنظيمات أى أنه لا يجوز أن نعقد مؤتمرا لأساتذة الجامعة إذا لم يكن لدينا تنظيم لأساتذة الجامعة! فالرجعيون متكتلون، وطالما أنهم متكتلون فستكون لهم الكلمة العليا فى أى مؤتمر!

كذلك أثرنا موضوع المهنيين، واتفقنا على أن تطوير النقابات المهنية لابد، أن يكون على مراحل. فنحن لا نستطيع أن نقول اليوم

إننا سنلغى النقابات المهنية، ولكن يمكن أن نأخذ العملية على مراحل، فيمكن للنقابة المهنية أن تكون موجودة فى المجتمع الاشتراكى، ولكن على أى أساس؟ على الأساس النقابى الحقيقى، بأن يشترك فيها كل من يعمل بأجر. فمثلا لا يمكن أن نسمح لمن يملك مستشفى أن يكون عضوا فى نقابة الأطباء، وإنما يمكنه أن ينضم إلى الرأسمالية الوطنية. وقد نقول - مرحليا - إن من يملك عيادة يجوز له أن ينضم إلى نقابة الأطباء.. وقد يكون هذا ممكنا مَرحليا، ثم بعد ذلك أخرجه من النقابة لأنه لا يعمل بأجر، بحيث لا يبقى فى النقابة إلا الطبيب العامل.. ولكنا لا نستطيع اليوم أن نقول: إن موقفنا من النقابات المهنية هو الإلغاء.

والحقيقة أن هناك كلاما كثيرا يقال اليوم بالنسبة للنقابات المهنية، ومن واجبنا أن نوضح لهم موقفنا بهذا الشكل، ثم بالنسبة لانتخابات النقابات المهنية هذا العام فإننا لن نتدخل فيها، ويمكن لكل من يريد، أن يرشح نفسه فى هذه الانتخابات، طالما أنه عضو فى الاتحاد الاشتراكى. وسنترك هذه العملية دون تدخل، على أن نجهز أنفسنا من الآن للعام القادم، على أن تكون لدينا القدرة على أن نتكلم بالنسبة للنقابات المهنية، أما كلامنا بالنسبة للنقابات المهنية هذا العام فسيكون إداريا! سنعترض على «فلان» أو «فلان» وأنا - فى رأيى - أنه لا يوجد شخص يستحق أن نعترض عليه! ومن يسبب منهم مشاكل فيما بعد يمكن أن نرد عليه بحل النقابة! وهذه عملية سهلة!

إذن، فإن عمليتنا الأساسية فى هذه المرحلة أيضا هى عملية تنظيم، مع حل بعض المشاكل التى قد تعوقنا فى التنظيم. فمثلا:

توضيح رأينا بالنسبة للنقابات المهنية يحل لنا مشاكل، ويمنع الآخرين من استغلالها. وكذلك فإن توضيح رأينا بالنسبة لأية مشكلة يمنع الرأسمالية أو الرجعية من استغلالها. وعلى هذا الأساس فإن المشاكل المتعلقة بالتنظيم نستطيع أن نحلها، وبعد ذلك نعمل فى التنظيم.

وأعتقد أننا لم نجتمع منذ أسبوعين لكى نسمع رأى الأمانات الفرعية بالنسبة للتنظيم، ولنعرف ما تم عمله.. الآ إذا كانت هناك أسئلة تريدون طرحها للمناقشة قبل الدخول فى هذا الموضوع.

عبدالحميد خليل غازى:

فى الاجتماع الخامس والأخير، كان سيادة الرئيس قد أشار بتشكيل لجنة من أعضاء مجلس الأمة لتنظيم عملية الكلام داخل مجلس الأمة، بحيث يكون الكلام موضوعيا، وبحيث نترك الحرية لكل عضو داخل المجلس - كما قال سيادة الرئيس - على أن يتناول المشاكل بطريقة موضوعية. ونحن مقبلون على مناقشة موضوع تنظيم الأسرة داخل مجلس الأمة، وأعتقد أن هناك من سيتناول المشكلة من الناحية الدينية، وهناك من سيتناولها من الناحية الموضوعية أيضا. ونريد أن تجتمع هذه اللجنة التى أشرت إليها لتبحث الموضوع حتى يدخل أعضاء مجلس الأمة فى مناقشة موضوعية، وحتى يلتزم الرأى العام بالمناقشة داخل مجلس الأمة.

جمال عبد الناصر:

إننا لا نريد أن «نكلبش» المجلس، لعدة أسباب: فعندما جاء هذا المجلس قيل عنه: إنه سيكون مجلس «نمرٌ»! وقيل أيضا: إنه سيحدث ضغط من الحكومة على المجلس! وقد سمعنا كل هذا الكلام. ولذلك يجب أن يأخذ المجلس وضعه كمجلس نيابى. فقبل إصدار التوجيهات والتنظيم يجب أن نقضى على «العقد»، حتى يشعر الناس أننا نعمل لقضية واحدة ولهدف واحد.

إننا نشكل اللجنة التى ذكرتها، ولكن – فى رأيى – أنه يجب أن نترك المجلس يتكلم كما يشاء. فليتكلم من يشاء من الناحية الدينية، وبذلك لا يشعر الناس أننا نقيدهم. ونستمر فى هذه العملية مرحلة، وننظم فى داخل المجلس.

إننى لا أستطيع إحضار أناس غير ملتزمين معى التزاما كليا، وأقول لهم: «لا تتكلموا»! إن عملنا فى المجلس بواسطة هذه اللجنة هو أن ننظم داخل المجلس نصفه أو ثلثيه. ولكن فى رأيى أنه يجب أن نترك فرصة، حتى إذا كان بعضهم «يشط»! فإذا وقف سعد أمين عز الدين ليتكلم واشتط فى الكلام، ماذا يهم؟ إن المجلس يضحك! وأنا لا أستطيع أن أقول له «لا تتكلم»!

إننى أريد أن يأخذ المجلس وضعه كمجلس نيابى، بمعنى أن يتكلم فيه كل من يريد الكلام، وفى نفس الوقت يجب أن ننظم أنفسنا داخل المجلس، وقد نستغرق فى ذلك عدة أشهر! وبمجرد أن ننظم أنفسنا سنجد المجلس وقد «انعدلت» فيه الأوضاع، وهذا أمر طبيعى. ويمكن للأخ أنور السادات، مع أعضاء مجلس الأمة: الموجودين هنا، أن

يبحثوا موضوع هذه اللجنة، ونحن بعد ذلك نشكل اللجنة البرلمانية، وستنبثق منها لجنة تنفيذية تضم أعضاء مجلس الأمة الموجودين هنا بالإضافة إلى عدد آخر من الأعضاء. أى أننا نأخذ العملية «خفيف خفيف»!

لقد استمعت إلى مناقشة موضوع التعليم العالى، ومناقشة موضوع التموين فى مجلس الأمة. وفى رأيى أنه لا توجد مشكلة فى المجلس، وإنى أرى أنه أحسن مجلس بالنسبة للمجالس السابقة. أما بالنسبة للقرار الذى اتخذه المجلس فى موضوع التعليم العالى، فقد كان رأيى أن نؤجل الموضوع لمدة سنة. وقد تكلمت مع على صبرى ومع الأخ انور السادات، وقلت إنه ليس هناك ما يمنع من أن يقف رئيس الوزراء فى المجلس ويقول: إننا سنؤجل الموضوع لمدة سنة! ولابد أن يشعر الناس أنه ليس من الضرورى فى كل موضوع أن «نقفل باب المناقشة لنعود إلى جدول الأعمال»!

«ضحك»

لقد فعلنا ذلك بالنسبة للتموين، وكنا سنفعله بالنسبة للتعليم العالى، والإسكان، وتنظيم الأسرة! وهذا يؤدى إلى أن يصبح شكل المجلس «مهزوزا»! فلا بأس من التأجيل لمدة سنة بالنسبة لعملية مثل التعليم العالى. وبالنسبة للحكومة ليس عيبا أيضا! فلو كان لدينا حزبان، فإن كل حزب (الكلام مقطوع) بأنه يمكن أن تستجيب الحكومة لرأى المجلس بأن تؤجل العملية لمدة سنة، وأن تأخذ الآراء كلها، وتعيد النظر فى العملية. إن هذا لا يؤثر على الحكومة، بل هو- بالعكس من ذلك – يؤدى إلى تقوية وضع المجلس.

ونحن فى الحقيقة – فى عمليتنا الديمقراطية السليمة – نهدف إلى أن تكون لدينا أجهزة قوية لا أجهزة صورية! وفى رأيى أن المجلس يستطيع فى المستقبل أن يوجّه.. بمعنى أن الحكومة فى المستقبل، حتى بالنسبة للأشياء التى فى سلطتها، يمكن أن تأخذ رأى المجلس طالما أن هناك تنظيم!

كل ذلك ممكن عن طريق التنظيم إذا بدأتم العمل فى هذه اللجنة، إنما يجب الآن أن نترك عملية تحديد النسل أو تنظيم الأسرة تسير كما هى، لأنه لا يوجد حل لهذه العملية مهما قال المجلس. فكيف نحل هذه المشكلة كسلطة تنفيذية؟ إن الحل – فى رأيى – يأتى عن طريق التعليم! وسنظل على هذا الوضع جيلا بأكمله! وأنت تجد كل متعلم عائلته أقل فى العدد من غير المتعلم. ولكن ماذا نفعل؟ كيف يمكن أن ننظم الأسرة؟

عبد الحميد خليل غازى:

إن العملية عملية توعية وتعليم، فالمتعلم ينظم ويحدد نسله دون أن تحصل مناقشة. ولكن التوعية فى هذا الموضوع أساسية، وتفيد، وتحل جزءا من المشكلة، وإن كانت لا تحل المشكلة كلها.

أما بالنسبة لموضوع التعليم العالى، فإن المناقشة التى حدثت فى المجلس بدأت لأن بعض الأساتذة فى الجامعة لم يكونوا «يستلطفون» السيد وزير التعليم العالى(*) وخلطوا المسائل الشخصية فى الموضوع، ولم تكن عملية التطوير هى الأساس! ثم إن الذين تقدموا للمناقشة

* كان وزير التعليم العالى وقتذاك هو الدكتور عبدالعزيز السيد.

كانوا يهدفون إلى أن يكسبوا فى صفهم بعض الأعضاء السطحيين فى هذه الأمور! والذى أنقذ الموقف هو التوضيح الأخير الذى أوضحه السيد رئيس المجلس بعد أن تقدمت الحكومة باقتراحها.

ثم إن هناك مسائل تثار داخل المجلس وتنتهى إلى اتخاذ الرأى عليها. فمثلا هناك اقتراح بتحديد الحيازة الزراعية بخمسة وعشرين فدانا، ونحن - اليوم - ندعو للادخار والاستقرار النفسى! فإذا نوقشت هذه المسألة فإنها قد لا تعطى الاستقرار لعمليتنا! وحتى بالنسبة للناحية الادخارية فإنها ربما تزعزع الثقة فيها!

وأنا أقول: إن مهمة اللجنة هى أن تبحث مثل هذه الموضوعات قبل تقديمها للمناقشة داخل المجلس.

جمال عبد الناصر:

إننى لا أمانع فى أن يقف عضو فى مجلس الأمة ويطالب بتحديد الحيازة الزراعية بخمسة وعشرين فدانا، بل أكثر من ذلك لا أمانع فى أن يطالب بتأميم الأراضى الزراعية. ثم تحصل مناقشة فى هذا الموضوع، ثم لا يوافق المجلس على هذا الكلام. هذا سهل، وأنا متأكد من هذا.. متأكد من أن المجلس يمكن أن يمشى بالنسبة لأية توجيهات، ولكنى أريد أن يعرف الناس أن المجلس يمكن أن يتكلم فيه كل عضو كما يشاء. وأنا رأيى أن يتكلم هذا العضو الذى يطالب بتحديد الملكية الزراعية بخمسة وعشرين فدانا.

عبد الحميد خليل غازى:

لن يوافق على كلامه إلا إذا كانت هناك جهة تنظم، بحيث لا تتم الموافقة إلا على الكلام الذى يتمشى مع الصالح العام.

جمال عبد الناصر:

هذا موجود طبعا. لأنه ليس من المعقول أن نترك المجلس «يضرب يقلب»! طبيعى أن هناك أناس فى المجلس تسأل عن رأينا، ونحن نقول لهم رأينا فى بعض الموضوعات، ولكن هذا لا يمنع أن ننظم! بل على العكس إن المطلوب هو أن ننظم المجلس، وأن ننظم أنفسنا.

والذى أريد أن أقوله هو أننا يجب ألا «نكلبش» المجلس! فقد قيل ضدنا كلام كثير جدا بالنسبة للديمقراطية، ولذلك يجب أن يظهر مجلسنا على أنه أحسن مجلس فى البلاد العربية من المحيط إلى الخليج. وهو فعلا أحسن مجلس، فالمجلس اللبنانى «كلام فاضى»، وليست فيه مناقشات.

وقد طلبت من الصحف أن تنشر مناقشات مجلس الأمة بالحرف.. طلبت من جريدة الأهرام أن تنشر المناقشات بالكامل! لماذا؟ لأنى أريد أن أعطى الحياة الديمقراطية السليمة، التى ننادى بها على أساس جديد، قيمة حقيقية. فلننظم دون أن «نكلبش»! وسنجد أن التنظيم، مع حل العقد الموجودة لدى بعض الناس فى المجلس، يسيّران المجلس بطريقة ديمقراطية سليمة. ننظم ولا نخاف! لا نخاف ممن سينادى بتحديد الملكية الزراعية بخمسة وعشرين فدانا، أو الذى يطالب بتأميم الأرض، بل على العكس نترك من يتكلم دون أن نسد عليه الطريق، ثم يحال كلامه إلى اللجنة ولا نخاف. ثم إن رئيس المجلس يستطيع أن «يموّت» أى شىء وفقا للائحة!

(ضحك)

أى أننا يجب ألا نخاف بالنسبة للمجلس. والأخ أنور السادات يشكل اللجنة، ثم نوسعها على أساس أن تكون لجنة تنفيذية للمجلس.

المشير عبد الحكيم عامر:

كل هذا الكلام فى محله، ولكن لا مانع - فى المرحلة الحالية - إذا كانت هناك موضوعات ذات أهمية معروضة على المجلس، وتحتاج إلى أفكار منظمة وعميقة، لا مانع أن تقوم اللجنة - بمجموعة صغيرة من النواب - بتبنى هذه الأفكار ومساعدة المجلس.

جمال عبد الناصر:

بحيث يكون الكلام الذى يقال فى المجلس كلاما له قيمة! إن أى حزب فيه لجنة تدرس للعضو الموضوع الذى يتكلم فيه، وتساعده. ونحن لدينا نقص فى هذه الناحية، فالعضو يعتمد على جهوده الخاصة لكى يتكلم فى أى موضوع، أما فى الأحزاب فإن العضو يعتمد على الحزب الذى يجهز له كل شىء.

المشير عبد الحكيم عامر:

إن موضوع تنظيم الأسرة موضوع كبير، وله جوانب متعددة، فلو بحث بحثا قيما فإنه يعطى أفكارا عميقة للمجلس ليناقشها - وهكذا فى كل موضوع - حتى لا يقال: إن المجلس سطحى فى تفكيره، أو إنه يعالج الموضوعات معالجة سطحية! فواجب اللجنة فى هذه المرحلة هو وضع أفكار محددة، وبحث لهذه الموضوعات، حتى يتم تشكيل التنظيم. ولا تعارض فى ذلك أبدا.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

أريد أن أستوضح موقفنا من تنظيمات القوميين العرب.

جمال عبد الناصر:

هناك تعاون كامل بيننا وبين القوميين العرب.

أنور السادات:

بالنسبة للهيئة البرلمانية، فإننا، بعد أن تكلمنا عن تشكيلها هنا فى الأمانة العامة، بحثنا الموضوع - خصوصا من ناحية تشكيل الهيئات البرلمانية بالنسبة للأحزاب الخارجية كلها. والهيئة لها واجبان: واجب داخل المجلس، وآخر خارج المجلس.

بالنسبة لواجبها داخل المجلس، فقد وجدنا أن تقاليد الهيئات البرلمانية فى الخارج فى منتهى الصرامة. فالعضو لا يملك أن يتكلم، أو أن يطلب سؤالا، أو يضع توقيعه على أية ورقة، دون الرجوع إلى الهيئة البرلمانية. وقد عرضنا هذا الكلام على السيد الرئيس فقال: إن هذا يتم فى جو الأحزاب، فمثلا حزب العمال البريطانى يتدخل فى حرية العضو، ولا يتركه يستريح أو ينام، حتى لا يفقد الحزب أغلبيته فى البرلمان إذا تغيب أعضائه عن الجلسات. ولذلك قال سيادة الرئيس: إنه يجب ألا تكون هناك مثل هذه القيود فى التطبيق الاشتراكى، لأن معنى هذا أن المجلس سيشل شللا تاما.

جمال عبد الناصر:

لأنه لا توجد معارضة.

أنور السادات:

لذلك فكرنا فى هذه الناحية فى تشكيل لجنة تنفيذية للهيئة البرلمانية، وهذه اللجنة التنفيذية - كما قال السيد الرئيس - ستدرس وتعطى للناس مادة، ولو أن هذا يتم حاليا على نطاق ضيق صغير إذ أن بعض الأعضاء يأخذون بعض وجهات النظر بتوضيح جيد، لكى يستطيعوا أن يتكلموا عنها، وأن يعطوا فكرة طيبة عن جو المناقشة أو المعلومات أو الأفكار التى تقال. إلا أنه عندما يتم تشكيل اللجنة سيكون ذلك على نطاق أكبر من النطاق الموجود حاليا.

هذا بالنسبة لمهمة اللجنة داخل المجلس.

أما بالنسبة لمهمتها خارج المجلس، فهناك اقتراح بإنشاء خمسة مكاتب للعمال والفلاحين والمثقفين والموظفين والرأسمالية الوطنية، على أن تصب هذه المكاتب فى المكاتب الرئيسية فى الأمانة العامة.

وهذا الموضوع كله جاهز، وسيعرض على المكتب. وقد طلبت عقد اجتماع للمكتب يوم السبت القادم، وسندخله المجلس كهيئة برلمانية، ثم أتقدم للأمانة العامة بعد الوصول إلى حل فى هذا الأمر بالشكل النهائى الموضوع للعملية. واليوم بقدر ما نستطيع نبذل مجهودا فى مسألة توعية الناس، ونعطيهم مساعدة فى ناحية المعلومات التى يطلبونها أو الخطوط التى يريدون الكلام فيها.

الدكتور نور الدين طراف:

بالنسبة لموضوع نقابة المعلمين فإنهم تعودوا على أن يكون الوزير هو رئيس النقابة، وقد طالبوا بأن تظل هذه القاعدة سارية المفعول لأنها تحل إشكالات كبرى. ولكنى قلت بأن هناك توجيها بألا يدخل الوزراء مجالس النقابات.

جمال عبد الناصر:

من الذى أعطى هذا التوجيه؟ ليس هناك تعارض.

على صبرى:

لقد حدث هذا بالنسبة للزراعة.

المشير عبد الحكيم عامر:

إن المعلمين لهم وضع خاص، وإذا دخلوا فى معركة مع بعضهم ستكون معركة حامية.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

لقد عرضت الاستفسار عن موقفنا من تنظيمات القوميين العرب لأنى - نتيجة لا تصالاتى - (الكلام مقطوع).

جمال عبد الناصر:

نحن متعاونون مع القوميين العرب فى كل البلاد العربية على أساس أنه لا توجد هناك تنظيمات خاصة بنا. ثم إنهم فى الحقيقة أقرب الناس إلينا، ويوجد تفاهم كامل بيننا وبينهم.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

إنهم يستندون على أساس أنهم مرتبطون بالقاهرة، ويستندون فى كل كلامهم واتجاهاتهم على أساس هذا الارتباط.

جمال عبد الناصر:

هذا حقيقى، ونحن جابهنا حزب البعث بالقوميين العرب فى البلاد العربية، لأنه ليس لدينا تنظيماتنا الخاصة بنا فى البلاد العربية. ثم إن القوميين العرب قالوا: إنهم مستعدون أن يحلوا أنفسهم، وأن يدخلوا فى حركة عربية واحدة. وقد فعلوا ذلك بالنسبة لسوريا، وبالنسبة للعراق. ثم إنه لا فائدة من دخولنا فى معارك مع القوميين العرب! ثم إن القواعد التى معهم هى قواعدنا التى لم ننظمها نحن، فهم يعتمدون على القواعد التى تسير مع القاهرة. وسيقابلنا فى المستقبل سؤال ما إذا كنا ننظم بالنسبة للبلاد العربية أم لا؟ وعلى هذا الأساس نستطيع الوصول إلى الكلام الذى نقوله.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

لقد أثرت السؤال على هذا الأساس، لأن المفروض أن نبدأ التنظيم بالنسبة للبلاد العربية. فهل نمشى معهم من أول بداية التنظيم؟ .. أم؟

المشير عبد الحكيم عامر:

هم لهم تنظيم ونحن سنعمل تنظيمنا، ولا تعارض بين الاثنين.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

سنتعاون معهم إذا كانوا مستعدين لأن «يذيبوا» أنفسهم. وهم لهم قواعد موجودة جاهزة.

المشير عبد الحكيم عامر:

إذا كنا سنعمل تنظيما فيجب ألا نقول لهم: «اعطونا قواعدكم».

محمد فتحى ابراهيم الديب:

نتعاون معهم إذا كانوا يدينون بنفس أفكارنا.

جمال عبد الناصر:

توجد عناصر غير اشتراكية ضمن القوميين العرب، ولكن أغلبهم أساسا اشتراكيون. وفى رأيى - عند بحث هذا الموضوع - علينا أن نأخذه حسب الخطوات المنطقية، وهل سنقيم علاقات فقط مع المنظمات الخارجية أو نقيم تنظيمات فى الخارج؟ نحن لم نتكلم فى هذا الموضوع كلاما محددا، وعليك أن تكتب لنا رأيك فى هذا الموضوع.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

إننى أقوم بإعداد تقرير عن هذا الموضوع.

جمال عبد الناصر:

بعد أن نصل إلى رأى فى هذا الموضوع نبدأ الكلام فى الخطوة التى تسأل عنها، فإذا استقر رأينا على إقامة تنظيمات فى العالم العربى فسوف نحدد موقفنا على هذا الأساس.

عباس رضوان:

بالنسبة للموقف فى سوريا فى هذه المرحلة، أرى أن ننسق وجهة نظرنا مع العراق، ونتخذ موقفا موحدا تجاه الخطوات الاشتراكية التى اتخذتها الحكومة السورية، لأن ذلك قد يخفف بعض الشىء من حدة الموقف الموجود بين سوريا والعراق.

جمال عبد الناصر:

هذا مستحيل! لأن الموقف بين سوريا والعراق صعب جدا. وبالنسبة للموقف فى سوريا .. فإننا نصدر تصريحا للصحف لكى نسجل الموقف.

سيد على سيد:

بالنسبة لقطاع العمال.. هل يمكن له أن يؤيد الحركة الاشتراكية فى سوريا؟

جمال عبد الناصر:

يكفى التصريح.. ويمكن أن يكون لهذه الخطوة تأثير بالنسبة للعمال.

المشير عبد الحكيم عامر:

إذا كان قد تم شىء لصالح العمال، يمكن أن يكون هناك مبرر لهذا التأييد.

جمال عبد الناصر:

فلنستمع إلى الكلام الذى يقال بالنسبة للتنظيم وبالنسبة لما قامت به الأمانات الفرعية.

حسين الشافعي:

فى هذه الجلسة أصبح يوجد رد محدد بالنسبة لجميع النقاط التى تناولها موضوع التنظيم من الواقع التطبيقى، وتمت فى هذه الجلسة مناقشة موضوع قانون المجالس الشعبية والخطوات التى يمكن أن نتخذها بالنسبة للتنظيم، وقد قامت كل أمانة فرعية بالعمل والاتصال بالأمانات الفرعية فى المحافظات، وأعدت كل أمانة تقريرا عن نتيجة عملها خلال الأسبوعين الماضيين. وبالنسبة لقانون المجالس الشعبية فنحن على استعداد لمناقشته لو سمح سيادة الرئيس.

جمال عبد الناصر:

نريد أن نرى التنظيم أولا.. نريد أن نعرف عملنا. والأمانة التى اختارت خمسة أشخاص، نريد من هؤلاء الخمسة أن يختاروا عشرة أفراد. وبعد ذلك بالنسبة للمحافظات كيف يكون شكل التنظيم؟

شعراوى جمعة:

بالنسبة للأمناء فى المحافظات، يجب أن نتخذ قرارا بالنسبة لأمين كل لجنة، وهل سيستمر أو لا؟ إذا كان الأمين فى كل محافظة من الكادر، يمكن أن يساعد فى تكوين الخلايا. ثم يجب أن ننظم وندعم لجان المحافظات. هاتان نقطتان أرى أن نتخذ فيهما قرارا يكون كبداية للعمل.

سيد على سيد:

بالنسبة لأمانة العمال، فقد اجتمعت هذه الأمانة عدة اجتماعات، وكل عضو فيها عرض أسماء الأشخاص الذين يثق فيهم ويرى ترشيحهم للعمل معنا. وبالرغم من هذا فقد أجلنا عملية اختيار الأسماء حتى نقوم بعملية مسح لجميع القيادات الموجودة فى كل محافظة، وقمنا بتوزيع الـ ١٧ شخصا المعاونين على المحافظات، وكل واحد منهم مسئول عن محافظة أو محافظتين، وهو يقوم بزيارتها، ويقوم أيضا بتقييم الأعضاء المجودين فى لجنة المحافظة فى لجنة العمل والعمال واللجان النقابية والقيادات الموجودة فى كل محافظة، وبعد ذلك يعود من هذه الرحلة ومعه الأسماء التى يراها صالحة للعمل، ونحن نختار من هذه القيادات. وهذا ما نقوم به!

جمال عبد الناصر:

الرد على ماذكره الأخ شعرواى جمعة يكون عند الأخ حسين الشافعى وعباس رضوان وكمال الدين الحناوى، لأنه يوجد عندهم فكرة عن الأمانات كأمانات واللجان كلجان. وبالنسبة لكلام الأخ سيد على، فهل تسيروا فى العملية؟

سيد على سيد :

توجد معنا الأسماء التى رؤى الاستعانة بها فى العمل، وقد أجلنا عرضها إلى أن نقوم بعملية مسح فى جميع المحافظات. لذلك فإنى أطلب من سيادتكم الموافقة على تأجيل اختيار الأسماء فى الأمانات الفرعية، حتى نثق فى الناس الذين سيكونون فى كل محافظة.

عبد الحميد غازى:

بالنسبة لأمانة الفلاحين، فقد عقد اجتماع برئاسة المهندس أحمد عبده الشرباصى، وحضره السادة المعاونون الذين وقع عليهم الاختيار للعمل فى أمانة الفلاحين، وهم العشرة أشخاص الذين وافق على اختيارهم سيادة الرئيس. وقد تم توزيعهم على المحافظات التى فيها فلاحين، وقاموا فعلا بالمرور على هذه المحافظات، وعرضوا ترشيحات للأسماء التى يرون الاستعانة بها. ولازالت هذه الترشيحات قيد البحث، حتى نختار القيادات الصالحة التى تكون فى الأمانات الفرعية المقابلة لأمانة الفلاحين فى جميع المحافظات. هذا ماتم فى أمانة الفلاحين

الدكتور نور الدين طراف:

بالنسبة للمهنيين فقد اجتمعنا بأعضاء الأمانة الذين تم اختيارهم، واتفقنا على أن نبدأ بسرعة فى توسيع القاعدة بعض الشئ، وتقدمنا بترشيحات سلمت للأخ حسين الشافعى لمراجعتها، واتفقنا على نظام مبدئى، وهو تكوين شعبة رئيسية من ١٠ أو ٢٠ شخص، ثم تشكيل الحال فى الجامعات، وسيكون فى كل كلية شعبة رئيسية تقسم إلى شعب فرعية. ولو تم هذا فسوف تسير الأمور.

المشير عبد الحكيم عامر:

معى بعض الأسماء. ويمكن أن نجتمع مع الدكتور طراف لبحث ومراجعة الأسماء التى يتم اختيارها، ونقارن المعلومات التى وصلتنا عن كل منهم!

جمال عبد الناصر:

يعقد اجتماع بالنسبة للمهنيين والجامعة.

المشير عبد الحكيم عامر:

سيتم ذلك.

المهندس سيد مرعى:

إن اختيار القيادات المختلفة للقطاعات الفرعية للرأسمالية الوطنية يختلف عن باقى القطاعات. وفكرتنا فى الموضوع أن القطاع هو الذى يختار الأشخاص، حيث أن هذا القطاع ليس ميدانا مفتوحا مثل قطاع العمال والفلاحين. وقد بدأنا الخطوة الأولى بتقسيم الأعضاء المساعدين فى قطاع الرأسمالية الوطنية إلى قطاعات فرعية، وأصبح كل واحد مسئولا عن قطاعات معينة ومتصل بها، ونعقد لها اجتماعات مختلفة. ووضعنا أمام أعيننا اختيار العناصر الصالحة. وقد عقدت عدة اجتماعات، ومنها مؤتمر رئيسى بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٤، حضره حوالى ١٠٠ شخص، منهم السيد وكيل وزارة التموين، وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية، وممثلى الغرف التجارية على مستوى الجمهورية، والتجار، وأرباب الحرف والصناعات. وتلى هذا المؤتمر عشرة اجتماعات فرعية حسب القطاعات الآتية:

مصانع شبرا الخيمة: المنسوجات - البقالة والمواد الغذائية - الحبوب والجلود والصناعات الجلدية ومواد البناء والتشييد - الخردوات والألعاب الرياضية ولعب الأطفال - الأدوات (الكلام مقطوع)

وقد لاحظنا أن جزءا هاما من المشاكل التى استعرضت فى الاجتماعات السابقة، يمثل مشاكل عامة تواجه قطاعات الأنشطة المختلفة الرأسمالية الوطنية. وتنقسم هذه المشاكل الى قسمين: مشاكل عاجلة ومشاكل آجلة. وأنا لا أريد أن «نغرز» فى هذه المشاكل الآن، ولن أعرض منها شئ الآن، ولكن من غير بحث هذه المشاكل لن نصل إلى معرفة القيادات الصالحة، ولا يمكن أن نجمع القطاع التجميع الواجب. ويتميز هذا القطاع بهذه الظاهرة وهى «كثرة المشاكل»! وقد جمعنا هذه المشاكل كما هى من واقع آراء هذا القطاع، ولم نذكر رأينا فيها، فهذا سيكون الخطوة القادمة، ومن المحتمل أن تكون هذه المشاكل مبالغا فيها أو يكون فيها مصلحة شخصية أكثر منها مشكلة عامة بالنسبة للقطاع. ومن واجبنا أن ننقل الصورة الشعبية، ولا نتنصل من هذه المشاكل.

ونرجو إفادتنا بالجهة التى نعرض عليها المشاكل والاقتراحات التى تتكشف نتيجة الاتصالات مع قطاعات الرأسمالية الوطنية، وهل تعرض على السيد رئيس الوزراء، أو تعرض على الوزارات المختصة، أو تعرض على الأمانة العامة برئاسة السيد حسين الشافعي؟ هذا ما نطلب أخذ توجيه فيه حتى نستطيع أن نوجه القطاعات الخاصة بنا التوجيه الموضوعي.

وإننا نعكس صورة عن أثر القرارات الحكومية. فمن الظواهر الأخيرة التى رأيناها، القرار الخاص بتخفيض سعر الفول، حيث خفض سعر الفول من ٨ جنيهات للأردب الى ٦ جنيهات! إن اتخاذ

مثل هذا القرار يترك أثرا كبيرا بين الناس، وهو توفير مادة غذائية للناس بسعر رخيص، ولكنى دهشت عندما وجدت أن هذا القرار قرار نظرى! اذا لم يستفد به مجموع الناس، بل استفاد به تاجر الجملة الذى يشترى الفول من الحكومة بسعر ٦ جنيهات للأردب، لأن صاحب المطعم الصغير لا يأخذ ما يحتاج اليه من الحكومة بل يأخذه عن طريق تاجر الجملة الذى مازال يبيعه اليه بسعر ٨ جنيهات للأردب! وبهذا العمل تخسر الحكومة جنيهين فى كل أردب من الفول يتم بيعه بمعرفتها، من أجل فئة محدودة من الناس تحقق أرباحا! وبذلك لم تنعكس العملية على الصورة الشعبية.

مثل هذه الأمور من واجبنا أن نتحرى عنها فورا.وقد أرسلت أحد إخواننا أعضاء مجلس الأمة وكلفته ببحث هذا الموضوع. وكان هذا العضو ذكيا، فذهب إلى مطعم صغير فى حى السيدة زينب، وطلب منه بقرش صاغ «طعمية»، فأعطاه أربعة أقراص، فقال له: «منذ شهر حضرت إليك وأعطيتنى أربعة أقراص طعمية بقرش صاغ، والآن تعطينى نفس الكمية فى حين أن أسعار الفول قد انخفضت وأصبح سعر الأردب ستة جنيهات. فقال صاحب المطعم: «إن هذا الكلام غير صحيح، وإنه كلم جرايد «فقط»!

ومن أمثلة هذه المشاكل التى يتعرض لها هذا القطاع يوجد الكثير، ومنها علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص! فمثلا بالنسبة لمصانع شبرا الخيمة نجد أنها تتعرض لهذه المشاكل:

(١) صعوبة الحصول على نمر الغزل المطلوبة لهذه الوحدات مما لايكفل تشغيلا مستمرا لها.

(٢) تفرض شركات مؤسسة الغزل والنسيج شروطا مجحفة لتشغيل الغزل طرف هذه الوحدات مقابل مدها بكميات الغزل اللازمة، كأن تفرض الدفع النقدى مقدما!

(٣) وجود صعوبة فى الحصول على قطع الغيار اللازمة لتشغيل هذه الوحدات.

(٤) يتكرر انقطاع التيار الكهربائى يوميا لمدة ست ساعات! مما يرفع من تكلفة الإنتاج. بالإضافة إلى رفع سعر الكهرباء ودفع إتاوة للمصلحة.

ونحن لانعرف كيف نتصرف فى هذه الموضوعات كما سبق أن أوضحت! وبعد استطلاع هذه المرحلة سيكون عملنا سهلا، ويمكن تنظيمه بسهولة. ولن تمضى مدة طويلة حتى نختار العناصر الصالحة. وأرى أن نأخذ مرحلة مؤقتة حتى ننتقى القيادات الصالحة.

جمال عبد الناصر:

إن الوضع بالنسبة للأخ سيد مرعى يختلف عن أوضاع الأمانات الأخرى، ونخشى أن «تشد حيلك» وتنظم الرأسمالية الوطنية بينما لاتزال بقية الأمانات لم تنظم نفسها!

(ضحك)

المشير / عبد الحكيم عامر:

خصوصا وأنهم مستعدون لذلك.

(ضحك)

جمال عبد الناصر:

إن عملية الرأسمالية الوطنية عملية «جمع» أكثر منها عملية تنظيمية! وهدفنا أن تكون الرأسمالية الوطنية إلى جانبنا وألا تكون فى جانب الرجعية، لأنه سيكون بيننا وبين الرجعية صراع حول أخذ هذه الطبقة. ومن الأجدى أن تثار مشاكل هذا القطاع على هذا المستوى. ولا مانع من أن تتصل بالسيد رئيس الوزراء بشأنها ولكن يجب أن تثار هنا هذه المشاكل، وتعطينا فكرة عنها حتى نعرفها! وستظهر أمامنا مشاكل كثيرة نتيجة وجود القطاع العام والقطاع الخاص، ويجب أن نحل هذه المشاكل مثل مشكلة الفول مثلا! كما أنه يجب عليك أن تعرض الحلول الخاصة بهذه المشاكل .

المهندس سيد مرعى:

إننى لن أعرض مشكلة بدون عرض الحل الخاص بها من طبيعة الطائفة نفسها. ولو سمح لى سيادة الرئيس أن أعرض نقطتين بالنسبة لهذا القطاع: النقطة الأولى، خاصة بضرورة السرعة الواجبة فى «لم» هذا القطاع. وأنا متباطئ فى هذه العملية، ولم أنشر فى الصحف أية إعلانات عما نقوم به بشأن تنظيم هذا القطاع. ولو أنه توجد اتصالات قوية فيه. وقد سبق لى أن عملت فى قطاع الفلاحين وأعرف تفاصيله. لكن هذا القطاع فى رأيى أنه قطاع حساس جدا أكثر من أى قطاع آخر، خصوصا فى هذا الوقت الذى يوجد فيه القطاع العام.

والنقطة الثانية هى عامل الوقت. فهذا العامل مهم جدا، خصوصا بعد أن وجد لهذا القطاع أمانة عامة، وأصبحت للناس آمال، يريدون

تحقيقها، ولو تراخينا فى عملية تنظيمه، أو فى عملية ربطه من ناحية «التكتيك» الخاصة بهذه الناحية، فسوف نترك ثغرة، ويبدأ الكلام من هذا القطاع، وتحصل «الرجة» منه! لذلك يجب أن يكون نشاطنا فى هذا القطاع قويا جدا وسريعا جدا، وأن تكون الدعاية فى الصحف قليلة. إنما يجب أن نربط هذا القطاع، وإلا فإن مشاكله سوف تتراكم ولن نستطيع حلها!

هذا بالنسبة للجزء الأول ، وأعتقد أن سيادة الرئيس يوافقنى عليه. ولن تمضى ثلاثة أو أربعة أسابيع إلا ويكون قد تم ربط هذا القطاع واختيار العناصر الصالحة، ويمكن أن نغير فيها حسب التجربة.

وبالنسبة للقرارات الحكومية التى تصدر بالنسبة لهذا القطاع. فتقوم الحكومة باصدار قرار من القرارات، والغرض منه مصلحة المستهلك، فنحن نشعر به داخل هذا القطاع. فإذا كان التجار سيستغلون هذا القرار لمصلحتهم، فليس من واجبى أن أشجع التجار أو الرأسمالية الوطنية على هذا الاستغلال، لأن هدفى هو الاتجاه العام أو المصلحة العامة، ومن واجبى أن أوقف هذا الاستغلال، وأعمل «تحويرا» فيه ـ كما حصل بالنسبة لموضوع الفول ـ حيث يباع هذا الفول بدون دشه «فول زلط»! فلتفادى عملية الاستغلال، يمكن أن يباع هذا الفول مدشوشا، ويمكن أن نعلن عن وجود الفول عند بعض التجار الذين يتم اختيارهم ومن يريد شراء الفول عليه أن يشتريه من هؤلاء التجار.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن نتعاقد مع عدد من التجار يقومون ببيع الفول.

المهندس / سيد مرعى:

إن الدولة تخسر فى بيع الفول أربعة جنيهات فى كل أردب من الفول: جنيهان بالنسبة للمنتج وجنيهان تعويضا بالنسبة للتجار. وهدف الدولة من هذا هو أن يتمكن الشخص الذى يشترى كمية من الفول «المدمس» بثمن معين أن يشترى بنفس هذا الثمن كمية أكبر! والذى يشترى عددا معينا من أقراص «الطعمية» بسعر معين يشترى عددا أكبر بنفس السعر، طالما أن الدولة قد خفضت أسعار الفول. ونحن لانقوم بعرض مشكلة من المشاكل إلا على هذا الأساس، فإذا كان القطاع الخاص هو المتجنى، فسوف نوضح ذلك، وإذا وجدنا أن القطاع العام هو المتجنى، فسوف نوضح ذلك أيضا. ولكن سيحصل نشاط فى هذا القطاع وسنسير بسرعة. ولكن دعايتنا بالنسبة له ستكون قليلة بعض الشىء.

على صبرى:

بالنسبة لقطاع الرأسمالية، فإنى ألاحظ أن التركيز فيه دائما على التجار. فى حين أن هناك فئات أخرى منظمة، أو يسهل تنظيمها، وهى أيضا من بين الرأسمالية الوطنية ولاتعمل فى التجارة. هذه القطاعات يمكن ربطها ربطا ليس عاما من حيث العدد، وإنما ربطها بالمصلحة، ومن هذه الفئات تجار خان الخليلى. وهؤلاء لهم مصلحة أكيدة فى أن يرتبطوا بنا، وأن نحل لهم مشاكلهم، لأنهم يستغلون فعلا، ويمكن أن نربطهم بنا مصلحيا.

جمال عبد الناصر:

هم الحرفيون.

على صبرى:

كذلك صناع الموبيليات ، فإنهم منتشرون ويشكلون قوة منتجة وشعبية. وفى رأيى أن نركز عليهم ولاننساهم.

المشير/ عبد الحكيم عامر:

لابد أن نستفيد من شئ أساسى فى قطاع الرأسمالية الوطنية، هو وجود تناقض مصالح فى هذا القطاع. فهناك تناقض بين تجار الجملة وتجار القطاعى مثلا، ومن خلال هذا التناقض يمكن أن نحقق الفائدة الشعبية.

جمال عبد الناصر:

ولكن بالنسبة للمشاكل الموجودة ـ مثل مشكلة الفول ـ أعتقد أن من واجبه أن يبحث مثل هذه المسائل ويخبرنا بها، لأننا قد نقرر تسويق الفول تعاونيا، فلا يجوز أن نخفض سعر الفول ليستفيد عدد من التجار فى آخر الأمر، فهذا لم يكن هدفنا من العملية.

سيد مرعى:

بالنسبة لما قاله السيد رئيس الوزراء، فإنى لم أشأ أن آخذ وقت الأمانة فى سرد تفصيلى، ولكن الحقيقة أننا لا نركز على التجار فقط، بل أخذنا أيضا الورش الصناعية كلها، وهى مهمة، وعددها كبير جدا، وتقاسى كثيرا، وهى طبقة من الظلم أن نعتبرها رأسمالية وطنية. لأن صاحب ورشة اللحام الصغيرة الذى يلحم «بالكور» يدفع فى الرصاص خمسين ضعفا لثمنه والمنجد الذى يشترى المسامير

بسعر ،كذا تجده ساخطا! كل هؤلاء أخذناهم ضمن القطاع وأخذنا أيضا صاحب ورشة «البراويز»، وصناعات خان الخليلى، والحبوب، والغلال، والدخان، والسجاير، والمنتجات السياحية، ووقود السيارات، والآلات، وقطع الغيار إلى آخره.

كل هذه الفئات قسمت، وبحثت بحثا كاملا، وأنا لدى تفريغ وتبويب للمشكلات. وقد كلفت كل واحد من المعاونين بأن يقدم تقريرا يبين فيه ماهى المشكلات الحقيقية وغير الحقيقى منها.

والمرحلة الثانية أننا نريد أن نظهر أمام الناس بمظهر قوى، فالرجل الذى يشترى المسمار أو كردون التنجيد بستين قرشا من واجبى - كدولة - أن أعطيه له بعشرين قرشا لكى نشجعه. فإذا سمحتم، سأبحث هذه الموضوعات مع السيد رئيس الوزراء، ثم نعرض انعكاساتها بصفة مستمرة.

جمال عبد الناصر:

أرسل لنا تقريرا. والحقيقة أن الصعوبة التى تواجهنا هى أننا لانعرف مشاكل هذا القطاع، وإنما نعرفها عن طريق الشكاوى فقط.

سيد مرعى:

لقد أعددت تقريرا مبسطا، ونحن نريد أن نعكس بالاتصال.

جمال عبد الناصر:

فمثلا بالنسبة «للجمالكا» يوجد محل واحد هو الذى يوزعها! ولذلك نجد أمامه طوابير طويلة!

والعملية عملية سوء توزيع. مثل هذه المشاكل هى التى نريد أن نعرفها، وأغلبها ينتج عن سوء التوزيع.

سيد مرعى :

توزيع الجمالكا لمحل واحد تنتج عنه هذه الطوابير صباح كل يوم. ومظهر ذلك سئ للغاية! ثم إنه يوجد بابا للاتجار بها فى السوق السوداء، لأن التاجر المحتاج «للجمالكا» لن يقف فى طابور لمدة ثلاث أو أربع ساعات!

المشير عبد الحكيم عامر:

إن الرأسمالية ـ من حيث تنظيمها ـ تنقسم إلى عدة أقسام، وليست قسما واحدا. وهناك قسم من هذه الأقسام يمكن أن نسميه «رأسمالية وطنية» حقيقة، وقسم آخر يضم العمال فى المحلات التجارية أو أصحاب المحلات التى تعتمد على عاملين أو ثلاثة، وهؤلاء هم الأغلبية العظمى الذين يجب أن نصل إليهم ونربطهم بمصالحهم، وهذه الفئة لاتعتبر رجعية. أما الذين فوق هؤلاء فلا يهموننا لأن عددهم أقل!

سيد مرعى:

نحن نعتبر أن الرأسمالية الوطنية كلها ليس فيها رجعية:

المشير عبد الحكيم عامر:

هذه مسألة نسبية! فالرجل الذى يشترى الفول بستة جنيهات ثم يبيعه بثمانية جنيهات رجل مستغل، أما الآخرون الذين يشكلون القاعدة الواسعة فهم الذين يجب أن نبحث عنهم ونربطهم.

سيد مرعى:

هناك مثل حى آخر كالمثل الخاص بالفول. فمنذ أربع سنوات بدأ تجار بذور التقاوى يستغلون وخاصة فى تقاوى البطيخ، فى ذلك الوقت قررت أن تستورد الجمعية الزراعية ربع الكمية وأعلنا أن تقاوى البطيخ «الشلين» موجودة فى الجمعية لكل من يطلبها. وقد سارت هذه العملية إلى أن احتكرت الجمعية توزيع البذور كلها، وأصبحت محلات تقاوى البذور بسوق الخضار خالية من هذه البذور! فكانت النتيجة أن البذور لم تستخدم فى الإكثار، مع أنها متوفرة فى الجمعية، لأنه ليس من المعقول أن ينتقل المزارع الذى يريد شراء ربع كيلو من التقاوى إلى مقر الجمعية فى الجزيرة لكى يحصل عليه!

جمال عبد الناصر:

هذا كله داخل ضمن مشكلة تجارة الجملة سواء بالنسبة (للشراء) من الفلاحين، أو البيع لهم، أو البيع للمدن. إذا تمكنا من حل مشكلة تجارة الجملة سنحل جزءا كبيرا من هذه المشاكل. ثم إن تجارة الجملة مشكلة ليست سهلة، ونحن لانريد أن نتخذ فيها خطوة قد تعقد لنا الدنيا، وإنما يجب أن نحل على أساس الوضع الحالى، بأن نتعامل مع عدد من التجار نتفاهم معهم. ولايمكن أن نؤمم تجارة الجملة لأنها عملية معقدة جدا، والناس الذين نعينهم قد «يبوظوا» الدنيا، ويخلقوا سوقا سوداء، واحتكارا لتاجر (الكلام مقطوع) ونستطيع أن نعمل بعد ذلك فى تجارة الجملة، ونتفق مع بعض التجار ليبيعوا الفول كما اتفقنا مع الجزارين.

حسين الشافعى:

عندما قرأت هذا التقرير، وجدت أنه يعطى صورة كاملة عن جميع المشاكل التى يتعرض لها هذا القطاع. ولكن بالنسبة لتصوير هذه المشاكل، فقد وجدوا الفرصة لكى يقولوا مايتمنوه بالنسبة للقطاع العام، وأوضحوا جميع الأمور التى تتعبهم، سواء كان لهم حق فيها أم ليس لهم حق فيها. لذلك فإن هذه المشاكل تحتاج إلى بحث وتحرى. أما بخصوص النقطة التى أثارها الأخ عبد الحكيم عامر عن هدف الدولة، فإن الهدف هو حماية المنتج والمستهلك ونحن مسئولون عن حمايتهم.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن نختار عددا من التجار يعملون كموظفين فى هذه العملية نظير عمولة محددة.

حسين الشافعى:

ولكن يجب أن يعملوا كأشخاص غير مستغلين.

جمال عبد الناصر:

اذا حددت العمولة بحيث لاتكون أقل مما يستحقونها، فسوف لا يحدث استغلال.

سيد مرعى:

إن واجبنا هو عرض المشاكل الشعبية كما هى، وكما تثار أمامنا، وننقلها كما هى، ونتحرى عن صحتها، ونعرض الصحيح منها.

ونحن ـ كجهاز سياسى ـ ننقل الصورة الشعبية الموجودة أمام الناس ـ كما قيل بالنسبة لموضوع الفول ـ وننقل هذه الصورة، ونتحرى عنها، ونعرض الصحيح منها، ونذكر الحل بالنسبة لكل مشكلة ولو تغلبنا على هذه المشاكل يمكن أن نغير من معالم هذا القطاع.

فمثلا بالنسبة لمشاكل الحرفيين، فإنها تنحصر فى ارتفاع أسعار المواد الأولية، وعدم توافر بعض أنواع السلع المطلوبة.. سواء كمواد خام للإنتاج أو كسلعة تامة الصنع للاستهلاك.

وبالنسبة للجزء الذى يسمى رأسمالية وطنية فى هذا القطاع ـ كما قال سيادة المشير ـ فهو جزء قليل جدا، لكن الجزء الكبير جدا هو الجزء الحرفى أو البقالة ، وهم الذين لايمكن أن ينطبق عليهم وصف الرأسمالية الوطنية، بل بالعكس نحن نأخذ المسألة من ناحية العمال ونجد أن المصنع الذى تم تأميمه له مزايا كثيرة، بينما زميله فى القطاع الخاص لايجد المادة الخام!

إننا نجد أن القطاع الخاص أكثر اشتراكية فى بعض الحالات! ومن واجبى أن أقول هذا وأنا أتعرض للمقارنة بينه وبين القطاع العام.

وأذكر الحقيقة، فمثلا بالنسبة لموضوع السمسم نجد أن القطاع الخاص يحصل على السمسم، ويجتهد فى هذه العملية، ،ويحقق أرباحا. بينما يأخذ القطاع العام السمسم بسعر معين، ولايحقق أرباحا! إذن يوجد خطأ! ويجب بحثه، ويمكن أن نعرض هذا البحث.

جمال عبد الناصر:

إن القطاع الخاص أكثر تنظيما وليس أكثر اشتراكية.

(ضحك)

سيد مرعى:

سوف أذكر لسيادة الرئيس مثلا عن الاشتراكية. منذ أربعة سنوات عندما بدأنا فى تأميم بعض المصانع. قال سيادة الرئيس: إننا نريد أن تسير هذه المصانع بطريقة رأسمالية! وليس المقصود بهذا الكلام المعنى العام لكن المقصود منه الإنتاج.

جمال عبد الناصر:

لقد قيل هذا الكلام فى مجلس الوزراء، والغرض منه أن تدار هذه المصانع بطريقة اقتصادية.. أى لانسير بالطريقة التى تسير بها الدول الاشتراكية من تحديد الإنتاج على أساس تحديد وزن آلات المصنع. والغرض من هذا الكلام هو الإدارة السليمة لهذه المصانع للحصول على أحسن إنتاج: كمية وجودة، وانتاج السلع التى يحتاجها الناس، إذ لايكون الناس فى حاجة إلى الأحذية وننتج اسطوانات الأغانى!

عبد الحميد خليل غازى:

إن القضاء على السوق السوداء الموجودة بالنسبة للحاصلات الزراعية، لايتم إلا بالتسويق التعاونى، حتى نتحكم فيها، ويتم توزيعها بالسعر المناسب.

فبالنسبة لعملية الأرز فى محافظة كفر الشيخ وبقية المحافظات، التى حصل فيها إطلاق التداول والتسليم لمضارب الأرز، كانت المضارب تتعاقد مع التجار الذين يقومون بشراء الأرز من المنتجين، وكان يقوم هؤلاء التجار بشراء الأرز من المنتجين بسعر ١٦ جنيها للضريبة، ويوردون الأرز للمضارب بسعر ١٨ جنيها للضريبة.

وأثناء تجارة الأرز بواسطة القطاع العام كان يتم شراء الأرز من المنتجين بالقوة «بالبوليس»!

وبالنسبة لما ذكره المهندس سيد مرعى عن تجارة الفول. وتكليفه أحد أعضاء مجلس الأمة من الفلاحين بتحرى الحقيقة، وسؤاله صاحب مطعم بالسيدة زينب، فقد يكون صاحب هذا المطعم مستغلا، وأنه يشترى الفول بسعر ٦ جنيهات للأردب لكى يحقق أرباحا أكثر! نريد أن نتأكد من حقيقة السعر الذى اشترى به صاحب المطعم الفول، وهل قام بشراء الفول بسعر ٨ جنيهات أو ٦ جنيهات للأردب؟

جمال عبد الناصر:

يمكن أن نعمل مراجعة فى هذه العملية.

كمال الدين الحناوى:

بالنسبة لقطاع الرأسمالية الوطنية فإن التقرير منصب على مطالب! والذى رأيته من تصرف أصحاب مصانع شبرا الخيمة يجعلنا لانعطيهم «فتلة» واحدة من الغزل! فهم يعاملون العمال معاملة سيئة، ولايعطونهم الأجر المناسب. فمثلا نجد أن أحد العمال بلغ أجره فى الأسبوع ٦٧ قرشا وهو رئيس النقابة.

ويوجد بهذه المنطقة شخص اسمه مختار معانى، يمتلك ثلاثة مصانع نسيج: واحد باسمه، والثانى باسم زوجته، والثالث باسم أخيه، وهو يسمى هذه المصانع بأسماء وطنية، مصنع الاتحاد الاشتراكى، والمصنع القومى! وهو مدين لهيئة التأمينات الاجتماعية بأربعة آلاف جنيه، مع أنه يحصل اشتراكات التأمينات من العمال ويستغلها فى مصانعه ولايسددها لهيئة التأمينات الاجتماعية. ولهذا يجب أن يفى هؤلاء الناس بالتزاماتهم طالما أنهم يطالبون بتحقيق مصالحهم.

سيد مرعى:

ـ يمكن أن الأخ كمال الدين الحناى لم تتح له الفرصة للاطلاع على التقرير الثانى. وأنا لم أنف وجود بعض المصانع المستغلة، ونريد أن نأخذ هذه الحالة ونجعلها محل دراسة، ونبحث علاقة هذا الشخص بالعمال، ونسير فى الموضوع، ونرى ما إذا كان قد وقع عليه ظلم أم لا.

كمال الدين الحناوى:

ـ لم يقع على هذا الشخص ظلم. وأنا أريد أن ألفت النظر إلى ضرورة توعية هؤلاء الناس بالتزاماتهم حتى تحقق لهم مطالبهم.

سيد مرعى:

ـ إن موضوع شبرا الخيمة يحتاج إلى تفكير آخر.

كمال الدين الحناوى:

ـ أما بالنسبة لأمانة الاتصال فتوجد بعض الأوضاع نريد أن نعرف رأى سيادة الرئيس فيها. إذ توجد محافظتان، تقدم الأمين فى كل منهما ورشح نفسه فى انتخابات مجلس الأمة ولم ينجح فى الانتخابات، فهل نغير الأمين فى كل منهما أو نبق الوضع على ماهو عليه؟

جمال عبد الناصر:

ـ ماهو رأيك؟

كمال الدين الحناوى:

ـ رأيى، بالنسبة للشخص الموجود فى محافظة المنوفية أنه ضعيف الشخصية، وقد اتضح لى هذا من خلال العمل والمناقشة، وقد يكون من ضمن أعضاء اللجنة من هو أقوى منه.

وبالنسبة للأمين بمحافظة البحيرة فينعكس عليه موضوع الانتخابات، ويوجد من بين أعضاء اللجنة أعضاء بمجلس الأمة، ويمكن أن نختار واحدا منهم لتولى الأمانة، ويتم اختياره من خلال المناقشة والعمل.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لاختيار عضو من مجلس الأمة ليكون أمينا للاتحاد الاشتراكى فى المحافظة، فإن عضو مجلس الأمة مشغول بعمل المجلس، حيث يمكث ثلاثة أيام أو أربعة أيام فى القاهرة للعمل بالمجلس. ألا يوجد شخص يصلح لأمانة الاتحاد الاشتراكى فى

المحافظة ويكون متفرغا لهذه العملية؟ إن اختيار عضو مجلس الأمة لهذا العمل عملية صعبة، فإذا وجد شخص يصلح لهذا العمل ويكون مقيما بالمحافظة وليس عضوا بمجلس الأمة، فلا مانع من اختياره.

كمال الدين الحناوى:

- بالنسبة لاختيار الأشخاص، أرى أن نختار عددا محدودا - خصوصا فى البداية على الأقل - حتى يتسع نطاق العمل، وأرى أنه لاداعى للعجلة فى الاختيار حتى لانخطئ الاختيار.

جمال عبد الناصر:

لامانع من ذلك.

كمال الدين الحناوى:

هناك ترشيحات لبعض الأسماء فى المحافظات فكيف نتصرف فيها؟ هل نسلمها لأمانة التنظيم؟ إن طريق ربط هذه الأسماء فى حاجة إلى مناقشة، سواء كان أصحاب هذه الأسماء أعضاء فى مجلس الأمة أم لا. ثم هل سيكون الربط بطريقة علنية أو أنه سيكون ربطا شخصيا على نطاق ضيق؟ إننا نريد توجيها فى هذا الشأن، لأنه توجد ترشيحات يمكن أن نبدأ فى ربط أصحابها.

جمال عبد الناصر:

لم أفكر فى هذا الموضوع بالنسبة لأمانة الوجه البحرى أو أمانة الوجه القبلى. نحن فكرنا بالنسبة للعمال والفلاحين، ونأخذ فرصة لنفكر فى هذه النقطة التى أثرتها.

حسين الشافعى:

بالنسبة للأسماء، يمكن أن يقترح الأخ عباس رضوان والأخ كمال الدين الحناوى هذه الأسماء، وترسل لسيادة الرئيس.

جمال عبد الناصر:

الذى فهمته من السؤال هو: هل نعمل تنظيم ونعمل لجان؟ سنعمل لجان فى المصانع، ولكن هل سنعمل لجان فى المحافظات؟ هل هذا عملكم؟ إن عملكم هو بعث الاتحاد الاشتراكى فى المحافظات، وكل أمانة فرعية يكون لها تنظيم مقابل فى كل محافظة ـ كأمانة العمال والفلاحين، والرأسمالية الوطنية، والنقابات، والمهنيين. ثم نجد تنظيما آخر يتكون؟. هل عملكم عمل تنظيم، أو هو بعث الاتحاد الاشتراكى؟ الذى أفهمه أن عملكم هو بعث الاتحاد الاشتراكى وتنشيطه.

عباس رضوان:

إن تنشيط وبعث الاتحاد الاشتراكى هو أساس عملنا.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لموضوع الأخ عباس رضوان وكمال الحناوى، فنحن سنفكر فيه. وعملكم هو تكوين وإيجاد لجان سليمة للاتحاد الاشتراكى على مستوى البلد كلها. ولو وجدنا أمينا غير صالح نغيره ونأتى بغيره، ولو وجدت لجنة غير صالحة، نعيد تشكيلها، ويكون ذلك على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام والوحدات الأساسية. هذا

ماأعتبره عملكم بالذات. وإذا وجدنا بعض الناس الصالحين نضمهم للجان فورا، على أى مستوى من المستويات المذكورة، وتكون التنظيمات الأخرى على أساس التوزيع المهنى.

شعراوى جمعة:

هناك مذكرة مقدمة عن كيفية السير فى عملية الكادر السياسى وتكوينه، مع ربطه بالاتحاد الاشتراكى وفى تصورنا أن العملية ستسير بدرجة من السرية ولكن العمل سيكون ظاهرا بالنسبة لبعض المراكز، ونحن إذا أردنا تدعيم لجان المحافظات، فإننا سندعمها على أساس تقسيم الأمانات هنا إلى عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية إلى آخره. والأفراد الذين سندعم بهم أمانات المحافظات لابد أن يكونوا من بين الأسماء المرشحة بواسطة الأمانة هنا، وهم يعتبرون بداية تكوين الكادر السياسى، ووجودهم فى المحافظات لايمنع من أن يكونوا خلايا فى المصنع أو القرية أو المؤسسة. وبعد خطوة أخرى، نستطيع أن نكون الأمانات الفرعية فى المركز والقسم، ثم نسير متسلسلين مع الاتحاد الاشتراكى كتنظيم قائم يعمل علانية، ويقومون هم بإجراء اتصالات سرية. وإلى أن نصل إلى مستوى القاعدة، فإننا مضطرون إلى البدء بتكوين الأمانات الفرعية من نواة الكادر السياسى، وسنضع خطة تجنيد للمحافظات. أما عمل الكادر السياسى فسيكون سريا.

جمال عبد الناصر

إن دورك لم يحن بعد! «لسه شويه»!

شعراوى جمعة:

إننى أتكلم من ناحية الاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

كيف نكون لجانا للعمال أو للفلاحين أو لجنة للدعوى بطريقة سرية؟ إن هذا هو ماوصلنا إليه! ونحن أضفنا إليه شيئا جديدا، وهو تشكيل لجان فى المصانع.

شعراوى جمعة:

هل تكون هذه اللجان سرية أو علنية.؟

جمال عبد الناصر:

سوف تكون سرية إذا كانت توجد ضرورة تدفعنا إلى أن نقوم بهذا.

شعراوى جمعة:

هل يوجد مايمنع أن تكون هذه اللجان مرتبطة فى المصانع؟

السيد الرئيس: لا.. ولكن عليهم أن يبحثوا ويقولوا لنا عن الوضع. نريد أن تأتى العملية من «الكلام مبتور».

حسين الشافعى:

لقد كان الأخ غازى يتكلم بالنسبة لأمانة الفلاحين، على أساس أن بها اثنين من المحامين هما! مصطفى سعودى وعطية حتيتة وهو

يتصور أن عملهما أقرب إلى أمانة الأتصال منه إلى أمانة الفلاحين باعتبار أنهما لايزاولان «الفلاحة» فعلا.

جمال عبد الناصر:

إن العمليتين قريبتان من بعضهما. إننا نقول: فلاحين، ونقول: كفر الشيخ، وكفر الشيخ كلها فلاحون. المهم هو الانسجام والتفاهم بين الناس.

عبد الحميد خليل غازى:

لقد كنت أنظر للموضوع من ناحية الحساسية، على أساس أن هناك فلاحين يمكن أن ينضموا للأمانة، وهؤلاء قد ينظرون إلى الزميلين نظرة وظائفية ويقولون: إنهما محاميان، فكيف يشعران بمشاكل الفلاحين وكيف ينزلا إلى الجماهير؟ أما من ناحية السلوك والقيادة، فمتوفر فيهما كل الصفات الطيبة، وأنا أربط الموضوع بالحساسية على أساس الدور الذى يقومان به وسط جماهير الفلاحين.

جمال عبد الناصر:

الذى أتصوره أننا - بعد فترة من الزمن - سنلغى كل هذه التنظيمات التى نعملها، حتى لاتوجد ضغائن. فالضرورة هى التى تجعلنا نسير بهذا الشكل، لأننا فى حاجة إلى تنظيم. ولكن فى تصورى أنه يجب ألا نعمق التناقضات، وفى النهاية لانجد عندنا تنظيما واحدا وإنما عدة تنظيمات! فبعد فترة - قد تكون سنين - سيذوب كل هذا.

سيد مرعى:

كلما كان ذلك سريعا كلما كان أفضل.

جمال عبد الناصر:

هذا متوقف على تنظيمنا. والذى جعلنا نسير بهذا الشكل، هو أننا نعمل كحزب تقابله أحزاب تعمل فى البلد الآن! إذ توجد فعلا قوى مضادة للثورة! وعلى هذا الأساس قسمنا أنفسنا نوعيا إلى عمال وفلاحين ورأسمالية وغيرها. ولكن فى تصورى أن هذا ليس هو النظام الذى سنسير عليه دائما، فهل سنظل نسير على تقسيم البلد هذه التقسيمات، التى توجد حساسية بين هذا وذاك؟ ستكون هناك لجنة للاتحاد الاشتراكى فى المصنع، ولجنة فى القرية، وفى النهاية لابد أن نذيب العملية كلها.

عبد الحميد خليل غازى:

(كلام مبتور)

جمال عبدالناصر

يجب أن نبسط الأمور ولانعقدها.

المشير عبد الحكيم عامر:

إن مفهومى للقيادة السياسية فى العمال وفى الفلاحين وغيرهم، هو أنها لاترتبط إطلاقا بالمهنة! هذا موضوع يجب أن يكون معروفا.

عبدالحميد خليل غازى:

لقد دخل الزميلان فى أمانة الفلاحين، وأخذا محافظات، واتصلا بها، وأحضرا لنا أسماء للأمانات الفرعية فى المحافظات.

كمال الحناوى:

توجد فى محافظة البحيرة صورة من صور التحايل على قانون الإصلاح الزراعى. وأمامى الآن كشف مبدئى عن حيازات عائلة نوار، وهى تبلغ تسعة آلاف فدان بالتحايل والتواطؤ مع الصيارفة.

جمال عبدالناصر:

أعطه لأبو الفضل!

كمال الحناوى:

هذه العملية سليمة من الناحية القانونية، والقانون لا يحلها. فإذا ثبت ذلك فإنها تكون فى حاجة إلى إجراء ثورى خارج عن نطاق الحل القانونى.

جمال عبدالناصر:

ممكن

كمال الدين رفعت:

إن عملية خلق تنظيم سياسى داخل الاتحاد الاشتراكى غير واضحة حتى الآن، لأنه - كما تقول سيادتك - ستتبلور العملية فى النهاية إلى كتل طائفية أو فئات، وقد يؤدى ذلك إلى تعميق الخلافات والتناقضات التى بينها. وبالنسبة لعملية الاتحاد الاشتراكى الحالية، فإن تقديرى أنه لابد أن يوضع نظام لتشكيل الجهاز السياسى نفسه، بصرف النظر عن القطاعات من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية..

جمال عبدالناصر:

نؤجل هذا بعض الشيء. وكما قلت لشعراوى، فإنه نتيجة عملكم أنتم يمكن لشعراوى بعد ذلك أن يعمل. ولكنكم لازلتم فى عملية استكشاف. وفى رأيى أنه يجب أن نعمل على أساس غير طائفى، أى نعمل عملا سياسيا. أما العمل طائفيا فالغرض منه أن نسرع بالتنظيم. وأسهل طريقة للعمل فى التنظيم هى أن نقسم أنفسنا إلى قطاعات، فإذا نجحنا نستطيع أن نعمل جهازا سياسيا يمثل تحالف قوى الشعب العاملة.

المشير عبدالحكيم عامر:

ولذلك فإن الرد على الأخ غازى هو أنه يجب ألا نتصور أن القيادة السياسية فى أى قطاع لابد أن تكون لها نفس الصفة، وإنما يجب أن يكون عند القيادة السياسية الوعى الكافى والقدرة على معرفة المشاكل. أى أن القائد السياسى فى قطاع الفلاحين يجب أن يكون مقيما بينهم، ومثقفا، ولا مانع من أن يكون محاميا. يجب أن نفهم الموضوع بهذا الشكل.

كمال الحناوى:

هناك موضوع آخر فى البحيرة خاص بالنشر.. النشر عن الشيوعيين. فقد كتب صلاح حافظ فى اليوميات، فى جريدة الأخبار، مقالا عن وحدة الاشتراكيين، وكذلك نشر خبرا عن عودة وفد الاتحاد الاشتراكى العربى. فقد استخدم هذا الخبر بين الفلاحين فى البحيرة، وقالوا لهم: إن هذا الوفد عائد من مؤتمر عصبة

الشيوعيين. وقد تناقشنا معهم على أساس أن الناس الذين أفرج عنهم غيروا موقفهم وانتفت عنهم الصفة القديمة. فالعملية فى حاجة إلى حرص فى تناول أخبار تبادل الزيارات، خصوصا فى العناوين. فقد نشر الخبر فى الصفحة الأولى بجريدة الأهرام.

جمال عبدالناصر:

إذا كان هناك اتصال بيننا وبين القواعد، فلن تستطيع أية دعاية أن تنجح، لأنه سيكون لدينا باستمرار التفسير الصحيح. وهذا هو المطلوب، أن نتصل بقواعدنا باستمرار ونرد. وأنت رددت عليهم طبعا!

كمال الحناوى:

طبعا رددت عليهم.

جمال عبدالناصر:

عندما نوسع هذه العملية نستطيع أن نفهم الناس.. ويمكن أن يعرفوا أنه كانت هناك (الكلام غير واضح).

طلعت خيرى:

بالنسبة لأمانة الشباب، فقد عقدنا عدة اجتماعات، وعملنا التنظيم، ووزعنا الاختصاصات، ووضعنا خطة عمل، ونحن نعتبر أن الهدف الأساسى هو إقامة منظمة الشباب. وإلى أن يتم ذلك، فإننا نعمل على تدعيم الاتحادات الطلابية، وتوجيهها سياسيا، والإشراف

على الطلبة المبعوثين، وربطهم فكريا مع سياسة الاتحاد الاشتراكى. ثم نوجد ربطا بين أجهزة رعاية الشباب وأجهزة الاتحاد الاشتراكى فى المحافظات لتنشيط الشباب.

أما بالنسبة لعملية المنظمة، فقد سرنا فيها عدة خطوات قبل إقامة الأمانة، بالتدريبات التى عملناها فى مرسى مطروح ووادى النطرون. ونقوم حاليا بإعداد المحاضرات والمناقشات، فى المرحلة القادمة بعد العيد، لـ ٦٣٣ رائدا سنأخذهم على مراحل. وهذه المحاضرات تعد وتناقش من كل القائمين بالعملية، ليسير الجميع فى اتجاه فكرى واحد. وستكون هذه المحاضرات مكتوبة، وموحدة بالنسبة لهم، حتى تسير العملية فى الاتجاه السليم.

جمال عبدالناصر:

رأيى - بالنسبة للمحاضرات - أنه يجب أن تشركوا معكم كمال رفعت، لكى نتكلم كلنا لغة واحدة.

طلعت خيرى:

سنعرض هذه المحاضرات على أمانة الدعوة، والمحاضرات مكتوبة وتناقش لتعديلها على أساس المناقشة.

زكريا محيى الدين:

بالنسبة للطلبة، ففى خلال السنوات الماضية كان يوجد تنظيم ينقسم إلى قسمين، وبناء على توجيهات سيادة الرئيس، فقد جمعنا التنظيمين فى تنظيم واحد، وأصبح المختص فى هذا التنظيم شخص

واحـد. وهذا التنظيم مـوجود، وهـو تنظيم كـبيـر فى داخل المنظمـات الطلابية.

جمال عبدالناصر:

فى الحقيقة يجب أن نهتم بالطلاب اهتماما كبيرا. والعمليات التى حصلت فى كلية الهندسة أثيرت أساسا من لجان الاتحاد الاشتراكى. وهذا دليل علـى أن هذا خطـؤنا؛ لأنـهم أثاروا الموضــوع قــبل أن يتفهموه، وكان المفروض أن يرجعوا إلينا فيه.

طلعت خيرى:

لقد عملنا التنظيم الخاص بنا حتى نتحاشى ذلك مستقبلا.

جمل عبد الناصر:

(توجد سطور متآكلة)

طلعت خيرى:

يوجد تناقض نتيجـة وجود الأجـهـزة الموجودة، فيوجـد الاتحـاد الاشتراكى، والنقابات واتحادات الطلاب، وكلها أجهزة منتخبة. وهذا هو نـفس الإشكال الموجـود فى المصــانع. وقــد اقــتــرحنا ضم هذه الأجـهزة بحيث تكون اجتماعاتها واحدة، لكى يرسموا السياسة معا تحت إشـراف وتـوجـيـه الأمـانـة، وبذلك نمنع التناقض الموجـود بأن يشترك الجميع فى العملية. وسيتم ذلك إلى أن تقوم المنظمة. وسوف تكون تنظيما للشباب.

وبالنسبة لطلبة الجامعات، فتوجد «هوة» كبيرة بينهم وبين أعضاء هيئات التدريس، ونحن نعالج هذه العملية بالاتفاق مع أمانة الجامعات، لكى نستطيع أن نربط العملية مع بعضها. وقد أجريت انتخابات على مستوى الجامعات بالنسبة للاتحادات الطلابية، وسوف نجتمع مع كل لجنة فى كل كلية، ونتكلم معهم ونناقشهم ونوجههم، وسيكون العمل كله من خلال هذه اللجان. وهم ليسوا قياديين، لأنهم وصلوا إلى هذه المراكز بطريق الانتخاب، ولكن من خلالهم سنكتشف القيادات الصالحة، وسنجرى لها التدريب اللازم بحيث نهيئ هذا داخل الجامعات، وبعد ذلك ستكون الخطوة القادمة هى عمل الاتحاد على مستوى الجمهورية.

هذا بالنسبة لقطاع الطلبة، حيث أصبح يوجد شخص واحد مسئول عنه. وقد اجتمعت بهم، وكان معى الأخ توفيق، وتكلمنا معهم على أن الطلبة هيئة واحدة ولا توجد هيئات مختلفة.. وستكون الأمانة مسئولة عن العملية، وبذلك تسير الأمور فى الاتجاه المرسوم لها.

أما بالنسبة للمحافظات. فأرى ألا نشكل أمانات فرعية للشباب فى المحافظات.. وأرى أن نربط بيننا وبين أمين لجنة المحافظة، كما نربط بين الأجهزة الطلابية داخل المحافظة ولجنة المحافظة.

جمال عبدالناصر:

إننى لا أثق فى أفراد رعاية الشباب بكل أسف. وهم سيأخذون ٣ مليون جنيه ولن يقيموا التنظيم.

طلعت خيرى:

أننى لا أتكلم عليهم كتنظيم..

زكريا محيى الدين:

مـادام الأخ طلعت خـيرى يسـير فى عـمليـة منظمـات الشبـاب، وستكون لها فروع فى المحـافظات، فهو يرى تأجيل تعيين شـخص مسئول لأمانة الشباب فى المحافظة حاليا، ويكتفى بما يقترحه حـاليا إلى أن تقوم منظمات الشباب.

جمال عبدالناصر:

هو يريد تعيين الشخص المسئول عن الشبـاب على أساس تكوين اللجنة.

زكريا محيى الدين:

توجد له مجموعة فى كل محـافظة، وسوف يبحث ويختار منها شخصا مسئولا عن الشباب فى كل محافظة.

جمال عبد الناصر:

لا مـانـع من أن يخـتـار واحـدا مـسـئـولا عن الشـبـاب فـى كل مـحـافظة.. وفى رأيى أن أفـراد رعـاية الشبـاب ليسـوا مـجـموعـات تنظيمية.

طلعت خيرى:

إن أفـراد رعـاية الشـبـاب لم يدخلوا فى التنظيم، ونحن نقـوم بتوجيههم لكى يخدموا أغراض تنظيم الشباب، ولن يشتركوا فى التنظيم، وأنا أرى تأجيل عملية تعيين المسئول عن لجنة الشباب بالمحافظة، لأنه لا يوجد داخل لجنة المحافظة الشخص الذى يكون عنده الحماس الذى يستطيع به أن يتعامل مع الشباب، ولكن يوجد بعض الناس يمكن أن يكونوا مسئولون عن الشباب بعد تدريبهم.

جمال عبدالناصر:

معنى هذا أن هذه العملية ستستغرق أسبوعين أو أربعة أسابيع.

طلعت خيرى:

سيتم ذلك بعد فترة التدريب التى ستبدأ بعد عيد الفطر المبارك.

جمال عبدالناصر:

معنى ذلك أن هذه العملية ستستغرق شهرين.

طلعت خيرى:

لن تستغرق أقل من شهرين .. وبعد تدريب أول دفعة سنبدأ التعيين منها فى المحافظات.

جمال عبدالناصر:

طبعا هذا لا يمنع أن يكون هناك اتصال بطلبة الجامعات فى أسيوط والدقهلية، لأنه يهمنى.

طلعت خيرى:

سوف تسير «شبكة» الطلبة بالكامل. وتوجد حاليا اتحادات طلابية منتخبة.

جمال عبد الناصر:

هل توجد هذه الاتحادات بالنسبة لطلبة المدارس الثانوية؟

طلعت خيرى:

توجد اتحادات طلابية للمدارس الثانوية، ولكن ليس لها فعالية. ونحن نريد أن نركز على طلبة الجامعات والمعاهد العليا، فى المرحلة الأولى، على أساس أن طلبة المدارس الثانوية سوف ننظمهم عندما نقترب من الانتهاء من عملية تنظيم المنظمة نفسها. لأننا لو نظمنا طلبة المدارس الثانوية الآن، فسوف يكون لنا شخص مسئول فى كل مدرسة ثانوية من بين الطلاب.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن ننتقى مدرسا فى كل مدرسة ثانوية يستطيع أن ينظم الطلبة. ويوجد بعض المدرسين الأكفاء الذين يمكن أن نعتمد عليهم، لأن هؤلاء الطلبة سوف يلتحقون بالجامعات بعد تخرجهم. ولذلك يجب ألا يقتصر عملنا على الجامعات والمعاهد العليا فقط، بل يجب أن يشمل المدارس الثانوية، لأننى اعتقد أن طلبة المدارس الثانوية يمثلون جيل الثورة الذى نستطيع أن نطمئن اليه، ولو وجد شخص مسئول عن الشباب فى كل مدرسة ثانوية ومعهد عال وكلية ومحافظة، فسوف نستطيع أن «نلم» المنظمة نفسها.

زكريا محيى الدين:

لقد بدأنا بالجامعات والمعاهد العليا، وبعد ذلك سوف ننتقل إلى المستويات الأصغر. لأننا لو بدأنا بالمدارس الثانوية، فسوف ينضم إلى المنظمة أشخاص فى سن ١٥ سنة، وقد يكون فى هذا ضرر فى المرحلة الاولى.

المشير عبد الحكيم عامر:

مرحلة المدارس الثانوية لها أهمية كبيرة، خصوصا فى السنتين الأخيرتين، لأن طلبة الثانوى سوف يلتحقون بالجامعة. ويهمنا أن نختار الطلبة ولو فى السنوات النهائية، بل أمن الدولة يستدعى ذلك.

زكريا محيى الدين:

الاتحاد العام للمدارس الثانوية يشكل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ونظار المدارس التعليمية. أى أنه مشكل على أساس السيطرة التعليمية أكثر منه مشكلا على أساس تحررى.

جمال عبد الناصر:

يبحث موضوع تنظيم طلبة المدارس الثانوية.

طلعت خيرى:

سوف نبحث هذا، ونعد خطة كاملة له.

الدكتور رشدى سعيد:

بالنسبة للجامعات، لقد بدأنا فى تنظيمنا، واجتمعت ببعض زملائى فى جامعتى القاهرة وعين شمس، وتناقشنا فى موضوعات

فكرية. أما من ناحية الشباب، فهى فكرة عامة، وتوجد «هوة» بين اتحادات الطلاب وهيئات التدريس خصوصا فى السنتين الماضيتين، وقد عرض الدكتور محمد الخفيف وجهة نظره فى هذه المسألة. ويوم الاثنين القادم سنتكلم فى كيفية ممارسة التفكير الاشتراكى، وسنتعاون مع أمانة الشباب فى حل هذا الموضوع الذى أعتبره هاما جدا فى الجامعة. وفى الواقع أن الاجتماعات قد زادت كثيرا. وأقترح تعيين ٩ أو ١٠ زملاء من جامعتى القاهرة وعين شمس فى الأمانة، وهؤلاء الزملاء مثلى إن لم يكونوا أحسن منى! وإنه يوجد اتصال «خفيف» بجامعة الاسكندرية، إنما جامعة أسيوط صعبة.

جمال عبد الناصر:

يوجد بعض الأفراد الصالحين فى جامعتى الاسكندرية وأسيوط.

الدكتور رشدى سعيد:

أرى أن نطن أسماء من نختارهم، لأن معظم الناس فى الجامعة لا يريدون عقد اجتماعات الا إذا اجتمعوا مع عضو الأمانة العامة. وأنا لا يمكننى أن أجتمع مع الجميع، ولكن لو تم اختيار عشرة أسماء فيمكن أن اجتمع معهم، وأوضح لهم الأمور، وهم - بدورهم - يجتمعون بالآخرين.

جمال عبد الناصر:

نريد أن نصل إلى وجود لجنة فى كل كلية، ولجنة فى كل معهد غال أيضا.

الدكتور رشدى سعيد:

لقد عملنا لجنة للجامعات ونحاول أن نوجد الأفكار بالمناقشة والأخذ والعطاء. وأصبح يوجد الآن جو سليم فى الجامعة، ويوجد فهم للأمور، ويوجد وعى. وأنا متفائل جدا كما سبق أن قلت. ولقد اخترت ثمانية أشخاص ، وسوف أعرضهم على سيادة الرئيس حتى يكون العمل أكثر قوة.

جمال عبد الناصر:

يبحث هذا الموضوع فى الاجتماع الذى سيعقده الأخ عبد الحكيم عامر.

طلعت خيرى:

هناك نقطة آثارها الدكتور الخفيف، حيث أن الاجتماعات التى تعقدها أمانة الجامعات وهيئة التدريس ترسم للطلبة، والعملية تحتاج إلى تنسيق، لأن أمانة الجامعة ليس لها علاقة بالطلبة.

جمال عبد الناصر:

لقد قلت بأنه يوجد انفصال بين الأساتذة والطلبة، ولكن، كما بحثت أنت موضوع الأساتذة، فقد قام الأخ سعيد رشدى ببحث موضوع الطلبة.

(ضحك)

طلعت خيرى:

هنـاك نقطـة أخـرى بخـصـوص لجنة النشـاط فى كل كليـة، اذ يقوم العميد بتعيين مستشار من هيئة التدريس فى كل لجنة - أى أنه يقوم بتعيين جماعة «روتينيين». وقد طلبنا أن نتدخل فى هذه العملية، حتى نختار الأشخاص الذين نثق فيهم ونوعيهم. ونريد أن نحصر الأشخاص الذين وصلوا إلى هذه المراكز عن طريق هذه العملية.

جمال عبد الناصر:

هذه الأمور سوف تتبلور فى كل خطوة.

خالد محيى الدين:

لقد اجتمعت أمانة الصحافة، وبلغناها ضرورة عمل تنظيم فى كل جريدة، فقالوا: إن هذه عملية سهلة، لأنه يوجد فى كل جريدة عدد من الصحفيين الذين يصلحون لهذه العملية. ولكنهم يريدون تأجيل هذه العملية. وبالنسبة للانتخابات سنباشرها بطريقة غير مباشرة، وسنبدأ الاتصال بالصحفيين، ومن خلال هذا سنختار العناصر الصالحة. وطبيعى أن ظروف العمل فى أمانة الصحافة تختلف عن الظروف فى الأمانات الأخرى، لأنها محددة، ولأن عمل الصحفى يظهر دائما فى الجريدة، وسيكون من السهل الاختيار بسرعة، بل إن التنظيم موجود.

جمال عبد الناصر:

من الذى سيرشح لمنصب النقيب؟

خالد محيى الدين:

هذا يتوقف على القرعة! ولم نستقر بعد عليها!

كمال الدين رفعت:

بالنسبة لأمانة الدعوة، فقد عقدنا عدة اجتماعات، وأعددنا مذكرة فى هذا الشأن والحقيقة أن أصل صعوبة أمانة الدعوة ينحصر فى مجال عملها، الذى يتداخل فى نواح كثيرة ومع قطاعات كثيرة، ولذلك فإن العملية حساسة بعض الشئ.

وقد سردنا الاتصال بشكل عام، وكذلك ما يجب أن وم به، وكنا نريد الموافقة على بعض الأشياء، لأننا لا نستطيع حتى الآن أن نعمل بشكل فعال. وكما قلت، فإن العملية حساسة بالنسبة للنواحى المختلة، وقد أعددنا المذكرة، وأوضحنا فيها أهمية الدعوة، خصوصا بعد التحولات التى تتم فى المجتمع، وأن المسئولية لا تقتصر على قطاع معين وإنما تمتد إلى قطاعات مختلفة، وقد ترتبط بأعمال الأمانات الفرعية الأخرى داخل الاتحاد الاشتراكى، وبصفة خاصة أمانة البحوث والمعهد الاشتراكى وأمانة شئون الصحافة.

(ثم قرأ سيادته المذكرة المقدمة حول اختصاصات وتنظيم الأمانة الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكى .. وهذا نصها:

مذكرة
حول اختصاصات وتنظيم الأمانة الفرعية
للدعوة والفكر الاشتراكى

أولا : مقدمة

تضطلع الأمانة الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكى بمسئولية بالغة الأهمية ألا وهى المساهمة فى عملية التحول الفكرى فى مجتمعنا الراهن ـ ذلك أن الانتقال إلى مجتمع اشتراكى يتم فى جبهات متعددة: اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية.. ومع أنه من المسلم به أن عمليات التحول الفكرى تسير عادة بدرجة أبطأ بالمقارنة إلى التحولات السياسية والاقتصادية إلا أن الملاحظ أن التحول الفكرى فى تجربتنا الاشتراكية أكثر بطأ بسبب تأخر ظهور التنظيم السياسى من ناحية والوضوح النظرى من ناحية أخرى، وكانت نتيجة كل هذا أن الجبهة الفكرية تخلفت بالنسبة للجبهات الأخرى، كالجبهة السياسية أو الاقتصادية، وما لم تسد هذه الثغرة ويتلائم فكر المجتمع مع أوضاعه الاقتصادية، والسياسية فستظل هذه المنجزات السياسية والاقتصادية دون سند فكرى يحميها.

ثم يزيد من أهمية مسئولية أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى أن هذه المسئولية لا تقتصر على قطاع معين من قطاعات المجتمع، ولكنها تمتد إلى كافة القطاعات، ومن ثم فأعباء هذه الأمانة الفرعية ترتبط بالضرورة بأعمال غيرها من الأمانات الفرعية الأخرى داخل الاتحاد الاشتراكى وبصفة خاصة أمانة البحوث والمعهد الاشتراكى وأمانة شئون الصحافة.

ثانيا: اختصاصات أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى:

تنقسم هذه الاختصاصات إلى قسمين مرتبطين ببعضهما أوثق الارتباط:

١ـ توضيح المفاهيم الاشتراكية التى يجب أن تسود مجتمعنا وهذه قضية تتعلق بالفكر الاشتراكى ودحض جميع الأفكار المعادية للاشتراكية.

٢ـ صياغة الأشكال المختلفة لهذه الأفكار بما يتلاءم مع المستويات المتعددة فى المجتمع وهذه مسألة تتعلق بالدعوة ـ وتجئ بعد ذلك الوسائل التى يجب أن تتبع فى نقل هذه الأفكار إلى جماهير مجتمعنا.

أ ـ مهام الأمانة فى مجال الفكر الاشتراكى:

تتحدد هذه المهام على النحو التالى:

١ـ بلورة فكرية لمفاهيم واتجاهات الاشتراكية العلمية فى مجتمعنا مستمدة من ميثاق العمل الوطنى والإعلان الدستورى الأخير والتحليلات النظرية والسياسية فى خطابات وكتابات الرئيس جمال عبد الناصر إلى جانب الدراسات النظرية والتطبيقية التى تستطيع أن تقدمها أجهزة الاتحاد الاشتراكى ومستمدة كذلك مما يمكن الإفادة منه من الاتجاهات والتجارب الاشتراكية الأخرى بما يتمشى مع خصائصنا القومية والقيم الدينية.

٢ـ القيام بدراسات فى قضايا معينة نظرية وتطبيقية ـ ولابد أن تجرى هذه الدراسات بالتعاون أساسا مع أمانة البحوث والمعهد الاشتراكى ـ كما أنه لا بد من الاشارة هنا إلى أن ثمة نقصا واضحا بالنسبة للدراسات التى تطرحها مشاكل التطبيق الاشتراكى فى مجتمعنا.

٣ـ متابعة ودراسة تطورات الفكر الاشتراكى فى الخارج.

٤ـ مراجعة ودراسة ما يقدم من فكر اشتراكى فى المؤسسات التعليمية والثقافية وتقديم اقتراحات ايجابية فى هذا الشأن.

ب ـ مهام الأمانة فى مجال الدعوة: تحدد هذه المهام على النحو التالى:

١) الدعوة على المستوى القومى:

تلاحظ الأمانة بالنسبة لمجال الدعوة أن هناك أجهزة إعلام تقوم بالفعل بنقل الفكر إلى الجماهير وهذه الأجهزة هى: الصحافة والإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما ودور النشر، وتعمل هذه الأجهزة على المستوى القومى العام، وامانة الدعوة والفكر الاشتراكى لا تستطيع أن تتجاهل هذه الأجهزة الضخمة وتأثيرها الفعال فى أوساط الرأى العام كما أن الامانة تود أن تفيد من امكانيات هذه الأجهزة فى عملية الدعوة ـ ولذلك فالمسئولية العاجلة والملحة أمام الأمانة إزاء هذه الأجهزة هى حصر وتقييم ما تقدمه هذه الأجهزة فى مجال الدعوة والفكر من حيث المضمون والأسلوب ،وترى الامانة أن تكون مسئوليتها نحو هذه الأجهزة مساعدة الأمانة العامة فى تخطيط سياسة أجهزة الإعلام فيما يتعلق بالدعوة والفكر ومتابعة

أعمالها. وفى هذا السبيل تستطيع الأمانة بين وقت وآخر عقد ندوات مع المسئولين عن أجهزة الإعلام للمناقشة وتبادل الرأى.

وعلى المستوى القومى كذلك يجب أن يكون من وظيفة الأمانة الفرعية للدعوة والفكر المساهمة فى تعبئة الرأى العام لتفيذ سياسة وقرارات الاتحاد الاشتراكى والسياسة العامة للدولة وتهيئة وإعداد الرأى العام لتقبل اجراءات سياسية أو اجتماعية معينة تقترحها الدولة. هذا فيما عدا الاجراءات التى تتطلب السرية التامة - وهذه المسئولية تتطلب أن تكون أمانة الدعوة والفكر على بينة مستمرة بالتجاهات الدولة ومشروعاتها مسبقا كلما أمكن ذلك حتى يتيسر للأمانة تعبئة الرأى العام - كذلك يكون من مسئولية الأمانة عن طريق مسئولى الدعوة والفكر فى المستويات المختلفة الاطلاع على ما يدور فى أوساط الرأى العام من آراء وتيارات حتى يتسنى للأمانة تقديم التوجيه المناسب فى هذا الشأن.

٢- الدعوة على مستوى الاتحاد الاشتراكى:

أ) ترى الأمانة ضرورة إصدار نشرات عامة وخاصة سواء فى نطاق الاتحاد الاشتراكى ككل أو لجان الفكر والتوعية أو على مستويات قطاعات معينة، ويراعى فى النشرات العامة الجانب السياسى بدرجة أوضح بحيث يمكن متابعة الأحداث السياسية مع تعميق الأساس الفكرى لهذه الأحداث.

ب) وضمانا لوحدة الفكر يتعين أن تصدر جميع النشرات عن طريق أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى بالتعاون مع الأمانات الفرعية

الأخرى كل فيما يخصه، كما تتولى أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى متابعة أعمال التوعية بصفة عامة فى كافة قطاعات وأجهزة الاتحاد الاشتراكى.

جـ) اختيار وإعداد جماعة من الدعاة للقيام بأعباء الدعوة فى كافة قطاعات قوى الشعب العاملة وخصوصا العمال والفلاحين على أن يتولى تدريب هذه الجماعة من الدعاة المعهد الاشتراكى وفق منهج مناسب تشترك - أمانة الدعوة والفكر مع الأمانات الفرعية الأخرى فى وضعه.

د) كذلك تمارس الأمانة عملها على مستوى الاتحاد الاشتراكى عن طريق الاتصال المباشر بلجان التوعية والفكر فى المحافظات وتقوم الأمانة باقتراح شروط تشكيل هذه اللجان بحيث ترتفع هذه اللجان إلى مستوى المسئولية التى ستضطلع بها وذلك بعد دراسة واقع وأعمال هذه اللجان.

٣- الدعوة على مستوى التنظيم السياسى:

وتقدم الأمانة لأعضاء التنظيم السياسى ما يلى:

أ) نشرات خاصة بأعضاء التنظيم يراعى فيها بصفة خاصة التكوين النظرى والسياسى العميق إلى جانب التكوين النضالى لأعضاء التنظيم.

ب) عقد حلقات لأعضاء التنظيم لدراسة مشكلة معينة من مشاكل التطبيق الاشتراكى ولا بد أن تتفاوت موضوعات هذه الحلقات وفق كل قطاع من قطاعات المجتمع.

جـ) وفيمـا يخـتص بأعـضاء التنظيم السياسى الذين سيتـولى المعـهـد الاشـتـراكى تـدريبـهم وإعـدادهم كـقـادة، ترى الأمـانة أن تشتـرك ـ كغيرها من الأمـانات ـ الأخرى فى اختيـار الدارسين فى المعهـد من أعضـاء التنظيم السيـاسى وفق الخـبرات التى تكتسبـها الأمانة من ممارسة أعمال الدعوة والفكر فى القطاعات المختلفة.

ثالثا: التنظيم الداخلى للأمانة:

(وقد قسمناها إلى مكاتب والمقصود بها مجالات عمل أكثر مما هى مكاتب)

ترى الأمـانة ـ لمبـاشرة هذه المسئوليات الضخـمة وحرصا على توزيع العمل ـ ضرورة الاستعانة بجهاز فنى يوزع فى صورة مكاتب متخصصة على النحو التالى:

١ ـ مكتب للتثقيف المباشر (تكون مهمته الأساسية عملية التثقيف بالكلمة المنطوقة).

٢ ـ مكتب للمطبوعـات والنشر (لإعداد نشرات الأمـانة على كافة المستويات).

٣ ـ مكتب للاتصال بأجـهزة الإعـلام ومتـابعة نشاطهـا ـ وترى الأمانة أن يمثل فى هذا المكتب بعض المشتغلين بأجهزة الإعلام.

٤ ـ مكتب الفنون والآداب.

٥ ـ مكتب للاتصال بالمؤسسات التعليمية والثقافية.

٦ ـ مكتب الدعاة (لشئون الدعاة والاتصال أساسا بالمحافظات).

٧ـ مكتب التدريب والبحوث (يعمل بالتعاون مع أمانة المعهد الاشتراكى وأمانة البحوث).

٨ ـ مكتب للفكر العربى (يعمل بالتعاون مع أمانة الشئون العربية)

٩ ـ مكتب للفكر والتجارب الاشتراكية فى الخارج (يعمل بالتعاون مع أمانة الشئون الخارجية).

ويتكون من سكرتيرى هذه المكاتب لجنة فنية تنفيذية متفرغة، كما يشترط فى هؤلاء السكرتاريين أن يكونوا على درجة عالية من الوعى السياسى.

وترى الأمانة أنه يمكن فى المستقبل وفقا لتطور العمل والخبرة المكتسبة من أعمال الأمانة إنشاء مكاتب جديدة أو دمج بعض المكاتب المقترحة.

رابعا: نقطة البدء والمهام العاجلة.

تلاحظ الأمانة الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكى أن تنفيذ هذا البرنامج، ونجاح الأمانة فى تحقيق هذه الاختصاصات الضخمة، لا يمكن أن يتم فى وقت قصير؛ ولذلك أضحى من الضرورى أن تحدد الأمانة عملها فى مرحلة أولية مدتها ثلاثة أشهر ـ حتى يكتمل إنشاء المكاتب المختلفة، وتتعدد امكانيات الأمانة ـ فى بعض المهام العاجلة من اختصاصاتها على النحو التالى:

١ ـ إصدار نشرة خاصة بلجان التوعية والفكر بلجان الاتحاد الاشتراكى وهذا يتطلب تشكيل المكتب الخاص بالمطبوعات والنشرات التابع للأمانة.

٢ ـ دراسة لما تقدمه بعض أجهزة الإعلام فى مجال الدعوة والفكر ـ وهذا يتطلب تشكيل المكتب الخاص بالاتصال بأجهزة الإعلام.

٣ ـ دراسة الموقف فى مجال الدعوة والفكر فى القواعد الجماهيرية داخل الاتحاد الاشتراكى، وهذا يتطلب تشكيل المكتب الخاص بالدعاة. وحتى يتم إعداد جماعة الدعاة يمارس هذا المكتب عمله عن طريق الاتصال المباشر والدراسة الواسعة لأعمال لجان التوعية والفكر فى الوحدات الأساسية .

جمال عبد الناصر:

(موجها الحديث للسيد كمال الدين رفعت) :

رأيى أن المكاتب التى بدأت بها عددها كبير، وهذا يوجد تداخلا! وأنت عمليتك متصلة بكل العمليات. فلنبدأ بعدد قليل من المكاتب.

كمال رفعت:

نحن نقترح مكتبين أو ثلاثة.

جمال عبد الناصر:

إننا نريد أن نحقق هدفنا دون أن يحدث تضارب مع الصحافة أو الإذاعة أو أجهزة الإعلام، لأنه اذا حدث تضارب فإن كل واحد «سيشنع» على الآخر! وتخرج العملية عن وضعها.

فما هى الطريقة التى نستطيع أن نعمل بها هذه العملية خطوة خطوة؟ إنك لن تعمل دعوة بين يوم وليلة، وإلا فإننا سنعقد الدنيا!

وأنا أخشى أن تحدث فلسفات فى الموضوع! ولذلك أرى أن نبسط العملية. ثم رأيى أن الميثاق واضح، ويمكن أن نبين رأينا بالنسبة لأى موضوع من الموضوعات. فنحن - مثلا - اتخذنا اليوم قرارا قد يبلبل أفكار الناس: هل نحن نؤيد حزب البعث بقرارنا هذا؟

إذن لا بد أن نوضح موقفنا لأجهزة الإعلام وأجهزة الاتحاد الاشتراكى، ونقول : إننا دولة اشتراكية، وباعتبارنا طليعة اشتراكية لابد أن يكون موقفنا «كذا» بالرغم من موقفنا تجاه حزب البعث! لابد أن نعطى هذا الإيضاح لأجهزة الإعلام وللصحافة وللأمانات.

فمثلا بالنسبة للكلام الذى قلته بالنسبة للأمريكان فى بورسعيد، يمكن أن أعطى إيضاحا، وأشرح الوضع، وأقول لهم: سنفعل «كذا وكذا»، ونعتمد على أنفسنا.

وأنا لا أريد أن ندخل فى موضوعات عميقة، لأن الوحدة الفكرية غير موجودة حتى بين الناس، خصوصا وأن لهم ثقافات مختلفة، فكل واحد يفسر «على كيفه» وكل واحد يقول وجهة نظره بالنسبة للموضوع، وهى تختلف عن وجهة نظر الآخرين!

وأيضا بالنسبة للدخول فى الفكر الاشتراكى، لابد أن ندخل «على مهلنا» دون أن نتعجل، لأننا فى مرحلة تعتبر مرحلة حساسة جدا، تلك هى مرحلة الانتقال بين الرأسمالية والاشتراكية. ثم إنه لابد على مدى الأيام سنقول: ما هو طريقنا إلى الاشتراكية؟ وطالما أننا فى مرحلة الانتقال، سيوجد مع التطبيق فكر، ولا داعى لأن ندخل فى فكر بينما نحن متأخرين فى التطبيق! ولكن يمكن أن نضع الأسس.

وأنا اعتبر أن العملية خطيرة جدا بالنسبة للمعهد الاشتراكى وبالنسبة للدعوة، ولذلك يجب أن نسير فيها خطوة خطوة. ثم لا بد أن نفكر فى طريقة نوجه بها أجهزة الإعلام. إننا نستطيع ذلك عن طريق الأجهزة التنفيذية. ثم إننا نستطيع أن نخصص لكم أوقاتا فى التليفزيون لتجهزوا ندوة كل أسبوعين مثلا، لتتكلموا فيها مع الناس وتشرحوا لهم. ويمكن فى الصحافة (عبارات غير مقروءة) الذين يكتبون فى الاشتراكية أنهم كانوا يكتبون لعدد معين من القراء مع أن الأعداد التى طبعوها نفذت.

فى رأيى أن التعقيد يأتى من وجود أفكار اشتراكية قديمة فى نفوس الناس، ويجب أن نبسط للناس، وكلما بسطنا للناس كلما كانت العملية أسهل بالنسبة لنا، بحيث لاندخل فى «مزانق»، ونجد أنفسنا قد «انزنقنا» فى أشياء معينة. إننا عندما نرجع إلى الميثاق نجد فيه ردا على كل شئ مع التبسيط. ثم، بالنسبة للنقاط التى تحتاج إلى تفسير، لا بد أن يشترك فيها أكبر عدد، بأن نتكلم فيها فى اللجنة التنفيذية العليا أو هنا. ونستطيع أن نحدد موضوعا لمناقشته هنا فى جلسة، ويمكن للمعهد الاشتراكى أن يعد لنا موضوعا للمناقشة، وكذلك بالنسبة للدعوة، بحيث نخلق - بتصورنا نحن - طريقنا إلى الاشتراكية.

ونحن لنا طريق إلى الاشتراكية منفرد، وأنا أقول: إن الاشتراكية شئ واحد، ولكن الذى يختلف هو الطريق اليها! وعلى هذا الأساس فإنى أعتبر أن الموضوع بالنسبة للدعوة والمعهد موضوع حساس جدا، وهى عملية ليست سهلة.

فمثلا بالنسبة للكلام الذى يكتبه خالد، فإن أى كلمة يكتبها يكون لها رد فعل عند الناس! فعندما قال «الدول الاشتراكية» ثم كتب بين قوسين «الشيوعية» كل الناس قالوا: إن الاشتراكية معناها الشيوعية! وقد قلت له: انت تعقد الموضوع! ويمكن أن تقول: الدول الشيوعية. لماذا نقول الدول الاشتراكية ثم نضع كلمة الشيوعية بين قوسين؟ معنى هذا أن الاشتراكية هى الشيوعية!

واليوم، حتى الشيوعيين توجد بينهم خلافات! والمناقشة الطويلة بين الصين والاتحاد السوفيتى ترجع إلى وجود خلافات كبيرة بينهما بالنسبة «لديكتاتورية البلوريتاريا» وديمقراطية كل الشعب. والصينيون يقولون اليوم: إن الروس انقلبوا إلى «برجوازيين»! فبالنسبة للصين فإنها ترى أنه لاداعى أبدا أن ينتقل الاتحاد السوفييتى إلى مرحلة أكثر رخاء طالما أنه توجد دول شيوعية أخرى لازالت تقاسى! اذن فى رأيهم لابد أن تكون العملية فيها مشاركة، وأن يساعد الاتحاد السوفييتى الدول الشيوعية الأخرى التى لازالت تقاسى. وكذلك ترى الصين أن مصلحتها أن تبدأ مرحلة الديمقراطية لكل الشعب، وأن تنتهى ديكتاتورية البلوريتاريا. واليوغسلافيون يقولون: إنه لا بد أن تبدأ مرحلة اضمحلال الدولة والحزب، وقالوا هذا فى البرنامج الذى أعدوه عام ١٩٥٨ بالنسبة للإدارة. وكذلك فإن الروس - كما نشر فى جريدة «ازفستيا» بدأوا يوزعون أرباحا على عمال النسيج بالذات.

• فى رأيى أننا نلتزم بالميثاق على قدرما نستطيع. ثم بالنسبة لتطوير المفاهيم لا بد أن نأخذها بمنتهى الحذر، ولا مانع من الموافقة

على إنشاء مكتبين فى أمانة الدعوة. ثم إنه لا توجد حساسية فى هذا الموضوع طالما أننا نسير فيه حلقة حلقة.

كمال الدين رفعت:

النقطة المهمة هى أننا نريد وحدة فكرية بحيث تخرج كل الأمانات بمفهوم واحد.

جمال عبد الناصر:

هذه أول خطوة، ولكن لنأخذ مثلا الصحافة وأجهزة الإعلام كيف تصل هذه الأجهزة إلى وحدة الفكر طالما أن كل واحد من الموجودين فيها يجتهد؟ وطالما أنهم غير منظمين؟ فبدون تنظيم لن نصل إلى وحدة الفكر!

وعندما نصل إلى وحدة الفكر بالنسبة للأمانة العامة، ثم نصل إلى وحدة فكر بالنسبة للأمانات الفرعية، فإن هذا يساعد مساعدة كبيرة جدا.

ثم عن طريق التنظيم الذى نقيمه فى الصحافة وأجهزة الإعلام، يمكن أن نجعل من ننظمه هو الذى يقول كلامنا عن طريق التنظيم وليس عن طريق العمل التنفيذى والحكومة.

كيف تسير العملية فى الإذاعة مثلا؟ فى رأيى أنهم يجتمعون ويتناقشون ثم يخرج كل واحد يقول ما يريده! لا يوجد توجيه ينفذه الكل، لأنه لازال هناك قصور. وفى رأيى أيضا أن «الدعاة» يجب ألا

يكونوا متفرغين. ويمكن أن نأخذ أناسا من التليفزيون والإذاعة والصحافة ودور النشر ونجعلهم «دعاة» وننظمهم. وبمجرد التنظيم سنوجد وحدة فكرية، ولكن بدون تنظيم لا يمكن أن توجد وحدة فكرية ما رأيك؟ (موجها الكلام للسيد كمال الدين رفعت).

كمال الدين رفعت:

طبعا.

خالد محيى الدين:

أريد أن أستفسر عن الناس الذين سيختارون لتلقى أول برنامج فى المعهد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

نريد أن نسمع ما يدور فى ذهن المسئولين عن المعهد الاشتراكى فى هذا الشأن.

حسين الشافعى:

كنا اقترحنا، على الأخ كمال رفعت أن يلقى محاضرة فى الاجتماع الشهرى الذى يعقد فى المحافظات، ويدعى اليه جميع أفراد التنظيم، وستكون أول محاضرة غدا بعد المغرب. وهذه وسيلة مباشرة لتجميع الناس والاتصال بهم عن طريق المحاضرات، إلى أن تقوم العملية.

جمال عبد الناصر:

فى رأيى أن الوحدة الفكرية تأتى عن طريق «القعدات»! وهذه أفضل من المحاضرات، لأن بعض الناس فى المحاضرات «يسرحون»، وإنما «القعدة» والأخذ والعطاء هى التى تخلق الوحدة الفكرية، أما المحاضرة، فسوف تطلب بعض الناس لسماعها، وطالما لا يوجد امتحان بعد ذلك فلن ينتبه أحد اليها!.

(ضحك)

المشير عبد الحكيم عامر:

يمكن أن تأخذ المحاضرة شكل المناقشة!

جمال عبد الناصر:

سوف تدعو بعض الناس لسماع محاضرة لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات، «وتكفرهم» بالاشتراكية!

(ضحك)

إن القعدة مع الناس، والكلام معهم يفتح الموضوعات.

كمال الدين رفعت:

إن العملية ستكون محاضرة، ثم تعقبها مناقشة.

جمال عبد الناصر:

على قدر ما نقلل ونختصر فى المحاضرات، ونجلس مع الناس ونتكلم معهم ونناقشهم، ومع تبسيط الكلام كلما كان ذلك أحسن.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

بالنسبة لموضوع الاجتماع بالناس. فقد عقدنا عدة اجتماعات، لإعداد برنامج يمكن أن نبدأ به فى منتصف شهر مارس القادم. ولقد درسنا أولا البرامج التى كانت معدة للمعهد، وكان يوجد برنامج طويل لمدة سنتين دراسيتين. وفى رأيى أن الذى يمكن أن نبدأ به فى المرحلة الحالية هو برامج الكارد، على أن نختصر مدته عن الستة شهور التى كانت مقترحة. والفكرة فى ذلك هى أنه يمكن أن يعود الدراسون مرة أخرى إلى الدراسة فى مراحل متعددة لذلك نرى أن نبدأ فى إعطاء البرامج، على أساس ألا تطول مدة الدراسة عن ثلاثة أشهر، خصوصا إذا كنا نطلب من هؤلاء الناس أن يتفرغوا للدراسة. كما أن هؤلاء الناس لهم أعمالهم ومصالحهم، وزيادة الفترة الدراسية عن ثلاثة أشهر غير محتملة.

هذه أحد النقاط الرئيسية التى كانت موضع مناقشاتنا.

وتوجد مسألتان أخرتان: المسألة الأولى: هل هذه البرامج التى ستعد ستكون من نوع واحد، ولكل الناس، ولكل المستويات؟ أو ستكون هناك برامج نوعية، بحيث يكون لكل فئة برنامج معين؟ هذه نقطة ناقشناها.

أما المسألة الثانية: ما أثر الخلافات الموجودة فى مجتمعنا من حيث المستوى الثقافى على أنواع البرامج التى يمكن أن نعدها؟ إذ قد يوجد بعض الناس القياديين ولكن مستواهم الثقافى العام منخفض، وأناس متعلمون تعليما عاليا ومستواهم الثقافى غير مرتفع! فما هو أثر هذا الخلاف فى مجتمعنا على البرامج؟

واتجاهنا الفكرى فى هذه الناحية، هو أننا نعتقد أن إيجاد الوحدة الفكرية فى مجتمعنا لا يمكن أن يتم عن طريق مجرد الدراسة، وبالتالى فإن البرامج النوعية ليست البداية الصحيحة فى هذه المرحلة، لأن البرامج المنفصلة للمستويات الثقافية المنفصلة تعطينا أناسا منفصلين عن بعضهم، لأن جزءا من عملية التربية والدراسة والمناقشة المشتركة سوف يكون بين مستويات عامة مختلفة.

والمشكلة الأخرى التى أثرتها، هى اختلاف المستوى الثقافى. فلو أخذنا البرنامج على مستوى أقل، سيكون ذلك عقبة بالنسبة للمستوى الأكبر فى التحصيل، لأنه يوجد بعض الناس مستواهم هو مجرد القراءة والكتابة، أو أنهم حاصلون على الشهادة الابتدائية، أو مجرد القدرة على القراءة والكتابة بلغة واحدة. وهذا يعطل نوع التحصيل بالنسبة لما يمكن أن يحصل عليه الشخص فى مستوى ثقافى أعلى.

والاتجاه هو أن يكون البرنامج فى مجموعتين: دراسة منفصلة؛ ودراسة مشتركة. إذ أن جزءا من عملهم الميدانى سيكون فى العمل المشترك. فلو تصورنا أننا نريد أن ندرس تجربة، مثل تجربة التجميع، فإنه يمكن أن يشترك فيها المثقفون والفلاحون والعمال. ولو تصورنا أننا نريد أن ندرس مشكلة مثل مشكلة شبرا الخيمة، فإنها يمكن أن تبحث بمستويات مختلفة، ولكن لو درست بمستوى معين، قد تقل نسبيا مدة الدراسة. أما الآخرون، فيأخذون مدة أطول فى الدراسة، لكن يكون لهم عمل مشترك، وفى نفس الوقت يكون وسيلة للتدريب.

والنقطة الأخرى، هى مسألة التدريب. وأعتقد أن الهدف من التدريب هو تغيير الاتجاهات، ويجب أن يتم أساسا فى مجموعات صغيرة جدا، أقرب إلى حلقات المناقشة والخلايا منها إلى قاعات الدرس الكبرى. وكان الاتجاه أن الأعداد التى يمكن أن نقبلها فى أية دورة تدريبية يجب ألا تزيد عن ٦٠ دارسا، على أن يقسم هذا العدد إلى مجموعات صغيرة كل مجموعة مكونة من ١٠ أو ١٢ شخصا، يكونون فى كل قاعة درس، ويكون هناك أستاذ مسئول عن المناقشة. وهذا يتطلب إعداد موضوعات مكتوبة مقدما، حتى يمكن الاستفادة بالمادة أساسا فى القراءة والمناقشة أكثر منها فى إلقاء المحاضرة. وستكون إحدى العمليات الأخرى هى اقتراح نوع المحاضرات والمشكلات التى ستعرض للمناقشة.

ومن الطبيعى أن العدد الحالى الموجود فى المعهد غير كاف للقيام بمثل هذه العمليات. لذلك نقترح زيادة عدد الأشخاص العاملين بالمعهد، وسنتقدم بالأسماء التى تصلح لذلك، وسيكون بعضهم فى مستوى الأساتذة، وبعضهم فى مستوى الباحثين دون أن يقوموا بالقاء المحاضرات - أى فى مستوى المعيد فى الجامعة. هذا بالنسبة للبرنامج الذى نرى أن نعده حاليا. وهناك أحد البرامج الأخرى التى يمكن أن نعاون فيها أية مجموعة أو أمانة فرعية، إذ توجد برامج للتوعية قصيرة لمدة أسبوعين للأمانات الفرعية مجتمعة، وأن يتم هذا فى معهد الدراسات النقابية فى الدقى. ونتيجة للمناقشة مع الأخ مدير المؤسسة الثافية عبد المغنى سعيد - وهو فى نفس الوقت فى الأمانة الفرعية للعمال - اتفق على أن يتحمل المعهد بجزء من العمل فى بداية هذه الدراسة، وخاصة بالنسبة للموضوعات المتعلقة

بالتطور الاشتراكى فى الجمهورية، والأسباب التى أدت إلى الحل الاشتراكى فيها، والسياسة الخارجية، وسياسة عدم الانحياز، ومفهوم التطور فى الجمهورية، وبعض الموضوعات الأخرى، مثل: التاريخ القومى، وتطور الثورة المصرية، والموضوعات المشابهة لهذه الموضوعات.

جمال عبد الناصر:

هل يوجد لكم مبنى خاص؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

يوجد مبنى فى مصر الجديدة لم يكتمل بعد.

المشير/ عبد الحكيم عامر:

إن رسالة المعهد هى عمل دراسات ومناقشات لمجموعة من الناس فى جميع المسائل الخاصة بالاشتراكية، وهذا بجانب دراسة الميثاق طبعا، ثم تقوم هذه المجموعات بتعليم مجموعات أخرى. ونحن متفقون على هذا.

إذا كان هذا هو الهدف، فإن المعهد سوف يأخذ ثقافة معينة، ولا بد أن يأخذها من قطاعات مختلفة، ويجب أن يكون فيه من العمال والفنيين والمهنيين. وإنما يجب أن يكون بثقافة معينة. ولا داعى لوجود درجتين للدراسة فى المعهد، لأن الدارسين سيكون لديهم الوعى الكافى الذى يمكنهم من الدراسة سواء بالنسبة للمستويات الأعلى أو المستويات الأقل. فلماذا يكون فى المعهد أكثر من درجة؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

لا يوجد أكثر من درجة، ولكن المسألة الأساسية فى اعتقادى هى أن بعض المستويات، من حيث القدرة على الاستيعاب عن طريق القراءة، ستكون أسرع من المستويات الأخرى. فمثلا رئيس نقابة عمالية «كلام ناقص»

هذه مسألة متعلقة بالقدرة على الاستيعاب، وهذه سوف تجابهنا. ونحن نهدف فى النهاية أن يكون الاثنان فى مستوى واحد.

المشير عبد الحكيم عامر:

بالنسبة للعمال، فإنهم يجب أن يكونوا على مستوى ثقافى يمكن أن يستوعب. كما أن هذا العامل قد يكون مهندسا! وليس من الضرورى أن يكون الشخص قياديا حتى يقوم بالتوعية.

جمال عبد الناصر:

من المصلحة أن يكون القيادى الجماهيرى فاهما.

المشير/ عبد الحكيم عامر:

إننى أرى أنه يوجد تضارب كبير فى الموضوع.

جمال عبد الناصر:

فى رأيى أنه سوف يدخل فى تجربة ونحن نبدأ فى هذه العملية بداية جديدة، وعندما يدخل فى التطبيق سوف تظهر أمور توضح هذا الموضوع. وفى رأيى، بعد التطبيق لأول دورة وثانى دورة، قد يعدل البرنامج.

شعراوى جمعة:

كيف نختار الطلبة؟ هذه نقطة هامة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

إننى أتصور أن المعهد لا يقبل طلبة، إنما يرشح إليه من الأمانات المختلفة، ويقوم المعهد بعمل نوع من المقابلة الشخصية بالنسبة للمرشحين، حتى نتعرف على هذه العناصر، ويبدى رأيه فى مدى صلاحية هؤلاء المرشحين للدراسة.

حسين الشافعى:

نحن فى مرحلة - مع قيام التنظيم داخل الاتحاد الاشتراكى - تجعل الاتجاه والتركيز على التنظيم. وفى المرحلة التى كانت توجد فيها الدراسة قبل ذلك كنا ننظر إلى الموضوع من ثلاث زوايا: أن يكون هناك دعاة لمدة ثلاثة أشهر دراسية فى الميادين العادية، وكل واحد يوضع فى الميدان الذى يخصه، ثم نجد أشخاصا مفروض أن يتولوا مناصب قيادية بحكم وجودهم، وهؤلاء لا بد أن يكونوا على قسط من التوجيه - وكنا نريد أن نستفيد من كل المراكز الموجودة للتثقيف، سواء فى مؤسسات ثقافية عمالية، أو فى المعهد القومى، أو فى أى معهد من المعاهد التى تعطى دراسات معينة، حتى يكون هناك جزء مفروض فى البرنامج أن يوسع قاعدتنا فى مجال العمل على أساس البرامج، وتكون قاعدة للتدريس ويشرف عليها المعهد.

وكنا نفكر فى أن تكون المدة الخاصة بالقياديين ستة أشهر، ثم بالنسبة للدراسة المتخصصة التى تتطلب أناسا على مستوى آخر لكى

يتصدوا فكريا للعمل فى أى مجال داخلى أو خارجى، هذه لا بد أن تكون دراسة موازية للدراسة فى بعض المعاهد فى الخارج. وكنا نتصور أن تكون مدتها سنتين، ونفضل أن يتلقاها الأشخاص الذين عندهم أساس اقتصادى بالذات، أو يكون هناك امتحان قبول بالنسبة لغيرهم من الأشخاص ممن ليس لديهم أساس دراسى اقتصادى، حتى لا يكون هناك وقت ضائع فى الدراسة.

وبالنسبة للتنظيم، فإن مدة الثلاثة شهور للدراسة التى على مستوى الدعاة تعتبر بداية سليمة. وكما قال سيادة الرئيس فإن التجربة والدخول فى العملية هو الذى يحدد أى نوع سيكون أكثر واقعيا.

كمال الدين الحناوى:

أرى ألا تكون الدراسة مركزة فى القاهرة، وأن تكون هناك دراسات فى بعض المحافظات.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن يكون ذلك فى المستقبل.

المشير/ عبد الحكيم عامر:

إن الموضوع يحتاج إلى فكرة كاملة وتوضيح كامل.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

سوف نقوم بذلك:

جمال عبد الناصر:

فى رأيى أنه ستكون هناك مشكلة بالنسبة للطلبة الذين سيلتحقون بالمعهد الاشتراكى، بالنسبة للعقد النفسية الموجودة! فقد يقول بعض أساتذة الجامعة مثلا: كيف يدرس لنا عبد المغنى سعيد، الذى هو «كذا»، الاشتراكية؟ وسوف نجد أننا مضطرون، لكى ندخل فى العملية. أن نختار الناس الحركيين الذين ليس لديهم عقد نفسية. هذا ما أتصوره.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

إننى أتصور أن العملية تحتاج إلى أن نزداد ثقافة بمجتمعنا على الأقل، وتوجد أشياء نريد أن نتعرف عليها تعريفا كاملا. والنقطة الأخرى: من الجائز أن بعض المثقفين من هذا النوع سيكونون فى هذه الدراسة للمساعدة.

الدكتور رشدى سعيد:

إن بعض المدرسين والمعيدين فى الجامعات قد أبدوا استعدادا كبيرا للدراسة فى المعهد الاشتراكى

جمال عبد الناصر:

سنرى ذلك فى التطبيق.

الدكتور نور الدين طراف:

إن مدة الثلاثة أشهر المقترحة للدراسة أعتقد أنها مدة طويلة فى هذه المرحلة. ويمكن أن نركز هذه المدة بحيث تكون شهرا واحدا.

يؤدى فيه ما يوازى الثلاثة أشهر، وذلك نظرا لأن هؤلاء الناس لديهم أعمالهم التى سيتركونها ليتفرغوا للدراسة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

يمكن أن نعطى برنامجا تمهيديا لمدة شهر، لو كانت المحاضرات هى الوسيلة الوحيدة، ولكن لو كان الاعتماد أساسا على المناقشة فسوف تطول المدة.

جمال عبد الناصر:

أريد أن أنبه إلى نقطة خارجة عن هذا الموضوع. وهى أن عملنا لا زال هو تنشيط الاتحاد الاشتراكى وبعد ذلك أعتبر القاهرة والاسكندرية المركزين الأساسيين اللذين يجب أن تتأكد فيهما العمليات وتنشيط الاتحاد الاشتراكى فيهما. أما بالنسبة للتنظيمات - كتنظيمات - سوف نتكلم فيها فى الجلسة القادمة، بالإضافة إلى اتصال وجه قبلى واتصال وجه بحرى. وبالنسبة للقاهرة، سيكون التنظيم على مستوى الأقسام وهذا مهم جدا. إذا لم نتمكن من عمل التنظيم على مستوى الأقسام فيمكن أن يتم على مستوى المناطق، وتكون عندنا لجنة للمنطقة. وكذلك الحال بالنسبة للاسكندرية. وقد يكون فى القاهرة أربعة أو خمسة مناطق، ونعمل لجنة لكل منطقة من هذه المناطق. وما يتم فى القاهرة يجب أن يتم فى الاسكندرية. وقد تكون هناك منطقة لشرق القاهرة، ومنطقة لغرب القاهرة، ومنطقة لشمال القاهرة، ومنطقة لجنوب القاهرة، وبدلا من أن تكون

هناك لجنة واحدة تكون خمسة لجان، وبدلا من أن يكون فى لجنة القاهرة ٣٠ عضوا يكون فيها ٢٠٠ أو ٣٠٠ عضو! نفكر فى هذا الكلام ونتكلم فيه فى الجلسة القادمة إن شاء الله. هل توجد موضوعات أخرى؟

حسين الشافعى:

الأخ حسين ذو الفقار صبرى طلب أن يسافر إلى الصين تلبية لدعوة.

حسين ذو الفقار صبرى:

إن تاريخ هذه الدعوة مرتبط بتحديد موعد انعقاد المؤتمر الآسيوى الافريقى القادم، وما إذا كان سيعقد فى مارس أو ابريل.

جمال عبد الناصر:

يبدو لى أن المؤتمر لن يعقد ولا حتى فى مايو، لأن الجزائر ليس لديها الإمكانيات اللازمة له.

الفصل السابع

الجلسة السابعة
يوم ١٢ يناير ١٩٦٥

الفصل السابع

خصصت الجلسة السابعة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برياسة عبد الناصر يوم ١٩٦٥/١/١٢ جانبا كبيرا من مناقشاتها لموضوع استقلال الجامعة الذى أثار ثائرة عبد الناصر. وكان الدكتور أحمد خليفة وهو نائب فى مجلس الأمة قد هاجم سياسة وزارة التعليم العالى وقال: إنها أدت إلى قيام حائط عال بين الثورة ورجال الجامعات، وطالب باستقلال الجامعات، واستصدار قانون جديد للجامعات يجعل تعيين العمداء بالانتخاب - وهو ما أدى إلى هجوم عليه فى جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤ أثناء غيابه فى كوبا، ووصفه الدكتور رشدى سعيد بأنه كان غير ملتزم فى كلمته أمام مجلس الأمة.

ونظرا لخطورة الاتهام فقد أثار الدكتور أحمد خليفة الموضوع عند عودة الأمانة العامة للانعقاد يوم ١٩٦٥/١/١٢، ودافع عن نفسه أمام عبد الناصر بأنه تحدث بما يعتقد بصوابه، وتحدث به جهرا لاسرا، ولم يلق اعتراضا من الدكتور رشدى سعيد بعد ذلك، وكان من حق الدكتور رشدى سعيد، باعتباره مشرفا على أمانة الجامعات أن يقف ويعبر فى المجلس عن رأيه المعارض.

وهاجم الدكتور أحمد خليفة قول الدكتور رشدى سعيد إن دعوة الانتخاب فى المناصب الجامعية تعتبر مطية للرجعية، وقال: إن هذا يذكره بما يقوله الأمريكيون من أن دعوة السلام هى مطية للشيوعية، وإن دعوة الانتخاب فى الجامعات لا يمكن أن تكون رجعية والاكان مجلس الأمة قائما على فلسفة رجعية.

واعتذر الدكتور أحمد خليفة عن تعبير استقلال الجامعات الذى استخدمه فى كلمته. واعترف بأنه لم يكن تعبيرا موفقا، وقال: إنه قرأ أن الرئيس عبد الناصر لم يسعد لمناقشات التعليم العالى، ولكنه كان جديرا بأن يسعد لو رأى أعضاء مجلس الأمة فى الجلسة الخالدة يوم الأربعاء ١٦ديسمبر ١٩٦٤، فقد كان المجلس يزأر من الفرح، ولم يكن هذا انتصارا لمجلس الأمة فقط، وإنما كان انتصارا للحكومة ولسياسة الدولة ولرئيس الجمهورية أيضا، ولم يحزن فى تلك الليلة الا الرجعية، فقد ظهر أمام الكافة أن هناك ديمقراطية حقيقية!

وقال الدكتور أحمد خليفة: إن المسألة لم تكن مسألة تعيين أو انتخاب عميد، وإنما رؤيتنا فى سبيل إقامة ثقة كاملة بين الثورة ومن اصطلح على تسميتهم بالمثقفين أو رجال الجامعات أو المهنيين، لتمتد يد الجامعة إلى الثورة بإخلاص شديد.

على أن عبد الناصر لم يبد عليه الاقتناع بهذا الكلام، فقد صارح الدكتور أحمد خليفة بأن التوفيق قد خانه فيما قاله فى مجلس الأمة عن استقلال الجامعات، وأنه لا توجد جامعة مستقلة فى العالم، لا فى الدول الرأسمالية ولا فى الدول الشيوعية! وأنه عندما سمع الكلام الذى قيل عن استقلال الجامعة قال! إلى أين نسير؟

وقال عبد الناصر: إنه لو كان يوجد فى الجامعة اشتراكيون فلا مانع من إجراء الانتخابات، ولكن إذا كانت الجامعة غير منظمة فإن عملية الانتخابات تكون عملية هدم أكثر منها بناء! ووصف الحال فى الجامعات المصرية بأنه «فوضى» وأن ذلك هو الذى دعاه إلى تشكيل لجنة برياسة كمال الدين رفعت لدراسة موضوع الجامعات، وأنه إذا كانت الجامعة من غير استقلال قد وصلت إلى هذا الحد من الفوضى، إذن لو استقلت فسوف تغلق أبوابها. وقال إنه لازال مفقودا الإيمان بالاشتراكية والإيمان بالشعور بالواجب.

وقد ردّ الدكتور أحمد خليفة قائلا : إنه يرى أن نعطى لرجال الجامعة تقديرهم، وأن نتراضى معهم! وأنه توجد بالفعل أزمة ثقة بين الجامعة والثورة.

على أن شعراوى جمعة اعترض على هذا الكلام قائلا: إنه لا توجد أزمة ثقة وإنما توجد أزمة وصاية على الحكم، فهل الجامعة وصية على الحكم وعلى الثورة؟ وهل الأزمة الموجودة هى أزمة مثقفين أو أزمة ثقة؟

ولكن الدكتور أحمد خليفة أصر على أن الأزمة أزمة ثقة، أدت إلى وجود سلبية داخل الجامعة وإلى أن هذه الطاقة من العلم والمقدرة معطلة، ولايريدون أن يضيفوها إلى طاقة النضال الوطنى والثورى. وعندما سأله عبد الناصر عن السبب أجاب بأن رجال الجامعة يشعرون بأن الثورة ليست ثورتهم.

وعزا الدكتور حسين خلاف أزمة الثقة إلى سيطرة البيروقراطية على الجامعة، فشراء مادة خام بخمسة جنيهات تتطلب الرجوع إلى سكرتير عام الجامعة ! وحين يصل الرد تكون المادة الخام قد اختفت

من السوق، وكذلك الأمر بالنسبة لسفر الأساتذة فى المهمات والمؤتمرات العلمية، فقد يصل الأستاذ الجامعى إلى المؤتمر بعد افتتاحه بيومين أو ثلاثة، وبعد أن تكون المراكز القيادية فى المؤتمر قد شغلت. هذا فضلا عن سيطرة ضباط المباحث على الاجتماعات وتكوين الروابط وغيرها.

على أن عبد الناصر لم يعترف بهذه الأمور، فقد صرح بأن أزمة الثقة بين الجامعة والثورة ترجع إلى أزمة مارس ١٩٥٤ عندما فصلت الثورة مجموعة من الأساتذة التى وقفت موقفا معاديا، وقال: إن هذه المجموعة تصادف أنها كانت هى المجموعة الملتقية مع الثورة، ولكنها غدرت بالثورة! أى أنه حدثت تجربة، وكانت تجربة فيها نوع من الغدر! وهى عملية الشاوى والشرقاوى وبدر والآخرين فى كلية الحقوق. لقد كان من المؤسف أن كل الناس الذين فصلوا هم الناس الذين كونهم كمال حسين على أنهم الصلة فى الجامعة، ففى وقت الأزمة انقلبوا علينا، وقد سبب هذا نوعا من عدم الثقة»

ووصف عبد الناصر أزمة الثقة بين الجامعة والثورة بأنها نتيجة شعور الجامعة بمركب نقص باتجاه الثورة، فالجامعة تمثل مجموعة محافظة، وأن هذا حدث فى الصين وقال: إن البعض فى كلية الزراعة وفى المؤتمرات تصوروا أن الثورة أصبحت فى حالة ضعف وأن هذه فرصة للمطالبة بكذا وكذا، «وهذا إن دل على شئ فإنما لا يدل على ناحية أخلاقية سليمة، لأننا نستطيع أن نضرب فى أى وقت!»

وتحدث كمال الدين رفعت عن وجود عناصر متسلطة على الجامعة، وقال: إنه عقدت ندوة فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عن

دور الجامعة فى بناء المجتمع الاشتراكى، وبعدها قيل: إن الثورة تريد أن تفرض الاشتراكية على الجامعة، وأكثر من ذلك أن الأساتذة الذين دعوا لإقامة الندوة كانوا مهددين بتقديمهم إلى مجالس تأديب وفصلهم من الجامعة! وقال: إن ترك العملية بهذا الشكل يوجد مرتعا خصبا للعناصر الرجعية فى تفكيرها لكى تحكم الجامعة.

وأشار كمال الدين رفعت إلى ما ذكره الدكتور حسين خلاف عن تسلط المباحث الموجود فى الجامعة، وقال: إن هذا جعل العناصر التى ترغب فى العمل معنا تقف بعيدا عن العمل، لأن مجرد شعور الشخص بأنه مراقب يجعله يبتعد من تلقاء نفسه.

وقد أثار هذا الكلام عبد الناصر، وقال: إذا كان عمل المباحث يتم بطريقة مكشوفة، فتكون هذه العملية «غباوة» من المباحث! إذ كان الواجب أن تتم بطريقة «سرية»! أى أن اعتراض عبد الناصر لم يكن على وجود المباحث فى الجامعة، وإنما على عملها بطريقة مكشوفة.

وقد أبدى عبد الناصر سخطه على الاتحاد الاشتراكى، وقال: إنه «أصبح يجمع كل من هب ودب» وأنه إذا أردنا أن ننجح فى بناء قاعدة الاشتراكية فلابد أن تنظم على مستوى أصغر، ومعنى ذلك أن يكون عندنا تنظيمان: التنظيم العام وهو الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الخاص وهو الجهاز السياسى، وأن هذا الجهاز السياسى لا بد أن يكون عبارة عن حزب اشتراكى «يقوم على تجمع الاشتراكيين الحقيقيين».

واعتبر عبد الناصر تأليف الحزب الاشتراكى هو الأمل، لأنه سوف يجمع الصفوة من الاشتراكيين الذين يمكن أن يكونوا الدعاة الحقيقيين للاشتراكية، والذين يعتبرون بمثابة العمود الفكرى للاشتراكية»!

ونسى عبد الناصر أنه وضع هؤلاء الاشتراكيين الحقيقيين فى السجون منذ عام ١٩٥٩ حتى أبريل ١٩٦٤، أى على مدى خمس سنوات وثلاثة شهور، وسامهم سوء العذاب وامتهن إنسانيتهم وكرامتهم. ولكنا سوف نكتشف أنه لم يكن يعنى بالاشتراكيين الحقيقيين الشيوعيين، وإنما كان يستبعدهم من الاشتراكية الحقيقية!

وقد طالب عبد الناصر بضرورة تنشيط الاتحاد الاشتراكى، «والا فسوف نقع فى أزمة وينهار الاتحاد الاشتراكى ككومة من القش.

وقال حسن ابراهيم إن العملية فى الاتحاد الاشتراكى انقلبت إلى كتابة تقارير ومكاتبات ورئاسات وسارت بشكل حكومى!

وقال زكريا محيى الدين: إنه يوجد عندنا ٢١ قسما من أقسام الاتحاد الاشتراكى، ولكن لا يعمل منها سوى قسمين فقط! ودلل على ضعف قيادات الاتحاد الاشتراكى بأن أمين الاتحاد الاشتراكى فى بعض الأقسام عبارة عن «تمورجى» ليست له قدرة ثقافية على القيادة، «وأنا عندما أعطيه تعليمات لا يستطيع أن ينفذها»!

وحذر عبد الناصر من أن القوى الرجعية موجودة فى القاهرة والاسكندرية، «فإذا لم ننشط الاتحاد الاشتراكى بسرعة فى القاهرة والاسكندرية فسوف تخلق لنا مشاكل».

وأبرز حسن ابراهيم من المشاكل تقتير الاتحاد الاشتراكى على الناس فى المصروفات فى الوقت الذى يطالبهم بالاتصال بالناس: وأن العضو إذا دعا ٢٠ شخصا ليجتمع بهم سيضطر إلى صرف ٢٠ قرشا ثمن مشروبات لهم، فمن أين يأتى بعشرين قرشا ليدفعها كل

يوم؟ واقترح أن يأخذ اجتماع الأمناء والأمناء المساعدين شكل «قعدات للدردشة» بدلا من المحاضرات التى ينام نصف الحاضرين فيها!

وواضح أن الحوار داخل جلسات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى يعكس الصعوبات الجسيمة التى ترتبت على خلق تنظيم سياسى مصطنع بواسطة السلطة لشد الجماهير اليها، ولكن سلوك أفراده وقياداته يؤدى إلى العكس، وهو صرف الجماهير عن السلطة، وتنفيرها منها!

لقد كان الخطأ الجسيم الذى ارتكبه عبد الناصر هو أنه أنشأ تنظيما اشتراكيا تحت اسم الاتحاد الاشتراكى، فى الوقت الذى كان يضع الاشتراكيين فى السجون! وظل يبحث عن الاشتراكيين وسط القوى الرجعية متصورا أنه فى وسعه صنع اشتراكيين حسب الطلب يعملون فى خدمة النظام، مع أنه يخلق فقط مجرد مرتزقة يعلنون غير ما يبطنون، وهؤلاء هم الذين أصبحوا سدنة النظام الناصرى طوال عهد عبد الناصر، وارتدوا عن الاشتراكية بعد مماته، وتحولوا إلى انفتاحيين عندما طلب منهم النظام ذلك، والبعض ثبت على ما توهم أنه اشتراكية، ولم تكن الرأسمالية دولية، أو اشتراكية وطنية أى فاشية! وهم الذين يحملون قميص عبد الناصر اليوم حتى ساعة كتابة هذه السطور!

ويمضى محضر الجلسة السابعة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برياسة عبد الناصر يوم ١٤ يناير ١٩٦٥ على النحو الآتى:

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء الموافق ١٢/١/ ١٩٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

«الجلسة السابعة»

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى تمام الساعة الثامنة مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٢ يناير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد ابراهيم،

والسيد/ محمد الخولى.

(عبد المجيد فريد)

(بدأ الاجتماع بأن أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد/ حسين الشافعى)

حسين الشافعى:

لقد اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى بأمناء المحافظات يوم الأربعاء الماضى، وكان هذا هو الاجتماع الشهرى. وقد تم الاستماع إلى محاضرة ألقاها الأخ كمال رفعت، وجرت بعدها مناقشات. وأقترح أن تعقد ندوات فى الاجتماعات القادمة كما أشار السيد الرئيس، على اعتبار أن الندوة مكملة للمحاضرة، فتلقى محاضرة فى الاجتماع ثم تعقد ندوة فى الاجتماع الذى يليه.

ثم عقد اجتماع آخر صباح يوم الخميس، وقد تقدم أمين كل محافظة بتقرير عن الوضع فى المحافظة، وعن الأشياء التى تهم الرأى العام فيها. وتم استعراض كل هذه التقارير فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا، وحولت هذه الأشياء إلى الأخ على صبرى. وقد اتصل بى أمين محافظة كفر الشيخ، وأراد أن ينبه إلى عملية البطاريات الجافة بالذات لأهميتها، حيث أن الموجود منها ٧٪ فقط، والناس، فى أيام الشتاء والأمطار هذه، يجلسون فى بيوتهم، وليست لديهم وسيلة للتسلية الا أجهزة الراديو التى تعمل بالبطاريات الجافة.

وقد أثير فى الاجتماع موضوع الجمعيات التعاونية الزراعية، والتعديلات المقترح إدخالها على قانون التعاون. وقد ووفق على أن يناقش القانون فى لجان المحافظات، على أن يتم ذلك تحت إشراف أمانة الفلاحين. وكذلك بالنسبة لقانون المجالس الشعبية.

كذلك أحطنا أمناء المحافظات علما بمعظم ما دار فى اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا واجتماعات الأمانة العامة بحضور السيد الرئيس، وخاصة بالنسبة للنشاط الذى تقوم به التشكيلات الشيوعية فى المصانع.

هذا وقد عادت من كوبا بعثة الاتحاد الاشتراكى العربى، والأخ حسين خلاف موجود بيننا اليوم.

وبالنسبة لأمانة شئون العمال، فقد تقدمت بثلاثة تقارير عن اجتماعاتها، وقد تناولت فيها بعض النقاط، منها النقطة الخاصة بالنقابات المهنية. وهم يقولون: إنه عقب مناقشة مجلس الأمة وإثارة موضوع النقابات المهنية، وجد جو غير ملائم فى الجامعات من بعض المهنيين الذين يدفعون الطلبة إلى الإضراب والاحتجاج! بل ذهب بهم الأمر إلى عقد اجتماعات على جانب كبير من الخطورة!

جمال عبد الناصر:

كلام من هذا؟

حسين الشافعى:

هذا وارد فى محاضر أمانة العمال

وبالنسبة لموضوع تعيين الجامعيين، يتحدث كثير من الناس عن عدالة قرار الحكومة الخاص بتعيين خريجى الجامعات، إلا أنهم يرون أنه يجب أن يشمل بقية خريجى المدارس المتوسطة الذين لا يقلون أهمية عن خريجى الجامعات.

جمال عبد الناصر:

لقد قررنا تعيين خريجى المدارس المتوسطة أيضا.

أحمد عبده الشرباصى:

قلنا خريجى المدارس الزراعية المتوسطة فقط.

كمال الدين رفعت:

لقد اتفقنا على بحث حالة خريجى المدارس الصناعية بعد الجامعيين.

حسين الشافعى:

وبالنسبة لأمانة الشئون العربية، فإن الأخ فتحى الديب قدم تقريرا عن إمكانيات العمل فى المجال العربى، وهو يشمل ضرورة تكامل العمل بين الأمانات وبعضها، خصوصا أمانة الدعوة وأمانة الشباب. وممارسة العمل الذى جاء فى التقرير يحتاج إلى توجيه من السيد الرئيس.

أما بالنسبة لأمانة الشئون الخارجية، فإن الأخ حسين ذو الفقار صبرى قدم مذكرة عن رومانيا ورغبتهم فى إنشاء علاقات مع التنظيمات العليا للحزب فى المستويات المختلفة، والاطلاع على التنظيمات العمالية، وعلاقتها بالإنتاج، وإمكانية الاستفادة من تنظيمات الشباب، وزيارة المعهد والحلقات الدراسية الخاصة.

وبالنسبة لأمانة الرأسمالية الوطنية فقد اجتمعت لتوزيع العمل على أعضائها، ووصلنى تقرير عن هذا التوزيع.

وفيما يختص بأمانة معهد الدراسات الاشتراكية، فقد قدم الأخ ابراهيم سعد الدين تقريرا عن زيارته ليوغوسلافيا، وهو مكمل لتقرير الأخ حسين ذو الفقار صبرى. كذلك قدم خمسة كتب.

وفيما يتعلق بأمانة الشباب، فقد قدمت أيضا تقريرا عن مؤتمر منظمات الشباب الذى عقد فى قبرص.

وقد عقدنا اليوم اجتماعا مع الاخوان: عباس رضوان، وكمال الحناوى، وشعراوى جمعه، وعبد الفتاح ابو الفضل، بالنسبة للتوجيهات التى وجهها سيادة الرئيس فيما يختص بإعادة النظر فى تدعيم الأمانات، وكذلك بالنسبة للأمناء المتفرغين.

وإنى أترك الكلام لمن يريد من السادة الأعضاء.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

فى جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤، أثناء غيابى فى كوبا، أثار الأخ الدكتور رشدى سعيد موضوعا يتعلق بى، ولى تعليق بسيط جدا. فقد أشار الدكتور رشدى أنى كنت غير ملتزم فى مناقشتى أو كلمتى فى مجلس الأمة! والمفروض فى الالتزام أن يكون هناك اتفاق على شئ، وعدم الالتزام هو الخروج عن هذا الاتفاق.

والذى أذكره فى هذا المجال ، أنه قبيل إجراء مناقشة موضوع التعليم العالى فى مجلس الأمة، اجتمعنا بمكتب الأخ سيد مرعى، وكان حاضرا فى هذا الاجتماع الدكتور حسن توفيق، والدكتور رشدى سعيد، والسيد توفيق خشبه وأنا، وكان هناك سؤال يتكرر من جانبنا عما إذا كانت هناك خطوط عريضة فى هذا الموضوع يراد

إبرازها فى أثناء المناقشات؟ وقد سألنا هذا السؤال أكثر من مرة، وكان الرد هو أن السيد الرئيس يريد أن يستمع إلى كل شئ يتصل بمسألة التعليم العالى. وعلى هذا الأساس قمت وتكلمت فى مجلس الأمة بما أعتقد أنه صواب.

تكلمت - بطبيعة الحال - على رؤوس الأشهاد، وبمسمع من السيد الرئيس وممثلى الأمة والسادة الوزراء والسيد الوزير المختص، تكلمت باعتبارى أحد أعضاء مجلس الأمة، وباعتبار أن رأيى لا يلزم أحدا. والمفروض أيضا، بطبيعة الحال، أن أى عضو له أن يتحدث وأن يرد، والدكتور رشدى، باعتباره مشرفا على أمانة الجامعات، كان من حقه أن يقف ويعبر عن وجهة نظره، ونحن نتكلم فى حرية مطلقة.

فإذا كان هناك خطأ، أو عدم التزام من جانبى - كما يقول الأخ رشدى سعيد (فأذكر أنى التقيت بسيادته مرتين بعد مناقشة مجلس الأمة، مرة فى اليوم التالى فى اجتماع الأمانة العامة برئاسة السيد حسين الشافعى، ومرة فى حفل عشاء للوفد السوفيتى، ولم يفاتحنى الأخ الزميل فى هذا الموضوع بأى كلام! وكنت أعتقد أنه لو كان يوجد فى تصرفى خطأ - وقد يخطئ الإنسان - فإن الواجب أن يكاشفنى بهذا. ولكن علمى بهذا الموضوع كان عن طريق قراءتى للمحاضر، فوجدت أننى فى غيابى نسب إلى عدم الالتزام.

والنقطة الثانية التى أثارها الأخ رشدى، هى أن دعوة الانتخاب فى المناصب الجامعية تعتبر «مطية» للرجعية! وذكرنى هذا بما يقال دائما من جانب الأمريكيين من أن دعوة السلام هى «مطية»

للشيوعية! إن هذا التعبير خطير، ولكنى لم أشعر مطلقا أنه يمكن أن يمسنى مثل هذا الحديث، فلا أتصور أنه ـ سواء كان صريحا أو غير صريح ـ يمكن أن يمسنى بشئ.

إننى أنادى بالانتخاب فى الجامعات، لأن دعوة الانتخاب لا يمكن أن تكون رجعية، والا كان مجلس الأمة قائما على فلسفة رجعية! بل إن سيادة الرئيس نفسه لم يقبل الا أن يكون منتخبا، وأن يستفتى الشعب فى المدة القادمة إن شاء الله.

فنحن لا يمكن أن نقول: إن مبدأ الانتخاب مبدأ رجعي فى أى مجال، وأنا أتحدث على المبدأ ـ مبدأ الانتخاب ـ بل إنك ياسيادة الرئيس فى الجلسة التى عقدت فى ظهر نفس اليوم، لم تقدح فى مبدأ الانتخاب، وقلت سيادتك: إن هذه مسألة يجوز النظر فيها عند تنظيم الجامعات.

وعندما تحدثت أنا فى مجلس الأمة، لم أكن أتحدث لليوم، وإنما كنت أتحدث من ناحية المبدأ وبالنسبة للمستقبل. وقطعا فى خلال الأشهر أو السنة التى يستغرقها استصدار قانون جديد يجعل تعيين العمداء بالانتخاب، سيكون قد تم القضاء على العناصر الرجعية فى الجامعات قضاء مبرما، بحيث لا نخشى من أن يتصدى للمناصب الجامعية رجعيون. ولكن، فى ذهنى. أنه مبدأ مقبول. وقد قلت سيادتك: إنه مقبول وإنما لا بد أن تنظم الجامعات أولا. وأنا متصور أنه إن لم تنظم الجامعات فى خلال سنة فمعنى ذلك أن الأمانة لم تؤد ما عليها.

أحب أن أقر أمام سيادة الرئيس أن تعبير استقلال الجامعات الذى استخدمته فى كلمتى لم يكن تعبيرا موفقا، وأنه تعبير يعود إلى فلسفة سياسية قديمة وقت أن كانوا ينادون بفصل السلطات، وكلمة «استقلال» ما زالت تحمل هذا المعنى. وأنا لم أقصد هذا المعنى، وإن كنت غير موفق فى استعمال اللفظ، وإنما الذى أقصده معناه أن الجامعات يجب أن يتوفر لها الاحترام والتقدير والتوقير الخاص، لأنه فى الدول الاشتراكية قبل الدول الرأسمالية يكون للعلماء تقدير خاص فى نظر الدولة، لأن الدولة الاشتراكية تحتاج إلى أن تقوم على قاعدة علمية بجانب القاعدة الشعبية.

وأنا عندما وقفت فى مجلس الأمة، وهاجمت سياسة وزارة التعليم العالى، كنت أعتقد فى كل كلمة أقولها، لأنى أتصور أن سياسة وزارة التعليم العالى قد أدت إلى قيام حائط عال بين الثورة وبين رجال الجامعات! هذا هو تصورى للوضع، وأنا لم أقل ما قلته فى غرفة مغلقة، وإنما قلته على رؤوس الأشهاد، وبحضور الوزير المختص، الذى يستطيع أن يرد علىّ ويثبت أننى مخطئ فى كل كلمة قلتها.

وطبيعى أنه ليست هناك قداسة فى مجال العمل فى مجلس الأمة لأى وزير، وإنما يجب على كل وزير أن يتوقع الهجوم، وأن يتصرف كيف يتلقى الهجوم وكيف يصارع. فأنا تكلمت أمام السيد وزير التعليم العالى*، وكانت الفرصة كاملة لسيادته ولكل عضو لكى يثبت أننى على خطأ شديد.

* كان وزير التعليم العالى وقتذاك هو الدكتور عبدالعزيز السيد.

سيادة الرئيس، لقد قلت سيادتك - أو هكذا قرأت - :إنك لم تسعد لمناقشات التعليم العالى! والواقع أن لسيادتك أن تسعد لهذه المناقشات! فسيادتك لم تر أعضاء مجلس الأمة فى الجلسة الخالدة يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٦٤، عندما ألقى السيد على صبرى كلمته الثورية، كلمة الحكومة القوية. فقد كان المجلس يزأر من الفرح، وكلنا رأينا فى عيون بعض النواب دموع الفرحة لهذا الموقف الذى انتصر فيه الجميع. لم يكن هذا انتصارا للمجلس فقط وإنما انتصارا للحكومة، ولسياسة الدولة، ولرئيس الجمهورية أيضا.

ولم يحزن فى هذه الليلة - فى اعتقادى - الا الرجعية، لأنها خسرت الجولة فى هذه الليلة! فقد ظهر أمام الكافة أن هناك ديمقراطية حقيقة، وثبت كذبهم فيما يدعون من أن مجلس الأمة مقصود به الشكل والمظهر لا أكثر ولا أقل. لم يكن مجلس الأمة وحده فى فرح، بل كانت البلد كلها فى فرح! وأذكر أن ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة استقلوا «تاكسى» إلى محطة باب الحديد، وكان من بينهم فكرى الجزار، وعندما علم سائق «التاكسى» أنهم أعضاء فى مجلس الأمة، هتف بحياة رئيس الجمهورية وحياة مجلس الأمة، ورفض أن يتقاضى منهم ١٦ قرشا أجر توصيلهم إلى المحطة!

والواقع أن المسألة ليست مسألة أن ينتخب العميد أو يعين، وإنما كنا فى سبيل إقامة ثقة كاملة بين الثورة ومن اصطلح على تسميتهم بالمثقفين أو رجال الجامعات أو المهنيين، لتمتد يد الجامعة إلى الثورة بإخلاص شديد. وقد حدث ما كرره أخونا الدكتور رشدى سعيد فى الجلسة التى تشرفت بحضورها، من ترديد لكلمة «المناخ» بصفة

مستمرة. ففى هذه الليلة تحقق فعلا هذا المناخ الذى يرجوه الدكتور رشدى سعيد، وأرجو أن يستفيد من هذا الجو الذى قام نتيجة لهذه المناقشة مع فئة «دقيقة» جدا - فئة المهنيين الذين لا يسهل الوصول إلى ضمهم لصفوف الثورة الا بالاقتراب الشديد.

سيدى الرئيس، لا أريد أن أطيل، ولكنى أعتقد أن وجودى على هذا «الكرسى» شرف لم أكن أحلم به فى الواقع، وأعتقد أن هذا دليل على الثقة الكاملة بى، وفى نفس الوقت دليل على أنه يجب علينا أن نثبت أننا جديرون بهذا «الكرسى» بأن نقيم الأدلة على استقامتنا ورجولتنا وشجاعتنا.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لمناقشة سياسة التعليم فى مجلس الأمة، فقد عقدنا جلسة للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ظهر اليوم التالى لمناقشة هذا الموضوع، وقلت فى هذه الجلسة: إن لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة الحق فى أن يتكلم كما يشاء. وأنا سمعت كل المناقشات التى دارت فى المجلس حول هذا الموضوع، وأنا لم أقل إننى لم أسعد بما قلته، ولكنى قلت: إنه جانبك التوفيق عندما تكلمت عن استقلال الجامعة، لأنه لو كانت الجامعة مستقلة فإنه لا يمكن أن يناقش هذا الموضوع فى مجلس الأمة، لأنه على أى أساس سوف تناقشة إذا كانت الجامعة مستقلة؟؟ وقلت أيضا بأن القضاء مستقل، ولكنه مستقل من ناحية الأحكام، أما التنقلات والتعيينات وتعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى وكل هذه العمليات، فإنها تسير وفق

التنظيم العادى - أى أن هذه الأمور تخضع للناحية التنفيذية، ولكن القضاء مستقل من ناحية الأحكام وضمانها.

أما القول بأن الجامعة مستقلة، فلا توجد أية جامعة فى العالم مستقلة! لا فى الدول الرأسمالية، ولا فى الدول الشيوعية! فيدير الجامعة فى الدول الرأسمالية الطبقة الرأسمالية، وتقوم بتعليم الاقتصاد على أساس النظرية الرأسمالية، وليس على أساس النظرية الشيوعية - ولو أنها تعطى فكرة عامة عن الاقتصاد فى الدول الشيوعية - وتتبع الجامعات فى الدول الشيوعية نفس الشئ، فهى تعلم الاقتصاد على أساس النظرية الشيوعية.

وما قلته بالنسبة لك هو أنه جانبك التوفيق فيما قلته فى مجلس الأمة عن موضوع استقلال الجامعة.

ولقد سمعت رأيك الذى أبديته فى مجلس الأمة بالنسبة لموضوع «التنسيق» أيضا، و«التنسيق» هو الضمان الوحيد للعملية وتكافؤ الفرص، ولكنك أنت هاجمت «التنسيق»! فما هو البديل عن التنسيق؟ فى الوقت الذى نصارع فيه، ونعمل كبوليس حربى بالنسبة لكل واحد، بحيث لا تنحرف الدنيا إلى اليمين أو إلى الشمال!

إذا لم نأخذ «بالتنسيق» فسوف يتدخل كثير من المسئولين فى الأمور، ولبعضهم علاقات مع البعض الآخر. ولكن «التنسيق» معروف، وكل واحد درجاته التى حصل عليها.

وبالنسبة للعلاقة الموجودة مع بعض المسئولين بالجامعة، فتوجد نقطة خاصة بالانتخابات، وقد قلت أنا: إنه لو كان يوجد بالجامعة

اشتراكيين فعلا فلا نمانع من إجراء الانتخابات، لكن إذا كانت الجامعة غير منظمة، فإن عملية الانتخابات سوف تكون عملية هدم أكثر منها عملية بناء، لأنه توجد الآن محاباة.

فمثلا عرفت أسئلة امتحانات كلية الطب البيطرى! اذ أن أحد المسئولين بالكلية أعطاها لإحدى الطالبات، وعرفت الأسئلة بعد ذلك فى الجامعة لجميع الطلبة! فهل جامعتنا تسير بنظام كما يجب أن يكون النظام؟

إن كريمتى الإثنتين تدرسان فى الجامعات، إحداهما فى الجامعة الأمريكية، والأخرى فى الجامعة المصرية، وبكل أسف لا توجد نسبة بين الجامعة الأمريكية وبين الجامعة المصرية، فلم يحدث أن ذهبت كريمتى إلى الجامعة الأمريكية ووجدت أن الأستاذ معتذر، بل بالعكس، إذ أنها تعمل فى الصباح والمساء باستمرار. فمثلا اليوم، بعد تناولها الإفطار خرجت مباشرة، وذهبت إلى الجامعة لتأدية الامتحان فى الساعة السادسة مساء.

والوضع فى الجامعة المصرية فوضى! وهذا هو الذى دعانا إلى تشكيل لجنة برياسة الأخ كمال الدين رفعت لدراسة موضوع الجامعات. ودائما توجد اعتذارات من الأساتذة لعدم الحضور لإلقاء المحاضرات، وتوجد فوضى كاملة، وعدم شعور بالمسئولية - ولو أنه يوجد بعض الأساتذة عندهم شعور بالمسئولية.

كيف نعالج هذه الفوضى؟ وهل تشعرون بما يحدث داخل الجامعة؟ إن الطلبة يذهبون إلى الجامعة لحضور محاضرتين أو

أكثر، ويعتذر الأساتذة عن عدم الحضور! يجب أن نقوّم كل انحراف موجود فى الجامعة حتى تكون الجامعة كجامعة فعلا.

ولكنا نسمع كلاما عن استقلال الجامعة! فإذا كانت الجامعة من غير استقلال قد وصلت إلى هذا الحد، إذن لو استقلت فسوف تغلق الجامعة أبوابها! ولا زال الإيمان بالاشتراكية والإيمانَ بالشعور بالواجب مفقود إلى حد كبير بين الناس.

أما عن النقاط التى أثارها الأخ سعيد عن استقلال الجامعة، وانتخاب العميد، فأعتقد أنه أثارها فى جلسة الأمانة العامة بعد مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الأمة، ولكن لا يوجد فى الأمر أى شئ.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

لم أحضر اجتماع الأمانة العامة التى أثير فيها هذا الموضوع لسفرى للخارج.

المشير عبدالحكيم عامر:

لقد اتضحت وجهات النظر بالنسبة لموضوع استقلال الجامعة وانتخاب العميد.

جمال عبدالناصر:

لا يوجد اختلاف فى وجهات النظر، ولكنى أعتقد أن منبر مجلس الأمة يجعل العضو يسترسل فى الحديث! وفى الحقيقة أنى قد تعجبت

عندما سمعت الكلام الذى قيل عن استقلال الجامعة، وقلت إلى أين نحن نسير؟

الدكتور أحمد خليفة:

بعد إذن سيادة الرئيس لى بالكلام، نحن فى أشد الحاجة لإقامة جو من الثقة بين الثورة وبين الجامعة! ويجب أن نتكلم بصراحة فى هذا المكان، والا فلن نتكلم بصراحة فى أى مكان آخر، توجد فعلا أزمة ثقة بين الجامعة وبين الثورة، وهذه الأزمة متبلورة فى شكل «تقوقع»! أى أن كل واحد فى حال سبيله!ـ كما أشار سيادة الرئيس ـ ويبذل أقل مجهود فى عمله. ويجب أن نعترف بذلك.

وفى الواقع، بعد مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الأمة، واتخاذ قرار فيه، كان يوجد شعور بأنه يمكن أن نفتح صفحة جديدة، ونطوى صفحات الماضى.

وعندما تكلمت فى هذا الموضوع فى مجلس الأمة، وأنا عضو فى الإمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، كنت أشعر بالمسئولية المضاعفة عما لو كنت قد تكلمت وأنا عضو فقط فى مجلس الأمة. وكنت أقصد من كلامى إذابة الجليد الموجود، وفتح صفحة جديدة للعمل.

وعندما تكلمت عن استقلال الجامعة، لم أفهم كيف قلت هذه الكلمة؟ لأنها كلمة قديمة ولا يوجد جهاز فى الدولة مستقل عنها ـ ولكنى أرى أن نعطى لرجال الجامعة تقديرهم، وأن نتراضى معهم ـ ولم أكن أقصد من كلامى أن أنكر نظرية جديدة أو أن يكون استقلالها بعيدا عن الدولة.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة للجامعة، لابد من وجود التنظيم لأن التنظيم هو السبيل الوحيد لحل هذه المشاكل والنقطة الأخرى التى أثرتها والخاصة بمجلس الأمة، فقد حدث كلام فى الجلسة الماضية عن هذا الموضوع. ولا أعرف إذا كنت قد اطلعت على محضر الجلسة الماضية أم لا.

الدكتور احمد محمد خليفة:

لقد قرأت محضر الجلسة الماضية.

جمال عبدالناصر:

لقد أثار الأخ عبدالحميد غازى مسألة الالتزام بالنسبة لمجلس الأمة، وكان رأيى أنه يجب أن نحل عقد المجلس كلها، وهى العقد التى تأتى بعد فترة الانتقال.

وتكلمنا فى موضوع التعليم العالى أثناء مناقشته فى مجلس الأمة، وكان رأيى أن نؤجل مناقشته لمدة سنة! وكان يمكن أن يتخذ المجلس قرارا بإحالته الى اللجنة المختصة لدراسته. وتكلمت مع الأخ على صبرى والأخ أنور السادات، وقلت لهما بأن هذا الموضوع لا يستحق كل هذا الجدال، وإذا كان الأمر بهذا الشكل فيمكن تأجيل عرضه لمدة سنة، وبهذا العمل يمكن أن نحل عقد مجلس الأمة! وليس كل موضوع يتدخل فى مناقشته مجلس الأمة نحيله إلى اللجنة المختصة لدراسته، لأنه لا توجد حزبية فى المجلس، ففى وجود الأحزاب كان

الرجوع فى مثل هذا الموضوع يعتبر هزيمة للحزب، وأما نحن فموقفنا يختلف، إذ يوجد تعاون تام بين الحكومة وبين المجلس، وهما جهازان يمثلان تنظيمان فى هيئة واحدة.

هذا رأيى بالنسبة لمجس الأمة، ويجب أن يأخذ مجلس الأمة وضعه كمجلس صحيح وسليم، ولكل عضو حرية الكلام وإبداء الرأى، ولن يترتب على هذا أية مشاكل. ولكن لو تكلم عضو من الأمانة العامة وأخطأ خطأ صغيراً، فإن ذلك «يلخبط» الدنيا.. كما «تلخبط» الأخ رشدى سعيد. «لكن يمكن أن يثار هنا الموضوع، كما حدث بخصوص استقلال الجامعة وانتخابات العميد. وأنت فسرت ذلك بقولك: أن يتم هذا بعد التنظيم، والتنظيم هو فى حقيقته يساوى التعيين. وكون أن الأخ رشدى سعيد تكلم هنا فهذا وضع طبيعى وليس فيه شئ بالنسبة لك.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

إن الثقة والأخوة موجودة بينى وبين الأخ رشدى سعيد.

جمال عبدالناصر:

كما أن الأخ رشدى قد تكلم هنا وهو يعلم بأن ما يقوله سوف يسجل فى محضر الجلسة وأنك سوف تقرأ هذا الكلام.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

نحن زملاء وسوف نقوم بالواجب الذى تريده منا يا سيادة الرئيس.

المشير عبدالحكيم عامر:

كما أن النقد مباح.

شعراوى جمعه:

فى الحقيقة نحن نسمع كثيرا عن أزمة الثقة الموجودة فى الجامعة. وقد بدأ هذا الكلام يتردد باستمرار بعد الثورة، وعلينا أن نبحث ما تريده الجامعة. ومع تقديرى واحترامى للجامعة والأساتذة فإنى أعتقد أنه لا توجد أزمة ثقة! هى أزمة وصاية على الحكم! فهل الجامعة وصية على الحكم وعلى الثورة؟ وهل الأزمة الموجودة هى أزمة مثقفين أم أزمة ثقة؟ ولماذا لم يكن هذا الوضع موجودا قبل الثورة؟ إذا كانت توجد أزمة ثقة فيجب أن يقال لنا عليها! ولكنى أعتقد بأن الأزمة الموجودة هى أزمة وصاية على الحكم وعلى الثورة.

جمال عبدالناصر:

إن الموضوع ليس بهذا الشكل، حيث يوجد نوع من التقصير فيه، لأن الموصّلات غير موجودة، فإذا وجدت الموصلات فسوف تكون العملية سهلة.

شعراوى جمعه:

ولكن يوجد بلجنة الجيزة ثمانية عشر عضوا من أساتذة الجامعة.

جمال عبدالناصر:

ليست لجنة الجيزة فقط بها ثمانية عشر عضوا من الجامعة، بل يوجد فى لجان الأقسام، وفى القطاع العام، والوزارات، ولا توجد

أزمة ثقة معهم. وعندما زرت جامعة الاسكندرية فى أوائل الثورة جمعت هيئة التدريس، واجتمعت بأعضائها، وطلبت منهم أن يتقدموا بأسئلتهم مكتوبة. وعندما عرضت علىَّ الأسئلة وجدتها على نوعين. نوع يتعرض لمشاكل الجامعة - ومن هذا النوع من يتكلم عن العلاقة المفقودة بين الأساتذة والطلبة، ومن يتكلم عن عملية الكتب والاتجار فيها، ومن يتكلم عن تدهور مستوى التعليم. والنصف الآخر من الأسئلة تكلم عن حال البلد بصفة عامة، وكيفية إصلاحها. فقلت لهم: اذا كنتم غير قادرين على إصلاح الجامعة فلن تستطيعوا إصلاح البلد، أما إذا أمكنكم أن تخرجوا الطالب الصالح الكفء، فإنكم تكونوا فعلا خدمتم بلدكم. لكنى أعتقد أنه توجد حلقة مفقودة فى الموضوع! ويقول الأخ شعراوى بأن لجنة الجيزة بها ١٨ عضوا من أساتذة الجامعة، كما يوجد منهم فى جهات أخرى، ولكن لا توجد الصلة الموجودة بيننا وبين الجامعات، ويمكن أن تكون فى كل كلية لجنة تبحث الموضوع ونتصل بها، وقد تكون هناك فعلا مشاكل صغيرة مع وزارة التعليم العالى هى التى تكلم عنها الأخ أحمد محمد خليفة، والتى تكفر الناس وتجعلهم يشعرون بأن كلامهم يرمى به عرض الحائط، ولذا لا يجب أن نترك هذه المشاكل تتراكم، فإذا ما وجد الاتصال فسوف نحل مشاكل كثيرة.

شعراوى جمعه:

إن عبارة أزمة ثقة، تعبير ليس سهلا، لأن لكل مجال مشاكله. فهل معنى وجود هذه المشاكل أن تهتز الثقة؟

الدكتور رشدى سعيد:

لا توجد أزمة ثقة كما قال سيادة الرئيس، ولكن الوضع الموجود نتيجة عدم التنظيم وعدم تفهمهم للأمور. ولذلك فإن العملية فى حاجة إلى تنظيم، والى وجود لجنة فى كل كلية وفى كل جامعة وفى كل معهد عال، والاجتماع بالناس ومناقشتهم بالمنطق لإيجاد وحدة فكرية. وجزء كبير من أساتذة الجامعة يرغبون فعلا فى الإصلاح العام، ويشعرون بأن نظام الحكم القائم فى صالحهم ويضمن مستقبلهم.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

أريد أن أقول: إن الأخ الدكتور رشدى سعيد يسهل الموضوع أكثر مما يجب! فالموضوع ليس بهذه البساطة، اذ يوجد فعلا أساتذة فى الجامعة يقفون سلبيا! ولا بد أن نقر بهذا، لا أن ندعى عدم المعرفة! فمن الجائز الا تكون التسمية هى «أزمة الثقة» ويمكن أن نسميها أى شيء، فالمسألة ليست فى اللفظ، وأنا لا أصر على لفظ معين، ولكن الحقيقة أن الجو داخل الجامعة فيه سلبية، وهذا هو الموقف الذى يلوذون به فى معظم الأحيان.

ولا أقول: إن هناك رجعية مسيطرة فى الجامعة، ولو أجرينا انتخابات فى الجامعة فلن تفوز أو تتقدم فيها الرجعية، وهذا اعتقاد شخصى، وإنما توجد سلبية، وهذه الطاقة من العلم والمقدرة معطلة، ولا يريدون أن يضيفوها إلى طاقة النضال الوطنى والثورى فى الوقت الحاضر، بينما يجب أن يكون رجال الجامعة إيجابيين.

فكيف نجعلهم إيجابيين ونضمهم الينا إلا بأن نسترضيهم؟ هم يعتقدون أنهم - حسب التقاليد - هم رجال الفكر، ويجب ألا يكون هناك عدم تقدير لهم، وانما يجب أن نشعرهم بأننا فى حاجة إلى فكرهم وعلمهم؛ ولذلك لا أقول: إن المسألة بسيطة، أو إن اجتماعنا بهم يحل المشكلة، أو إنهم جميعا يريدون الصالح العام.. هذه عبارات لن تؤدى الى شيء، وأرجو أن نكون فى منتهى الحرص.

جمال عبدالناصر:

ما السبب فى هذه السلبية؟

الدكتور أحمد محمد خليفة:

إن الجامعة دائما تمثل الفكر فى مجموعها، والثورة ثورة ذات خطى ضخمة وكبيرة، ولم تنسب إلى الجامعة. وهم يعتزون بالفكر الصادر من عندهم، أما الثورة فهى ليست ثورتهم!

جمال عبدالناصر:

وأى ثورة فى الدنيا نسبت إلى الجامعة؟:

الدكتور أحمد محمد خليفة:

إننى أقصد الفكر الأيديولوچى. فطالما أنهم يقولون لنا أفكارا، فإنهم يعتزون بها، أما الثورة كثورة، وفكرة الاشتراكية العربية، فإن أقدامها تتوطد من غير الاستعانة بالجامعة، والجامعة تريد أن تدخل فى الثورة، فما الذى يمنع من أن تعطى للجامعة هذا الحق؟

جمال عبدالناصر:

هذا لا يأتى الا بالتنظيم.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

لا يأتى الا بالمدخل السليم إلى رجال الجامعة، عن طريق الدخول الحكيم داخل الجامعة، وبالتدريج، لأنها قلعة تحتاج إلى وقت. فبتنظيم رجال الجامعة بهدوء نستطيع أن نكسب الجامعة.. هذا هو اعتقادى.

الدكتور حسين خلاف:

أعتقد أيضاً أن هناك عدة أسباب للموقف الحالى. وأنا لا أعتبر هذا الموقف ميئوسا منه أبدا، وإنما هناك أسباب يمكن أن نتلافاها، ويجب أن نتلافاها، من بينها أنه يوجد شيء من البيروقراطية، وهى تؤدى إلى قتل كل مبادأة وحماس فى أى جهاز. وفى مجال العلم تكون البيروقراطية أكثر قهراً منها فى أى مجال آخر، ونحن نجد فى الجامعة أن أى قرار تافه، أو ثانوى، لا تستطيع الكلية أو القسم أن يتخذه! وإنما لابد أن يمر بمراحل عديدة حتى تكون له قوة التنفيذ، أى أنه لابد من وجود استقلال مادى، أو إدارى، بمعنى حرية الحركة لكى نحصل على نتائج سريعة وإيجابية، وهذا غير موجود.

وهناك أمثلة شائعة على هذا، فبعض الأساتذة فى الكليات العلمية يشتكون من أنهم لا يستطيعون شراء بعض المواد الخام، وحتى ولو كان ثمنها لا يزيد عن خمسة جنيهات، الا بعد الرجوع إلى سكرتير

عام الجامعة! وقد يرد عليهم أولا يرد! وإذا رد فقد يصل رده بعد شهرين أو ثلاثة أشهر، وعندئذ تكون المادة الخام قد اختفت من السوق! والحقيقة أن أى عمل علمى لا يجوز التسليم بأنه يمكن أن يسير على هذا الأساس. وكذلك بالنسبة لقرارات السفر فى مهمات أو مؤتمرات علمية، فإن إصدارها يستغرق وقتا لا يعلم بمداه الا الله! ونجد أن العالم المصرى يصل بعد أن يكون المؤتمر افتتح بيومين أو ثلاثة! وبعد أن تكون كل المراكز أو المناصب المهمة فى المؤتمر قد ملئت، مثل مراكز رؤساء اللجان - أى أنه توجد بيروقراطية شديدة جدا فى الجامعة!

والنقطة الثانية أنه يجب أن نعترف بأنه - فى بعض الفترات حصل نوع من الضغط المبالغ فيه! بمعنى أن بعض الذين تولوا أمر الجامعة اعتقدوا أنه من الواجب حصر الفكر فى مجال معين! مثال ذلك أن بعض إخوانى فى الجامعة قالوا لى: إنهم أرادوا تكوين روابط عربية للطلبة أو شيئاً من هذا القبيل، ولكنهم وجدوا واحدا من إخواننا ضباط المباحث يقول لهم: إن الاجتماعات ممنوعة، وإن هذا الأمر ممنوع، وإنه يجب أن يقدموا له تقريرا مثلا! وأنا لا أقول: إن هذا حدث فى هذه الأيام، وإنما كان ذلك منذ خمس سنوات تقريبا. ولذلك فإن بعض الأساتذة آثر السلامة، وقال لنفسه: ما شأنى أنا بهذا، وما دام فى المسألة كتابة تقارير وممنوع كذا وكذا؟

وأنا لا أنادى بأن نفتح الباب على مصراعيه، لأنه توجد تيارات كثيرة يجب أن نكون حذرين منها، ولكن مثل هذه الإجراءات لابد أن تطبق بشىء من المرونة والحصافة، لكى نسمح للناس بأن تعمل

فيما تود أن تعمل فيه. ففى مثل هذا الجو يجب أن نراقب «من بعيد لبعيد» ونتدخل إذا ما رأينا انحرافا، ولكن التدخل الذى حدث كان الى أكثر من الدرجة الواجبة، وهذا جعل كثيرا من الناس يمتنعون عن العمل.

وهناك بعض مسائل أخرى تهم هيئة التدريس أو الطلَبة، وهى مسائل تقليدية معروفة سواء من ناحية المكتبة والكادر. وقد تكون هناك أشياء صحيحة. وقد تكون هناك بعض أشياء غير صحيحة، ولكن كلما والينا هذه المسائل بالعمل والإصلاح فإننا نصل فيها إلى نتيجة.

وإنما فوق هذاكله لابد أن تكون هناك روح ثورية منتشرة فى الجامعة كما تنتشر فى غيرها. ولكن كيف نخلق الروح الثورية عند الناس؟. إن هذا فى حاجة إلى تركيز ودعاية، وأمثلة تقدم إلى الناس ممن يتولون أمورهم.

ولذلك يجب أن ندقق بقدر الإمكان فى اختيار كل مدير للجامعة، وكل وكيل لها، لكى يكون هو نفسه قدوة لأساتذة الكلية الذين ينظرون إليه والى عميد الكلية وينظرون إلى تصرفاته، وهل يتصرف بأنانية أو أنه اشتراكى فعلا! وهذا يستدعى حسن اختيار كبير جدا. ومن الطبيعى أن الاختيار صعب ودقيق ولكن لابد منه.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة لأزمة الثقة، فإن الثقة كانت مفقودة بيننا وبين الجامعة بعد عام ١٩٥٤ والحوادث التى جرت فيه. فقد كان هناك هيئة

تدريس مجتمعة، ويتصل بها كمال الدين حسين، وكان كلامه عنهم أنهم من أحسن الناس، وأنهم يعتبرون «خميرة» طيبة. ولكن عندما جاءت مشكلة سنة ١٩٥٤، انفضت كل هذه الجماعة، ووقفت موقفا معاديا باستثناء عدد قليل منهم لا يتجاوز الأربعة أشخاص - وقد فصلنا كل المجموعة تقريبا! وهى المجموعة التى كان المفروض أنها مجموعة «ملتقية» مع الثورة.

أى أنه حدثت تجربة، وكانت تجربة فيها نوع من الغدر، وهى عملية الشاوى والشرقاوى وبدر والآخرين فى كلية الحقوق.

والمؤسف أن كل الناس الذين فصلوا هم الناس الذين كونهم كمال حسين على أنهم الصلة فى الجامعة! فقد كانوا مندفعين معنا اندفاعا كبيرا جداً، ولكنهم فى وقت الأزمة انقلبوا علينا! وقد سبب هذا نوعا من عدم الثقة.

إن الجامعة تمثل مجموعة محافظة، وعلى هذا الأساس فإنه فى جميع الثورات تقريبا حصلت مشاكل بينها وبين المثقفين بهذا الشكل، لأنهم يشعرون بمركب نقص تجاه الثورة! وفى الصين أيضاً كتبوا عن هذا الموضوع، وأتذكر أن ماوتسى تونج يرى أن حل مشكلة المثقفين فى الصين هو أن يتخلص منهم ويعطيهم لشانج كاى شك لكى يسببوا له مشاكل ويخلصوا عليه.

(ضحك)

لأنه حاول أن يسترضيهم فعلا، ولكن من الطبيعى أن يكون فيهم أناس متعنتين.

وأنا أعـرف أنه حـصلت عـمليـات فى كليـة الزراعــة، وفى المؤتمرات. فقد قال بعض الناس كلاما مؤداه أنه توجد الآن فرصة «ضعف» وأنهم لذلك يجب أن يطالبوا «بكذا وكذا»! وهذا إن دل على شيء فإنما لا يدل على ناحية أخلاقية سليمة! لأنه إذا كانت العملية عـملية ضـعف وقـوة فإننا نستطيع أن نضـرب فى أى وقت! ولكن العملية ليست عملية ضرب.

كل هذه مواقف فى حاجة إلى أن تعالج علاجا سليما، وعلاجها السليم هو التنظيم. وكل الكلام الذى يقوله الدكتور خلاف لا نستطيع أن نعرف شيئا عنه بدون التنظيم. فكيف نعرف موضوع شراءالمادة الخام بخمسة جنيهات الذى ذكره؟ إن هذه العمليات تلف فى حلقة مفرغة، لأنه لا توجد الصلات التى توصل لنا هذه المشاكل لكى نجد لها الحلول المناسبة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

بالنسبة لموضوع الجامعة، يوجد شبه اتفاق على أنه توجد أزمة ثقة! وأعتقد أن هذا الكلام فيه نوع من البالغة! لأنه يوجد عدد كبير من أساتذة الجامعات يرغبون فى المشاركة فى السياسة العامة، ويوجد عدد آخر معدوم الاهتمام بالمسائل العامة. والمشكلة وجود الشخص فى الناحية العلمية البحتة وانصرافه عن التفكير فى إصلاح المجتمع، بحيث يكون تفكيره منحصرا فى الاهتمام بالنواحى اليومية التى تحيط به فى حيز ضيق. ثم تخرج المشكلة من الحيز الضيق إلى الحيز العام، وتشارك الجامعة فى حدود كل التخصصات مشاركة عامة وإيجابية فى كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى البلد.

فنجد مثلا كثيرا من أساتذة الجامعة يعملون كمنتدبين للعمل فى مشروعات بنائية مختلفة، كما أن بعضهم يعملون كمستشارين لعدد من الهيئات والمؤسسات العامة، أى أنهم يشاركون فى البناء الاجتماعى فى مجموعه. ولكن توجد قلة من الأفراد موقفهم غير هذا، والقلة منهم أيضاً موقفهم أساسا الاهتمام بالمشاكل العامة.

وفى اعتقادى أن المسألة هى مسألة مواقف! فما هو موقفهم من التطورات الاجتماعية التى حدثت؟ إن هذا يحدد مدى رغبتهم فى المشاركة وفى العمل! فقطعا الذى يرى الاتجاهات الاجتماعية القائمة على حقيقتها لا يرى فيما حدث مدعاة لعدم الثقة، بل العكس فإنه يشارك فيها بقدر ما يستطيع. والذى يرى فى الاتجاهات القائمة ما يعارض اتجاهاته الفكرية، هو الذى يشعر أساسا بنوع من عدم الرضاء، أو الإحساس بأنه لا يشارك مشاركة كافية، أو أن أفكاره لا تؤخذ فى الحسبان.

وأنا أقول إن كل هذه الفئات موجودة فى الجامعة، وليست لها فى هذه الحالة صفة الخصوصية. ونجد فى المثقفين وخريجى الجامعة من توجد لديهم نفس الاتجاهات من بين المحامين. و،الذين يعملون فى السياسة يشعرون بعدم الرضا فى مثل هذه الظروف. وأعتقد أن مشكلة أزمة الثقة مشكلة صراع فكرى فى الجامعة وفى غير الجامعة، لإيجاد فكر موحد، وتغيير بعض الاتجاهات.

والموضوع فى مجلس الأمة لم يكن أساسا هدفه كيف نربط المثقفين فى الجامعة، وإنما كان أساسه كيف نطور الجامعة لخدمة الاشتراكية. فهل شاركت الجامعة إيجابيا، أو تطورت بدرجة كافية

تتمشى مع نمو المجتمع؟ أو أنها لم تتطور بهذه الدرجة؟ أعتقد أن حل المشكلة هو فى دراسة هذه الناحية، وليس فى إرضاء فئة محددة من الناس فى داخل الجامعة.

كمال الدين رفعت:

إن الجامعة - كما قال سيادة الرئيس - يغلب عليها التفكير المحافظ، وليس هذا فقط بالنسبة للتفكير الساسى بل يتعداه إلى التعليم نفسه. فمثلا الشخص الذى سار فى عمله على أساس ناحية تعليمية معينة، فإن أى تعديل يطرأ عليها يعتبره دخيلا عليها، ولا يمكن أن يقبل بسهولة أى تطور حديث فى العالم. وهذا موجود بالنسبة لمعظم الجامعات فى الخارج.

ومن الناحية السياسية تعتبر هذه العملية أدعى إلى وجودهم، وأى تطوراجتماعى يأخذونه بحذر وشئ من الشك! علاوة على أن الجامعة، و أساتذة الجامعة، يعتبرون أنفسهم أساس أى تفكير، وأساس أى تطور، وأن المفروض أن يؤخذ رأيهم فيه - كناحية من الثقة الزائدة فى النفس - وأنه يجب ألا يهملوا.

وظروف جامعاتنا تداخلت فيها بعض العوامل، مما أدى إلى تسلط بعض العناصر على الجامعة، وكانت هذه العناصر تحكم الجامعة - كما أشار سيادة الرئيس - باسم الثورة. وهذه العناصر كانت تمنع أى نوع من التفكير، أو تمنع أى نوع من المبادأة فى اتخاذ أى شئ.

فمثلا فى شهر إبرايل، أو فى شهر مايو الماضى، عقدت ندوة فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عن دور الجامعة فى بناء المجتمع

الاشتراكى، وحضر هذه الندوة جميع أساتذة كلية الآداب وعمداء الكليات ومديرى الجامعات، وحدثت مناقشة صريحة فى هذا الموضوع. ثم سمعت بعد ذلك عن كلام حدث من بعض الناس من أن الثورة تريد أن تفرض الاشتراكية على الجامعة! بل أكثر من ذلك أن الأساتذة الذين دعوا لإقامة الندوة كانوا مهددين بتقديمهم إلى مجالس تأديب، وفصلهم من الجامعة!

وفى تقديرى أنه توجد عناصر متسلطة على الجامعة، ولا زالت توجد هذه العناصر سواء فى الجامعة أو فى التعليم بالذات. وتوجد عناصر صالحة متفاعلة، ومتفهمة لحقيقة التطور الذى تسير فيه، ولكن نتيجة الإرهاب الفكرى الموجود، والضغط الموجود، فإن هذه العناصر تقف ولا حول لها ولاقوة! بل قد ينكل بها وتبعد عن المراكز القيادية فى داخل الجامعة! وترك العملية بهذا الشكل يوجد مرتعا خصبا للعناصر الرجعية فى تفكيرها لكى تحكم الجامعة!

وتوجد عوامل أخرى مختلفة، منها محاربة الأساتذة لبعضهم. فالذين انتدبوا للعمل فى القطاع العام فى موقف يحسدون عليه من زملائهم الموجودين بالجامعة، لأن الأستاذ المنتدب لجهة خارجية يحصل على بدلات مختلفة! وتعود هذه النظرة فى النهاية إلى نظرة غير سليمة إلى طبيعة الأمور نفسها، وتأخذ هذه العناصر موقفا محافظا، أو موقفا على الأقل سلبيا من أية عملية. وقد أشار الدكتور حسين خلاف إلى بعض النواحى، وإلى عملية المباحث بالذات أو التسلط الموجود، وأى واحد يصدر منه تصرف يبلغ لحرس الجامعة، وهذا جعل العناصر التى ترغب فى العمل معنا تقف بعيدا عن العمل.

جمال عبد الناصر:

لم يتخذ أى إجراء مع أى أستاذ من أساتذة الجامعة.

كمال الدين رفعت:

بغض النظر عن هذا الموضوع، لكن مجرد شعور الشخص أنه مراقب أو أن الخطوات تحسب عليه يجعله يبتعد من تلقاء نفسه.

جمال عبد الناصر:

إذا كان عمل المباحث يتم بطريقة مكشوفة، فتكون هذه العملية «غباوة» من المباحث، إذ كان الواجب أن تتم بطريقة سرية.

زكريا محيى الدين:

لقد كان الحرس الجامعى يحضر الندوات للمحافظة على النظام.

كمال الدين رفعت:

توجد أيضا عوامل أخرى غير العوامل التى فى الجامعة نفسها، وهى النواحى الإدارية، ونواحى النقص فى التعليم. وهذه العوامل تجعل الأستاذ لا يهتم بالجامعة، إذ أن بعض الأساتذة يتم ندبهم للعمل فى القطاع العام، ويجد هذا الأستاذ نفسه مضطرا للتدريس فى جامعة أخرى - بالإضافة إلى عمله الأصلى - حتى يتقاضى أجرا إضافيا. وحسب معلوماتى فإنه تحتسب له محاضرات أكثر من التى ألقاها فعلا!

أى أن الناحية المالية لها دور فى الانحراف الموجود فى الجامعة. ثم عملية هروب الأساتذة من العمل، أى عدم حضورهم وعدم انتظامهم فى العمل، يؤدى إلى عدم وجود نوع من الضبط والربط داخل الجامعة نفسها. وتؤدى الناحية المادية والناحية الإدارية إلى عدم السير فى الطريق السليم.

وتؤخر العملية الروتينية نواحى مختلفة، وتؤدى إلى أن الأستاذ الذى يريد أن يبحث، أو يريد أن يعمل حسب الروح الجامعية، لا يجد الفرصة المتاحة أمامه، فينكمش، ويستمر يعمل كأى موظف عادى ويتقاضى مرتبه وتنتهى العملية بالنسبة له.

أى أن نفس الروح الجامعية غير موجودة! والعلاقة بين الأساتذة والطلبة غير موجودة! وأنا أعرف أساتذة فى جامعة القاهرة لا يعرفون زملاءهم الأساتذة فى جامعة عين شمس أو فى جامعة الاسكندرية، ولم يجتمعوا ببعضهم، ولم يختلطوا ببعض، ولم يحدث أن اجتمع أساتذة المادة الواحدة أو القسم الواحد ببعضهم. ويمكن للأخ رشدى سعيد أن يعطينا فكرة عن هذه النقطة بالذات!

توجد إذن عوامل كثيرة أو جدت هذه الروح، غير النواحى السياسية، وهذه العوامل تلعب دورا كبيرا فى العملية. كما أن العلاقة بين هيئات التدريس المختلفة وبين الطلبة والأساتذة وبين مجلس الجامعة وهيئات التدريس وبين وزارة التعليم العالى ومجلس الجامعة غير موجودة أيضا، وكل هذه الأمور تشكل مشاكل الجامعة!

وفى الواقع، بالنسبة لهذه المشاكل، لا يمكن أن تحل كل مشكلة على حدة، بل يجب أن تبحث كلها مرة واحدة، وتطرح للدراسة

بشكل عام، كما أننا لا نبحث سياسة التعليم الجامعى فقط، بل يجب أيضا أن نبحث الموضوع بالنسبة للتعليم كله: التعليم الجامعى والتعليم الثانوى (١) حيث يقال بأن المشاكل القائمة حاليا نتيجة ظروف التعليم الثانوى، لأن الطلبة يتخرجون من التعليم الثانوى وهم لا يعرفون اللغات الأجنبية، كما أن عدد الطلبة الذين يتخرجون كل سنة عدد كبير، والتخصصات الموجودة بالجامعات ليست متوفرة بحيث تكفى الأعداد الكبيرة التى تخرج من المدارس الثانوية.

ثم إن نسبة الأساتذة إلى الطلبة نسبة صغيرة جدا، إذ تبلغ واحد إلى خمسين! وهذه النسبة لا يمكن أن تستمر بها الجامعة، ولا تجعل لدى الأستاذ الوقت لكى يقضى أكبر وقت مع الطلبة، أو يقضى وقتا مناسبا فى المكتبة للاطلاع. هذا بجانب عملهم فى جامعات أخرى أو فى المعاهد العليا، أو عملهم فى القطاع العام - كل هذه الأمور تجعل النواحى الموجودة فى الجامعة غير سليمة. وهذا يستدعى النظر فى العملية من أساسها ككل، بحيث لا نقوم ببحث حالة هيئات التدريس على حدة، أو ببحث موضوع الطلبة على حدة، أو النظام الإدارى على حدة، أو موضوع المعاهد العليا على حدة، ولكن يجب أن نبحث موضوع التعليم ككل، ونربط بين التعليم العالى والتعليم العام، لأن العملية - سياسيا - وحدة واحدة لا يمكن فصلها. وقد يكون بالتقرير الذى تقدمت به عن بحث موضوع الجامعات توضيحات أكثر.

(١) فى الأصل: التعليم العالى، على أن السياق يشير إلى التعليم الثانوى

جمال عبد الناصر:

على العموم، فإننا سنبحث موضوع الجامعات فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأحد القادم، وإذا كان لدى أحدكم شيئا عن هذا الموضوع فليقدمه للأخ كمال رفعت.

طلعت خيرى:

إن رجال الجامعات محافظون فعلا، ولا يقبلون أى كلام بسهولة. فعندما عدلت اللوائح الطلابية لكى تكون الاتحادات طلابية صرفة، بحيث يكون الأساتذة مستشارين لها فقط، قاومها الأساتذة، ووقفوا منها موقفا سلبيا! وحتى الذين عينوا مستشارين لم يعتنوا بالعملية، بل كانوا يعطلونها! وفى الانتخابات الأخيرة تدخل بعض الأساتذة بتهديد الطلبة فى مستقبلهم حتى ينجح الناس الذين يريدونهم! وعندما تدخلنا عن طريق السيد وزير التعليم العالى لإعادة الانتخاب كان تعليقهم على ذلك! «هل تريد الإدارة المركزية للشباب أن تسير الجامعة»؟ إنهم لا يقبلون أى تطوير، خصوصا إذا كان هذا التطوير لا يأتى منهم.

الدكتور رشدى سعيد:

إننى موافق على كلام السيد كمال رفعت، وخصوصا الجزء الأول منه، فإن أزمة الثقة ليست بين أساتذة الجامعة وبين النظام القائم، وإنما هى بينهم وبين الناس الذين أخذوا المراكز القيادية فى الجامعة، الذين يعطلون الناس ويوجدون مناخا غير مناسب اطلاقا.

لقد جاءنى أناس لا أعرفهم عندما تكونت أمانة الجامعات، ولكنهم يريدون أن يقدموا المساعدة، ولذلك فإنى أعتقد أن الجزء الموجود فى القيادات، والذى يعمل جوا من الإرهاب الفكرى الذى تحدث عنه السيد كمال رفعت، هذا الجزء قليل، وضعيف جدا، ويمكن معالجته بقليل من التفاهم. والحقيقة أننى متتبع باهتمام التيارات المختلفة الموجودة فى الجامعة، ولا أعتقد أنها على درجة كبيرة من الخطورة. أعتقد هذا وقد أكون مخطئا أو متفائلا أكثر من اللازم، ولكن الشعور العام هو أن المجموعة كلها متجاوبة جدا مع النظام.

عبد الحميد خليل غازى:

لقد تناول الأستاذ حسنين هيكل فى مقاله يوم الجمعة مسألة استصلاح الأراضى الزراعية ووسيلة استغلالها، وهل نملكها للفلاحين المعدمين أو أن الدولة ستزرعها بمحاصيل مختلفة للتصدير؟ وهذا أمر له جوانب كثيرة جدا، ونريد أن نعرف رأى سيادة الرئيس فيه، حتى يمكن أن يدرس هذا الموضوع على هدى توجيهات السيد الرئيس.

فى الواقع نحن نعتمد اليوم على التصدير، لكى نوفر العملة الحرة التى نخدم بها قضية التنمية. وكانت هناك سلع كثيرة تصدر، ولكنها اليوم تستخدم فى خطة التنمية، مثل الأسمنت الذى كنا نصدره وأصبحنا اليوم نستورده، لأن خطة التنمية تستوعب كل انتاجنا منه. وفى نفس الوقت، وبجانب حاجتنا للتصدير، فإننا ملتزمون بتوسيع قاعدة الملكية بالنسبة للمعدمين.

فلابد إذن أن نبحث الأمر من هاتين الوجهتين، لأننا نلتزم بعملية التصدير التى نخدم بها التنمية، ونلتزم أيضا بتوزيع الأرض على الفلاحين كهدف من الأهداف الأساسية للثورة. ولكننا مهما وزعنا من الأرض على المعدمين فإن المشكلة ستظل قائمة. ونحن نوزع الأرض بقصد زيادة الدخل لهؤلاء المعدمين، ولكن يمكن أن نزيد دخلهم ونحسن حالهم بطريقة أخرى. أما إذا وزعنا عليهم الأرض، وطلبنا منهم أن يزرعوا زراعات معينة، فإنهم لن يلبوا طلبنا.

وقد دلت التجارب على ذلك. ولهذا فإننا نريد أن نعرف رأى سيادة الرئيس! فهل يمكن أن نستغل الأرض استغلالا زراعيا تصديريا؟ أم أن الرأى يتجه إلى توسيع قاعدة الملكية بتوزيع الأرض على المعدمين؟

والنقطة الثانية التى أريد أن أتكلم فيها هى حكاية حجارة البطاريات التى أشار اليها السيد نائب رئيس الجمهورية، فهى تمثل فى الواقع جزءا من حياة الفلاح اليوم، لأن الراديوا هو وسيلة الإعلام الوحيدة فى الريف اليوم، وكل فلاح يملك جهاز راديو يأمل فى أن يديره ليسمع أخبار بلده، ويلتحم بكل الأمور التى تهم بلده.

ثم يقال: إن هناك أزمة فى حجارة البطاريات، فى الوقت الذى نجدها تباع فى السوق السوداء مع الباعة المتجولين على الأرصفة، فى ميدان التحرير أو باب اللوق أو العتبة. نريد أن نعرف هل نحن ننتج بطاريات تكفينا بحيث يمكن أن يقال: إنه يوجد اكتفاء ذاتى، أو أننا نستوردها؟ فإذا كان هناك اكتفاء ذاتى فلا مانع من أن توزع مع

مواد التموين بالبطاقة، وهذه عملية تنظيمية بدلا من أن تتسرب البطاريات إلى السوق السوداء! ومعروف أن حجر البطارية يستهلك فى ١٥ يوما، وبالتالى يمكن معرفة نصيب كل عائلة فى الشهر حسب جهاز الراديو الذى تملكه، فيصرف لها مع مواد التموين، وهذه عملية تنظيمية.

الأمر الثالث هو عملية الادخار، التى أشرت اليها سيادتك فى افتتاح الدور الثانى لمجلس الأمة. فالواقع أنه لا توجد جهود أبدا فى هذه العملية، والاستهلاك لا يسير مع قدرة الوطن، وكل شخص يستهلك كما يشاء. كما أن العمال أمكنهم اقتطاع جزء من أجورهم لكى يستفيدوا من التأمينات الاجتماعية، وهذه الأموال يمكن أن تستخدم فى التمويل الداخلى للمشروعات، وفى نفس الوقت تخدم العمال من حيث تأمين مستقبلهم.

واليوم، بالنسبة لفلاحى الإصلاح الزراعى وصغار الملاك، يجب أن نؤمنهم على المحاصيل، ونوجد لهم تأمينات اجتماعية مثل تأمينات العمال لكى تحمى مستقبلهم، وفى نفس الوقت توجد حصيلة يمكن أن تستخدم فى التمويل الداخلى للبلد. واليوم، بعد تخفيض ثمن أراضى الإصلاح الزراعى، سيصرف الفلاحون ٢٠ مليون جنيه، وهذا المبلغ قد يصرفونه كله على الاستهلاك فى شهر واحد! وهذه عملية فى حاجة إلى بحث وتوجيه! وكنت قد اقترحت فى مجلس الجمعية العامة للإصلاح الزراعى أن تصدر سندات ادخار بما يوازى نصف المبالغ المستحقة، لتستخدم داخل جمعيات الإصلاح الزراعى فى تمويل استعمال آلات الحرث وكل ما يخص هذا القطاع.

جمال عبد الناصر:

هل سيصرف للمنتفعين هذه النقود؟

عبد الحميد غازى:

نعم.. وسيتم صرفها بأثر رجعى حسب القانون رقم ١٣٨ .

جمال عبد الناصر:

يبحث هذا الأمر.

عبد الحميد غازى:

لقد تمت التسويات فعلا، وجاهزة للصرف. والوضع الآن هو أن الخزانة العامة أصبحت مدينة للفلاحين.

جمال عبد الناصر:

لا يمكن أن أجيبك على هذا السؤال الآن الا بعد التأكد منه وبحثه. أما بالنسبة للادخار، فقد تكلم أحد أعضاء المجلس فى هذا الموضوع عند مناقشة السياسة التموينية.

عبد الحميد غازى:

أنا الذى تكلمت فى هذا الموضوع.

جمال عبد الناصر:

لقد بحثنا هذا الموضوع فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، ورأينا أن نبدأ بنوع من الادخار بالنسبة لأعضاء

الجمعيات التعاونية التابعة للإصلاح الزراعى، كالتأمينات الاجتماعية، ويعد الآن مشروع قرار بهذا الخصوص.

أما بالنسبة للبطاريات، فلا يوجد اكتفاء ذاتى فيها حاليا، وسوف نستوردها، وسيتم إنشاء مصنع جديد فى شهر ابريل القادم لإنتاج البطاريات، وأعتقد أن الإنتاج بعد ذلك سيغطى الاستهلاك إذا ما بقى على ما هو عليه.

أما عن موضوع الزراعة، فسوف نناقش السياسة الزراعية، التى بدأنا فى مناقشتها ولم تستكمل مناقشتها بعد فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، على أساس المحاصيل التى ستزرع فى المناطق الجديدة. ولم نصل إلى حل فيها بعد.

وأعتقد أن الكلام بخصوص توزيع الأراضى الجديدة أو عدم توزيعها سابق لأوانه، لأن الأرض التى سوف يتم إصلاحها، تستغرق وقتا طويلا حتى يتم استزراعها وتصبح زراعتها اقتصادية، خصوصا وأن استغلال المناطق الجديدة سيكون على أساس الزراعة الميكانيكية. وبعد مناقشة السياسة الزراعية سوف يتبلور الموضوع على حقيقته.

أما بالنسبة للموضوعات التى طلبنا فى الجلسة الماضية مناقشتها فى هذه الجلسة، فهل أنتم مستعدون لها؟

زكريا محيى الدين:

لقد طلب سيادة الرئيس مناقشة عمل أمانة اتصال الوجه البحرى وأمانة اتصال الوجه القبلى.

جمال عبد الناصر:

كما طلبنا مناقشة موضوع التنظيم، فإذا كنتم غير مستعدين له فيمكن تأجيل مناقشته للجلسة القادمة.

كمال الدين رفعت:

توجد ناحية مطلوبة، وهى أن يتم اجتماع الأعضاء الذين تم اختيارهم فى الأمانات الفرعية، لإيجاد نوع من وحدة التفكير فيما بينهم، خصوصا فى هذه المرحلة، بصرف النظر عن اجتماع الأمانة العامة برئاسة السيد الرئيس.

جمال عبد الناصر:

لا مانوع من الاجتماع بهم، ومناقشتهم فى بعض الأمور.

حسين الشافعى:

لقد بدأنا فى عملية إلقاء المحاضرات، وجمعنا هؤلاء الناس لهذا الغرض، وبعد إلقاء المحاضرة بدأت المناقشات. وهذا الأمر يستدعى وجود مقر، لكى يجتمع فيه هؤلاء الناس، يكون بمثابة «ناد» لهم، حتى لا يكون الجلوس معهم مجرد اجتماع رسمى. وهذه النقطة سوف نفكر فيها، ونتقدم باقتراح عن المقر الذى يتسع لهم. ويوم أن تناولوا معنا طعام الإفطار يوم الأربعاء الماضى فى نادى التحرير، كان فرصة للكلام معهم. وعلى هذا الأساس يسير موضوع التنسيق فى عمل الأمانات الفرعية. وكان سيادة الرئيس قد أعطى فرصة لكل أمانة أن تتحرك وتعمل فى عملية التنظيم حتى يتم اختيار

الأسماء ، وبعد أن يتم اختيار الأسماء سوف ننسق عملنا، خصوصا بالنسبة للمسائل المتداخلة.

خالد محيى الدين:

بخصوص الاجتماعات التي تتم مع الأمانات الفرعية، هل يمكن أن يجتمع عدد معين من الأمانات الفرعية، مثل أمانة الدعوة والفكر، والمعهد، والصحافة لمناقشة مشكلة معينة؟

جمال عبد الناصر:

إن الهدف من الاجتماعات هو أن يتعرف الناس على بعضهم، حيث أن أعضاء كل أمانة لم يعرفوا بعضهم. وتوجد وسائل كثيرة لكى يتم التعارف بين الناس.

على صبرى:

لقد أثير فى الأسبوع الماضى تشكيل الأمانات الفرعية بالنسبة لمحافظتى القاهرة والاسكندرية، ومن هنا يجب أن يبدأ التنظيم، أو يبدأ تنشيط الاتحاد الاشتراكى بصفة عامة. وكثير من المحافظات معدة لإنشاء الأمانات الفرعية المقابلة، ولكن الأشخاص الموجودون بهذه المحافظات محدودين. ويمكن أن نحدد وقتا زمنيا لاختيار الأشخاص حتى يبدأ تنشيط الاتحاد الاشتراكى.

حسين الشافعى:

لقد بدأت فعلا الأمانات فى القيام بعملية الاتصال فى المحافظات لإنشاء الأمانات المقابلة، وكان المفروض أن نجتمع مع أمانة

الاتصال على أساس وجود هدف آخر، وهو تدعيم اللجان الحالية. وكان الكلام فى هذا المجال عما إذا كان يمكن أن تتقابل هذه العملية مع عملية التنظيم، وتسير العمليتان مع بعضهما، ثم يتم الاتصال مع أمانات المحافظات.

وبعض هذه الأمانات ليس على مستوى القيام بعملية التنظيم، وبعض المحافظات لم يعين لها أمين، مثل محافظة الجيزة، حيث كان يشغل هذا المنصب الأخ كمال الدين رفعت، ومثل محافظة القليوبية. وهذه كانت موضع مناقشة بين الأخ عباس رضوان والأخ كمال الحناوى والأخ شعراوى جمعة والأخ عبد الفتاح أبو الفضل، وسيتم ذلك بعد أن نوافق على الخطوط العريضة، وهذه الأمانات تريد أن تعطى لها فرصة من الوقت، حتى تستطيع أن تتقدم بالأسماء التى يتم اختيارها فى مجال العمل فى المحافظات، بحيث تكون عناصر نشطة. وقد اختارت أمانة الفلاحين ستة أشخاص فى كل محافظة، وتريد هذه الأمانة أن تتفق مع أمانة الاتصال بخصوص هذه العملية.

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

لقد اخترنا بعض الأسماء، وسوف نراجعها على الطبيعة، ورأينا أن يكون فى كل محافظة ستة أشخاص. وقد تم الاختيار بالنسبة لستة عشرة محافظة، ويتبقى ثلاث محافظات. وقد رأينا أن نأخذ رأى أمانتى الاتصال فى هذا الشأن.

كمال الدين الحناوى:

لقد طلبنا أن نتبادل الرأى بالنسبة لاختيار الأسماء فى اجتماع الأمانة العامة، حتى لا ننفرد بهذه العملية.

عبد الحميد خليل غازى:

أرى ألا تنفرد أمانة الاتصال باختيار الأسماء، حتى لا يلقى عليها اللوم مستقبلا إذا ظهرت عناصر غير صالحة. ولهذا أرى أن تشترك الأمانات مع أمانة الاتصال فى اختيار الأسماء حتى تكون العملية تضامنية.

حسن ابراهيم:

إننا لو بدأنا فى تحديد أمانات المحافظات، وعمل أمانات مماثلة للأمانات الفرعية الموجودة هنا، سنجد طلبات وشكاوى! وقد اتفقنا فى الأسبوع الماضى على أن نظل فترة طويلة ننظم، بد لا من أن نشغل إخواننا أعضاء الأمانة هنا بالطلبات والشكاوى التى نريد لها حلا! ومن الأجدى أن يحاول كل منهم استكشاف الطريق فى مجاله فى كل محافظة، بأن يضع نظره على الناس الذين يمكن أن نستفيد بهم بعد فترة معينة من الزمن. وهذا لا يمنع من أن ننشط اللجان الموجودة حاليا فى المحافظات.

النقطة الثانية، ما هو وضع اللجان الحالية إذا أضفنا اليها أناسا جددا؟ إن فى لجنة الاسكندرية ٤٤ عضوا، فإذا أضفنا اليها ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ عضوا آخرين، سيكون عددها أكبر من أن يجعلها لجنة مفيدة

فى اجتماعاتها! إذ أنه كلما كان العدد قليلا كلما كان ذلك أفيد للمناقشة! قد تكون اللجنة الفرعية المنبثقة عن هذه اللجنة كثيرة العدد، ولكن إذا كانت لجنة المحافظة كثيرة العدد فقد لا تكون لها فائدة، وإذا حاولنا أن نخرج بعض أعضائها فقد يحس هذا البعض بمرارة فى نفسه.

والحقيقة أنه بالنسبة للجنة الاسكندرية مثلا فإنى أرى أن معظم الناس الذين اختيروا فيها مخلصون للثورة، ولكن بعض هؤلاء الناس غير كفء، فإذا أخرجته من اللجنة سيشعر بالمرارة! وقد يكون هذا الشخص غير الكفء مفيدا فى المصنع الذى يعمل فيه، فإذا أخرجته من اللجنة قد يصبح غير مفيد حتى على مستوى هذا المصنع! ولذلك أرى أنه، إذا أردنا أن نخرج أحدا من أعضاء لجان المحافظات، فيجب أن يكون ذلك بطريقة أكثر طبيعية، وتحفظ لهم كرامتهم، بحيث يمكن أن نستفيد بهم فى المستويات الأدنى.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

إن هذا الموضوع يثير نقطة سبق أن اتخذنا فيها قرارا، وهى النقطة الخاصة بالتنظيمات الجديدة، وهل تكون سرية أو علنية، وعلاقة هذه التنظيمات الجديدة بالتنظيمات القائمة، وقد قررنا أن تنشأ لجان المصانع بصورة سرية.

وبمراجعة هذا القرار فى ذهنى، فإنى أتصور أن عملية السرية غير موجودة، لأن السرية عادة تكون فى مقابلة السلطة، حتى لا تستطيع السلطة أن تعرف من الذى ينظم، ولكن بالنسبة لنا، فإنه

عندما ننظم لجنة فى مكان ما، فإن الذين يعملون معنا يكونون معروفين، لأنهم سيمارسون نشاطا بالفعل فى داخل المصنع، وستعرف الجماعات الموجودة فى المصنع نشاطهم وعملهم! فالسرية - إذن - تكون بالنسبة لمن؟ إنها فى الواقع ستكون غير موجودة.

ولكن يمكن أن نتصور مرحلة أولى، هى مرحلة الترشيحات، إلى أن يتم اختيار واقعى يسمح لهم بمزاولة النشاط. والمرحلة الأخرى هى مرحلة مزاولة النشاط فعلا، وعند هذه المرحلة الأخيرة لا بد أن نتصور أن هذه اللجنة ستكون معروفة للجميع. ولذلك يجب أن نبحث شكل العلاقة بينها وبين لجنة العشرين.

هناك مسألة أخرى خاصة بالتنظيم، وهى أننا عندما اخترنا الأمانات الفرعية كان مطلوبا تفرغ البعض منهم، ولكن لم يتم التفرغ حتى الآن! والعملية فى حاجة إلى سرعة من الناحية الإدارية.

حسن ابراهيم:

لقد قلت: يجب أن يضع كل منا نظره على بعض الأشخاص، لكى يكونوا جاهزين بمجرد أن - يكلفوا بعمل.

جمال عبد الناصر:

الحقيقة أن هناك نقطة تسبب لنا مشكلة باستمرار، وهى نقطة تستحق التفكير، وتتعلق بالتنظيم على مستوى الاتحاد الاشتراكى. وأنا فى رأيى أنه مهام اشتغلنا على مستوى الاتحاد الاشتراكى لن

يكون هناك التزام كامل، لأننا لا يمكن أن نعمل على مستوى ٦ مليون عضو. وبالتالى، فإنه فى أى اجتماع نعقده ستتحول العملية إلى مطالب، لأن الاتحاد الاشتراكى يجمع «كل من هب ودب»! فإذا أردنا أن ننجح فى بناء قاعدة اشتراكية، لا بد أن ننظم على مستوى أصغر.

إننا نلف حول هذه النقطة، ولا نواجهها مواجهة صريحة حتى الآن! وأنا أعتبر أنه قد آن الأوان لكى نواجهها مواجهة صريحة. وحتى - تاريخيا - لم يستطع أحد أبدا أن يقيم فكرة معينة على أساس جمع كل الناس! فمثلا فى المسيحية، وفى الإسلام، قد يؤمن كل الناس أخيرا بالفكرة، أو قد يؤمن أغلبهم بها، ولكنا نجد دائما أن الذى يدعو إلى الفكرة ويعمل فيها عدد قليل! أما بالنسبة للستة ملايين عضو فى الاتحاد الاشتراكى، فإن العملية مستحيلة،

وقد كان من الممكن، بالنسبة لمؤتمرات الوحدات الأساسية، أن نحدد مجال المناقشة فيها فى موضوعات لا تمس مشاكل الناس، بدلا من أن نجمع كل الناس فى المؤسسة على اعتبار أنهم هم الذين يشكلون مؤتمر الاتحاد الاشتراكى فى المؤسسة. فإذا كان المؤتمر مكونا من ٢٠ عضوا فقط، كان من الممكن أن ينظروا فى موضوعات أساسية وموضوعات سياسية فعلا. ويأتى هنا الجهاز الذى عبرنا عنه فى الميثاق بأنه «الجهاز السياسى».

ومعنى هذا أن يكون عندنا تنظيمان: التنظيم العام، وهوالاتحاد الاشتراكى، والتنظيم الخاص، وهو الجهاز السياسى.

وفى تصورى أن الجهاز السياسى لا بد أن يكون عبارة عن حزب اشتراكى! وهذا هو الذى نقصد به أن يكون لنا فى كل مصنع لجنة تمثل الجهاز السياسى، ولجنة تمثل الاتحاد الاشتراكى.

وقد قلنا: إن اختيار أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى يكون بالانتخاب، ولم نقل ذلك بالنسبة للجهاز السياسى، بل سننتقى أناسا اشتراكيين. وبذلك يكون لدينا تنظيمان: تنظيم عام يجمع كل الناس، وتنظيم خاص يجمع الصفوة من الاشتراكيين الذين يمكن أن يكونوا الدعاة الحقيقيين للاشتراكية والذين يعتبرون بمثابة العمود الفكرى للاشتراكية.

ولكن مهما حاولنا على أساس الاتحاد الاشتراكى كله، فسنجد أنفسنا نلف فى حلقة مفرغة، لأن العملية عملية انتخاب واسترضاء، ثم تنقلب فى النهاية إلى عملية مطالب! ولا يمكن، بالنسبة لستة ملايين أن توجد التزاما، أما بالنسبة لعشرة آلاف مثلا فإن ذلك ممكن، إذا نظمتهم.

وأعتقد أنه قد آن الأوان لكى نواجه هذا الموضوع مواجهة صريحة. وهذا ما أقصده أنا بما قلته بالنسبة للعمال فى الجلسة الماضية. وحتى بالنسبة للجامعة، فإن الذين أثاروا المشاكل فى الجامعة فى كلية هندسة عين شمس كانوا هم أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى! هم الذين تزعموا العملية كلها بدون الرجوع إلى الاتحاد الاشتراكى، ودون أن يحاولوا تفهم الموضوع! وذلك لأنه لا يوجد التزام.

حسن ابراهيم:

إن هؤلاء الناس ليسوا عناصر قيادية! وقد ساروا فى هذا الاتجاه للمحافظة على أصوات الناخبين، ولكى يضمنوا نجاحهم مرة أخرى!

جمال عبد الناصر:

سوف نتكلم فى الجلسة القادمة فى موضوع التنظيم السياسى، والدعوة والفكر، وأى موضوع يراه كل منكم، ويجب أن يكون هدفنا هو تنشيط الاتحاد الاشتراكى، والتنظيم السياسى، وإلا - كما أعتقد - سوف نقع فى أزمة وينهار الاتحاد الاشتراكى «كالقش»!

ونريد من اخواننا الذين سافروا إلى كوبا أن يقولوا لنا ما رأوه هناك!

وبالنسبة لنا، فإننا نعتبر ثورتنا فريدة فى نوعها، إذ أننا حاولنا أن «نلم»، أى نجمع كل الناس، من أجل تصفية الأحزاب الأخرى التى كانت موجودة. وقد نجحنا فى هذا بالنسبة لهيئة التحرير والاتحاد القومى، لتحقيق أهداف محددة! أما بالنسبة للاتحاد الاشتراكى، فإن أهدافنا ليست محددة، حيث تعتبر أهدافا واسعة وعميقة. كما أن الاشتراكية ليست مطالب، كما يتفهمها الناس على أنها توزيع للأراضى ومنح علاوات وما إلى ذلك! بل العكس: إن الاشتراكية أداء، أكثر منها مطالب. فمن يريد أن يبنى بلده يجب أن يضحى ويتبنى هذه المبادئ. ونحن نريد أناسا يتبنون هذه المبادئ، ويحاربون فى سبيلها، ويضحون بوقتهم، ويعملون ليلا ونهارا فى سبيلها.

فمثلا بالنسبة للثورة المصرية، فقد قام بها عدد قليل لا يتعدى مائة ضابط من أربعة آلاف ضابط! ولو حاولنا أن نجمع الأربعة آلاف ضابط كنا لا زلنا نجمع فى هذا العدد حتى الآن!

وفى الحقيقة أن عملية التركيز على القلة عملية مطلوبة، فلو أردت أن تجمع اليوم كل الناس الموجودين فى الجامعة ستجد أنها عملية مستحيلة، لأنك ستجد منهم من حصل لوالده شئ من الثورة، أو من هو من طبقة معينة لا يلائمها الوضع الاشتراكى! وهذا موضوع يمكن مناقشته فى الجلسة القادمة.

خالد محيى الدين:

نحن متفقون على ضرورة وجود التنظيمين، ولكن المشكلة هى العلاقة بين التنظيم والاتحاد الاشتراكى! فإذا فرض وكونا خمسة آلاف شخص، فما هو عملهم بالنسبة للاتحاد الاشتراكى؟ وهل سيكونون فى إطار آخر ويتركوا الاتحاد الاشتراكى أم ماذا؟

جمال عبد الناصر:

سيكون هؤلاء الأشخاص فى وسط الناس! وهذا موجود فى يوغوسلافيا، حيث يوجد اتحاد الشيوعيين والاتحاد الاشتراكى. واتحاد الشيوعيين يضم عددا قليلا.واستطاعوا بذلك أن «يمشوا» الاتحاد الاشتراكى. وينضم إلى الاتحاد الاشتراكى هناك النقابات - كمجموعة - ولا ينضم اليه العمال كأفراد. وهذا يحل المشاكل التى نحن فيها. وعلى العموم نستعد لمناقشة هذا الموضوع فى الجلسة القادمة.

خالد محيى الدين:

لا بد من وجود التنظيمين، ولكن ما هو عمل الجهاز السياسى؟ هل سيكون عمله تنشيط الاتحاد الاشتراكى ولجانه؟

جمال عبد الناصر:

هذا ما سيكون، وإلا فإنه سيكون منعزلا!

خالد محيى الدين:

هل سيكون اهتمامنا باللجان الموجودة حاليا بحيث يتم اختيار العناصر الصالحة منها؟ أو سيكون الاختيار من خارج هذه اللجان؟ وفى هذه الحالة، ما هى علاقتهم بالأشخاص الموجودين؟

جمال عبد الناصر:

هذه التنظيمات يجب أن يكون لها تنظيمات فى النقابات، وفى جميع التجمعات الموجودة. وعلى العموم سوف نناقش هذا الموضوع فى الجلسة القادمة.

المشير عبد الحكيم عامر:

المشكلة الرئيسية هى وجود تعصب بالنسبة لكل مجموعة! ولكى تمارس العملية كيف تعطى لها مطالبها؟

جمال عبد الناصر:

يجب ألا ينضم اليك أحد على أساس مطالب!

المشير عبد الحكيم عامر:

لأنه لا توجد أحزاب ولا توجد قوة مضادة.

جمال عبد الناصر:

توجد قوة مضادة!

خالد محيى الدين:

بعد تكوين هؤلاء الناس ما هو مجالهم؟

جمال عبد الناصر:

(عبارة مطموسه)

المشير عبد الحكيم عامر:

النقطة فى هذا الموضوع أنه لا يوجد تحد واضح! وهو الذى يوضح موقف العضو. ولذلك أعتقد أن العملية ليست سهلة. وهذا موضوع يجب أن نحله فى الجلسة القادمة.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لما ذكره الأخ عبد الحكيم عامر، أقول إنه يمكن تكوين الناس. ولقد بدأ الحزب الشيوعى الروسى بعشرة آلاف شخص، وأصبح الآن يضم عشرة ملايين شخص دون وجود أحزاب أخرى! كيف تم هذا؟ أعتقد أن وضعنا أسهل.

ولقد قال بعض الناس: إننا أخذنا السلطة، ومن الصعب أن ننظم، وأنا أقول العكس: إن السلطة سوف تساعدنا على التنظيم. وهدف أية مجموعة - مهما كانت صغيرة - هى أن تستولى على السلطة، ونحن أخذنا السلطة، وبذلك فقد تمكنا من حل أكبر مشكلة!

وإذا عملنا جميعا كدعاة، فسوف نجد الناس، وكل واحد يعمل فى مجالاته، وكلما وسعنا دائرة الموجودين فى هذه القاعدة سوف نسير فى طريق أكبر، وكلما وسعنا دائرة اللجان الفرعية سوف نسير أكثر، ولكن بالنسبة للاتحاد الاشتراكى فإن اتصالاتنا كلها «عائمة»، وقد وصلت العملية إلى عملية روتينية بيروقراطية.

على سيد شعير:

بعد اجتماع الجلسة الماضية جمعنا الأمانة الفرعية، واتفقنا على تقسيم العمل مهنيا وجغرافيا، وكلف كل واحد بصناعة من الصناعات، بحيث يختار شخص فى كل مصنع. ومن هذا الاختيار سوف نختار القيادة الموجودة فى المحافظة من كل المهن الموجودة، وبدأنا ننظم، تم هذا فى محافظتى كفر الشيخ والاسكندرية.

وأعتقد أن الفترة الأولى تحتاج إلى السرية، وليست العلانية فى أول فترة للاختيار، حتى نبعد هذا الجهاز عن المشاكل، بحيث يكون جهازا موصلا فى هذه الفترة يوصل لنا كل المشاكل الموجودة داخل المصنع، أو يوصل لنا الانحرافات الموجودة! وهذه القيادة تكون فى لجنة نقابية، أو فى الاتحاد الاشتراكى، أو فى مجلس الإداره، أو تكون خارج هذه التنظيمات.

وتتوقف العملية على اختيار الأشخاص، وسيكون هذا الجهاز عبارة عن «سلك موصل» ورقابة فى الفترة الأولى. وفى حالة عدم معرفته، سيقف الشخص منهم ويقول رأيه بصراحة وسط الناس فى أى موضوع يطرح للمناقشة، لأنه لو عرف هذا الشخص أنه من داخل هذا الجهاز فسوف يقال عنه إنه «مكلف» بذكر هذا الكلام! وكأننا خلقنا لجنة أخرى داخل المصانع! ولو ووفق على هذا الكلام يمكن أن نختار أى عدد من الناس.

على صبرى:

سوف نوحد التنظيم، بحيث لا يدخل فى تنظيمات أخرى - سواء كانت تابعة للمحافظة أو غيرها!

جمال عبد الناصر:

سوف نناقش العملية كلها فى الجلسة القادمه. وأرى أن تقسم القاهرة إلى مناطق، وكذلك الاسكندرية. وقد نستعين ببعض الناس الموجودين عند الاخ حسن ابراهيم، ونقسمهم قياديا على المناطق. وفى تنظيم الاتحاد الاشتراكى فى القاهرة - مثلا - توجد لجنة، وقد يظهر نشاط هذه اللجنة أكثر إذا قسمت القاهرة إلى أربعة مناطق: شرق القاهرة، وغرب القاهرة، وشمال القاهرة، وجنوب القاهرة. ثم تحل هنا مشكلة الـ ٤٤ شخص!

زكريا محيى الدين:

سوف نعطى صورة عن الموقف فى محافظة القاهرة. كان هدفنا فى خلال الشهور الماضية أن يقوم التنظيم على أساس الجماهير، وأن

يجمع قوى الشعب العاملة. ومن هدفنا أيضا أن ندفع هذا التنظيم فى ممارسة العمل، وممارسة الديمقراطية عن طريق التعبير عن المشاعر والأمانى، ونحاول أن ننقل هذه الصورة إلى القيادة العليا. وفى نفس الوقت نستفيد من هذا النشاط بأن نفسر للجماهير، فى المناسبات المختلفة، الصورة الحقيقية للموقف السياسى، والقرارات التى تتخذها القيادات السياسية. وفى نفس الوقت نحاول، من خلال اجتماع الناس ببعضهم، أن نذيب التناقضات الموجودة فى المجموعات المختلفة التى تهدد الاتحاد الاشتراكى.

ووسيلتنا فى هذا، هى عقد اجتماعات منظمة للجان التنفيذية فى المستويات المختلفة، لمناقشة المسائل المحلية والمسائل العامة، ثم عقد مؤتمرات دورية منظمة، تشارك فيها الجماهير بإبداء الرأى فى المسائل المحلية والمسائل العامة، ثم خلق الاتصال الشخصى بين الأمانة والتنظيم، للربط بينهما، وسرعة التصرف فى أية مسألة

كان هذا هو هدفنا الأساسى، وهى الصورة العامة، ولكن قابلتنا مشاكل! إذ يوجد فى لجنة المحافظة ٧٣ وحدة جماهيرية، ولكى نباشر العمل عن طريق هذه اللجان قسمت إلى لجان للنشاط، حسب التنظيم السابق للاتحاد الاشتراكى.

وفى نفس الوقت عملنا تقسيما آخر، وهو تقسيم جغرافى، حيث قسمت لجنة المحافظة إلى تسعة لجان جغرافية، وأخذت كل لجنة قسم أو قسمين أو ثلاثة أقسام، على حسب عدد الوحدات الموجودة، وبدأت اللجان التسعة فى مباشرة عملها من أيام عملية انتخابات مجلس الأمة.

وأمكن فعلا من خلال هذه الفترة أن نمنع كثيرا من التناقضات والمشاكل الموجودةبين المرشحين وبعضهم، ونظمت عملية الانتخابات لمجلس الأمة، وفى نفس الوقت كنا نعمل اجتماعات مع أمناء الأقسام، ونستطيع باستمرار أن نتابع الصورة التنظيمية فى الاتحاد الاشتراكى، من ناحية المقار والاشتراكات، ومشاكل الناس التى تبحث عن طريق الاجتماعات الدورية، وكنا نطلب من الوحدات تقارير مباشرة ترسل اليهم مكتوبة لملئها!

ثم عملنا مؤتمرات للتعارف فى خلال شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر، وحددنا خطة معينة لهذه المؤتمرات، وكنا نتصور أن يثير الناس المشاكل المحلية والفردية التى تواجههم فى المصنع أو فى المدرسة أو فى التجمع الجماهيرى.

وحاولنا أن نستفيد من هذه الاجتماعات بأن ننقل مفاهيم معينة للناس من خلال المناقشة، وحاولنا تغطية النقاط التى أثيرت فى الفترة الماضية بالنسبة لموضوع المؤتمرات الخارجية وأثرها بالنسبة لنا، حيث كان يقال إنها تكلفنا كثيرا! وحاولنا فى هذه المؤتمرات أن نوضح سياستنا الخارجية بالنسبة للوضع الداخلى، ووضحنا مشاكل الاستهلاك، وفتحنا لهم الكلام عن مشاكل الإنتاج. وكان هذا هو الطريق الذى ينفذون منه لمناقشة مشاكلهم المحلية.

وقد حددنا عدد الناس الذين يحضرون هذه المؤتمرات، وهم الذين سددوا الاشتراكات. وقد زادت نسبة السداد، فبعد أن كانت ٤٠ ٪ أو ٦٠ ٪ أصبحت ٩٠ ٪ فى الشهرين الأخيرين!

وبالنسبة للجان الأقسام على مستوى المحافظة، فيوجد نشاط مالى وعمالى وصناعى، وقسموا أنفسهم إلى تقسيم جغرافى فإذا كان عندهم مائة وحدة فكل عضو «لجنة قسم» يشرف على عدد معين من الوحدات، ويحضر اجتماعات اللجان التنفيذية لهذه الوحدات.

ولو قيمنا نتيجة هذه الممارسة نجد فيها الجانب الإيجابى والجانب السلبى. أما عن الجانب الإيجابى، فقد قامت لجان الإشراف الجغرافى التسع بمجهود كبير لتنظيم المعركة الانتخابية، ومنعت الدخول فى مجادلات، واشتركت فى مؤتمرات الوحدات مع لجان الأقسام، لأنه، حسب الخطة التى وضعت، جعلنا اللجنة الفرعية الجغرافية للمحافظة، مع اللجنة الفرعية للأقسام، يحضران مؤتمر الوحدة، ويأتى الينا تقريران: تقرير من لجنة القسم، وتقرير من لجنة المحافظة فى المحافظة.

وبالنسبة للجان النشاط النوعية، فقد قامت بدراسات كثيرة، منها: دراسة خاصة بحوافز الإنتاج، والعلاقة بين تشكيلات الوحدة، والعلاقة بين اللجنة النقابية ووحدة الاتحاد الاشتراكى ومجلس الادارة.

وتوجد المذكرات الخاصة بهذه الدراسات، كما توجد دراسات خاصة بالادخار.

ولازالت تجتمع لجنة الدعوة كل أسبوع، وتلقى المحاضرات، وتعقبها مناقشات. ويحضر هذه الاجتماعات جميع أعضاء لجان الدعوة والفكر على مستوى الأقسام وعلى مستوى الوحدات، وأثيرت فى هذه الاجتماعات مناقشات كثيرة، وأسئلة واستفسارات مفيدة

جـدا! ونحـتـفظ بعـدة دراسات لتكون أسـاس المناقـشـة فى مـؤتمر المحافظة.

وتوجد وحدات لها نشاط كبير وتجتمع بصفة دورية، ووحدات لم تجتمع بالمرة، وبعض الوحدات لم تجتمع لمدة شهرين، وهذا يتوقف على مدى اهتمام وقدرة الأمين المنتخب بالنسبة لكل وحدة. وهذا النشاط يؤثر على نسبة التحصيل للاشتراكات، فكلما كانت الوحدة نشطة كلما زادت نسبة التحصيل.

أما عن الجانب السلبى، فقد اتضح من التجربة، بعد فترة زمنية، أنه يوجد تناقض بين لجان الإشراف وبين اللجان التسع! وكانت ترفض أمانات الأقسام أن تخضع لأى مظهر من مظاهر الإشراف بالنسبة للجان الفرعية للجنة المحافظة، مما أدى إلى وجود السلبية فى المرحلة الأخيره. وكانت تفضل أمانات الأقسام أن تتصل بلجنة المحافظة مباشرة، وألا يكون اتصالها عن طريق اللجان التسع! وبخصوص لجان النشاط النوعى فى المحافظة فبعضها لم يجتمع كلية، وبعضها كان نشاطه محدودا أو على فترات طويلة.

والنقطة الثالثة من نواحى السلبية، هى تعثر كثير من لجان الأقسام والوحدات نتيجة الجمود بالنسبة للأمين، أو عدم اهتمامه، أو عدم احترامه من اللجنة الانتخابية. وقد حدثت مشاكل وحدثت «خناقات»، نتيجة أن الأمين لم تكن له القدرة الكافية على إدارة الجلسات.

ونحن نقوم بدراسة نقطة معينة يجب أن أذكرها، وهى علاقة التنظيم بالجهات الإدارية على مستوى الوحدات، خصوصا فى

الوحدات الجماهيرية، حيث يتعرض لمتاعب كثيرة من جهة الإدارة.

ويوجد عندنا حوالى ٩٠٠ وحدة فى القاهرة، وعملية حل مشاكل كل وحدة مع الإدارة موضوع متسع، وعملية صعبة جدا، وتحتاج إلى متابعة. وكانت توجد سيطرة أو محاولة للضغط من بعض الرؤساء، سواء من كان منهم فى التنظيم أو خارجه. وقد تعرض بعض أعضاء لجان العشرين إلى عقوبات، منها النقل من مكان إلى مكان آخر، ومحاولة إبعاد العناصر التى تعبر عن رأيها. وكان يتم هذا النقل دون إخطار لجنة المحافظة، رغم أننا لم نكن نقيد هذه الوحدات فى أن تتصرف، وطلبنا فقط أن تحاط لجنة المحافظة علما بالعقوبة. وكان يوجد عدم اكتراث بالنسبة لهذه النقطة، وهذا يضعف من العملية الرقابية للتنظيم.

ومن جانب آخر، أثار بعض أعضاء لجان العشرين متاعب كثيرة لجهات الإدارة، مما أثر - على حد قول جهات الادارة - على الإنتاج! وفى الواقع توجد لجان الوحدات الأساسية والاتحاد الاشتراكى فى المؤسسات الجماهيرية، فهل سوف تستمر هذه اللجان، أو يمكن أن تحل محلها النقابة أو التنظيم أو الجهاز السياسى الذى نتكلم عنه؟

أما عن الاقتراحات الخاصة بإعادة التنظيم بالنسبة للجنة المحافظة، فنحن نأخذ فى الاعتبار أنه يوجد عدد من اللجان السلبية يمكن أن نغير أعضاءها، أو يضاف اليهم عدد آخر، ونلاحظ نشاطها من خلال الممارسة الفعلية. وفى تقديرى أنه يمكن - بطريقة أخرى - أن ننفذ هذا الموضوع ويمكن أن نقطع فيه بأمر ما.

وأنا لست متصورا بأن لجنة مكونة من ٧٠عضوا، فيها عدد كبير من الناس، لا يمارسون النشاط العادى حتى عن طريق التعبير عن المعانى التى تدور فيها - كما قال الأخ حسن ابراهيم - وليس منهم ضرر، لأنهم متجاوبون فعلا مع النظام، ولكن لست متصورا الخطأ الكبير. ونرى أن يستمروا فى التنظيم، وأن نرضيهم بأية طريقة، أو نحولهم إلى جهات أخرى لكى يمارسوا نشاطهم فيه.

وقد قسمنا النشاط النوعى لهذه اللجنه على الأساس الذى ذكره سيادة الرئيس، إلى عدد من المناطق. وقد اقترحنا هذه المناطق:

أولا: منطقة وسط القاهرة، وتشمل الجمالية والدرب الأحمر وباب الشعرية والموسكى وعابدين وقصر النيل، ويتبعها ٣٠٨ وحدة.

ثانيا: منطقة شمال القاهرة، وتشمل شبرا وساحل روض الفرج والأزبكية وبولاق، ويتبعها ٢٤٤ وحدة.

ثالثا: منطقة جنوب القاهرة، وتشمل السيدة زينب والخليفة ومصر القديمة والمعادى وحلوان، ويتبعها ١٥٤ وحدة.

رابعا: منطقة شرق القاهرة، وتشمل مصر الجديدة والزيتون والمطرية والوايلى والظاهر، ويتبعها ٢٠٦ وحده.

ويمكن أن نزيد من عدد هذه الوحدات الأساسية الجماهيرية. وأفكر فى عمل وحدات أساسية على مستوى الشارع! ويوجد عندنا حوالى ٦٣ وحدة سكنية، والباقى وحدات جماهيرية، ويوجد فى كل وحدة سكنية حوالى ٧٠٠٠ أو ٨٠٠٠ شخص ، نريد أن نربطهم ببعضهم، حيث أن نشاط الوحدات السكنيه قليل.

وتوجد الرابطة بين الناس بالنسبة للشياخات، وهذه التقسيمات موجودة عندما كانت القاهرة مدينة صغيرة، ولم يزد عدد الشياخات رغم اتساع القاهرة. فلو علمنا تنظيمات على مستوى الشارع، أو على مستوى شارعين على الأكثر، يمكن أن يرتبط الناس! وتوجد رقابة سكانية بين الناس وبعضهم، ويمكن تنفيذ هذا الاقتراح إذا استعضنا عن وحدات الاتحاد الاشتراكى فى الوحدات الجماهيريه بعمل وحدات على مستوى الشارع على أن تربط بالأقسام مباشرة.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لهذه النقطة هل الوحدات الجماهيرية تجمع الناس؟

زكريا محيى الدين:

يمكن أن تقوم النقابات بهذا الدور، إذا انضمت إلى الاتحاد الاشتراكى بصورة جماعية. وبعد ذلك تكون هناك أمانات فرعية مماثلة للأمانات التى نظمناها مع اللجنة،. ونختار هذه الأمانات مع الأمانات الفرعية، ونقدم الأسماء من واقع الممارسة الفعلية.

ورأيى بالنسبة للجان النشاط هو أن تظل موجودة، لأننا لا بد أن نشرك العدد الكبير الموجود فى النشاط، بحيث يكون مجال نشاطهم اليومى والأسبوعى من خلال هذه اللجان.

وبالنسبة للجنة المحافظة فإنها لا تجتمع إلا مرة كل شهر أو أكثر من شهر.

وبالنسبة للأقسام، فإن الأمين منتخب. ويوجد أمناء صالحون يستطيعون مباشرة العمل، ويوجد أيضا أمناء غير صالحين.

وبالنسبة لأمناء الأقسام غير الصالحين، نقترح أحد أمرين: فإما أن نختار شخصا آخر من أعضاء لجنة القسم ليباشر العمل، رغم وجود الأمين المنتخب، وإما أن نعين أمانة فرعية تحت لجنة القسم، يكون فيها فعلا الشخص الذى لديه القوة أو السلطة لكى يباشر النشاط ويجمد الأمين المنتخب!

وبالنسبة للوحدات، فى تقديرى أنه لا بد من اتخاذ إجراء معين فيما يختص بالأمناء غير الصالحين، بأن نجمد بعضهم، أو نفصل بعضهم حسب نشاط كل أمين، ونختار عضوا آخر من اللجنة للقيام بمهمة الأمين، أو نعين واحدا آخر من خارج اللجنة إذا لم يكن فيها من يستطيع أن يقوم بهذه المهمة، أو نعين أحد أعضاء الأمانة الفرعية بالقسم لمباشرة واجبات الأمين، بحيث يحضر الاجتماعات الدورية مع هذه اللجنة.

هذه تقريبا هى الصورة العامة.

جمال عبد الناصر:

هل هناك من يحضر ويناقش فى لجان الأقسام؟

زكريا محيى الدين:

هناك أقسام نشاطها مثالى. فعندنا قسمان ، أمين أحدهما هو أمين حلمى كامل، وهذا القسم يجتمع بانتظام، ويعد تقارير ومتابعة وكل شئ. والقسم الثانى نشاطه أقل بعض الشئ. ولكن هناك أقسام أخرى نجد الأمين فيها «تمورجى» ليست له قدرة ثقافية على القيادة، وأنا عندما أعطيه تعليمات لا يستطيع أن ينفذها!

وحتى بالنسبة للمؤتمرات العامة، كان هناك أمناء روتينيون يريدون أن يعقدوا مؤتمرا بسرعة، فيجهزون توصيات يقرأونها بعد إلقاء كلمتين! وقد كان لذلك أثر سئ على الناس الذين حضروا مثل هذه المؤتمرات.

عبد الحميد خليل غازى:

بالنسبة للأعضاء السلبيين فى لجان المحافظات. فإنى أرى أن الإبقاء عليهم أحسن. والسبب فى ذلك أنه، مثلا بالنسبة للجنة محافظة القاهرة، يوجد السيد زكريا محيى الدين الذى يستطيع أن يقول لنا: من هم السلبيون فى لجنة القاهرة لنستبعدهم.

أما فى المحافظات الأخرى، فقد ينعكس الوضع، ونجد أن الثوريين هم الذين استعبدوا، ويبقى السلبيون فقط! ونحن اليوم نقول: إن الاتحاد الاشتراكى لم يقم، وانما هو يأخذ خطوة على طريق الحياة، فكيف نعرف الموضوعات التى على أساسها نقول: إن هذا سلبى وذاك ثورى، إذا كان أى منهما لم يمارس العمل الحقيقى داخل الاتحاد الاشتراكى؟

ونحن عندما طلبنا ترشيح أعضاء لأمانات الفلاحين، قدم لنا أمناء المحافظات أسماء ستة أشخاص ممن يقولون لهم «آمين»، وتجاهلوا الأشخاص الذين يناقشونهم! إذن فالمسألة فيها «عواطف»! ولذلك فإنى أرى أن ندعم، أفضل من أن نستبعد، ثم بعد ذلك يمكن أن نستبعد أى فرد على أساس العمل الحقيقى الذى يبين الصالح وغير الصالح.

وبالنسبة للأمناء المنتخبين فى المركز والقسم، ففى تصورى أنه ليس من السهل أن نعين واحدا آخر بدلا من الأمين المنتخب، لأن العملية حساسة، وهى ممكنة فى لجنة المحافظة لأن أعضاءها معينون. هذا تعقيب منى على كلام السيد زكريا محيى الدين.

الدكتور حسين خلاف:

هناك اقتراحات مفيدة بالنسبة لكل على حده، ولكن يجب أن نربط هذه النقاط كلها ببعضها لأن الاتحاد كله وحدة مترابطة.

ونحن الآن نتكلم فى إنشاء جهاز سياسى، ونقول: إن هذا الجهاز سيكون موجودا بجانب الاتحاد الاشتراكى، وبجانب لجان المحافظات والمحافظين والمجالس الشعبية الأخرى الموجودة. ويجب أن نعترف بأن الترابط غير موجود، وبأن دور كل من هذه التنظيمات غير واضح، ويخشى من التضارب .

ثم ما هى علاقة الجهاز السياسى بوحدات الاتحاد الاشتراكى؟ بل إن السؤال قد يكون أكبر من هذا: فهل نحن محتاجون فعلا إلى جهازين؟ أو يكفى أن يكون هناك جهاز واحد؟ نحن يهيأ لنا أن وجود الجهازين قد يكون أكثر شعبية، وانما يخشى أنه، بدلا من أن يكون هناك تعاون بينهما، أن يكون هناك تضارب أو انفصال على الأقل! وأنا شخصيا أحب من الناحية الفكرية أن أرى صورة واضحة المعالم لكل تنظيم سياسى، ومدى الضرورة لكل جزئية فيه، ثم طبيعة الرابطة التى تربط كل جزئية بالجزئيات الأخرى، وكيف يعمل هذا الجهاز كجهاز سياسى.

والخلاصة أننا لو بدأنا نغير فى أمناء المحافظات أو الوحدات لشعورنا بوجوب هذا التغيير، فإن معنى ذلك أننا نهتم بجزئية واحدة بينما الإطار كله غير واضح أو غير مترابط! ومن الخير أن ننظر للعملية ككل، وبعد ذلك يمكن أن يكون التطبيق واضحا.

جمال عبد الناصر:

لى تعليق على كلام خلاف. إن الصورة تتكون باستمرار، ويجب أن يكون عندنا تصور لكى نرى طريقنا ونكون الصورة باستمرار. ولكن إذا انتظرنا حتى تتكون الصورة فقد ننتظر سنين طويلة!

ما هو الهدف؟ يجب أن نعمل على أساس هذا الهدف! هل الهدف هو أن نقيم تنظيمات على الورق؟ طبعا لا! لأن وجود التنظيمات على الورق لا يحقق هدفنا. وأنا أعتقد أن الهدف هو أن نكون تنظيما اشتراكيا، وهذا هو هدفنا الأساسى.

ونتيجة لهذا فإنى أتساءل: هل الاتحاد الاشتراكى سيعطينا - كاتحاد - إمكانية تكوين تنظيم اشتراكى؟ إننى أقول: لا ! إذن، من أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد أن نقيم تنظيما سياسيا، ثم نبحث كيف نربط هذا بذاك.

ثم إذا وجدت أن هناك قسما لا يعمل، فهل هدفنا هو أن يكون لدينا قسم على الورق، وفيه أناس لا يعلمون؟

إن الأخ زكريا يقول: إن لديه ٢١ قسما لا يعمل منها سوى قسمان فقط! وإذا كان عدد الأقسام ٢١ قسما فلا بد أن يعمل كل ال ٢١ قسما. فلماذا لا يعمل ال ٢١ قسما؟ بسبب «كذا وكذا»! نبحث هذا، ثم

نحل جزئيا! ولكن إذا انتظرنا حتى تتكون الصورة بالكامل فإننا سننتظر وقتا طويلا جدا، وإنما يجب أن نبحث عن السبب الذى يجعل قسما من الأقسام لا يعمل، ولا يجتمع، ثم نحل.

لا بد أن نفعل هذا، لأن هدفنا هو أن «نشغل» الاتحاد الاشتراكى كاتحاد جماهيرى يجمع كل الجماهير. يجب أن ننشطه، وفى نفس الوقت نخلق تنظيما سياسيا مبنيا على تجميع الاشتراكيين الحقيقيين. فالهدف هو الذى يجعلنا نرى الصورة باستمرار، ونعالجها، وأنا لا أوافق على أن ننتظر حتى نرى الصورة بالكامل، لأن هذا معناه الا نفعل شيئا.

الدكتور حسين خلاف:

إننى أقصد رسم الإطار العام. وكوننا ننشئ جهازا سياسيا فإن هذا حسن ومفروض، ولكن مفروض أيضا أن نفهم ما هى العلاقة بين هذا الجهاز السياسى وبين الاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

ليس المفروض أن «نفهم»، وإنما المفروض أن «نخلق»! ونريد أن نناقش هذا فى الجلسة القادمة، وعليك أن تقول لنا رأيك فى هذا الموضوع ، بدلا من أن تقول: «أريد أن أفهم»

(ضحك)

وقد تكون أنت مرتبطا بالناس أكثر منى فتقول لنا رأيك. ولكن هل من الضرورى أن ننشئ تنظيما سياسيا؟ طبعا هذا ضرورى، إذن كيف نتصور الاتصال؟ وهل يكون تصورنا هو التصور الصحيح؟

إننا قد نجد أن هذا التصور، بعد شهرين مثلا، كان خاطئا! اذن لن أستطيع أن أعطيك الإطار الذى تطلبه الآن. ولو رجعنا إلى ما قلناه عن التنظيم من أول جلسة، نجد أننا فى كل مرة نأتى بأفكار جديدة، وبنوع جديد من التصور!

الدكتور حسين خلاف:

هذا لا يعفينا من تصور مبدئى قد نغيره فيما بعد.

جمال عبد الناصر:

لن نستطيع تصور الموضوع مبدئيا بكل جزئياته! نحن نتصور أننا ننشئ تنظيما يجمع الناس، أما كيف نطوره؟ فإن هذا يحتاج إلى مراحل من العمل حتى نكمل الصورة. أى أننا سنضطر إلى السير فى هذا الموضوع مرحلة مرحلة، ومحطة محطة.

المشير عبد الحكيم عامر:

سوف نسير فى مراحل دون شك. فتوجد عندنا مرحلة التنظيم، وهذه تسير مع مرحلة تنشيط الاتحاد الاشتراكى، وبعد أن تتم هذه الصورة سوف تبحث الصورة الأوسع للمرحلة القادمة.

وأعتقد أن عملنا فى الوقت الحاضر هو تنشيط الاتحاد الاشتراكى، وأرى أن يتم ذلك دون تغيير أو «هزات» فيه، ويجب أن نتجنب هذا حاليا. فإذا فرض ووجد أناس غير أكفاء، أو لن يستطيعوا أن يقودوا، ونريد تغيير هؤلاء الناس، فالتوقيت الزمنى مهم فى هذه الناحية،

والوقت غير مناسب لإجراء أى تغيير، لكن من الممكن أن نشرف عليهم، ونعمل على تنشيطهم.

واعتقد أن عملية التغيير الجذرى قد تستغرق شهورا طويلة حتى تتم، وحتى يقف التنظيم الجديد على قدميه، وهو الذى يمثل القيادة السياسية الجديدة للاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

أعتقد أن القاهرة والاسكندرية لهما أهمية كبرى فى هذه العملية، لأن القوى الرجعية موجودة فيهما، والحركة بالنسبة لها سهلة فيهما! فإذا لم ننشط الاتحاد الاشتراكى بسرعة فى القاهرة والاسكندرية فسوف تخلق لنا مشاكل!

عباس رضوان:

أريد أن أربط بين عملية التنظيم وتنشيط الاتحاد الاشتراكى وبين عملية تكوين الجهاز، بحيث لو حدث أى تغيير لا تكون نتيجته ارتجالية، وإنما تكون العملية مرتبطة بالتنظيم.

فمثلا عندما نقول: إن القاهرة ينقصها عشرون شخصا، يجب أن يكون فى التنظيم الموجود هذا العدد الذى ندعم به هذه القيادات.، أما فى عملية التنشيط الحالية فالمتابعة سوف تظهر من هو الشخص السلبى.

وحسب قانون الاتحاد الاشتراكى، فاللجنة التى لا تجتمع، والعضو أو الأمين الذى ينحرف داخل اللجنة، يطبق عليه القانون، أو يجمد نشاطه.

زكريا محيى الدين:

عندما أثرت مشاكل الاتحاد الاشتراكى الموجودة فعلا، أو جدت لها الحلول. وهذه الحلول لها صورة مبلورة وأسماء محددة بالنسبة لأى تعديل نريده. فإذا قلنا: إن قسم السيدة زينب فيه جمود، وليس له نشاط، فإننا نقترح اسما آخر بدلا من الأمين، حتى تكون الصورة كاملة بالنسبة للاتحاد الاشتراكى من حيث الأسماء وكل شئ.

وبخصوص ما ذكره الأخ عبد الحميد غازى، فإن هذا لا يتنافى مع الديمقراطية، لأنه ليس من الديمقراطية أن ينتخب الأمين ولا يقوم بواجباته، ولا يقوم بدعوة اللجنة لمدة طويلة، أو أنه لا يمارس نشاطه فى ٧٠ أو ١٠٠ وحدة! اذ ليس من المعقول أن نجمد قسما بأكمله لمدة سنتين من أجل الوضع الديمقراطى، ونترك مثل هذا الأمين!

عبد الحميد غازى:

فى الواقع أن ما استعرضه السيد زكريا محيى الدين صحيح. لكن عندما يكون الأمين غير عامل فى لجنة القسم، فيجب أن يسبق عملية بحث تطبيق قانون الاتحاد الاشتراكى بحث وتحديد للوقائع، بحيث لو انتهى الأمر بفصل هذا الأمين، يجب اختيار غيره بطريق الانتخاب! هذا إذا كنا نريد أن نسير فى الناحية الديمقراطية.

أما عملية التدعيم، فهى عملية جائزة، أى أنها تكون عملية تدعيم لما هو قائم. أما إذا استغنى عن شخص فيجب أن يستغنى عنه بمسببات، ثم تجرى الانتخابات لانتخاب من يحل محله. فلو تمت

هذه العملية بهذه الطريقة فسوف لا نتخطى قانون الاتحاد الاشتراكى.

زكريا محيى الدين:

قد لا يأتى بطريق الانتخاب الشخص السليم! هذا ما أتصوره! هل هذا يحتاج إلى تعديل قانون الاتحاد الاشتراكى؟ حيث لا يمكن للاتحاد الاشتراكى أن يعمل بدون أمناء. لأن الأمين يعتبر عصب الاتحاد الاشتراكى، فإذا كان الأمين غير كفء، أو ليس على مستوى المسئولية، فإننا سوف نفقد وحدة من وحدات الاتحاد الاشتراكى! اعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة.

حسن ابراهيم:

فى الواقع يجب أن نسير فى طريقين متوازيين فى هذه الفترة: الطريق الأول هو إنشاء الكادر السياسى، والطريق الثانى هو البقاء على الاتحاد الاشتراكى مع تنشيطه، ويكون التنشيط على أساس أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: اكتشاف العناصر الصالحة.

المرحلة الثانية: الاتصال الشخصى المباشر من الأمين بهؤلاء الأشخاص الموجودين فى كل محافظة.

المرحلة الثالثة: زيادة التلاقى، أو دوام التلاقى بين هذه العناصر وبين أمين الأمانة العامة، للعمل على وحدة التفكير والمفاهيم بين هذه العناصر.

المرحلة الرابعة: وضع هذه العناصر داخل الاتحاد الاشتراكى، أو داخل النقابات، بالطريق الطبيعى الذى نرتضيه، وهو الانتخاب، حتى يكون كل منهم لنفسه شعبية تمكنه من أن ينجح فى انتخابات النقابات أو الاتحاد الاشتراكى مرة أخرى.

أما بالنسبة للاتحاد الاشتراكى، فيجب أن ينشط، على أن يظل بتنظيمه، حتى لا نوجد «قلقا» بين الناس، حيث أنه توجد تساؤلات كثيرة عما سوف يحدث بعد تشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى! وحيث يوجد كلام بالنسبة للتغييرات التى حصلت بالنسبة لهيئة التحرير والاتحاد القومى! وهذه التساؤلات تجعل الشخص يقف بالنسبة لأى تشكيل موقفا سلبيا، لأنه لم يعرف سبب إبعاد من سبقوه فى هذا المكان!

فلو نشط الأمناء وجميع الأمانات الأخرى، بحيث نعمل مع الناس فى الأقسام والوحدات، وبحيث لو فصلنا شخصا يجب أن نذكر بكل صراحة سبب فصله، وهو أنه لم يكن على المستوى المطلوب مثلا.

زكريا محيى الدين:

يمكن تدعيم لجنة المحافظة بالتعيين، لكن لجنة القسم لا يمكن تدعيمها، لأنها لجنة منتخبة، إنما يمكن محاسبتها.

فمثلا بالنسبة للاجتماعات، يمكن محاسبتها عليها، ويمكن إثبات ذلك، حيث أن كل جلسة لها محضر اجتماع.

فهل نتخذ هذه الخطوة؟ وإذا أردنا أن ندعم لجنة القسم فكيف ندعمها؟.

جمال عبد الناصر:

اعتقد أن اللجان الأربع التى ستكون فى القاهرة سوف تساعد على تنشيط الاتحاد الاشتراكى، لأنه سيكون لكل خمسة أقسام مثلا لجنة. ولجنة القسم التى لا تعمل تلغى، وتجرى الانتخابات لاختيار لجنة أخرى للقسم. أما بخصوص عملية تجميد الأشخاص، فهذه عملية خطيرة، ومن الخير أن نستغنى عنهم من أن نجمدهمَ.

عباس رضوان:

توجد بعض المحافظات غير محافظتى القاهرة والاسكندرية ضعيفة بالنسبة للأمناء، ولازالت فرص التعيين موجودة فيها، لأن الأساس أن يكون عدد أعضاء لجنة المحافظة عشرين عضوا لكن الموجود حاليا قد يكون ١٢ أو١٣ عضوا. فإذا وجد العدد الباقى فى كل محافظة يمكن أن تدعم به هذه اللجان، على أن يستمروا فى التنظيم.

حسين الشافعى:

بالنسبة للعمل فى التنظيم والاتحاد الاشتراكى، فإن قانون الاتحاد ينص على الانتخاب فى مستوى الأقسام والمراكز. أما بالنسبة للجان المحافظات فإن أعضاءها معينون. والمفروض أن الهدف المباشر هو أن هذه اللجان تكون على مستوى التنظيم، لأن اختيار أعضائها كان ملحوظا فيه عدة اعتبارات منها: أنهم فعلا موضع ثقة. وبالنسبة للجان محافظات القاهرة والاسكندرية ،والجيزة، فإنها مستوفاة من حيث العدد، بل قد تكون هناك زيادة فى بعض الحالات. وإنما فى

وجه بحرى توجد بعض لجان ناقصة بشكل كبير. وأملنا الذى يجب أن يكون مباشرا هو أن تكون لجان المحافظات على مستوى التنظيم.

وهذا هو الذى نقصده من أن عملية المحافظات يجب أن تسير مع عملية التنظيم كخطوة أولى، بحيث لا «نعوم» العملية ما بين الخطين المتوازيين: خط العمل فى الاتحاد الاشتراكى، وخط العمل فى التنظيم.

حسن ابراهيم:

الواقع أن ما عبّر عنه بالسلبية له أسباب كثيرة، وكلها تجعل الناس لا تعمل! ومسئولية كثير من تلك الأسباب تقع علينا نحن كأمانة عامة فى الفترة الماضية، إذا ما استعرضنا أسباب كسل الاتحاد الاشتراكى فى الماضى.

والسبب - فى رأيى - يرجع إلى التشعب الكبير فى التنظيمات بهدف الوصول إلى الستة ملايين شخص! فهناك مؤتمر وحدة، ولجنة قسم، ولجنة مركز، ومحافظة، ومؤتمرات. وكل هذا أدى إلى أن يفهم البعض العملية على أنها «رئاسات»!

وقد ووجهنا فعلا بهذا، فبعض لجان الأقسام، عندما أرسلنا لهم لجان المتابعة من المحافظة، قالوا لنا: «إنكم تعديتم اختصاصكم باتصالكم بالوحدات مباشرة»! كأن العملية عملية رئاسات روتينية بحتة!

ثم نجد أن العملية قد انقلبت إلى تقارير ومكاتبات ورئاسات، وسارت بشكل حكومى أكثر من أى شكل آخر. والحقيقة أن

اختصاصات كل وحدة وقسم ومؤتمر لم تكن واضحة الوضوح الكافى، بحيث أصبح الناس لا يعرفون شيئا! بل إن الكثيرين منهم كانوا يتصلون بنا ليتساءلوا عن المطلوب منهم عمله؛ وكان فى ذلك شئ من الخوف من أن يخرجوا عن الخط المرسوم لرئاساتهم.

وفى نفس الوقت لم تكن هناك ردود صحيحة عليهم فى الموضوعات التى كانوا يسألون فيها. وإنما كان يقال لهم: ادرسوا المشاكل العامة،! فما معنى هذا؟ وما هى امكانياتهم فى هذا؟ لقد كانت هذه صورة من الصور التى عطلت الاتحاد الاشتراكى.

أما الصورة الثانية فهى تتعلق بمدى احترام المسئولين من السادة الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجلس الأمة لأعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى، خصوصا على مستوى لجنة الوحدة! فإن رئيس مجلس الإدارة مثلا يقول: إنه عضو فى لجنة الاتحاد الاشتراكى، وإنه يستطيع أن يتصل بالمستوى الأعلى، لأنه مسئول أمام وزير! والحقيقة أن هذا لا يمنع من أنه كان يجب أن يعطى لجنة الاتحاد الاشتراكى القوة الكافية والاحترام الكافى والاقناع بآراء لجنة الاتحاد الاشتراكى، لا أن يهملها كلية.

والأمانة العامة كان لها دور كبير فى هذه الناحية، لأن توجيهاتها وتعليماتها لم تكن تصل فى موعد مناسب أبدا! وكانت تصل دائما متأخرة! وكان هناك كثير من المشاكل الإدارية أو الروتينية، كعدم وجود مكان للاجتماع، ومشاكل من ناحية الإيجارات والتليفونات وغيرها وغيرها. مشاكل لا حصر لها، وهى مشاكل إدارية لم نكن نستطيع حلها مباشرة.

كما أنه كـان هناك ولاء من أعضاء اللجان فى التنظيم للناخب، أكثر من ولائهم للتنظيم! فكانوا يسيرون حسب ما تقوله القاعدة، دون أن يحاولوا توجيهها بالواقع! لذلك كانت تأتينا مطالب!

ثم إن قانون الاتحاد الاشتراكى نفسه يقتضى بعقد مؤتمر للوحدات كل أربعة شهور، ولكن هذا لم ينفذ! فاعتقد الناس أن العملية عملية شكلية!

ثم نقول: إن اللجان يجب أن تجتمع كل ١٥ يوما، ولكنها كانت تجتمع فعلا ولا تجد موضوعات لتبحثها! فكانت تضطر أن تجتمع ثم تنفض! وشعر أعضاء هذه اللجان أنها عملية مظهرية لا أكثر ولا أقل! وكان يمكن أن يوجدوا لأنفسهم عملا لو أنهم عرفوا الخط الذى نسير فيه، وكان واجبا! علينا أن نقول لهم ذلك.

ثم كان هناك بعض أشياء فى القانون توحى بأن فيها إجبارا وكان من الواجب أن يبنى التنظيم على أساس أن الناس لديها رغبة فى العمل، وعلى أساس أن يكون القانون مرنا، بحيث تجتمع اللجان كلما كان هناك داع لهذا.

وكذلك كنا نقتر على الناس فى المصروفات، وفى نفس الوقت نقول لهم: «اتصلوا بالناس»! إن العضو اذا دعا ٢٠ شخصا ليجتمع بهم، سيضطر إلى صرف ٢٠ قرشا ثمن مشروبات لهم، وهذا تقليد معروف، فمن أين يأتى بعشرين قرش ليدفعها كل يوم؟

وكنا مثلا نطلب من بعض الأمناء الذين يقيمون فى «المنتزه» أن يحضروا إلى «المنشية»، فيقولون إنهم يريدون «مواصلة»! والحقيقة أن

مسألة صرف النقود في أى تنظيم سياسى يجب أن تكون في حدود ما تعارف عليه الناس، طبقا للتقاليد الشرقية التى كانت تجرى فى التشكيلات التى كانت موجودة فى بلدنا.

ولا شك أن استخدام أجهزة التيكرز في التنظيم السياسى الجديد، للاتصال بين الأمانة العامة والمحافظات، يساعد إدارات الأمانة العامة على موافاة الوحدات بموضوعات معينة، فيبدأ الناس فى العمل، وبذلك نستطيع معرفة الأشخاص الذين يريدون أن يعملوا.

ويجب الا نطلب من الناس أن يكون العمل نابعا منهم، لأنهم يثقون فى القيادة أكثر من ثقتهم فى أنفسهم! ويعتقدون أن على القيادة أن توجههم! ونحن علينا أن نوجه كل هؤلاء الناس فى كل وقت إلى أن نخلق فيهم الدافع الشخصى للابتكار والخلق.

إننا إذا تكلمنا عن محافظة الاسكندرية، فإنها فى الواقع لاتختلف عن محافظة القاهرة! غير أنى أقول: إن الاتحاد الاشتراكى فى محافظة الاسكندرية كان «كسلانا» فعلا، ولم يكن يتحرك الا عندما نطلب منه القيام بعمل معين - هذا بالرغم من وجود عناصر طيبة.

واذا خلقنا تنظيما جديدا - كما قال السيد الرئيس - بتقسيم مدينة القاهرة إلى أربع مناطق، وتقسيم الاسكندرية أيضا إلى ثلاث مناطق هى: شرق وغرب ووسط المدينة - فإنى أرجو أن يتبع هذا عملية توعية كافية للناس! كما أرجو ألا تزيد حلقات الاتصال حلقة جديدة نتيجة هذا التقسيم، بأن تكتب الوحدة الأساسية للقسم، والقسم يكتب للمنطقة، والمنطقة تكتب للمحافظة! والا فإن العملية تزداد درجة روتينية فى الوسط، وقد يؤدى ذلك إلى أشياء كثيرة!

إننى أرى - وهذا ما حاولنا تنفيذه فى الاسكندرية - أن نجتمع بكل الأمناء والأمناء المساعدين فى «قعدات» صغيرة لا يغلب عليها الطابع الرسمى - أى نجلس معهم فى «صالون لندردش» دون تحديد جدول أعمال، وفى مثل هذا المجال يمكن أن نوجه التوجيه الذى نريده.

ونعتقد أن الخطوة الثانية هى أن ينتقل أعضاء لجنة المحافظة إلى الوحدات والأقسام، لحضور مثل هذه الجلسات الصغيرة. وهذا يوجد صلة شخصية بين لجنة المحافظة والأقسام، ويوجد نوعا من التوحيد الفكرى غير المفتعل. وهذا أفضل من إلقاء المحاضرات التى قد ينام نصف الحاضرين فيها!

وهناك بعض لجان يجوز أن نطعمها، وأن نخرج بعض أعضائها. ولكنى أرجو - بالنسبة للجان المحافظات - أن يتم ذلك فى أضيق الحدود، بأن نختار طريقا طبيعيا نخرج به الناس الذين ليسوا على مستوى لجان المحافظات.

ولقد بدأت حصر كل الأفراد الذين أظهروا قدرة على العمل وإخلاصا للنظام فى الماضى، وهم الذين كانوا أعضاء فى هيئة التحرير القومى. وسأقسمهم تقسيمات على الورق: كل مهنة على حدة، بغض النظر عن مكان العمل. فمثلا الأطباء فى قسم واحد، وبذلك تكون لدينا صورة عن نقابة الأطباء فى الاسكندرية ومن فيها من العناصر الطيبة. والمفروض أنهم جميعا من العناصر الطيبة. وبهذا نسيطر على نقابة الأطباء! وهكذا بالنسبة لبقية المهن.

ثم بعـد ذلك ننتـقل إلى مكان العـمل، بغض النظر عن المهنة، فنجعل كل مصنع على حدة، وبذلك يمكن أن نسيطر على المصنع، فنجمع رئيس مجلس الإدارة والمهندسين والعمال، ونجعل منهم خلية واحدة متفاهمة متعاونة.

ثم نقسم بعد ذلك كل حى على حـدة، بغض النظر عن المهن أو العمل، بحيث نعرف أنه يوجد فيـه «فلان وفـلان»، وأن هولاء هم الذين سنلجأ اليهم وقت الشدة.

والتقسيم الرابع خاص بأبناء المحافظات الأخرى الموجودين فى الاسكندرية: فمثلا أبناء محافظة الشرقية سنجد فيهم الطبيب والعامل المخلص، فندخلهم فى التنظيم. وهكذا بالنسـبـة لأبناء باقى المحافظات.

ونحن نفـتـرض فى هذا أن الأمين سوف يتـصل بهؤلاء الناس بشخصه، ويجعل أعضاء اللجنة فى المحافظة يتصلون بهم أيضا، ويسمح لهؤلاء الناس بالمناقشة فى كل الموضوعات، على أن يعمل كل تشكيل من هذه التشكيلات كوحدة.

ولى ملاحظة أريد أن أذكرها هنا فى اجتماع الأمانة العامة، وهى أن بعض السـادة الأمناء فى تشكيل الأمـانة الجـديدة، لم يتـصلوا بمحافظة الاسكندرية بالشكل الذى تم بالنسبة للمحافظات الأخرى - اللهم الا أمانة العمال! وقد يكون سبب ذلك وجود شئ من الحساسية!

وأرجـو أن يكون هناك اتصـال بمحـافظة الاسكندرية مـثل باقى المحافظات، كما أرجو زيادة الاعتمادات المالية للمحافظات - ولو أننا

أخذنا من الأمانة العامة ما فيه الكفاية بالنسبة لمحافظة الاسكندرية - ولكني أرجو زيادة هذه الاعتمادات. ونحن نريد إنشاء ناد في الاسكندرية، حتى يلتقي فيه الناس، وتكون به بعض أدوات التسلية حتى يشعر الناس أنه دار راحة وتسلية.

وتوجد مشاكل إدارية نحاول أن نحلها مع الأجهزة التنفيذية. وهذا - في رأيي - من أسباب التنشيط الأساسية، بالإضافة إلى الاتصالات الشخصية المباشرة بين لجان المحافظات، في اجتماعات صغيرة تعقد لهذا الغرض، وما بين لجان الأقسام والوحدات الأساسية، وعقد مؤتمرات إذا لزم الأمر حتى يشعر الناس أنه يوجد نشاط.

عبد الفتاح أبو الفضل:

بخصوص إعادة تنظيم لجان المحافظات، فقد قمت بتجميع المعلومات عن أعضاء لجان المحافظات، ويمكن أن نحدد وقتا لمناقشة هذه الأسماء، حتى نسرع في عملية التعيين. وإذا وجد لأى أمانة عدد من الأشخاص الذين يصلحون للكادر، فيمكن أن نتفق على تجميع هذه الأسماء في أمانة معينة، ثم نعرضها للمناقشة!

عبد الحميد غازى:

بخصوص عرض الأسماء على الأمانة العامة - كما ذكر السيد/ عبد الفتاح ابو الفضل - أرى مناقشة هذه الأسماء على مستوى الأمانات أولا قبل مناقشتها في الأمانة العامة، حتى نعطي فرصة الأخذ والعطاء بالنسبة لهذه العملية.

عبد الفتاح ابو الفضل:

إننى أقصد من كلامى عرض جميع الأسماء على الأمانة العامة، حيث توجد لدى معلومات عن جميع الأفراد، ويمكن مناقشة الأسماء على أساسها.

جمال عبد الناصر:

تؤجل مناقشة موضوع تنشيط الاتحاد الاشتراكى والتنظيم والأمانات إلى الجلسة القادمة، وكذلك استكمال الموضوعات التى أثيرت. هل توجد موضوعات أخرى؟ إذن ترفع الجلسة.

«انتهى الاجتماع فى تمام الساعة ١١,٢٥ مساء»

الفصل الثامن

الجلسة الثامنة
يوم ١٩ يناير ١٩٦٥

الفصل الثامن

تعتبر الجلسة الثامنة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ١٩ يناير ١٩٦٥، هى الجلسة الوحيدة من الجلسات الاثنتى عشرة التى تغيب فيها عبد الناصر عن حضورها ورئاستها، بسبب استعداده لما كان سيقوله فى مجلس الأمة فى اليوم التالى، بعد ترشيحه بالإجماع رئيسا للجمهورية العربية المتحدة.

وكانت مدة رئاسة الجمهورية التى بدأت منذ فبراير ١٩٥٨ مع قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا، قد انتهت بمضى ستة أعوام فى عام ١٩٦٤، وكان المفروض أن يجرى الاستفتاء على الرئاسة فى ذلك العام، ولكن عبد الناصر انتهز فرصة قرب انعقاد مجلس الأمة الجديد فى يوم ٢٦ مارس ١٩٦٤، وأصدر دستورا مؤقتا جديدا فى ٢٥ مارس ١٩٦٤، ألغى به ما أنشأه البيان الدستورى قبل عام ونصف - أى فى سبتمبر ١٩٦٢ - من مجلس الرئاسة، الذى أثبت فشله، وفقد مبرر بقائه، وعجز عن إزاحة المشير عامر من قيادة الجيش، وجعل مدة رئاسة رئيس الجمهورية ست سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ونص فى المادة الانتقالية الأولى من

الدستور المؤقت على تأجيل الاستفتاء على رئاسته عاما، بسبب انشغال الدولة باستضافةعدد من المؤتمرات الدولية! وساغ ذلك فى بيانه فى افتتاح مجلس الأمة أثناء دورة الانعقاد العادى الأول يوم ٢٥ مارس ١٩٦٤، بشعوره بثقة الشعب به!

وفى يوم ٩ يناير ١٩٦٥، وجه عبد الناصر رسالة إلى مجلس الأمة باعتباره - طبقا للمادة ١٠٢ من الدستور- هو الذى يرشح رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه - يدعوه فيها إلى البدء فى الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية، فتحدد يوم ٢٠ يناير لترشيح رئيس الجمهورية، وتم ترشيح عبد الناصر فى ذلك اليوم بالإجماع رئيسا للجمهورية. ومن هنا تغيب عبد الناصر عن رئاسة الأمانة العامة يوم ١٩ يناير ١٩٦٥ لإعداد خطابه الذى ألقاه فى مجلس الأمة فى اليوم التالى، ورأس الاجتماع المشير عبد الحكيم عامر.

وقد كان فى هذه الجلسة أن أطلق على التنظيم السياسى الذى دعا إليه عبد الناصر اسم «الحزب» صراحة. ففى المذكرة التى تلاها حسين الشافعى فى الاجتماع عن التنظيم السياسى صدرها بعبارة: «بناء على تكليف السيد الرئيس للأمانة العامة ببحث موضوع قيام الجهاز السياسى «كحزب اشتراكى» داخل الاتحاد».

وقد تلا ذلك سؤال من على صبرى قال فيه: «هل نعتبر هذا التنظيم حزبا، ونسميه الحزب الاشتراكى، أو لا؟». وقد رد زكريا محيى الدين بأن كلام عبد الناصر هو على أساس أن المفهوم هو أن

يكون كحزب، ولكن الميثاق لا ينص على اسم حزب، وإنما ينص على أنه «الجهاز السياسى»، ومن ثم فلابد من الالتزام بالنص الوارد فى الميثاق». ورد المشير عامر بأن هذا التنظيم «سيكون كحزب، وإن كان لن يعلن ذلك، ولكن، فيما بيننا، وفى اتصالاتنا بالناس، لابد أن يفهموا أنه حزب!».

ولكن عند إجراء اختيار أعضاء هذا الحزب، نتبين أن أعضاء الأمانة العامة لم يكن لديهم ثقة فى أمناء الاتحاد الاشتراكى أو الأمناء المساعدين المنتخبين! فيبدى الدكتور حسين خلاف خشيته «من أن يدخل الجهاز أناس كثيرون ممن انتخبوا فى هذه اللجان والوحدات وهم أبعد ما يكونون عن الاشتراكية»!

كما نكتشف سوء فهم كبير للاشتراكية، فيدعو عبد الحميد غازى إلى الاختيار من القرية، على أساس أن «المكاسب التى حصلت عليها القرية تخلق الناس الاشتراكيين فيها»! وينسى أن الاشتراكية، بما تعنيه من تأميم وسائل الانتاج، لا تجد إقبالا من الفلاحين، ولا تستطيع أن تفرخ اشتراكيين.

ويبرز كمال الدين رفعت ضرورة أن يكون الاختيار على أساس سياسى وليس على أساس اقتصادى، بمعنى ألا ينطبق عليه مبدأ ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين: «أنا لا أعتقد مثلا أننا فى يوم من الأيام سنقول: إنه لابد أن يكون ٥٠ ٪ من أعضاء الجهاز السياسى من العمال والفلاحين»! ويرى أن يكون الأساس فى الاختيار هو «أن يكون الشخص فاهما للاشتراكية، ومتقيدا بمبادئ اشتراكية معينة»!

ومعنى هذا الكلام استبعاد العمال، الذين هم أصحاب المصلحة فى الاشتراكية، من الحزب الاشتراكى المزمع تكوينه! وفصل الفكر الاشتراكى عن الطبقة العمالية، وحصره فى الطبقة المثقفة! ولكنها على كل حال ليست الطبقة المثقفة الثورية، لأن الشيوعيين كانوا محل شك القيادة السياسية فى ذلك الحين، كما سوف نرى.

ويتأكد ذلك عندما يبدى زكريا محيى الدين اعتراضه على فكرة اختيار أعضاء الحزب الاشتراكى المزمع تكوينه من «الاشتراكيين الحقيقيين»! فعلى حد قوله: «من الواضح أننا سنختار أى شخص يكون لديه استعداد اشتراكى، ولا داعى لكلمة «الاشتراكيين الحقيقيين»، لأن الاشتراكيين الحقيقيين قلة (ضحك)!

ويدور الحوار بين أعضاء الأمانة العامة حول صفة الحزب الاشتراكى، وهل يكون علنيا أو سريا، ويقول زكريا محيى الدين: إنه «لابد أن يكون التنظيم السياسى الجديد سريا، لأنه إذا كان علنيا سيسبب لنا مشاكل لا حدود لها»!

ولكن تثور مشكلة أن العضو ذا الصفة السرية لن يكون فى وسعه مزاولة النشاط بجانب الأمين والأمين المساعد المنتخبين فى الاتحاد الاشتراكى! ولكن أنور سلامة يبدى رأيه بأن «السرية عنصر رئيسى ومهم! وبالنسبة للعمال والمصانع والتجمعات الجماهيرية، فإننا نرى أن نأخذ بالسرية فى المرحلة الأولى، فهذا يجنبنا الانتهازية»! ولكن شعراوى جمعة يرى أن السرية قد تستغل وتتكون تجمعات أخرى تحت ستار السرية !كما أنها صعبة التحقيق. ويرى الدكتور ابراهيم

سعد الدين أن السرية ليست صعبة فقط، بل هى فى كثير من الأحيان معطلة للعمل، وأنه متى بدأ التنظيم فى العمل، وبدأت الاجتماعات، فقد انتفت السرية. ولكن على صبرى يرى أنه لا خوف من السرية، ولا خوف من تسرب السرية. ويتدخل خالد محيى الدين ساخرا من السرية بقوله: «هل المقصودبالسريةأن يكون الجهاز السياسى عبارة عن جماعة سرية تجتمع بطريقة مختفية، وتخشى من أن يكشف البوليس اجتماعاتها؟ ويضحك الأعضاء! ويرد المشير عامر قائلا: «إن البوليس موجود هنا»! ويضيف إن العلنية لها عيب رئيسى، هو أنه عندما يعلن عن الناس الذين اختيروا فى الحزب، «فكأننا نكوّن حزبين، وبذلك يحصل تصادم بين التنظيمات القديمة والجديدة، ويكون هذا التصادم جماهيريا، ولذلك لابد أن نسير بطريقة غير علنية فى التنظيم السياسى».

ويثير الدكتور حسين خلاف ما يجرى من تفكير فى جعل أمين الاتحاد الاشتراكى فى لجنة المحافظة، فى مستوى المحافظ، وإعطائه مرتب نائب وزير! ويقول: إنه «لا يثق فى أمناء المحافظات، وإن الرأى العام سوف يرانا ندعمهم فى مراكز هو نفسه لا يعتقد أنهم أهل لها»!

ويبدى على صبرى استياءه من مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى قائلا: إنها أصبحت مصدر إزعاج لأعضاء الأمانة العامة، فهم يشكون من أنها كلها مطالب! ولكن عبد الحميد غازى يرى أن الذين يشكون من أن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى هى مؤتمرات مطالب،

يبتعدون قليلا عن الجماهير، لأن مقدمة قانون الاتحاد الاشتراكى تقول: إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو «الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها»، وإنه لا يمكن الارتباط بالجماهير إلا إذا كان هناك ارتباط بمشاكلها.

ويعطى عبد الحميدغازى أمثلة على ذلك حين تكون هناك حاجة لإقامة كوبرى لربط البلاد، ويقال للجماهير: إن الميزانية لا تسمح بإقامة هذا الكوبرى، فى الوقت الذى يذهب بعضهم إلى المحافظة، ويشاهد مبنى المحافظة، وبه ٦ أجهزة تكييف هواء! ومبانى بنك التسليف المتعددة والموزايكو على الحائط! أو إدراج مبلغ ربع مليون جنيه لبناء مقر جديد لبنك التسليف مع أن له مقرا يشغله! ويقول: إن المحافظات تتبارى، فهذا يريد البط البيكينى وهذا يريد كذا وكذا، والجماهير تتساءل: على حساب من تلك المباراة؟ إنها على حساب المواصلات والطرق والإسكان والمياه الصالحة للشرب. ويضيف: إن وزارة الخزانة قالت: إنها لا تستطيع تدبير مليم واحد من أجل مياه الشرب فى الريف، فى الوقت الذى نقرأ أنها اعتمدت ١٨ مليون جنيه لحل أزمة التموين.

وأضاف سيد مرعى إلى ذلك قصة تفيد عدم ثقة الجماهير بما يقوله النظام، فقال إنه فى زيارة لقرية فى محافظة المنيا «جلسنا نتحدث مع الفلاحين عن الثروة الحيوانية، بينما الفلاحون لا تبدو عليهم الاستجابة لحديثنا! ففى ذلك الحين أنشىء مصرف قطع مياه الرى عن ١٥٠ فدانا!

ويدور حوار طريف عن عدم دفع الناس اشتراكات عضوية الاتحاد الاشتراكى، ويقترح أنور سلامة خصم الاشتراكات فى الوحدات الجماهيرية من الماهية الشهرية!. ويعترض الدكتور نور الدين طراف، قائلا: إن هذه الاشتراكات ليست اشتراكات فى ناد أو مؤسسة! وإن عدم دفع الاشتراكات إنما هو دليل على نقص التوعية.

ويرد أنور سلامة ردا غريبا، فيقول: إن الحقيقة غير ذلك، وإنه «قد يكون الشخص الذى يدفع الاشتراك هو الشخص المغرض الانتهازى الحريص كل الحرص على العضوية!

ويعلق المشير عامر على هذا القول ساخرا: أخيرا نقول: إن الذى يدفع هو الانتهازى! ويضحك الأعضاء. ويلاحظ زكريا محيى الدين ملاحظة مهمة على ما يجرى من حوار، فيقول: «إننا ندور الآن فى دائرة مفرغة»!

ويناقش الأعضاء فى هذا الاجتماع موضوعين يتصلان بسياسة مصر الخارجية، أولهما، موقف مصر من القرارات الاشتراكية التى أصدرتها سورية بعد الانفصال، والثانى قطع الولايات المتحدة المساعدات الأمريكية عن مصر. وكان الاتفاق أن يعد كمال الدين رفعت نشرة أو توجيها فى شأن هاتين المسألتين.

وبالنسبة لموضوع سوريا، فإن عبد الناصر كان قد أشار إلى ضرورة تأييد القرارات الاشتراكية، وهو ما أوجد حساسية فى العراق بسبب وجود قيادة موحدة بين مصر والعراق. وقد ذكر أنور سلامة أن العراقيين يرون أن تأييد مصر لهذه القرارات الاشتراكية «يقوى

البعث»! بينما علق عبد الحكيم عامر على ذلك بقوله: «لقد كنا نتوقع حدوث تلك الحساسية فى العراق»! وأيد فتحى الديب رأيه بأن العراق لن يقتنع؛ مهما فسرت مصر موقفها! وأوضح كمال الدين رفعت أن النشرة، التى أعدت فى هذا الشأن، ركزت على مواجهة التناقض الموجود فى سوريا، ومواجهة الجماهيرالتى تطالب بالاشتراكية، واضطرار البعث السورى إلى أن يحمى نفسه من العناصر الرأسمالية فى سوريا، وأن هذا التأييد من مصر يعطى فرصة للجماهير السورية لتتمسك بالاشتراكية! وقد رأى على صبرى ضرورة إرسال النشرة الخاصة بهذا الموضوع إلى الأمانة قبل الاجتماع بيوم أو بيومين حتى يتسنى دراستها.

أما بخصوص مسألة قطع المعونة الأمريكية، فقد كان من رأى حسين الشافعى أن هذا الموضوع مطلوب توضيحه بدرجة أكبر من موضوع تأييد القرارات الاشتراكية، لأهميته للرأى العام المصرى، وأكد زكريا محيى الدين ذلك بقوله: إن رد فعل الشعب المصرى لموضوع قطع المعونة الأمريكية كان طيبا، إذ كانت الجماهير المصرية معبأة ضد الأمريكان، وكان كل فرد على استعداد للتضحية، باعتبار ما حدث قد مس كرامة الأمة.

على أنه تحفظ بالنسبة للمثقفين، الذين ذكر أنهم هم الذين«يتكلمون كثيرا»!

وكان كمال الدين رفعت حريصا على إبراز أن النشرة التى ستصدر عن قطع المعونة لن تكون موجهة إلى مهاجمة أمريكا بقدر ما تمثل تثقيفا للناس!

وكان الصدام بين نظام عبد الناصر والولايات المتحدة فى ذلك الحين قد بلغ ذروته عندما بدأت حملة فى الكونجرس لقطع المعونة الأمريكية تماما عن مصر، فقد بعث خمسة عشر عضوا من أعضاء مجلس النواب الأمريكى بخطاب إلى دين راسك، وزير الخارجية الأمريكية، فى ٣ اكتوبر ١٩٦٤، طالبوا فيه بإعادة النظر فى المساعدات غير المشروطة التى تقدمها الولايات المتحدة للجمهورية العربية المتحدة، وبفرض شروط عليها! وقد عددوا الأسباب التى دفعتهم إلى هذا الطلب على النحو الآتى:

١ - لأن الجمهورية العربية المتحدة تقدم مساعدات عسكرية للثورة اليمنية، وتدعم النظام الجمهورى فيها.

٢ - لأنها تحصل على أسلحة جديدة من الكتلة السوفيتية، وتعمل على نشرها فى المنطقة.

٣ - لأنها تحرض على حملة إفساد المشروع الإسرائيلى لتحويل مياه نهر الأردن.

٤ - لأنها تستخدم العلماء الألمان فى مشروعات إنتاج أسلحة حديثة، كالصواريخ.

٥ - لأنها تهدد دائما بشن حرب جديدة ضد اسرائيل.

٦ - لأنها تسعى لتنظيم قيادة عربية موحدة.

٧ - لأنها تضغط لتصفية القواعد الأمريكية فى ليبيا والقواعد البريطانية فى ليبيا وقبرص.

٨ - لأنها تعارض السياسة الأمريكية فى فيتنام والكونجو وقبرص.

ثم انفجر الموقف بسبب الكونغو عندما وقعت فى أواخر نوفمبر ١٩٦٤ مظاهرات احتجاج على سياسة مشكلة الكونجو، قامت بحرق مكتبة وكالة الإعلام الأمريكية بالقاهرة، وإلحاق أضرار مادية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

وقد سارعت مصر بتقديم اعتذار رسمى عن الحادث إلى السفير الأمريكى، معربة عن عميق أسفها، واستعدادها لتعويض الولايات المتحدة عن الخسائر التى لحقت بالسفارة والمكتبة الأمريكيتين، كما قامت بإبعاد عشرين من الطلبة الكونجوليين الذين اشتركوا فى هذه المظاهرة.

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٦٤ أسقطت المقاتلات المصرية طائرة أمريكية مدنية تتبع شركة «ميكوم» الأمريكية للبترول، بعد أن أرسلت تعليمات لها بالهبوط وأنذرتها، ولكن الطائرة لم تستجب بسبب تعطل جهاز اللاسلكى بالطائرة، ودخلت منطقة محظورة.

فى ذلك الحين كانت مصر قد طلبت من الولايات المتحدة إمدادها بما قيمته ٣٥ مليون دولار من فائض الأغذية الزراعية الأمريكية، بالإضافة إلى المعونة التى تعهدت الولايات المتحدة بإرسالها إلى مصر وفق اتفاقية المعونة التى كانت ستنتهى فى آخر يونية ١٩٦٥، ولكن إزاء كل هذه التطورات حين قابل السفير الأمريكى بالقاهرة نائب رئيس الوزراء المصرى لشئون التموين، وأبلغه أنه لن يستطيع التحدث معه فى شأن المعونة التى طلبتها

مصر من فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية، وذلك فى يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤ ، كان ذلك أشبه بقطع العلاقات مع مصر!

وقد واجه عبد الناصر ذلك بطريقته الخاصة، أى بتوجيه إهانة بالغة للولايات المتحدة، ففى خطابه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤ قال عبارته الشهيرة: اللى سلوكنا مش عاجبه، يشرب من البحر! واللى ما يكفهوش البحر الأبيض بنديله البحر الأحمر يشربه كمان.. إحنا لا يمكن نبيع استقلالنا عشان ٣٠ مليون ولا ٥٠ مليون جنيه، احنا مش مستعدين نقبل من أى واحد كلمة، اللى بيكلمنا أى كلمة بنقطع له لسانه! كده كلام واضح وكلام صريح،!

ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات بين عبد الناصر والولايات المتحدة تتجه بخطى حثيثة إلى حرب يونية ١٩٦٧!

وتمضى محاضر الجلسة الثامنة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ١٩ يناير ١٩٦٥ ، على النحو الآتى:

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ١٩ يناير ١٩٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة السيد المشير عبد الحكيم عامر

«الجلسة الثامنة»

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد المشير عبد الحكيم عامر فى تمام الساعة السابعة والدقيقة الأربعين مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٩ يناير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد ابراهيم،

والسيد/ سليمان محمد.

(عبد المجيد فريد)

عبد الحكيم عامر:

السيد الرئيس مشغول اليوم فى تجهيز ما سيقوله فى مجلس الأمة غدا إن شاء الله.. ولذلك لم يحضر سيادته هذه الجلسة.. وعلى هذا فإننا سنناقش أى موضوع ترونه.

حسين الشافعى:

لقد كانت توجيهات السيد الرئيس فى الجلسة الماضية واضحة فى طلب تقديم مذكرتين أساسيتين: مذكرة بشأن التنظيم السياسى، وأخرى بخصوص تنشيط الاتحاد الاشتراكى.

وقد اجتمعت الأمانة العامة أمس، وناقشت المذكرة التى كان قد سبق إعدادها فيما يختص بالتنظيم السياسى، وقد ظهرت فى الاجتماع بعض الملاحظات التى أمكن على أساسها أن نضع المذكرة فى الصورة الموجودة حاليا أمامنا.

ونظرا إلى أننا لم نتمكن من توزيعها فى وقت مبكر، فإذا سمحتم سنقرأ نص المذكرة. (تلا سيادته نص المذكرة الخاصة بالتنظيم السياسى، وهذا هو نصها:)

مذكرة للعرض على الأمانة العامة

بناء على تكليف السيد الرئيس للأمانة العامة ببحث موضوع قيام الجهاز السياسى كحزب اشتراكى داخل الاتحاد.. قامت الأمانة العامة فى اجتماعها صباح الخميس الموافق ١٩٦٥/١/١٤ ومساء الاثنين الموافق ١٩٦٥/١/١٨ ببحث هذا الموضوع، وقد برزت خلال المناقشة الآراء التالية:

جهاز مستقل:

١ ـ هل يشكَّل الجهاز السياسى مستقلا، وفى إطار الاتحاد، على أن يكون له قانونه الأساسى ونظامه الخاص؟

٢ ـ أو يشكل هذا الجهاز فى نطاق الاتحاد، ومن خلاله.

فى طريقة الاختيار:

٣ ـ هل يكون الاختيار هو الطريق الوحيد للاختيار، أو تكون القدرة على النجاح فى الانتخابات من بين العلامات التى تشير إلى التركيز فى الاختيار؟ أو أن يكون الاختيار طريقا مساعدا لاستكمال بعض العناصر التى قد لا تتمكن ـ عمليا وشعبيا ـ لخوض المعركة الانتخابية مع حاجة التنظيم إليها.

السرية والعلنية:

قد تكون السرية صعبة التحقيق، ولا تدعو إليها طبيعة العمل فى هذه المرحلة، ولكن هل تعلن الأسماء أو لا تعلن؟ هل يكون لها وضع رسمى، أو تكتسب أوضاعها نتيجة طبيعية للممارسة؟

القرية لها أوضاع خاصة:

رأى البعض أن يقتصر الاختيار فى القرية من بين لجان العشرين، ورأى البعض إضافة الجمعية التعاونية، وكذا اللجنة النقابية، لعمال الزراعة.

وقد انتهى الرأى بعد هذه المناقشة إلى تغليب الرأى الآتى:

إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو بطبيعة الحال المجال الحيوى لبناء الجهاز السياسى.

وتبلورت المناقشة إلى تجسيد الهدف فى أساس مادى، كأن يتفق على أن تكون المرحلة الأولى إيجاد من يمثل الجهاز داخل كل وحدة أساسية، ولو بعضو يزاد إلى ثلاثة أفراد فى المتوسط، وقد يتطلب تنفيذ ذلك أن توضع أولويات للمناطق، ويبرز ذلك فى البرنامج التفصيلى - على أن يتحقق هذا الهدف خلال مدة يتفق عليها، ويمكن تحديد هذه المدة على ضوء الممارسة العملية حتى لا يؤدى الإسراع فيها إلى الخطأ أو اختيار أفراد ليسوا على مستوى المسئولية المطلوبة.

ووضح فى المناقشة، عند محاولة تحديد المجال الذى يتم فيه اختيار الشخص، وماهى الصفات التى تزكيه للعمل فى التنظيم؟ وكانت الإجابة أن المعرفة فى هذه المرحلة هى المجال الطبيعى، ولو أنها تحتاج بعد ذلك إلى تأكيد، بالاتصال والفكر والمناقشة، لمعرفة مدى التزام الشخص بالتنظيم وأهدافه.. أى أن الاختيار لا يكون نهائيا إلا بعد فترة من الزمن.

أما الصفات، فتتركز فى الاشتراكية والشعبية. وقد تكون محاولة البحث عن الأفراد من بين المنتخبين لا تعبر وحدها عن أحسن سبل الاختيار فى كل المجالات، إلا أن هذه الطريقة - وخاصة فى القرى - ستساعد فى حصر وتضييق مجال البحث فى هذا القطاع المتسع. ويجب فى جميع الحالات أن يكون الفرد الذى نختاره يمثل القيم

الإنسانية والاشتراكية، وأن يكون الحكم عليه بمدى إيجابيته وفاعليته في المحيط الذى يعمل فيه.

ولكى نصل إلى الوحدة الأساسية واختيار الأشخاص الصالحين فيها، يمكن أن نبدأ، كنقطة بداية قادرة على ممارسة ذلك على مستوى الأقسام والمراكز أولا. فلو أمكن أن نحسن الاختيار على هذا المستوى، فقد يتيسر لنا العمل لبلوغ هذا الهدف بالنسبة للوحدات الأساسية، ليكون المركز أو القسم قاعدة ارتكاز يمكن منها اختيار أفراد التنظيم فى الوحدات الأساسية.

ويمكن على هذا الأساس أن تتجمع أسماء هذه الأفراد تباعا، بواسطة أمانة الفلاحين فى القرى، وأمانة العمال فى المصانع والمؤسسات الجماهيرية، وأمانة العاملين بأجهزة الدولة بالنسبة للعاملين فى الحكومة، وأمانة المهنيين بالنسبة للكليات والمعاهد والمدرسين بالمدارس والمستشفيات. كما يكون الاختيار أيضا فى مجال النقابات المهنية، التى يمكن الاستفادة منها كقيادات تساعد على التعرف بهذه المجالات المختلفة. أما الشباب فلهم تنظيمهم الخاص الذى يجب مناقشته منفردا.

أما بالنسبة للوحدات السكنية، فإنها ستشمل فى غالب الأمر الرأسمالية الوطنية التى لم تستوعبها المؤسسات الجماهيرية.

وقد أضاف سيادته: (لم نذكر ملاحظة أثيرت فى جلسة أمس، وهى أنها لا تقتصر على الرأسمالية الوطنية ولكن يزاد عليها الحرفيون وبعض موظفى الدولة الذين لم تستوعبهم المؤسسات الجماهيرية).

ثم استأنف سيادته التلاوة: ويكون تركيز أمانة الرأسمالية الوطنية فى مجال هذه الوحدات، حيث ستشمل المتاجر الصغيرة والحرف المختلفة، ويمكنها الاستعانة بخبرة بعض النقابات الحرفية فى هذا المجال.

أما أمانات الاتصال فسيكون عملها الأساسى فى مجال تنشيط الاتحاد، والذى تتعرض له المذكرة الخاصة بتنشيط وحدات الاتحاد الذى يغطى دائما المجال للمعرفة والتزكية والترشيح.

وعلى هذا الأساس، وفى حدود هذا الأسلوب، يمكن أن يتجمع لنا نظريا أسماء من ٧٠٠٠ إلى ٢١٠٠٠ شخص (على أساس من ١ إلى ٣ بكل وحدة فى المتوسط) يمثلون الجهاز فى عدد ٧٠٠٠ وحدة أساسية، يضاف إليهم قيادات المراكز والأقسام، علاوة على تدعيم لجان المحافظات المعينة، والتى يجب - بصفتها هذه - أن تكون من بين التنظيم، وإلا وجب دعمها وتعديلها، فليس هناك اعتبار يقضى ببقائها معنية وليست ضمن التنظيم. ولا شك أن الأمناء والأمناء المساعدين فى الوحدات الأساسية، وعددهم ١٤,٠٠٠، وكذا ممثلى الوحدات فى مؤتمرات المحافظات، وعددهم ١٤,٠٠٠آخرين (يشتركون فى العملين بنسبة ٢٨ ٪)، يشكلون أحد مجالات البحث لو أخذ بمبدأ الانتخاب كأحد العلامات التى تشير إلى من يمكن أن يتناولهم هذا البحث.

وقد أضاف سيادته: (وقد ينطبق هذا أكثر فيما يختص بالقرى).

ثم استأنف سيادته التلاوة: وهذا يعتبر هدفا لا يقضى بالضرورة أن نسير فيه فى جميع المحافظات بنفس التركيز دائما، وفقا لبرنامج

زمنى، قد يبدأ بالقاهرة والاسكندرية والمواقع ذات التجمعات العمالية الكبيرة.

وتناولت الأمانة بعد ذلك الموضوع الآتى:

وسائل ربط أفراد التنظيم وأسلوب العمل:

وقد تبلورت المناقشة فى أنه عند الانتهاء من عملية الاختيار وتجميع الأسماء، عن طريق كل أمانة من الأمانات التى تشرف على التجمعات الجماهيرية، ووصولها إلى الأمانة العامة، تقوم بعرضها.

١ - تستمر كل أمانة فى عمل برنامج لموالاة أفرادها بأسلوب العمل وبالبرامج المفصلة، بما يؤدى إلى تشغيل الجهاز موضوعيا فى مختلف قطاعاته النوعية.

٢ - أن تتولى الأمانةالعامة إعداد الأسلوب والبرامج الموحدة التى ينتظم فيها جميع أفراد الجهاز، وعلى أن تتولى الأمانة العامة التنسيق مع الأمانات المختلفة، لوضع برنامج للدعوة والمعهد، وفى المجالات الأخرى التى يمكن أن تعمل على تقوية الجهاز باستمرار.

٣ - أن يتم العمل بالنظامين فى وقت واحد.

ويجب دائما أن تكون هذه البرامج من خلال الاتحاد الاشتراكى كلما أمكن ذلك، بحيث لا يترتب على التركيز على أفراد التنظيم فقط أن ينفض أعضاء الاتحادشعورا بثانوية دورهم.

علی صبری:

هل نعتبر هذا التنظيم حزبا، ونسميه الحزب الاشتراكى، أم لا؟

حسين الشافعى:

لقد رجعنا فى هذا إلى نص كلام سيادة الرئيس فى الاجتماعات.

زكريا محيى الدين:

اعتقد أن كلام سيادة الرئيس على أساس أن المفهوم أن يكون كحزب! وإنما نحن ملتزمون بما جاء فى الميثاق، وقد نص الميثاق على أنه «الجهاز السياسى»! ولابد أن نلتزم بهذا النص ونعمل على أساسه.

عبد الحكيم عامر:

إنه سيكون كحزب، وإن كان لن يعلن ذلك! إننا لا نستطيع استعمال كلمة «حزب» فى النشرات، ولكن فيما بيننا، وفى اتصالاتنا بالناس، لابد أن يفهموا أنه حزب! ما المانع؟

زكريا محيى الدين:

نحن نتكلم على ما يكتب. ففى أول المذكرة تتكلم على قيام الجهاز السياسى كحزب اشتراكى داخل الاتحاد الاشتراكى. ومن المستحسن أن نتفادى الكتابة فى هذا الموضوع على أساس الحزب، وليكن فى مفهومنا أنه حزب!

الدكتور نور الدين طراف:

لقد استعمل سيادة الرئيس كلمة «كحزب»، وليس المقصود هو أن يكون الذين خارج الحزب بعيدين عن التشكيل، إنما المقصود بالحزب هو القيادة السياسية للقاعدة العريضة التى هى الاتحاد الاشتراكى العربى.

عبد الفتاح أبو الفضل:

لقد حصلت حادثة بسبب كلمة «حزب»! إذ يبدو أن بعض الناس أخذ علما بالموضوع، وقد خرج أحد الناس فى المناقشة عن موضوعها فقيل له: «أنت لست من الاتحاد الاشتراكى» فقال: أنا من الحزب الاشتراكى»! واعتقد أنه فى مجال الاتصال يجب ألا نستخدم كلمة «حزب»، لأن الكلمة أصبحت معروفة الآن فى البلد، والناس تتداولها!

حسين الشافعى:

لقد كان كلام السيد الرئيس مقصودا به إبراز أهمية العملية، لتصوير دور الجهاز السياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى!

عبد الحكيم عامر:

يحسن أن نتفادى استعمال هذه الكلمة فى الوثائق، ولكن مفهوم الجهاز السياسى أنه كحزب، ونحن لا نستطيع أن نعلن أنه حزب لأننا مرتبطون بالميثاق!. ولكنه قيادة سياسية تماثل الحزب السياسى، وهذا لا شك فيه، ولكنا لا نستطيع إعلانه!

ويمكن أن نقول «قيادة سياسية» أو «جهاز سياسى»! ونحن نستطيع الاتفاق على تعريف معين.

على صبرى:

نقول: «الجهاز السياسى».

عبد الحكيم عامر:

على كل حال يجب ألا نقول كلمة «حزب»، ولا نتكلم فى الوثائق على أن الجهاز السياسى حزب. ويمكن أن نتفق على تسمية معينة كأن نقول: «الجهاز السياسى!» أو «الطليعة»! أو أية تسمية لا تتعارض مع وجود الاتحاد الاشتراكى. ونتفق مع السيد الرئيس على هذا!

الدكتور حسين خلاف:

إننى لم أحضر جلسة الأمانة العامة التى عقدتها أمس. وقد جاء فى الصفحة رقم ٣ من المذكرة إشارة إلى أعضاء الوحدات الأساسية، ويخيل لى أن هذه الاشارة مؤداها أننا سنضيف إلى الجهاز أعضاء لجان المحافظات، سواء بعد تعديلهم أو بعد تعديل اللجان، ثم نضيف الأمناء والأمناء المساعدين فى الوحدات الأساسية.

فإذا كان هذا هو المفهوم من النص، فإنه يخشى أن يؤدى ذلك إلى أن يدخل الجهاز أناس كثيرون ممن انتخبوا فى هذه اللجان والوحدات، وقد يكونون أبعد الناس عن الاشتراكية!

ونحن نعانى من وجودهم فى الوحدات الأساسية، وفى المحافظات، وأرجو فى يوم قريب أن نتخلص منهم، وهم لم ينتخبوا

إلا لنفوذهم! فإذا دخلوا الجهاز فلا شك أنهم سيضرونه أكبر ضرر! ولذلك يخيل لى أن هذه النقطة فى حاجة إلى توضيح!

وأعتقد أن مبدأ الاختيار لابد أن يطبق فى جميع الحالات، دون نظر إلى ما إذا كان الشخص عضوا فى لجنة محافظة أو غيرها. ويمكن أن نختار من المحافظات ومن الأقسام والمراكز ومن الوحدات الأساسية، لأن كل ذلك فى إطار الاتحاد الاشتراكى، ولكن دون التقيد مقدما بأى شىء منها.

طلعت خيرى:

ليس المقصود أن نلتزم باختيار الناس المنتخبين، وإنما نختار الصالح منهم لكى نضمه إلى الجهاز، ونختار أيضا من جميع المجالات الأخرى.

حسين ذو الفقار صبرى:

لقد تكلمنا أمس عن هذا النص، وحدثت مناقشات سابقة، وقلنا: إننا بصدد اعتبارين متعارضين بعض الشىء: الأول هو إنشاء الجهاز السياسى بطريق الاختيار، والثانى هو ضرورة المحافظة على الاتحاد الاشتراكى، لأن هذه هى التجربة الثالثة لتكوين تنظيم سياسى. وطبيعى أنه فى كل مرحلة من المراحل السابقة قام كل تنظيم بدوره، مثل هيئة التحرير والاتحاد القومى، ولكن إذا شعر الناس أن هناك شيئا يتكون خارج الاتحاد الاشتراكى، ومقابلا له، ربما تنفض الناس عن الاتحاد الاشتراكى! وهناك مناطق ـ مثل القرى ـ قلنا: إنه

فى هذه المرحلة يكون الاختيار فيها من اللجنة الأساسية أولا، فإذا لم نجد، نبحث خارجها. وهذه خطوة مرحلية.

الدكتور حسين خلاف:

من الناحية المرحلية، فإنى أخشى - كما يقول البعض - أن يكون المؤقت هو الذى يدوم!

(ضحك)

ونحن الآن نبنى الجهاز السياسى، ولا يوجد ما يلزمنا بأن نختار من الأمناء أو الأمناء المساعدين فى القرى. وأنا أتكلم بصفتى واحدا من أهل القرى، وأعلم جيدا من الذى وصل إلى منصب الأمين أو الأمين المساعد فى القرية! إن معظم هؤلاء الناس لا شأن له بالاتحاد الاشتراكى! فإذا أخذنا الأمناء والأمناء المساعدين فإن النتيجة معروفة مقدما! ولا مانع من الاختيار من الوحدة الأساسية دون أن نرتبط بالأمناء أو الأمناء المساعدين.

ويمكن أن نختار من النقابة الزراعية، وليس فى هذا هدم للاتحاد الاشتراكى، لأنه تقوية للبنيان. ونحن إذا أخذنا الضعيف، فإنه يضعف الاتحاد الاشتراكى فى عمومه وفى خصوصه كتنظيم سياسى.

عبد الحميد غارى:

فى الواقع أن الميثاق، عندما نص على وجود الجهاز السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، لم يحدد أن يكون هذا الجهاز معينا

أومنتخبا. وهذا ـ فى نظرى أو تصورى ـ كان لحكمة! فنحن نمارس حياة ديمقراطية على جميع المستويات بالانتخاب! ونحن نعرف أن الانتخاب لا يأتى بالنتيجة الصحيحة ١٠٠ ٪، بسبب انتقال البلاد من مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى، وقطعا توجد رواسب، والانتخاب لا يوصلنا إلى النتيجة الحقيقية التى نريد أن نصل إليها.

وعندما أشار الميثاق إلى وجود الجهاز السياسى كانت هناك حكمة فى وجود هذا الجهاز السياسى، لكى نقابل العجز أو الشلل أو القصور، الذى سيكون فى داخل الاتحاد الاشتراكى، بإقامة هذا الجهاز، لكى ينشط الاتحاد الاشتراكى!

والميثاق لم يكن يقصد بالجهاز السياسى أن يكون شيئا منفصلا عن الاتحاد الاشتراكى، وإنما هو جهاز مكمل لينشط اللجان داخل الاتحاد الاشتراكى! ونحن اليوم إذا أخذنا تعريفا معينا، وقلنا: نختار الأمين أو الأمين المساعد، فكأننا لم نفعل شيئا، ولن نصل إلى أى شىء. وإنما ـ فى رأيى ـ لابد أن يكون هذا الجهاز مختارا!

ونبدأ الاختيار أولا من بين الأعضاء الموجودين فى الاتحاد الاشتراكى، إذا كانت لديهم الصفات التى تؤهلهم للعمل داخل التنظيم السياسى، وإذا لم نجد داخل هذه الوحدات، أو لجان المحافظات، نتجه إلى الاختيار من خارجها!

ولن نعدم وسيلة لمعرفة الناس على مستوى القرية والمركز والقسم، وإلا كان معنى ذلك أن البلد «فاضية»! والحقيقة أن البلد فيها كثير من الناس، ولكن العملية فى حاجة إلى تركيز واختيار دقيق.

والأمر الآخر الذى أشير إليه، هو أن أمناء المحافظات يجب أن يكونوا هم عصب الجهاز السياسى على مستوى المحافظة. وهذا يتطلب - قبل إقامة الجهاز السياسى - أن نعيد النظر فى تقييم أمناء المحافظات تقييما عادلا بعيدا عن أى مؤثرات، لأنه إذا كان أمين المحافظة غير قادر على أن يكون عصب هذا الجهاز فنكون كأننا ندور فى حلقة مفرغة لا تأتى بأية نتيجة.

إننا نتخوف من القرية، مع أن الاختيار فيها أسهل من الاختيار فى أى مكان آخر! فالقيادات موجودة، والناس المخلصون موجودون، لأن المكاسب التى حصلت عليها القرية تخلق الناس الاشتراكيين فيها! وبالنسبة للمفاهيم والاشتراكية (كلام مبتور).

والخلاصة أن المفروض ألا يتقيد الجهاز السياسى بالأمناء أو الأمناء المساعدين!

زكريا محيى الدين:

يبدو لى أن المذكرة موضوعة كمرشد لتفتح مجالات للعمل، وهى لا تقيدنا بطريق معين من طرق الاختيار بالنسبة لتكوين الجهاز السياسى. ولكن فى تقديرى أن هناك أمرا يقيدنا فى هذه العملية، وهو: تقييم الأشخاص أنفسهم الذين سنختارهم!

والمهم الآن هو الممارسة! فلنمارس العملية، ونبدأ فى الاختيار، وننزل إلى الميدان، ونعمل، ونحاول أن نقيم الناس على هذا الأساس. الحقيقة أن الكلام على الورق غير الممارسة على الطبيعة!

وفى تقديرى أيضا أن هناك شرطين أساسيين فى تقييم الأشخاص:

الأول: هو تقديرك لمدى التزام الشخص! بمعنى أن يكون هذا الشخص ملتزما، بحيث يتلقى التوجيهات، ويلتزم بها، وحتى إذا كان حاضرا فى اجتماع وكان رأيه مخالفا لرأى الأغلبية، فإنه يلتزم فى النهاية بقرار الأغلبية.. هذا هو معنى الالتزام.

والشرط الثانى، هو السلوك الشخصى أو الفردى. فنحن لا نريد أناسا انتهازيين فى داخل الجهاز السياسى، لأنه إذا كان سيجمع أناسا انتهازيين، أو من ذوى الأخلاق السيئة، فإنه لا يمكن أن يدفع العمل فى داخل الاتحاد الاشتراكى ولا فى خارجه.

وهناك نقطة ثانوية، هى ناحية «الشعبية». ومن الطبيعى أنه إذا كانت للشخص الذى نختاره صفة الشعبية، فإنه يكون أفضل من الشخص الذى ليست له هذه الصفة.

والخلاصة - فى تقديرى - أنه يجب ألا نتقيد بأى خط معين مما جاء فى المذكرة!

والنقطة الثانية هى موضوع السرية والعلنية. وأنا لازلت مقتنعا بأن يكون هذا الموضوع سريا! لأنه إذا كان علنيا، سيسبب لنا مشاكل لا حدود لها! وقد سبق أن قلت فى الاجتماعات إن اختيار الأمانات أوجد مشاكل وعقد!

وقد كان عندى اليوم شخص يقول إنه لم ينم منذ أسبوعين، لأنه لم يقع عليه الاختيار فى الأمانات! وهناك كثيرون بهذا الشكل!

ولذلك أرى أن نكتفى بالجزءالعلنى الذى تم، وأما بقية الجهاز فلابد أن يكون سريا!

والسرية ستكون لاختبار الناس ومدى انتهازيتهم! فنستطيع معرفة الشخص الانتهازى إذا حاول أن يظهر باستمرار أنه عضو فى الجهاز السياسى، أو أن يستغل هذا فى الحصول على مكاسب شخصية فى المجال الذى يعيش فيه.

والنقطة الثالثة هى: كيف يعمل هذا الجهاز؟ إن تصورنا لطريقة العمل يساعدنا على تصور من هم الأشخاص الملائمين للجهاز السياسى. فنتصور مثلا، فى مصنع من المصانع - حيث توجد لجنة للاتحاد الاشتراكى تضم عشرين عضوا - أننا سنختار منها اثنين أو ثلاثة.

فماذا يفعل هؤلاء؟ ما هو المطلوب منهم؟ هل المطلوب منهم أن يقدموا تقارير عن حقيقة الموقف فى داخل الاتحاد الاشتراكى فقط؟ هذا أسهل شيء! ولكن كيف يحركون ويوجهون المصنع إلى الطريق السليم؟ وكيف يقودون الجماهير فى الطريق السليم؟ وكيف يحاولون أن يدفعوا العمل فى داخل الاتحاد الاشتراكى ولجنة العشرين؟

لقد أثرت هذه النقطة عند مناقشتنا لمحافظة القاهرة فى الجلسة الماضية، لأنها مشكلة نحن واقعون فيها، وقد قلتم: لا يجوز أن نعيّن أناسا بجانب الأمين فى الوحدة الأساسية، أو أن نتجاهل الأمين! فما بالكم، وهذا الشخص الذى سنختاره فى الجهاز، ليست له صفة رسمية، وهو غير «علنى»، ويحاول أن يعمل أو يدفع العمل فى لجنة العشرين؟ فكيف يقوم بهذا العمل؟

هذه نقطة فى حاجة إلى دراسة، ولابد أن نرد على هذا السؤال. ومن هذا نستطيع أن نتصور كيف نختار الناس.

كمال رفعت:

إننى أريد أن أركز على نقطة الاختيار بالذات! فنحن لا نريد أن نقع فى الخطأ بأن نجعل الاختيار على أساس اقتصادى! وهذا هو أساس ما تم فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى.

والحقيقة أنه لابد أن يكون الاختيار على أساس سياسى! ومن تسمية الجهاز السياسى نستطيع أن نتصور نوعية الناس فى هذا الجهاز.

فأنا لا أعتقد مثلا أننا فى يوم من الأيام سنقول: إنه لابد أن يكون ٥٠ ٪ من أعضاء الجهاز السياسى من العمال والفلاحين و ٥٠ ٪ من الفئات الأخرى! أو أى شىء من هذا القبيل مثلا! فمن الطبيعى أن ينتخب الجهاز السياسى على أساس سياسى، وعلى أساس أن يكون الشخص فاهما للاشتراكية، ومتقيدا بمبادىء اشتراكية معينة.

وتقديرى أن هذا هو أهم شىء يجب أن نعرفه فى هذه العملية! وتقديرى أن العملية لن تقتصر على عملية الاختيار، بل سيكون هناك تدريب بعد ذلك، لأننى لا أستطيع أن أقول إن الشخص الذى اخترته أصبح عضوا فى الجهاز السياسى ما لم يتلق تدريبا اشتراكيا، ويلتحق بمعهد اشتراكى، ونراه فى ممارسة العمل السياسى، وبعد ذلك يمكن أن نضمه إلى الجهاز السياسى.

ولكن لا نستطيع القول إننا نختار واحدا أو ثلاثة من كل وحدة أساسية، ثم نضرب هذا الرقم ٧ آلاف، ثم يكون الناتج هو الجهاز السياسى! إننا إذا بدأنا العملية بهذا الشكل، سنقع أيضا فى نفس التناقضات الموجودة فى داخل الاتحاد الاشتراكى نفسه، على أساس أنه مكوّن من عدة قطاعات يقف كل قطاع منها أمام الآخر.

وهذا قد يجرنا إلى الحديث عن الكادر الفنى، الذى يقود - فعلا - عملية التطوير فى المجتمع، وهل المفروض أن يستمر هذا الكادر فنيا أم أنه يجب أن يطعم بكادر سياسى؟

إننى لا أتصور أن يسير المجتمع على أساس الناحية الاقتصادية أو الفنية فقط مع إغفال الناحية السياسية! لقد اعتمدنا فى الفترة الماضية على الكادر الفنى الاقتصادى، وفى هذه المرحلة - التى هى مرحلة الانطلاق وتثبيت المكاسب الاشتراكية - يجب أن نعتمد أساسا على الكادر السياسى فى داخل الكادر الفنى أيضا. ومن هنا يتحدد لنا دور الجهاز السياسى!

بعد ذلك تأتى النقطة الخاصة بتحديد علاقة الجهاز السياسى بأجهزة الدولة. لأننا لو تركنا الجهاز السياسى بعيدا عن الجهاز الحكومى القائم على أساس فنى واقتصادى صرف، ستكون النتيجة أن نقع فى تناقضات فى مراحل تطورنا. ولذلك يجب أن يكون من أهداف التنظيم السياسى:

أولا - أن يدخل فى جهاز الدولة، بحيث يقلب العملية الفنية أو الاقتصادية إلى عملية سياسية أيضا. فمثلا عملية التنمية ليست عملية اقتصادية فقط، بل يجب أن تكون عملية سياسية بجانب كونها

عملية اقتصادية. وتقديرى أن ذلك ـ فى مرحلة الانتقال ـ يعتبر عملية أساسية لمنع أى انتكاس أو أية محاولة رجعية للتسلل داخل أجهزة الدولة.

ويجب أن يكون الهدف الثانى هو أن يسد الجهاز السياسى الفراغ، أو الثغرة القائمة بين القيادة السياسية وبين القاعدة الشعبية، ويجب أن يسدها وأن يوجد صلة مباشرة.

أى أنه يجب أن يوجد التفاعل بين القيادة والقاعدة على أساس غير عملية المطالب! لأن كل المؤتمرات كانت مطالب دون أن يكون هناك عمل سياسى بالمعنى الصحيح! هى عملية مطالب للجماهير مثل التموين والإسكان إلى آخره! ولكن هل يوجد عمل سياسى؟ فى تقديرى أنه غير موجود حتى الآن! وهذا نتيجة لأن الجهاز السياسى نفسه غير قائم فى الاتحاد الاشتراكى.

وعلاوة على هذا يجب أن يكون من مهام الجهاز السياسى إيجاد وحدة بين العناصر الاشتراكية نفسها، ويجب أن تتكتل العناصر الاشتراكية، وأن تكون هى المسيطرة فعلا فى داخل الجهاز السياسى! والعملية ليست عملية انتخاب، أو مجرد أن نختار واحدا من كل وحدة،بل يجب أن يكون أساس الجهاز السياسى العناصر الاشتراكية المؤمنة فعلا بالاشتراكية!

أنور سلامة:

نحن فى أمانة العمال لا نتصور إطلاقا أن يقوم الجهاز السياسى بصورة علنية! نحن نستبعد ذلك كلية، لأننا لو تصورنا أنه سيقوم

بصورة علنية، فقد لا نفعل شيئا - خصوصا إذا كان الموضوع موضوع اختيار!

فإذا كان هناك انتخاب لأى مرحلة من مراحل الاتحاد الاشتراكى، فإنه يمكن أن يتم الاختيار بأية صورة من صور العلنية مادامت العملية عملية انتخابية.

وإنما نحن كان تصورنا دائما أن هذا التنظيم - خصوصا فى المراحل الأولى التى لازلنا فيها - لا يمكن أن يقوم على صورة علنية، حتى لا توجّه إليه الأنظار بشكل غير معقول، مما قد يحول بينه وبين أن يكون ذا فعالية!

لأننا كلنا نعرف أنه بمجرد اختيار شخص، وإعلان ذلك، فإنه لا يؤدى فقط إلى مضايقة الآخرين الذين لم يقع عليهم الاختيار،وإنما قد ينعكس أثر هذا فى عمل إيجابى ضد الشخص المختار! ولذلك فإن السرية قد تحميه وتبعده عن عملية المطالب. ومن الفوائد التى تأتى من قيام الجهاز بصورة سرية أننا نحمى أشخاصه من أن يتعرضوا إلى ما يمكن أن يجعل عملهم غير ذى فعالية.

إن هذه السرية فى تصورنا عنصر رئيسى وهام. وأنا لا أعرف إن كان قد يُرى غير هذا الرأى، إلا أنه بالنسبة للعمال، وبالنسبة للمصانع والتجمعات الجماهيرية، فإننا نرى السرّية ضرورية، ومن المصلحة أن نأخذ بها خصوصا فى المرحلة الأولى، وهذا يجنبنا الانتهازية!

ونحن قد لا نجدالأشخاص المطلوبين في وحدة من الوحدات، ولكنا قد نجد في وحدة أخرى وفرا فيهم، فنأخذ منها، ونعبئ بهم في الوحدة الأولى، أو ننقلهم.

فمثلا قد لا نجد أشخاصا صالحين للعملية في مصنع نسيج في شبرا الخيمة، وقد نجد في مصنع آخر شخصين أو ثلاثة أشخاص، في هذه الحالة قد ننقل من هنا إلى هناك الأشخاص المطلوبين، لكي نعتمد عليهم، ليس من الناحية الاقتصادية، وإنما كوحدة جماهيرية في تجمع عمالي.

وليس قائما في تصورنا أنهم يجب أن يكونوا عمالا فقط! فقد يكون فيهم طبيب أو مهندس أو سائق. أي أن الفكرة في تصورنا ليست إطلاقا مبنية على أساس قطاعات، بقدر ما هي مبنية على أساس أن يكون الشخص ملتزما بمعنى سياسي. فكل منا لن ينسى أنه عامل أو موظف أو من قطاع الرأسمالية الوطنية، وإنما الالتزام هو الذي يجب أن يطغى طغيانا كاملا على هذه الصفات، لأنها تفنى في التنظيم السياسي الذي يمثله. فالشخص لا يمثل ـ في الحقيقة ـ الناحية العمالية بقدر ما يمثل التنظيم السياسي الذي يجب أن يلتزم به.

وهذا يدعونا إلى أن نفكر في طريقة العمل، أو الخطوات التي يعمل فيها هذا الجهاز بعد عملية الاختيار، لأننا لو اخترنا الناس ثم تركناهم، سيصبح الجهاز مثل الاتحاد الاشتراكي!

في تصورنا ـ ونحن نقول هذا للمناقشة هنا ـ أن هناك مرحلتين: مرحلة إعداد، ومرحلة تكليف. بشرط أن نربط ما بين الإعداد والتكليف.

ونحن مهما اخترنا الآن لن نجد «الصنف» الذى نريده ١٠٠٪ أبدا! سنجد شخصا اشتراكيا مستعدا لكل هذا، وإنما لا توجد لديه القدرة القيادية أو القدرة العلمية التى نطلبها فى الشخص القيادى بالنسبة لأيدولوجيات موجودة فعلا! مثل هذا الشخص يحتاج قطعا إلى إعداد وتدريب، ولذا يجب أن نعده وندربه على أنه سيكلف بعد ذلك بالقيادة، فنربط الإعداد بما يسمى Job Career الذى يعد له مستقبلا. وهذه مسألة لها دراسات كبيرة، ولو أخذنا بها سنربط بين العمليتين.

شعراوى جمعة:

إن المذكرة لم تتجاهل التجمعات الأخرى، وإنما جاء بها أن تنظيم الاتحاد الاشتراكى تنظيم قائم ليس من المصلحة أن نتجاهله. ونحن إذا وجدنا فى لجانه الأفراد الصالحين سنأخذهم، وفى نفس الوقت نبحث عن الأفراد الصالحين فى التجمعات الأخرى.

وكلما استطعنا أن نجد الأفراد فى التنظيمات السياسية - نقابات وتعاونيات وجمعيات - الذين وصلوا بالانتخاب ويصلحون كقياديين، فإن هذا أنسب وأفضل من أن نحضر أناسا من «الهواء»، وندفعهم أو نجعلهم يتولون المناصب القيادية! فماذا يفعل التنظيم إذا لم يكن مسيطرا على مراكز التجمعات؟

إننا لو أخذنا اثنين من العمال فى مصنع، ولم يكونا عضوين فى اللجنة النقابية أو فى لجنة العشرين أو فى مجلس الإدارة، فإنهما، لكى يسيطرا على هذا المصنع، لابد أن يمضى وقت طويل حتى يتمكنا من ذلك! إن اختيار الشخص الاشتراكى، أو الذى يمكن أن

يكون اشتراكيا من داخل اللجنة النقابية أو لجنة العشرين أفيد للجهاز السياسى.

أما بالنسبة للسرية والعلنية فنحن غير مختلفين. وكلما كثر عدد أفراد الجهاز يحدث تسرب لهذا التنظيم، وإذا حدث تسرب، وانتشر داخل التجمعات الأخرى، فإن ذلك قد يؤدى إلى نتيجة خطيرة يجب أن ننتبه لها، وهى أن السرية قد تستغل وتتكون تجمعات أخرى تحت ستار هذه السرية!

ونحن نقول: إن السرية صعبة التحقيق، وصعوبتها تحدد لنا المدة التى تستمر خلالها هذه السرية.. فهل نستمر فيها لمدة سنتين أو أقل من ذلك؟ وهل تكون عملية إخفاء للأسماء؟ كل هذه نقاط فى حاجة إلى دراسة.

وفى الحقيقة يجب أن نحدد الخطوط التى نسير فيها، ويجب أن نجيب على أسئلة معينة: فكيف نبدأ التكوين؟ وكيف نسير فى هذا التكوين؟ لابد أن نقرر هذا الآن، لأن هذه الأسئلة تتساءلها كل الناس. هل أمانة العمال هى التى تجند منفصلة؟ هل يقوم بذلك أمانتا الاتصال؟ أم نقوم به نحن جميعا؟ومن أين؟ إننا إذا أجبنا على هذه الأسئلة نسير خطوات إلى الأمام.

وبعد التجنيد يأتى سؤال آخر: هل ستمر فترة اختبار وتدريب للناس الذين نجندهم؟ أو أننا سنعتبرهم أفرادا فى الجهاز بمجرد تجنيدهم؟ وهل يمكن أن يتم ذلك فى أول فترة؟ أو أننا سنسير معهم فى فترات تجنيد أخرى، بحيث لا يكون الاتصال بهم على أساس أنهم أفراد فى الجهاز إلا بعد فترة اختبار وتدريب؟

ثم بالنسبة لكيفية تكوينهم، هل سيكونون فى شكل لجان؟ هل من الأنسب أن نبدأ بلجنة داخل المصنع مكونة من شخصين أو ثلاثة أشخاص تقابلها لجنة العشرين واللجنة النقابية ومجلس الادارة، أو نبدأ بالتكوين على مستوى أعلى من هذا، بحيث تكون لدينا خلية فى المنطقة وخلية فى المحافظة؟ والحقيقة أننا سنجد كثيرا من التناقضات لابد أن نتنبه لها.

أما السؤال الأخير، فهو متعلق بنقطة هامة هى: العلاقة بين هذا الجهاز وبين الاتحاد الاشتراكى! إننى أقول فى هذا الصدد: إنه ليس من المصلحة أن «نهدم» الاتحاد الاشتراكى على الاطلاق.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

سأتكلم عن نقطة السرية والعلنية، وعن نوع العلاقة بين التنظيم والاتحاد الاشتراكى.

وفى الواقع قد أكون أحد الذين يعتقدون أن السرية ليست صعبة فقط، بل هى فى كثير من الأحيان معطلة للعمل أيضا! وليس معنى ذلك أنى أقول فى المرحلة الأولى: إننا نعلن عن كل عضو أدخلناه فى التنظيم السياسى، وأنا أريد أن أعطى صورة واقعية لبعض الأشياء.

فإذا فرضنا وعُلم اليوم للقطر المصرى أن هناك ما يسمى بالتنظيم السياسى، وأنه فى مرحلة التكوين وهذا كلام نشرته فعلا كل الصحف، وقالت: إن الأمانة العامة تبحث مسألة تكوين التنظيم السياسى. وإذا تحدثنا عن السرية بمعنى أن يكون الأشخاص غير معروفين، لأن من المهم أن يكونوا غير معروفين حتى لا يؤثر

اختيارهم على باقى الأعضاء فى لجان الوحدات الذين لم يقع عليهم الاختيار، فإن الشخص الذى لم يتصل به أحد ليكون فى التنظيم السياسى، سيعلم فعلا أنه ليس فى التنظيم - أى أن علم الشخص بأنه ليس فى التنظيم مستفاد من مجرد عدم الاتصال به! إذن فإن التأثير الذى نخشى حدوثه سيحدث أيضا - بالرغم من السرية - بمجرد الإعلان عن تكوين التنظيم السياسى دون الاتصال بالشخص لإدخاله فى هذا التنظيم!

والمسألة الثانية التى أعتقد أنها مسألة مهمة، هى أنه فى مرحلة العمل الفعلى، فنحن نقول: إن هناك نوعين من الناس: أناس ملتزمون، وأناس غير ملتزمين فى أمانات الاتحاد الاشتراكى. والملتزم عادة يأخذ خطا معينا هو خط التنظيم السياسى، ويحاول أن يطبقه داخل الوحدة، وقد ينجح وقد لا ينجح.

والمهم - فى اعتقادى - هو أن أى تنظيم سياسى يحاول دائما أن يحوز ثقة الجماهير فى التنظيم نفسه، وليس فى أشخاص التنظيم! وهذا يأتى أساسا من معرفة الناس لموقف التنظيم من كل مشكلة من المشكلات.

ففى الحالات التى يفشل فيها التنظيم فى أن يجعل الاتحاد الاشتراكى - فى منطقة من المناطق - يتخذ الموقف الذى يرغبه، فى مثل هذه الحالة يكون من الواضح أن الاتحاد الاشتراكى لا يعلم ما هو موقف التنظيم السياسى! بمعنى أنه ليس هناك فرق بين مواقف سياسية يتخذها التنظيم السياسى ومواقف سياسية يتخذها الاتحاد الاشتراكى، لأنه ليس معلوما للناس موقف كل منهما.

فإذا لم يكن معلوما للناس مواقف مختلفة للتنظيم السياسى بالنسبة لمشاكل مختلفة، فإن التنظيم السياسى الموجود فعليا أمام الناس هو الاتحاد الاشتراكى، وبالتالى فإن الالتزام والحكم على المواقف السياسية يكون على أساس موقف الاتحاد الاشتراكى، وليس على أساس موقف التنظيم السياسى!

وبالنسبة للسرية أيضا، فإنى أعتقد أنه بمجرد وجود أعضاء منظمين فى مكان يعملون فيه، فإنهم سيكونون معلومين لكل الناس! فليس معقولا أن يكونوا غيرمعروفين فى الوقت الذى سيقومون فيه بتجنيد أعضاء آخرين فى المصنع الذى يعملون فيه! ونحن نعرف أن التنظيم لن يكون محصورا فيهم، وأنه من الممكن أن يبدأ بشخص واحد أو اثنين أو ثلاثة، وقد يكونوا غير معلومين لفترة، ولكنهم إذا بدأوا يضمون عناصر أخرى لهذا التنظيم من داخل الوحدة من بين العمال، فقد أصبحوا معلومين لعدد كبير جدا من الناس. ومن غير المعقول أن نقول: إن هؤلاء الناس موجودون ومعلومون للكافة، وأنهم يعملون كجهاز مستقل أو أنهم يعملون بصفة سرية، فى الوقت الذى يعلم فيه الجميع أنهم تابعون بشكل من الأشكال أو مرتبطون مع الحكومة!

أما فيما يتعلق بالخوف من العلنية، كنتيجة للخوف من الضغط من الخارج، فإن العملية فى الواقع يمكن أن تأخذ شكلا مختلفا، لو أننا اعتبرنا الوجود فى التنظيم السياسى فى حد ذاته دلالة ثقة، يمكن لكل الناس أن يحوزوها إذا ما تصرفوا تصرفات معينة أى يكون التنظيم موجودا داخل الاتحاد الاشتراكى كدافع للراغبين فى أن

يأخذوا نوع التصرف الذى يجعلهم فى النهاية أعضاء فى هذا التنظيم.

والنقطة الثانية التى أريد أن أتكلم فيها، هى العلاقة ما بين الاتحاد الاشتراكى والتنظيم السياسى. ففى ذهنى أن توضيح هذه المسألة هو ما قلته أمس وأعيده اليوم، وهو يتضح بالتفريق بين نوعين من التنظيمات، وما هى العلاقة بين هذين النوعين: النوع الأول نسميه تنظيم الجماهير، والنوع الثانى هو الذى نسميه التنظيم الحزبى - بغض النظر عما إذا كنا نسميه حزبا أولا نسميه.

فالتنظيم الجماهيرى أساسا يضم كل الناس، وهو يكوّن على أساس الانتخاب، وكل الناس موجودة فيه على هذا الأساس، وهو أساسا يدافع عن مصالحهم أو يقوم بتمثيلهم.

أما التنظيم الحزبى، فهو يختلف عن هذا فى أنه مجموعة مترابطة بفكر واحد، وتعمل من أجل هدف واحد سياسى محدد وملتزم. وهذا النوع يتم عن طريق الاختيار بينما يتم النوع الأول عن طريق الانتخاب.

والتنظيم الحزبى يرغب عادة فى التواجد فى كل تنظيم جماهيرى ليحركه، سواء كان هذا التنظيم الجماهيرى هو وحدة الاتحاد الاشتراكى، أو نقابة عمالية، أو جمعية تعاونية فى الريف، أو نقابة زراعية، أو جمعية أدبية، أو غير ذلك من الجماعات المختلفة.

وأنا لا أتصور أن أى تنظيم حزبى عندما ينتشر يكون له واحد فى كل مكان! فإذا كان له واحد فى مكان ما، فإن هذا الواحد يعمل

باعتباره يمثل وجهةنظر يحاول إقناع الآخرين بها، لأنه لا يمثل سلطة بالنسبة لهم! وهو يمثل رأيا يلتزم به أمام جماعته، ولكنه لا يلزم الجهة الجماهيرية التى يعمل فيها - أى لا يلزم النقابة.

فإذا كان موقف التنظيم السياسى - فى الفترة الحالية مثلا - ألا يطالب بزيادة الأجور، فإن عضو التنظيم فى النقابة يحاول فى المناقشات أن يقنع النقابة بعدم المطالبة بزيادة الأجور، ولكن النقابة غير ملزمة بقبول رأيه، لأن النقابة - فى مثل هذه الحالة - منتخبة من العمال. أى أنه يحاول داخل النقابة أن يقنعها بوجهة نظر التنظيم السياسى. ونفس الشيء يكون داخل الاتحاد الاشتراكى.

إننى أتصور أن المشكلة الأساسية - فى واقع الأمر - هى أننا لوحرصنا من الأصل على ألا يكون التنظيم السياسى سلطة داخل أى تنظيم جماهيرى، وإنما يكون عبارة عن أفراد يلتزمون بمواقف معينة يحاولون فى داخل التنظيمات الجماهيرية أن يقنعوا الغير بها، فى هذه الحالة لا نخشى من وجود التنظيم السياسى جنبا إلى جنب مع التنظيم الجماهيرى.

إننى أتصور، فى المستقبل البعيد، أنه يمكن أن يكون للتنظيم فى أحد المصانع عددا كبيرا أكثر من مجرد لجنة العشرين. فيمكن مثلا فى مصنع تعداد عماله ستة آلاف عامل أن نجد حوالى ٢٠٠ أو ٣٠٠ عضو فى التنظيم، منهم من يكون فى اللجنة النقابية، ومنهم من يكون فى لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المصنع، ومنهم من لا يكون فى أى من هذه التشكيلات. وكل هؤلاء الناس يأخذون مواقف موحدة، وكل فى مجال عمله يحاول تطبيقها. وأنا لا أتصور أن

يعمل هؤلاء الناس منفصلين! فوجود مثل هذا الموقف يستلزم الاجتماع والمناقشة. بل إن الالتزام لا يمكن أن يتم فى الواقع إلا كنتيجة للاجتماع والمناقشة والمشاركة فى العملية.

إن السرية ممكنة فى مرحلة، وإنما متى بدأ هذا التنظيم ينتشر، ويعمل، ويتخذ مواقف معينة من أشياء مختلفة داخل الوحدة، وبدأت الاجتماعات - فقد انتفت السرية أساسا من هذه العملية! فضلًا عن أن من لم يتم الاتصال به لإدخاله فى التنظيم سيعلم مقدما أنه ليس عضوا فى التنظيم السياسى.

زكريا محيى الدين:

إننى عندما تكلمت عن العلنية والسرية كنت أتصور موقفا من الناحية العملية وليس من الناحية النظرية.

وفى تقديرى أن الكلام الذى شرحه ووضحه الأخ ابراهيم سعد الدين الآن، له وجاهته فى المدى الطويل.

ولكن لنفرض اليوم أننا اخترنا أناسا، وقلنا: إن هؤلاء هم الجهاز السياسى! فكيف يكون ذلك بينما نحن - قيادة هذا الجهاز السياسى - لا نضمن تصرفاتهم؟ كيف نعلن أن «فلان وفلان» هم الجهاز السياسى فى المصنع «الفلانى»، فتتجه إليهم جميع الأنظار التى ستحكم علينا فى هذا الاختيار، ثم يتضح أن هذا الاختيار - فى كثير من الأحيان - يكون غير سليم؟

ثم عندما نختار، كيف سيكون ذلك؟ إننى لا أتصور أن هذه الأمانة العامة ستباشر هذه العملية على مستوى الوحدات الجماهيرية،

بل إن العملية ستتم على مستويات، وستقومون أنتم بالاختيار على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام، ولكنكم بعد ذلك ستتركون الحرية لهؤلاء الناس الذين اخترتموهم، لكى يختاروا هم المستويات الأخرى التى فى مستوى الوحدات الجماهيرية.

إننا نختار الناس على أساس أنهم تحت الاختبار وتحت التدريب، فكيف نعلنهم اليوم؟ إننا بذلك نترك الناس تحكم عليهم، وبالتالى تحكم على الجهاز السياسى مستقبلا!

هذا الإعلان ممكن بعد سنتين مثلا، عندما يكون هذا الجهاز جهازاسياسيا حديديا ملتزما تماما ومدربا تدريبا عاليا، وإنما يجب ألا ننسى أننا الآن نبدأ من نقطة الصفر! حقيقة أن هناك أناسا موجودون الآن، ولكن عددهم بسيط.

هذه هى النقطة التى أردت أن أبرزها.

سيد مرعى:

يبدو لى أن النقطة الأولى الخاصة بالجهاز السياسى يجب أن تكون تالية لموضوع تنشيط الاتحاد الاشتراكى! لأن الاتحاد الاشتراكى - فى لجانه الحالية - يمكن أن نشبهه بخامة لم نستغلها الاستغلال الكافى، وهذه اللجان يمكن أن تنشط إذا أوجدنا لها أسلوب العمل.

والنقطة التى مسها السيد زكريا محيى الدين تمثل نقطة أساسية، وهى أسلوب العمل فى الاتحاد الاشتراكى وفى الجهاز السياسى.

ونحن إذا سارعنا باختيار الجهاز السياسى، سواء ـ كما تقول المذكرة ـ من المختارين فى لجان الاتحاد الاشتراكى المختلفة، أو من غيرها، فإننا نكون متسرعين فى خلق الجهاز السياسى قبل أن ننشط الاتحاد الاشتراكى! وتدفعنا إلى ذلك رغبتنا فى خلق هذا الجهاز.

وإنما إذا أخذنا موضوع تنشيط الاتحاد الاشتراكى كأصل، فإن هذا التنشيط ينعكس أثره على الأفراد الموجودين، ويكون من شأنه أن نختار جهازا سياسيا صالحا فى داخل الاتحاد الاشتراكى نفسه.

فما هى طريقة تنشيط الاتحاد الاشتراكى، وما هو الأسلوب؟ لقد رأينا ـ بمناسبة انتخابات رئيس الجمهورية ـ نشاطا فى لجان الاتحاد الاشتراكى بصفة عامة، لأنه وجد موضوع معين فنشطت جميع وحدات الاتحاد الاشتراكى، وكان لها دور كبير فى قيادة الجماهير. أى أنه عندما يوجد أسلوب عمل لهذه اللجان فإنها تنشط. وهذا يجعلنا نقول: إن النقطة الأولى هى تنشيط الاتحاد الاشتراكى، ثم يليها الجهاز السياسى.

على صبرى:

بالنسبة لموضوع السرية، فإننا إذا كنا نتخوف من تسرب السرية، فإن طريقة عمل الجهاز السياسى ـ حتى لوحصل فيها تسرب ـ فإن أضرارها تكون محدودة جدا ولا تنتشر كلها، هذا علاوة على أنها تعتبر ارتباطا لهؤلاء، كما أنها وسيلة من وسائل الاختبار لكشف الانتهازيين فى هذه المرحلة.

والحقيقة أننا لم نبدأ من نقطة الصفر، فكلكم تعرفون أنه يوجد نشاط حدث فى جهاز سياسى قبل ذلك، ولو أنه لم يكن منظما بالتنظيم الذى نسير فيه، وقد حدث تسرب، والذين قاموا بهذا التسرب عرفوا وانكشفوا بواسطة الجهاز السياسى نفسه.

فلا خوف من السرية، خصوصا وأن هؤلاء الناس سيكونون تحت الاختبار ولن يعينوا - كما جاء بالمذكرة - ويمكن، بعد فترة طويلة، أن يصبح الجهاز السياسى، من خلال عمله فى اللجان والنقابات، هو فعلا القائد والموّجه، وفى هذه الحالة لا ضرر إطلاقا من جعله جهازا علنيا، بل العكس يجب فى هذه الحالة أن يكون علنيا.

وبالنسبة لما قاله الأخ سيد مرعى، من حيث أن العمل فى الجهاز السياسى يتلو تنشيط الاتحاد الاشتراكى، فإنى أختلف معه فى ذلك، ويجب يسير الموضوعان معا، ويجب ألا نعتمد أبدا على ما قام به التنظيم العام فى عملية مثل انتخابات الرئيس، لأنها عملية مفروغ منها، وهناك إجماع عليها!

ولكن هناك مواقف سنضطر إلى الوقوف أمام مطالب جماهيرية، وفى هذه الحالة يستطيع الجهاز السياسى - إذا كان قويا - أن يحرك الجماهير، ويطلعها على حقيقة الأوضاع.

وبالنسبة لطريقة العمل فى الجهاز،بدلا من أن ندخل فى التفاصيل وكيفية عمل هذا الجهاز، فإنى أرى أن نبدأ فورا فى تكوين الجهاز، ومن خلال العمل نستطيع أن نعرف طريقة العمل، خصوصا ونحن فى حاجة إلى توعية وتدريب فى هذه الفترة. وقد أشارت المذكرة إلى كيفية التدريب.

ومن حيث التوعية، ستكون هناك توعية عن طريق المعهد. ومن خلال العمل نفسه، وبالمناقشات الموضوعية، فإن الجهاز ينشط إذا كانت هناك حركة اتصال بينه وبين القواعد عن طريق نشرات أو اجتماعات أو غيرها.

ومن خلال هذه المناقشات، ومن خلال هذا العمل نفسه يمكن أن نعتبر ذلك نوعا من التدريب العملى فى موضوعات محددة بخلاف التدريب النظرى فى معهد أو غيره.

وعلى ذلك فإنى أحبذ فكرة السرية.

خالد محيى الدين:

يبدو لى أن السرية والعلنية فى حاجة إلى توضيح! فهل المقصود بالسرية أن يكون الجهاز عبارة عن جماعة سرية تجتمع بطريقة مختفية، وتخشى من أن يكشف البوليس اجتماعاتها؟

(ضحك)

عبد الحكيم عامر:

إن البوليس موجود هنا.

(ضحك)

خالد محيى الدين:

يبدو لى أن المقصود هو ألا يعلن عن اجتماعات الجهاز أو قراراته، أى أن المقصود بالسرية هو زيادة الحرص. وفى هذه الحالة يحسن أن نستعمل لفظا آخر هو «غير علنى».

سيد مرعى:

هل سيقول الشخص أنه منتم إلى جهاز سرى؟

خالد محيى الدين:

المفروض أنه عند اتخاذ قرار معين فإنه يحاول أن يفرضه بطريق الإقناع.

وأنا أوافق الأخ على صبرى من حيث أن الجهاز السياسى نفسه، إذا تكوّن، فإنه هو الذى سيعطى الروح والحياة للاتحاد الاشتراكى، لأن وجود جماعة منظمة موحدة الفكر يدفع الاتحاد الاشتراكى.

ولو أنه يمكن أن نختار عناصر جديدة، ونجندها من خلال النشاط العادى اليومى للاتحاد الاشتراكى، ومن خلال الاهتمامات العادية بالأحداث الجارية كل يوم.

والنقطة الأخيرة أنه كان هناك شيء موجود ويعمل فعلا، فما هى العلاقة بينه وبين هذا التنظيم الذى ينشأ جديدا؟ هذه نقطة فى حاجة إلى توضيح، إذ يوجد فعلا فى مجال الصحافة أناس يعملون.

عبد الحكيم عامر:

الحقيقة أن العلنية لها عيب رئيسى، لأننا عندما نعلن عن الناس الذين اخترناهم، فكأننا نكوّن حزبين!. وبذلك يحصل تصادم بين التنظيمات القديمة والجديدة! وسيكون هذا التصادم تصادما جماهيريا! وهذا علاوة على موضوع تحطيم الأفراد، وهو موضوع فرعى.

ولذلك فإن الرأى الغالب هو الذى يحبذ السرية أو الغير علنية، فلابد أن نسير بطريقة غير علنية فى التنظيم السياسى، مع تنشيط الاتحاد الاشتراكى فى نفس الوقت. وهذا أمر مفروغ منه، ونوقش فى الجلسة الماضية، واتفق على أن يكون له أولوية. فلا خلاف إذن فى ضرورة تنشيط الاتحاد الاشتراكى مع إيجاد التنظيم..

أما بالنسبة لنقطة الاختيار فى التنظيم، فإنه لا يمكن أن يقوم تنظيم سياسى جديد على أساس قديم! بمعنى أنه يجب ألا نسير بالأسلوب القديم، لأننا إذا أخذنا بالأسلوب القديم، وتوسعنا فى التنظيم الجديد على هذا الأساس، فإننا سنأخذ «الحابل مع النابل» مع وجود المتناقضات ولن نصل إلى نتيجة!

وقد نوقشت الآن أسس معينة لهذا الاختيار. وفى رأيى أنه لابد أن يكون الشخص الذى نختاره ذا اتجاه اشتراكى سليم، وأن يكون حركيا، ومن البديهى ألا يكون انتهازيا ـ أى أن الأساس هو أن يكون الشخص لديه استعداد اشتراكى، وأن يكون حركيا ومثقفا، لا أن يكون جاهلا، لأنه من غير المعقول أن نطلب من شخص جاهل أن يقود الجماهير، وإنما لابد أن يكون الشخص على قدر من الثقافة يسمح له بأن يستوعب التدريب، إذا كان هناك تدريب.

فى اعتقادى أنه لا خلاف فى هذا بالنسبة للاختيار، سواء كان من داخل لجان الاتحاد الاشتراكى أو من خارجها، فإذا كان يوجد فى لجان الاتحاد من تتوافر فيه هذه الصفات، فلابد أن تكون له أفضلية، أما إذا لم نجد داخل هذه اللجان، فنأخذ من خارجها!

النقطة الأخرى هى موضوع أمناء المحافظات الحاليين، إذ يجوز أن يكون جزءا كبيرا منهم ليس على مستوى التنظيم.

الدكتور رشدى سعيد:

إننى أريد أن أتكلم فى نقطة واحدة هى عمل هذا الجهاز، وهى نقطة مهمة، واعتقد أنه لابد أن يكون لنا موقف فى جميع المشاكل التى تقابل الناس، بحيث إذا اتخذنا موقفا فى أى مكان، يكون الجهاز مسئولا عن تمهيد الأرض لهذا الموقف. وإنما هذا يستدعى أن نتخذ موقفا لكى يكون للجهاز عمل!

عبد الحكيم عامر:

بالنسبة لأمناء المحافظات الحاليين، فإنهم جميعا معينون، وأعتقد أن الوقت مبكر بحيث لا نفصل بعضهم. ولكن إذا سرنا فى التنظيم خطوات، ووجدنا الشخص الصالح، فيمكن أن نجرى بعض التنقلات، ونقول: هذا بدلا من «فلان»!

ولكن إذا فعلنا ذلك اليوم، فعلى أى أساس؟ المفروض أن يوجد الأشخاص عندما يقف على قدميه، وهو الآن لا يستطيع أن يحكم على الأشخاص الجدد. ولذلك فإن تغيير الأمناء يأتى فى مرحلة متأخرة، بعد أن يظهر شكل التنظيم فى الوجود.

وأنا شخصيا لا أتصور أنه يمكن أن نجد فى التنظيم السياسى لدينا آلافا فى خلال شهور، وإلا فإننا سنجمع عددا كبيرا، ويكون الحكم عليهم صعبا!

وهناك مثل بسيط على هذا، فقد اجتمعنا أمس فى أمانة المهنيين، وكانت أمامنا معلومات عن أناس كثيرين، وكانت هناك وجهات نظر مختلفة: فالبعض يقول عن شخص: إنه ممتاز! والبعض الآخر يقول عن نفس الشخص: إنه متوسط!

والحقيقة أن العملية ليست سهلة، وهى فى حاجة إلى تدقيق أكثر، وإلى أن تتم على مراحل. وفى المرحلة الأولى لابد أن تكون العملية ضيقة، ثم نتوسع من المرحلة الضيقة إلى مرحلة أوسع، على أساس الثقة، لأنهم سيكونون محل ثقة فى اختيار الآخرين، ولكن إذا كانوا هم أساسا ليسوا محل ثقة كافية، أو أن حكمهم على الناس غير صحيح، فإن كل الذى سيترتب على هذا سيكون غير صحيح!

وبذلك سنقع فى الخطأ، ونخرج منه إلى خطأ آخر! أى سلسلة من الأخطاء فى القرية وفى المصنع. ولذلك فإن رأيى الشخصى هو أنه لابد أن تكون عملية التنظيم فى الأمانات محدودة فى البداية إلى حد كبير، وأن يكون الانتقاء كاملا ومضمونا إلى حد كبير- ليس بنسبة ١٠٠٪، وإنما بنسبة ٩٠٪ أو ٨٠٪!

الدكتور حسين خلاف:

هذا اتجاه صحيح، وإنما لابد أن يُربط بكل حركة بالتحديد ما نريد أن نقوم به فى الاتحاد الاشتراكى بمختلف مستوياته، لأن المسألة ليست متعلقة بأمناء المحافظات فقط، بل تتعلق أيضا بالأقسام والمراكز.

ولا شك أنه يجرى حاليا التفكير فى جعل أمين لجنة المحافظة فى مـسـتـوى المحـافظ! وإعطائه مـرتب نائب وزير، أو شىء من هذا القبيل! وأنا أعتقد أن الرأى العام سيتلقى هذا - إذا طبق فعلا - بشىء كثير من الدهشة! لأنه لا يثق فى كثير من أمناء المحافظات! فإذا رفعناهم من الناحية المادية - ولو أن المادة لا ترفع ولا تخفض أحدا - فإنه يرانا ندعمهم فى مراكز هو نفسه لا يعتقد أنهم أهل لها، أو هو لا يعطيهم مثل هذه المراكز! ولذلك فإن كل تحديد لمركزهم القانونى، أو مـركـزهم فى الاتحـاد الاشـتـراكى، يجب أن يكون مـرتبطا بأشخاصهم.

عبد الحكيم عامر:

إننى أفضل ألا نبدأ أى تغيير إلا عندما يقف التنظيم فعلا، ويكون فيه جزء أساسى نستطيع أن نختار منه الأشخاص على هذا المستوى الذين يصلحون للقيادة. أليس كذلك؟

الدكتور حسين خلاف:

نعم!

حسين الشافعى:

لقد تعرضت المذكرة لطريقة العمل، سواء فى الريف أو بالنسبة لمجال الفلاحين أو العمال، وحصل تركيز على أن يكون القسم أو المركز هو قاعدة العمل، لأنه ليس من الممكن - كما قال الأخ زكريا محيى الدين - أن تتصل الأمانة مباشرة بالوحدات الأساسية، لأنها عملية غير ممكنة!

إننا لا نتصور أن تكون أية عملية من العمليات عن طريق غير طريق أمين المحافظة، فإذا كان أمين المحافظة غير موجود، أو ليس على مستوى العمل، فإن المذكرة تعطى فرصة أن يوجد أشخاص على مستوى المراكز والأقسام كقاعدة، يمكن الإنطلاق منها إلى الوحدات الأساسية.

وأنا لا أتصور أن لجنة المحافظة المعينة، التى تعتبر أولى خطوات التنظيم، ليست تنظيما على مستوى المحافظة! وإلا فإنها ستتعبنا فى المدى البعيد! ولذلك فإن تدعيم اللجان لا يكون فى تنشيط الاتحاد الاشتراكى فقط، بل بسلامة العمل فى التنظيم أيضا.

وقد أثير فى الجلسة أن هذه العملية سابقة لأوانها، وأنها قد تهز الاتحاد الاشتراكى، ولكن الاستناد على المراكز والأقسام يعطى فرصة لتعمل مباشرة مع الوحدات الأساسية.

والذى أريد أن أقوله! إنه إذا كان التنظيم مفروضا فيه أن يقود الاتحاد الاشتراكى فى النهاية، فإن الهدف الذى يجب أن نبلغه، هو أن تكون جميع القيادات فى الوحدات الأساسية من داخل التنظيم. ولابد أن يكون هذا هدفنا إن عاجلا أو آجلا!

عباس رضوان:

بالنسبة للاتحاد الاشتراكى ولجانه القائمة، فإنى أتصور أن تشغيل الاتحاد ـ بوضعه الحالى ـ يكفى فيه إيجاد مستوى القيادات المنتخبة الموجودة.

أما التنظيم، فإن أساسه الفرد، وليس اللجنة، وأساسه الاختيار، وليس الانتخاب. وإذا وصلنا ـ فى المدى البعيد ـ إلى مجموعة من الأفراد يمكن أن تغطى كل المراكز القيادية، فإننا نغيّر.

ونحن نبدأ من لا شىء، وفى نفس الوقت مطلوب منا أن نغير! وأنا رأيى الا نغير، وإنما نستمر فى الاتحاد الاشتراكى، بوضعه القائم وبأماناته القائمة، وهذا قد يساعدنا على اكتشاف عناصر من اللجان لإدخالها فى التنظيم.. ولا يمكن النظر فى وضع الاتحاد الاشتراكى على مستوى المحافظات، ونحن لم ننظر إلى التنظيم على مستوى القيادة العليا! لأن ذلك يعتبر سابقا لأوانه!

زكريا محيى الدين:

إننى أطلب إجراء دراسة لموضوع صلة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى، وأن نأخذ فى ذلك بعض الوقت. فالحقيقة أنه يجب أن تجتمع الأمانات المختصة معا لدراسة هذا الموضوع، ولنتصور كيف تكون الحياة اليومية بين الاتحاد الاشتراكى والتنظيم.

وقد أثار الأخ رشدى سعيد أننا يمكن أن نشغل التنظيم من خلال مواقف معينة، وأنه يمكن أن نعطيه توجيهات لبحث مسائل معينة، ومحاولة إقناع الجماهير بالأفكار التى تريدها القيادة السياسية! ولكن يجب أيضا أن ندرس كيف يمكنه أن ينقل هذه المفاهيم إلى الناس!

«فالتكتيك» العملى نفسه لابد أن نضعه من الآن فى نفس الوقت الذى نختار فيه! أى أننا نختار الناس، وفى نفس الوقت ندرس طريقة عملهم، وكيف تتم!

وهذا يؤدى بنا إلى بحث الصلة بين التنظيم والاتحاد الاشتراكى، وكيف يمكن أن يحرك الجماهير؟ هل يحركها عن طريق مؤتمر الوحدة؟ هل يحركها عن طريق اللجنة التنفيذية للوحدة؟ أو يحرك الجماهيرعن طريق الجلوس معها فى المطاعم والمقاهى وغيرها؟ نريد أن نعرف كيف تتم هذه العملية، بحيث يكون هناك «تكتيك» - أو درس «تكتيكى» - نعطيه للتنظيم بمجرد اختياره.

والنقطة الثانية خاصة بالاختيار من بين الاشتراكيين الحقيقيين. ومن الطبيعى ألا نضيّق المسألة! وأنا أتصور أن نضع صياغة معينة حتى يكون من الواضح أننا سنختار أى شخص يكون لديه استعداد اشتراكى، ولا داعى لكلمة الاشتراكيين الحقيقيين، لأن الاشتراكيين الحقيقيين قلة! (ضحك) ونحن نريد أن نوسع الجهاز السياسى..

عبد الحكيم عامر:

إن النقطة الأساسية التى لابد أن ندرسها هى عملية التجنيد! كيف تسير عملية التجنيد؟ لابد أن يكون لدينا مخطط لهذا! كيف نقوم بعملية الاتصالات فى الأمانات المختلفة؟ ليس المفروض أن تقدم كل أمانة كشفا يضم ٢٠٠ اسما، تريد ضمهم وتطلب رأينا فيهم! فإن الذى يعرفهم هو الذى قدّم الكشف! وقليل من الموجودين يعرف «فلان أو علان» من الأسماء الواردة فى مثل هذا الكشف. وإنما لابد أن يكون هناك تخطيط ملزم لكل الأمانات فى عملية التجنيد، ولكن هل يجند المسئول عن المهنيين مثلا جماعة من بينهم، وبأى عدد؟ وماذا سيكون شكل هذه الجماعة؟ هل تكون خلايا؟ كل هذا لابد أن يكون له مخطط، وإلا فإننا سنجد أنفسنا فى دوامة كبيرة.

حسين الشافعى:

هل سيكون System واحد بالنسبة لكل الأمانات؟ أو أنه سيختلف حسب طبيعة كل أمانة؟

عبد الحكيم عامر:

أعتقد أنه لا يختلف كثيرا.

انور سلامة:

قد يكون هناك بعض الاختلاف فى طبيعة عمل كل أمانة عن عمل الأمانات الأخرى. وبالنسبة لأمانة العمال، فإننا نستطيع أن نضع طريقة، ونقدمها للسيد على صبرى، ثم تبحث لإقرارها.

وإنما فى تصورى أنه يجب أن تكون هناك لجنة كبيرة فى الأمانة الفرعية، ثم فى كل محافظة أمانة، كما قيل قبل ذلك فى اجتماعات السيد الرئيس، بحيث يكون هناك واحد عن العمال فى كل محافظة، وقد تكون معه لجنة مماثلة!

عبد الحكيم عامر:

إن هذا سيدخلنا إلى بحث المستويات عموما بالنسبة للعمال وغيرهم! وبالنسبة للمستوى الذى نسير فيه، هل نسير على مستوى القرية والمصنع والكلية والمدرسة؟

أنور سلامة:

إننا لا يمكن نتجاهل مصنع كفر الدوار والمحلة مثلا، لأنها مراكز هامة ومنظمة فعلا، ومعظم السادةأعضاء الأمانة العامة يعرفون أناسا كثيرين فى هذين المركزين، ويمكن أن نصل فى هذه العملية إلى رأى.

خالد محيى الدين:

بالنسبة للعمال، هل سيكون التجنيد قاصرا على العمال فقط أو أنه يشمل كل العاملين فى المصنع - مثل الدكتور والمهندس؟ أو أنهما يعتبران من المهنيين؟

الدكتور نور الدين طراف:

حيث يقصد بالعمل نطاق العمال، فإنهم يختارون كعمال، أما فى نطاق المهنيين فإننا نكوّن التشكيلات للمهنيين عموما، للأطباء والمهندسين وكل المهن الأخرى. وإنما فى مصنع يضم عمالا وأطباء ومهندسين فإنه يشملهم جميعا.

عبد الحكيم عامر:

لقد أثار الأخ كمال رفعت موضوع تجزئة الجهاز السياسى، وليس من المعقول أن نجزىء الجهاز السياسى، لأنه لابد أن يكون قيادة موحّدة للدولة الاشتراكية، وإلا فإن الدولة الاشتراكية تكون عبارة عن عدة أحزاب!

انور سلامة:

لقد قال السيد الرئيس إننا - فى مرحلة أخرى - سنضطر إلى أن نعيد التنظيم على أية صورة من الصور!

عبد الحكيم عامر:

نعم... هذا صحيح.

الدكتور نور الدين طراف:

فى تصورى أننا نختار الجهاز السياسى، ونشترط فى أفراده أن يكونوا ملتزمين، والهدف من هذا هو أن نكون رأيا عاما ملتزما بين القاعدة الجماهيرية.

ومن الضرورى أن يكون التنظيم ممثلا فى كل تشكيل جماهيرى، فلابد أن يكون له ممثلون فى لجنة الاتحاد الاشتراكى يعملون على تكوين رأى عام ملتزم فى نطاق اللجنة والعمال، وكذلك فى التشكيلات الأخرى خارج الاتحاد الاشتراكى.

فى النقابات المهنية وفى الكليات وغير ذلك، لابد أن يكون للتنظيم ممثلون أيضا ليعملوا على ربط هذه التشكيلات التى تمثل قطاعات من الجماهير.

على صبرى:

بالنسبة للعمال بالذات، فإن العملية سهلة، وليست بالصعوبة الموجودة بالنسبة للقطاعات الأخرى، وذلك لأن العمال منظمون فعلا، ولهم نشاط، سواء فى النقابات أو غيرها، ثم إنهم معروفون.

ولذلك كان من الطبيعى بالنسبة للعمال أن يكون هناك توجيه بأن نصل إلى مستوى الوحدات الأساسية، وأرى أننا يمكن أن نصل إليها، وإن كان ذلك بأعداد ليست كبيرة. وإنما يمكن - إلى حد ما - أن نصل إليها جغرافيا ومهنيا فى جميع المستويات. وبالتالى فإننا سنسير هنا «متوازيين» مع باقى الأمانات، ولكن طالما أنه يوجد قطاع يمكن تنظيمه أسرع من القطاعات الأخرى فإننا لا نلتزم بالسير معه.

عبد الحكيم عامر:

من الطبيعى أن القطاع الذى يمكنه أن يسير أسرع لا يتقيد بالقطاعات الأخرى.

على صبرى:

بالنسبة للنقطة التى أثارها الأخ رشدى سعيد، والسؤال الذى أثاره، وهو: ماذا نجعلهم يعملون؟ يبدو لى، بالنسبة لهذه النقطة، أنه يحسن أن نؤجل مناقشة هذه العملية بعض الوقت، ونفكر فيها، ولكن ليس من الضرورى أن نصل فيها إلى حل الآن! فقبل التفكير فيما نشغلهم فيه، يجب أن نعرف أولا من هم؟ ثم نفكر فيما يمكن أن يقوموا به.

عبد الحكيم عامر:

إن المسألة لها سبب! فالتنظيمات الحالية تتصور أن عملها هو مسألة المطالب، والدفاع عن المصالح! والحقيقة أن هذا ليس دورها فى الدولة الاشتراكية! ولذلك يجب أن يكون الهدف فى التنظيم غير هذا! فالهدف هو أن يكون التنظيم قيادة سياسية للدولة يختلف دورها عن الدور الحالى للنقابات.

علي صبري:

إنني أقصد أنه توجد فعلا أعمال تسمح لنا بأن نعمل فيها لمدة ستة شهور في هذه المرحلة.

أولا: عملية التدريب، والاتصال، وخلق الوحدة الفكرية بين هؤلاء الناس في المناقشة، أو في التدريب في المعهد أو غيره.

وثانيا: اتصال هؤلاء الناس، وإعطاء صورة عما يدور في مراكزهم دون تصادم، لأننا نطلب منهم، عندما نتخذ موقفا معينا، أن يقنعوا الآخرين به، وهم على الأقل سيكونون مصدرا من مصادر المعلومات الأكيدة، التي تصلنا بطريقة غيرعلنية، وتختلف عن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي التي تعتبر كلها مطالب!

هذان عملان يمكن أن نعمل فيهما لمدة ستة شهور على الأقل!

حسين ذو الفقار صبري:

إن هذا الموضوع نفسه يتطور في الاتحاد الاشتراكي إلى عملية مطالب وخلافه! وهذا قد يتعارض مع سياسة الدولة! ولذا يجب أن يكون مجال البحث عن الناس الذين يستطيعون مجابهة هذه المطالب بأن يوضحوا سياسة الدولة وإمكانياتها! وقد يكون هذا هو الأسلوب المبدئي الذي نستطيع أن نعرف به الناس، ونجعلهم يعملون فيه في الوقت الحالي.

شعراوى جمعة:

بالنسبة لكلام السيد على صبرى، فلو أمكن نحدد هنا نقطة البدء، وما الذى يجب أن نصل إليه أولا؟ وهذا يوجد توازنا ما بين الأمانات الأخرى. فمثلا لو اتفقنا على أن كل واحد من الأمانات الفرعية يعرف أناسا، يجندهم ويتصل بهم، ونصل إلى مستوى المحافظات، فإن هذا يوجد التوازن.

كمال رفعت:

بالنسبة للعلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى، فإنى ألخصها فى نقطة واحدة، هى أن الجهاز السياسى هو جهاز القيادة السياسية، والاتحاد الاشتراكى هو جهاز القاعدة الشعبية، وتفاعل الجهازين معا هو الذى يؤدى إلى التنشيط.

فأساس الجهاز السياسى أن يكون مرتبطا بالقيادة، وينقل تعليماتها، ويقوم بتوعية القاعدة. وفى الوقت ذاته يكون الاتحاد الاشتراكى بتنظيماته هو جهاز القاعدة الشعبية، أو جهاز الجماهير الذى ينقل فعلا مطالب الجماهير أو مشاعر الجماهير إلى القيادة.

واعتقد أن هذا يمكن أن يحدد العلاقة بين الجهازين وعمل الجهازين أيضا.

الدكتور نور الدين طراف:

هناك ملاحظة.. فالاتحاد الاشتراكى ولو أنه قاعدة جماهيرية إلا أنه أيضا له قيادته.. وبذلك ستكون هناك قيادتان.. وإن لم نوحد القيادتين سيحدث تضارب.. وهذا يجعلنا نقول: إن الجهاز السياسى فى النهاية سيكون هو القيادة السياسية للاتحاد الاشتراكى.

زكريا محيى الدين:

هذه نقطة نتمنى أن تتم، ولكن - من الناحية العملية - يصعب تصور إمكان تمامها بالكامل! ويجوز أن نعد بعض الناس من الجهاز السياسى ليدخلوا الانتخابات، ولكن - فى تقديرى - أنه لا يمكن المساس بالوضع الديمقراطى والمبدأ الديمقراطى لقيام الاتحاد الاشتراكى.. وهذه مسألة أساسية، لأننى لا أتصور أننا فى يوم من الأيام سنقوم بتعيين لجان الاتحاد الاشتراكى!

وهذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن أن نوحد بها قيادات الجهاز السياسى والقاعدة الشعبية، هذه هى الحالة الوحيدة، أما غير ذلك فلابد أن يكون هناك اختلاف بين القيادتين! ونحن نقبل هذا الوضع، بحيث يكون هناك فرق بين القاعدة الشعبية المنتخبة وقيادة الجهاز السياسى.

ولكن كيف نوصّل ما بين الاثنين؟ هذا هو السؤال الذى طلبت بحثه فى هذه الجلسة، وقد أشرت إليه فى الجلسة السابقة فى مناقشة لجنة محافظة القاهرة، وقلت: إن هناك بعض الأساليب يمكن أن نتبعها لمحاولة إدماج، أو تعزيز، القيادات الشعبية بالجهاز السياسى على مستوى لجان الوحدات مستوى المراكز والأقسام.

عبد الحكيم عامر:

الأساس هو أن نوجد التنظيم السياسى أولا!

زكريا محيى الدين:

لقد أثرت سؤالا عما إذا كان أمين لجنة العشرين يمكن أن تختاره القيادة السياسية؟ إن اللجنة منتخبة، ولكن الأمين والأمين المساعد يمكن تعيينهما!

عبد الحكيم عامر:

هذه مرحلة أخرى.

زكريا محيى الدين:

إننى أقول: يجب أن نفكر فيها، ولا نبت فيها برأى الآن!

عبد الحكيم عامر:

إن التنظيم السياسى ما لم يبنى على أساس التعارف الشخصى لن ينجح! بمعنى أنه إذا لم يكن هناك اتصال شخصى مباشر فى مناقشة الاشتراكية والديمقراطية، فلا يمكن أن ينجح التنظيم السياسى!

كذلك إذا تصورنا أنه يمكن أن نوكل أشخاصا معينين لتلك المهام، ونكون نحن - كقيادة- بعيدين عن تلك المهام فلن ننجح كذلك!

إذن لابد أن يتصل التنظيم السياسى بأكبر عدد ممكن من الناس اتصالا مباشرا، لأن ذلك عامل أساسى فى نجاح التنظيم.

كذلك يجب أن يستمر الاتصال - فى المرحلة الأولى - بين المستويات المختلفة، حتى يمكن بذلك توعية هؤلاء الناس، لأنهم - بالقطع - لا يعرفون الظروف الحقيقية التى تمر بها البلاد! وحين يتم

ذلك، فإن الشخص الذى سيختاره التنظيم السياسى، سيكون على درجة عالية من الوعى السياسى، بحيث يمكنه أن يدافع عن الاشتراكية، ويمكنه أن يدافع عن الخطوات التى تتخذها الدولة إزاء جميع المشاكل التى تصادفنا. وبذلك يمكن أن نضمن سلامة العمل فى الجهاز السياسى!

حسين الشافعى:

لقد اشار السيد الرئيس فى الجلسة السابقة إلى موضوع تأييد القرارات الاشتراكية التى تمت فى سوريا، وأشار سيادته كذلك إلى موضوع المساعدات الأمريكية، وكان الاتفاق أن يعد السيد كمال رفعت نشرة، أو توجيها، فى شأن هاتين المسألتين!

كمال رفعت:

لقد اعددت ما أشار اليه السيد الرئيس فى هاتين المسألتين.

أنور سلامة:

أعتقد أنه بالنسبة للقرارات الاشتراكية فى سوريا فمن الأفضل أن نبين وجهة نظرنا، ولكن بالنسبة للعراق، فإننى كنت من مدة قريبة هناك، ولقد أدى البيان الخاص بتأييدنا لتلك القرارات إلى نشوء حساسية شديدة، وذلك باعتبار أن بيننا وبين العراق قيادة موحدة.

عبدالحكيم عامر:

لقد كنا نتوقع حدوث تلك الحساسية من العراق.

أنور سلامة:

إنهم يقولون فى العراق إن ذلك التأييد يقوى البعث! وفى رأيى أن الموضوع الخاص بالتأييد يختلف فيه الشعور بالنسبة لكل من مصر والعراق.

حسين الشافعى:

إن موضوع المساعدات الأمريكية مطلوب أن نوضحه بدرجة أكبر عن موضوع تأييد القرارات الاشتراكية فى سوريا، وذلك بالنسبة للرأى العام المصرى.

عبدالحكيم عامر:

إن ذلك يتعلق بالتوقيت: هل توضيح المعونة الأمريكية مطلوب فى الوقت الحالى، فى هذا الأسبوع مثلا؟

زكريا محيى الدين:

إن رد الفعل بالنسبة لموضوع المساعدات الأمريكية لدى الشعب كله كان طيبا، اذ كانت الجماهير كلها معبأة ضد الأمريكان، وكل واحد كان على استعداد تام للتضحية، باعتبار أن ما حدث قد مس كرامة الأمة. ولكن المثقفين هم الذى يتكلمون كثيرا!

عبدالحكيم عامر:

أعتقد أن السيد كمال رفعت سيشرح الموضوع من جميع نواحيه، ولكن السؤال هو: هل هذا هو الوقت المناسب لذلك؟

فتحى الديب:

بالنسبة للقرارات الاشتراكية فى سوريا وتأييدنا لها، فمهما قلنا الآن فإن العراق لن يقتنع!

كمال الدين رفعت:

إن النشرة التى ستصدر ستوضح ما هى المعونة الأمريكية وما هى طبيعتها، وهل هى معونة أو أنها قرض ؟ واذا قطعت عنا مثلا، فهل ذلك يؤثر على اقتصادنا؟ والعملية بهذا تمثل تثقيفاً للناس من ناحية، ومن ناحية أخرى ستكون عملية شرح أكثر مما هى مهاجمة لأمريكا!

عبدالحكيم عامر:

إننى أرى أن نؤجل إصدار تلك النشرة بالنسبة لموضوع المعونة الأمريكية فترة قصيرة!

كمال الدين رفعت:

أما بالنسبة لموضوع سوريا، فإنه موضوع دقيق، لأننا نسير فى النشرات على أساس أن تكون تثقيفا للجماهير وتوضيحاً للحقائق، أكثر من كونها عملية إثارة!

عبد الحكيم عامر:

إن تلك العملية مفيدة، بصرف النظر عن المعهد، وذلك بالنسبة لجماهير الشعب.

كمال الدين رفعت:

لقد ركزنا فى توضيح تأييدنا للقرارات الاشتراكية، على أساس أنه يجب مواجهة التناقض الموجود هناك، ومواجهة الجماهير التى تطالب بالاشتراكية، ولقد اضطر البعث أن يحمى نفسه من العناصر الرأسمالية فى سوريا فاتخذ هذه الخطوة.

وتوضيحنا للتأييد، ينحصر فيها كإجراء يمكن أن يعطى فرصة للجماهير السورية لتتمسك بالاشتراكية.

فتحى الديب:

هل ستكون عملية التوضيح للداخل؟

عبدالحكيم عامر:

لابد أن هذا التوضيح يُعرف فى سوريا، إذ يجوز أن يتسرب، لأنه من غير المعقول أن يعم مثل ذلك التوضيح بالشكل الخاص.

على صبرى:

إننى أرجو أن ترسل لنا النشرات قبل الاجتماع بيوم أو يومين، حتى يتسنى لنا دراستها.

عبدالحكيم عامر:

أرجو من السيد كمال رفعت أن يوزع النشرات قبل الاجتماع بيوم أو اثنين

أى موضوعات أخرى ترغبون فى مناقشتها؟

كمال الدين الحناوى:

إننا لابد أن نتفق فى عملية التجنيد على أساس موحد، بحيث أن أى أسماء ترشح لاينفرد أى شخص بترشيحها! بمعنى أنه يجب أن يشترك فى عملية تزكية الأفراد شخصان أو ثلاثة حتى يكون هناك ضمان للعملية!

عبدالحكيم عامر:

أعتقد أنه سبق الموافقة على قرار بأن تعرض الأسماء المرشحة أولا بأول على الأمانة العامة، وتوافق عليها بعد المناقشة.

لكنه فى رأيى أن تتقدم كل أمانة بمذكرة بخطة عملها، بصرف النظر عن تحديد الأسماء، وتتلخص الخطة المشار إليها فى كيفية التجنيد بالنسبة لكل أمانة، حتى تكون لدينا صورة عامة للعملية.

حسين الشافعى:

لدينا الآن مذكرة أخرى، وهى تتعلق بتنشيط وحدات الاتحاد الاشتراكى العربى.

وكان مطلوب منا إعدادها فى الجلسة السابقة.

وأرجو الأخ شعراوى جمعة أن يتفضل بتلاوة المذكرة المشار اليها.

شعراوى جمعة:

تلا سيادته المذكرة وهذا نصها:

مذكرة

بشأن تنشيط وحدات الاتحاد الاشتراكى العربى

أولا: كى يتم تحريك الاتحاد الاشتراكى ليحقق الغرض من إنشائه، يجب تحقيق المبادئ الآتية:-

١ - وضع التنظيم أمام مسئولياته السياسية والتزامه بتنفيذها.

٢ - تنظيم الاتصال بين قيادة التنظيم وقواعده، بحيث يؤدى إلى حركة مستمرة.

٣ - الالتزام بقانون الاتحاد الاشتراكى وقواعده المنظمة للعمل.

ثانيا: وسائل تحقيق هذه المبادئ:

تتخذ الخطوات التالية بعد لتحقيق المبادئ السابقة:

٤ - القيام بحملة كبيرة لإيضاح قانون الاتحاد الاشتراكى، وواجبات الأعضاء العاملين فى اللجان وخارجها.

٥ - تقييم مؤتمرات الوحدات التى تمت حتى الآن، ومناقشة لجان المحافظات، وأمناء الأقسام والمراكز والوحدات، فى أهم الدروس الناتجة عن هذا التقييم.

٦ - دراسة شخصية أمناء لجان المحافظات واتخاذ قرار بخصوصهم.

٧ - تدعيم لجان المحافظات بأفراد من الكادر السياسى، وإصدار التعليمات الخاصة بتنظيم اللجان الى أمانات فرعية، وتحديد اختصاصات هذه الأمانات.

٨ ـ تنفيذ قانون الاتحاد الاشتراكى، فيما يختص بفصل الأعضاء غير الملتزمين والعناصر السلبية.

٩ـ عقد مؤتمرات الأقسام والمراكز.

١٠ ـ تشكيل لجان تحضيرية، للتحضير لمؤتمرات المحافظات، لدراسة موضوعى الإنتاج والديمقراطية، وأى مواضيع أخرى ذات طابع عام بالنسبة للمحافظة أو الجمهورية العربية المتحدة.

١١ ـ تقوم لجنة الدعوة والفكر الاشتراكى بتنظيم حملة توعية عن طريق المحاضرات والندوات.

١٢ ـ تنظيم برنامج لقاءات بين اللجان العليا فى التنظيم والمستويات التالية لها، مثل لقاءات لجان المحافظات وأمناء المراكز والأقسام وأمناء الوحدات، ولقاءات الأمانات الفرعية مع لجان المحافظات والأقسام والمراكز

١٣ ـ التحضير لمؤتمر الفلاحين والتعاونيين والمنتجين.

ثالثا: برنامج العمل المقترح:

١٤ ـ الفترة من ٦ فبراير إلى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥:

تقوم الأمانة العامة بعقد مؤتمرات شعبية وندوات مع لجان المحافظات والمؤتمرات، لتعبئة الجماهير بمناسبة انتخاب الرئاسة. كما يتم فيها التحضير لمؤتمرات الأقسام والمراكز. وستكون هناك زيارات مرتبطة ببرنامج السيد رئيس الجمهورية، وبرنامج آخر للأمانة العامة، على أن تقسم إلى مجموعات كل مجموعة تتكون من ثلاثة أعضاء، للقيام بزيارة المحافظات والأقسام والمراكز إذا أمكن ذلك.

١٥ ـ الفترة خلال أبريل ومايو:

أ ـ يتم عقد مؤتمرات الأقسام والمراكز.

ب ـ التحضير لمؤتمرات المحافظات.

جـ ـ التحضير لموتمرات التعاونيين والإنتاج.

١٦ ـ الفترة خلال شهرى يونيو ويوليو:

أ ـ تقييم مؤتمرات الأقسام والمراكز.

ب ـ البدء فى مؤتمرات المحافظات.

جـ ـ التحضير لاحتفالات يوليو.

١٧ ـ الفترة خلال شهر سبتمبر:

أ ـ استكمال مؤتمرات المحافظات.

ب ـ التحضير لمؤتمرات الفلاحين والمنتجين

١٨ ـ الفترة خلال أكتوبر ونوفمبر:

أ ـ قيام مؤتمرات الفلاحين والمنتجين

ب . التحضير لقيام المؤتمر القومى العام.

رابعا: ملاحظات:

١٩ ـ يجب دائما تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمرات المحافظات تحدد الموضوعات التى يجب دراستها، تحت اشراف أمانتى الاتصال.

٢٠ ـ تقوم لجنة الدعوة والفكر الاشتراكى خلال هذه الندوات والمؤتمرات بتحضير برنامج للتوعية.

٢١ ـ يقوم المعهد بتدريب أفراد الكادر السياسى، ويفضل الأفراد الموجودون داخل لجان الاتحاد الاشتراكى كأسبقية أولى.

٢٢ ـ تقوم القاعدة الشعبية فى هذه الفترة بدراسة مشروعات القوانين الهامة وإبداء الرأى فيها قبل عرضها على مجلس الأمة، مثل قوانين المجالس الشعبية ـ تنظيم الأسرة ـ الإسكان وغيرها.

الدكتور حسين خلاف:

إننى ألاحظ أن المذكرة تتضمن اقتراحات قيمة، ولكننى كنت أعتقد أنه من الأفضل أن نسأل كل أمانة فرعية عن برنامجها، ثم تجمع هذه البرامج، وتنسق فيما بينها، وبهذا يمكن أن نحصل على أفكار جديدة، لأن كل أمانة تعرف فعلها - وهو يختلف بطبيعة الحال من أمانة لأخرى - ولكن قد يحدث أن تعمل أمانتان فى عملية مشابهة، فمن الأفضل أن يشتركا فى ذلك.

ولذلك فإننى أعتقد - كنقطة بداية - أن نسأل كل أمانة فرعية عن برنامجها. ولقد سبق أن تقدمت بهذا الاقتراح.

ولعل ما تناولته المذكرة من مقترحات تتلخص فى عمل مؤتمرات، فإن الفترة من ٦ فبراير إلى ٢٥ مارس ١٩٦٥ ستكون مؤتمرات، ويستمر التحضير للمؤتمرات وإقامتها حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥، ومن الطبيعى أن لهذه المؤتمرات أهمية، ولكن الاتحاد الاشتراكى لابد أن تكون له جوانب أخرى من النشاط!

كذلك فإننى أعتقد أنه من الأجدى أن تثار قضايا كبرى تكون محل اهتمام الاتحاد الاشتراكى، ويمكن أن يترتب عليها اجتذاب الرأى العام، لأننا نواجه تحديات كبيرة فى بلدنا، فلو أننا جعلناها

قضايا كبيرة نطرحها على الاتحاد الاشتراكى، فإن ذلك يؤدى إلى نتائج طيبة، وبعدئذ ننتقل إلى مشروعات، أو أمور أخرى.

وربما كنت متأثرا فى حديثى هذا بما رأيته أثناء زيارتى لكوبا أخيرا، فقد شغلوا المواطنين هناك بقضية هامة هى «محو الأمية» ويقوم الحزب بالتعاون مع الحكومة فى تلك القضية.

ومن الأمور التى تنشط الاتحاد الاشتراكى، تنظيم بحث تلك التحديات والمهام التى نتصدى لها.

شعراوى جمعة:

فى الحقيقة أن الدكتور حسين خلاف لم يحضر جلستين سابقتين، اذ أن النشاط غير قاصر على المؤتمرات، لأن هناك ندوات للتوعية، ودراسات لموضوعات حيوية تهم الدولة كلها، مثل تنظيم الأسرة، بالإضافة الى أى موضوعات كبيرة تثار فى مجلس الأمة.

وبالنسبة للمذكرة، فقد أشارت الى ضرورة قيام لجان بتحضير الموضوعات المطلوبة، ولقد ركزنا حقيقة على مؤتمرات الأقسام والمراكز والمحافظات، لأنها فى الغالب تكون أعدادا محدودة، وأعضاؤها على مستوى معين، بخلاف مؤتمرات الوحدات التى تمثل فيها كل قوى الشعب العاملة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

إن النقطة التى أثارها الدكتور حسين خلاف، هامة جدا فى تحديد مفهوم الاتحاد الاشتراكى . فالمفهوم الأول للاتحاد الاشتراكى، هو توجيه رأى الجماهير نحو الاشتراكية.

فلجنة العشرين تجتمع وتناقش وتبدى رأيها.

والغرض الأساسى أن نجعل الجماهير تحل مشاكلها بنفسها، ولانجعلها تطلب من الحكومة حل تلك المشاكل! ومالم يوجه الاتحاد الاشتراكى نحو ذلك، أى الاتجاه نحو طرح مشاكل معينة، فإن المؤتمرات التى يعقدها الاتحاد لن تخرج عن كونها عملية مطالب من الشعب للحكومة، ونحن لانلغى ذلك، ولكن نريد أن نضيف أنه يمكن استخلاص توجيهات معينة من الزراع - مثلا - نحو مشكلة ما، وهكذا!

والأهمية الأخرى أن وحدات العمل فى الاتحاد الاشتراكى يمكن أن تكون ذا فاعلية كبيرة، والاتحاد، بكل قطاعاته من فلاحين ومثقفين ورأسمالية وطنية، يمكن أن يشتركوا فى عملية موحدة منظمة، وبعد ذلك يمكن اختيار الأشخاص الصالحين.

حسين الشافعى

بالنسبة للنقطة الخاصة بتقييم المؤتمرات، فإننا لو وضعنا قانون الاتحاد الاشتراكى موضع التنفيذ، فالمفروض أن تجتمع لجان الاتحاد كل ٤ شهور مرة على الأقل، فإذا كانت هذه الفترة قصيرة وقريبة، فإننا لانستطيع تغييرها الا بتعديل قانون الاتحاد الاشتراكى.

وضمن الاعتبارات عدم الإحساس بالالتزام، فذلك يؤدى إلى أن يفقد التنظيم إحساسه بالجدية!

النقطة الأخرى التى أحب أعرضها، هى أنه لو أعددنا اليوم مؤتمرات أخرى فى الوحدات الأساسية، دونما تقييم عمل تلك الوحدات فى الفترة السابقة، وبغير أن نرد على النقاط التى أثيرت

من الشعب ـ ولست أذهب إلى القول بأن الرد على النقاط هو إجابة المطالب التى أثيرت، وانما الذى أود الوصول اليه، هو فى مجال تحديد المطالب وأو لوياتها بالنسبة للخدمات، لأنه يجوز، عند إعداد تخطيط، أن نضع أهدافا معينة من وجهة نظر الأجهزة التنفيذية، والتى يجوز ألا تكون معبرة عن الأولويات المطلوبة بشكل حيوى بالنسبة للجماهير! لذلك يجب أن تكون تلك المؤتمرات فرصة بالنسبة لخطة الخدمات بالذات، والتى يكن أن تعدل كلما أمكن ذلك، دون إضرار بالأهداف الكبرى.

وقانون الاتحاد الاشتراكى فى حاجة إلى إعادة النظر فى بعض النقاط التنظيمية فيه، خاصة بعد أن وضع موضع التنفيذ.

النقطة الأخيرة التى أثيرت بشأن أسلوب العمل. فحين فكرنا فى التنظيم السياسى قلنا: إنه سيتكون بطبيعة الحال من أفراد، وهنا برز سؤال: وكيف ستكون طريقة عمل هؤلاء الأفراد؟

وربما أشار السيد/ على صبرى إلى تلك النقطة، حين قال: إن أمامهم ٦ شهور، ولديهم فى هذه الفترة ما يشغلهم ـ بشكل كاف ـ من أعمال.

وحين أثيرت هذه النقطة، كان هناك من يشير إلى أن أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى، الذين لن يختاروا فى الجهاز، سيشعرون بأنهم مبعدون من العملية!

وحين تمت انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى ابريل سنة ١٩٦٣، كان على المنتخبين واجب مباشرة عمل معين.

أعود إلى مسألة الأعضاء الذين لن يختاروا، فأقول: إن ذلك قد يؤدى إلى وجود رد فعل لديهم بإحساسهم بأنهم مبعدون أو متروكون من العملية!

على صبرى:

فى الحقيقة أن النقطة التى أثارها الدكتور حسين خلاف، لاتتعارض مع المذكرة، مع أهميتها، اذ أنها نقطة أساسية إذا كنا نريد حقا تنشيط وحدات الاتحاد الاشتراكى. ويجب أن ننشطها بطريقة إيجابية، خلافا للطريقة السلبية التى كانت فى الماضى، والخاصة بمسألة المطالب!

ولكن اشتراك الاتحاد الاشتراكى بطريقة ايجابية، هو فى ايجاد مناقشات على مستوى الجماهير، لحل مشاكلها الرئيسية، واشتراك الجماهير فى تلك الحلول.

وإننى أرى أن المذكرة قد وضعت توقيتات زمنية للمؤتمرات، بدون الاشارة إلى الموضوعات التى ستثار فى هذه المؤتمرات! واقترح أن تتقدم كل أمانة فرعية بالموضوعات العامة التى تقوم كل لجنة تحضيرية بدراستها، لأنه عن طريق تقييم المؤتمرات، نستطيع أن نصفى - فى القطاعات المختلفة - الموضوعات التى تثار فيها، ونحصل فى النهاية على نتائج هامة تهم الجماهير، ولها علاقة بمشكلتى الإنتاج والديمقراطية.

ولقد أثير كثيرا، فى قطاع الفلاحين، موضوع التسويق التعاونى للمحاصيل الزراعية، ويمكن أن نشغل المؤتمرات على مستوى

المحافظات والمراكز، ونشركهم فى كيفية التوصل الى هذا الحل، وهو حل اشتراكى بطبيعة الحال.

ونفس الشئ يمكن عمله بالنسبة لقطاع الصناعة، فى عملية الإنتاج ومستلزماته. وبالتالى نستطيع أن نعتبر أن هذه فترات زمنية.

أما بالنسبة لموضوعات المناقشة، فيمكن تحضيرها، والاتفاق عليها كموضوعات رئيسية.

عباس رضوان:

إننا لو استعرضنا ملخص المناقشات التى دارت خلال السنة الماضية، فى مؤتمرات لجان الاتحاد الاشتراكى للأقسام والمراكز، نجد أنها عبارة عن مطالب! ونحن الآن أمام مشكلة، ألا وهى تحويل الاتحاد الاشتراكى إلى جهاز سياسى، وكنت أرى أن نركز خلال هذه السنة، ولحين عقد المؤتمر العام، على برنامج توعية! ولتكن بأسلوب النشرات التى تعمم على جميع مستويات الاتحاد المختلفة، بحيث يتهيأ الجميع، عند انعقاد المؤتمر، للمناقشة الجدية للمشاكل التى نتصدى لها.

وهناك مشكلة تتعلق بالاتصال على مستوى المحافظات، لأن المطلوب هو تنشيط لجان المحافظات فى بحث مشاكل المراكز والأقسام، والقرى.

وفى حالة توصلنا إلى وسيلة للربط المحلى بين الأجهزة التى تخدم الجماهير، بحيث يكون هناك تفهم للمشاكل أولا بأول،

ومناقشتها على كل المستويات ـ فإن ذلك يعد ـ فى نظرى ـ أسلم طريق! وبطبيعة الحال فإن كثيرا من المطالب التى تثار فى تلك المؤتمرات ستصفى!

والملاحظ أن النقطة التى نحن بصددها، هى كيفية تحويل المؤتمرات من مطالب ورغبات الى مؤتمرات موضوعية! باعتبار أنه يجب أن يسبق تلك المؤتمرات برامج توعية، بحيث يصل إلى الوحدات شرح كاف لكل المشاكل.

ما هو التزام الجماهير نحو مشكلة من المشاكل العامة؟

كل هذا يهيئ الجماهير فعلا لقبول الرد على أى مشكلة من المشاكل!

وعند مناقشة المشاكل فى المؤتمرات، فربما يحدث نوع من الأولويات بالنسبة لبعض المطالب، فقد يكون مقررا إقامة مدرسة، ويرغب الأهالى فى بناء مستشفى بدلا منها!..الخ. ولذلك فإننى أريد أن أربط بين ما جاء فى المذكرة وبين برنامج للتوعية يصل اللجان عن طريق النشرات، ليكون نتيجة تقييم هذه المؤتمرات.

عبدالحميد خليل غازى:

إننى أرى، من المناقشة، أننا نبتعد قليلا عن الجماهير ! فى حين أن مقدمة قانون الاتحاد الاشتراكى تقول: إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو «الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها» !

بعد ذلك أنا لايمكننى الارتباط بالجماهير الا إذا كنت مرتبطا بمشاكلها، وبعدئذ تكون القيادة قدرت هذه المشاكل.

ويمكن عمل توعية بالنسبة للجماهير، بحيث يمكن القول بأن هذه المشكلة يمكن حلها، أما تلك فلا قدرة لنا على مجابهتها الآن، وهكذا.

فمثلا، حين تكون هناك حاجة لإقامة كوبرى لربط البلاد ببعضها البعض، فإذا قلنا للجماهير: إن الميزانية لاتسمح بإقامة هذا الكوبرى! وفى نفس الوقت يذهب بعضهم إلى المحافظة، فيشاهد مبنى المحافظة الفخم وبه ٦ أجهزة لتكييف الهواء ! ومبانى بنك التسليف المتعددة، والموزايكو على الحوائط!

فالعملية ـ فى نظرى ـ هى أهمية الربط بين مشاكل الجماهير ومطالبها، وبين العمليات الأخرى التى تتم فى الدولة، بمعنى أن رئيس مجلس مدينة ـ مثلا ـ قد هيأ لنفسه سكنا لائقا، فما هو معنى إدراج مبلغ فى الميزانية لإقامة منزل لرئيس مجلس المدينة؟ والمنطق يقتضينا أن نوجه هذا المبلغ إلى أى مشروع يمكن أن يخدم المنطقة!

وبالنسبة لبنك التسليف، فإن له مقرا يشغله، فما هو معنى إدراج ١/٤ مليون جنيه لبناء مقر جديد؟ والحقيقة أنه يمكن الانتظار حتى تسمح موارد الدولة وامكانياتها بذلك، والواجب توجيه ذلك المبلغ لخدمة مصالح تتعلق بالمشاكل المباشرة للجماهير. والمسألة كلها فى رأيى فى حاجة ماسة إلى الدراسة والبحث.

وحين يكون واجبا على إقناع الجماهير، فلابد أن يكون العمل أساسا سليما، ومالم يكن الأساس واضح فى كل المشاكل، فإن الجماهير تعتقد أن كل ما يقال لها إن هو الا تسويف وتأجيل!

وللأسف فإن المشاهد اليوم أن المحافظات تتبارى! اذ أن كل محافظة تأخذ ميزانيتها، وتبدأ تفكر فى مسائل مختلفة، فهذا يريد البط البيكينى، وهذا يريد كذا ، والواقع أن الجماهير تتكلم بالنسبة ـ لعملية المباراة الدائرة بين المحافظات، وتتساءل على حساب من تلك المباراة؟ هى فى واقع الأمر على حساب المواصلات والطرق والإسكان والمياه الصالحة للشرب.

وأسوق مثلا، حين جاء مجلس الأمه ـ الذى يمثل الإرادة الشعبية ـ وطلب مبلغا من أجل مياه الشرب فى الريف، فما الذى حدث؟

حدث أن وزارة الخزانة قالت: إنها لاتستطيع أن تدبر مليما واحدا! ـ واليوم نشاهد ونقرأ فى الصحف أنه قد اعتمد مبلغ ١٨ مليون جنيه لحل أزمة التموين! وليس معنى ذلك أننا لانوافق على حل تلك الأزمة، ولكن الأهم من ذلك أنه كان يمكن تدبير مليون جنيه من أجل مياه الشرب فى الريف!

إنا لابد أن نضع المعايير للإقناع، بحيث لانقيم مؤتمرا نناقش فيه مشاكلنا، ونقرر فيه حقائق أوضاعنا، ثم، بمجرد انفضاضه، نجد الجماهير لاتؤمن بما قيل، وتقول: إنه هراء.

ولست مبالغا فى عرض هذا، لأننا نلمس تلك الأمور فى القرية، وفى المحافظة!

وإننى أرى أن نقيم كل تلك الأمور حتى يكون عملنا واضحا وناجحا.

عبدالفتاح أبو الفضل:

إننى أرى أن نعتبر مسألة المعونات موضوع تنشيط، نطرحه على القاعدة الشعبية لتناقشه وفى نفس الوقت يمكن أن نعرض أيضا

سياسة التوسع فى زراعة الحبوب، وهذه المناقشة ستبرز الناحية السياسية والجماهيرية فى الوقت ذاته.

سيد مرعى:

إننى أود أن أعلق على الكلمة التى قالها الاخ عبدالحميد غلزى، لأنها تعبر فى واقع الأمر عن الحالة فى الريف! لكننى أود أيضا أن أضيف الى كلمته نقطة، ربما تكمل الصورة التى عرضها سيادته، وهذه النقطة هى التخطيط على مستوى القرية!

اذ أنه يخيل إليّ: لو حدث تخطيط فى الزراعة، بحيث ينبع من القرية، ويظهر من الدراسات التى تمت بالنسبة للخطة الزراعية أنه لايكفى اطلاقا! إننا فى التخطيط نضع مبالغ لعمل مصارف عمومية أو تحسين مياه الرى، بدون أن نكمل المصرف العمومى ونربطه بشبكة المصارف العامة! وبغير ذلك فإن تلك المبالغ ستمثل استثمارا بدون عائد.

لذلك فإننى أرى أنه بالنسبة للخطة الزراعية، لو سهلت وتيسرت، فلا تكون: استثمار، وادخار، ومعامل رأس المال، وإنما تطرح على صورة سهلة، بحيث أن كل واحد يستطيع أن يجلس مع الفلاحين مباشرة، ويحصل على الآراء المختلفة بالنسبة للتخطيط الزراعى، الذى أعد بواسطة الجهاز التنفيذى، وأعتقد أنه سيمكن الوصول إلى آراء لها قيمتها وفائدتها!

وتحضرنى الآن مناقشة أثناء زيارتنا لقرية فى محافظة المنيا، حيث جلسنا نتحدث مع الفلاحين عن الثروة الحيوانية، بينما

الفلاحون لاتبدو عليهم الاستجابة لحديثنا. فقطعنا حديثنا، ودعوناهم الى الحديث! فقال أحدهم: لقد أنشئ مصرف، قطع مياه الرى عن ١٥٠ فدان! وبينما تلك مسألة أساسية لكنها مرجأة!

وبالتأكيد، لو أن مثل هذه الأمور أخذتها الخطة الزراعية بالشكل الظاهر من مناقشات لجان الاتحاد الاشتراكى، لكان ذلك من المفيد حقا. إننى مازلت أؤيد الكلمة التى قالها الأخ عبدالحميد غازى.

أما بالنسبة لما قاله الأخ كمال رفعت بشأن العامل السياسى والعامل الاقتصادى، فإننى أعتقد أنه يريد أن يتفاعل العاملان ببعضهما! ولكننا لايمكن بالقطع أن نتخلى عن مطالب الجماهير فى هذه المرحلة. ونحن ـ كجهاز سياسى ـ نعتقد أن النقطة التى يجب أن تكون بارزة، هى الصورة العامة، لأنه لايمكن أن نعيش فى جو الدعوة الاشتراكية فقط، والإيمان بها، بدون الاندماج فى مشاكل الجماهير، ومعرفتها، والعمل على حلها!

لذلك فإننى أطلب بأن يترجم التخطيط الزراعى فى الخطة القادمة إلى لغة سهلة، ميسرة، تطرح على القواعد الشعبية! كذلك يجب أن نلاحظ جميع المشاكل التى تتصدى للفلاحين، كالسماد، والرى، والصرف، والتقاوى، والثروة الحيوانية، ولايجب أن تكون نظرتنا اليها كأنها نوع من المطالب! ولكن يجب أن تكون النظرة اليها كنوع من المشاكل، التى يتعين بحثها وحلها، لأنها تتعلق بالمبادئ الاشتراكية التى ننادى بها.

أما بالنسبة للتخطيط الصناعى، فإن الشكوى الموجودة الآن هى من تجاهل الفنيين، اذ لدينا قادة فنيون، منهم عدد كبير يعمل فى

المصانع. فمثلا يوجد مهندس يعمل على الأنوال منذ مدة طويلة، إذن من الطبيعى أن يكتسب هذا الشخص خبرة، وأصبح له رأى ، ولانستطيع أن نغفل هذا الرأى.

فهل تعرض خطة الصناعة على الفنيين لمعرفة رأيهم فيها؟ وليس معنى ذلك معرفة رأيهم فى إقامة المصانع أو عدم إقامتها وانما هم بطبيعة الحال يحبون أن يؤخذ رأيهم فى تلك المسائل المتعلقة بالخطة، فلماذا لاتطرح خطة الصناعة على هؤلاء الناس ليناقشوها؟ بدلا من الحديث عن زيادة الأجور؟.

خلاصة القول: إننا نريد أن يكون التوجيه فى التخطيط نابعا من المصانع والوحدات الصناعية الانتاجية.

بهذا يمكن أن نربط الاتحاد الاشتراكى فى معناه السياسى العام.

عبدالحكيم عامر :

إن الواضح أن ملخص المناقشات التى دارت، تتحدد فى أنه يجب أن نحدد الموضوعات التى تناقش فى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى، سواء كانت موضوعات خاصة بالتوعية، أو تلك الخاصة بالتخطيط العام، أو ما يختص بمشاكل الجماهير، والتى يجب علاجها على مستوى الاتحاد الاشتراكى، ويعنى هذا أن تتقدم الأمانات المختلفة باقتراحاتها فى تلك الموضوعات، إذ تستطيع كل أمانة أن تقدم الموضوعات التى تريدها فى جدول الأعمال، بحيث يتضمن تنشيط الاتحاد فى المرحلة القادمة.

خالد محيى الدين :

إننى أود الاستفسار عن نقطة خاصة بالتوعية، ومشاكل الجماهير، فهل المقصود من التوعية هو أننا سنعطى محاضرات عن الاشتراكية؟

أعتقد أن هذه الطريقة مملة جدا، لأنه باستمرار يقصد بالتوعية حل مشاكل الجماهير.

عبدالحكيم عامر:

إن الأسلوب الاشتراكى هو الذى يساعد على حل هذه المشاكل.

خالد محيى الدين:

إن الاقتصار على عرض مشكلات الإنتاج الزراعى فقط، يدخل العملية فى دوامة كبيرة.

زكريا محيى الدين

إن الكلام الذى قاله الاخ سيد مرعى والأخ عبدالحميد غازى، يمثل حقيقة المشاكل التى تواجه الوحدات الأساسية. ولاشك أنه لايمكن أن تفصل هذه المشاكل عن مطالب الجماهير، وستنعقد مؤتمرات وستطالب الجماهير، ولكن يمكن أن نعطى للجماهير فرصة أن تتكلم، وفى نفس الوقت نطرح المفاهيم التى نريدها من خلال المناقشات الخاصة بالمطالب المختلفة.

أما بالنسبة للمطالب التى جمعت لدينا من المؤتمرات الماضية، فالحقيقة أنه يجب ، بالنسبة للمؤتمرات القادمة، أن توزع نشرات من الاتحاد الاشتراكى.

وهذا يثير موضوعا أساسيا، هو: ما هى المعلومات الموجودة بالنسبة للخطة الخمسية القادمة؟ لقد انتهينا من الخطة الخمسية الأولى تقريبا، وسندخل فى الخطة الخمسية الثانية، فهل ستكون مجرد أرقام عامة؟

أو أنها ستجمع احتياجات فى مجالى الانتاج والخدمات من المستويات الدنيا؟

وبعد ذلك نوجه الجماهير بأمل المستقبل خلال الخمس سنوات القادمة، ونقول لهم: هذا هو الأمل، فهل ترغبون تعديله فى حدود إمكانيات الدولة؟

وبهذا يمكن أن نقفل أبوابا كثيرة بالنسبة للمطالب الجماهيرية، لأن الجماهير تريد مجتمع الرفاهية. ولكن يمكن أن نعطيهم صورة الموقف، ونقول لهم: هذه هى امكانيات الدولة التى توضع الخطة على أساسها.

أعتقد أن ذلك الاقتراح جدير بأن تتولى دراسته المستويات الأعلى، للوصول الى كيفية تحقيق هذا الكلام.

أما بالنسبة للجان التحضيرية التى ستحضر للمؤتمرات المقترحة، فأعتقد أنه يمكن تدريبها لكى تدير تلك المسئوليات بنجاح.

وذلك يسوقنا الى النقطة الأساسية التى أشرت اليها فى الاجتماع السابق، وهى أنه لايمكن أن نباشر تنشيط الاتحاد الاشتراكى الا بعد إعداد التنظيم، لأن هناك حلقات مفقودة من أسفل أتت عن طريق الانتخابات، ونحن نريد أن نجرى تعديلا لايمس حدود الديمقراطية، ولكنه يمكننا من أن ندرب لجنة العشرين حتى يأتى موعد انعقاد المؤتمر.

ولقد أشار الدكتور حسين خلاف الى أنه، بالإضافة للمؤتمرات، يمكن أن تناقش اللجان أيضا جميع المشاكل، بحيث تكون على دراية تامة بمشاكل المنطقة الموجودة فيها.

وما زلت أقول بأن هناك حلقات مفقودة فى الاتحاد الاشتراكى، لأننا ندور الآن فى دائرة مفرغة! ولايمكن للجنة المحافظة أن تنزل لمستوى الوحدات، لأن التنظيم قائم على مستويات عدد معين من الوحدات، وفوقها تنظيم يستطيع أن يباشر العمل بالنسبة لعدد ٥٠ أو ٦٠ وحدة، وعدد معين من المراكز أو الاقسام تشرف على تلك الوحدات.

ولوكنا نضمن اليوم شبكة من الأمناء مختارين، جزء منهم يصح أن يكون منتخبا والباقى يكون مختارا، ويمكن أن نجمعهم، فمن الضرورى أن نصل الى نتيجة فى هذه الحالة. وتلك هى المهمة الأساسية التى يجب أن نبحثها.

عبدالحكيم عامر:

لست أتصور أن مؤتمرات المحافظات ستكون بالأسلوب التقليدى،

بحيث تجتمع كل محافظة وتقيم مؤتمرا فقط، ولكننى أتصور أن يكون هناك عدد كبير من المسئولين لحضور هذه المؤتمرات، فى حالة مناقشة موضوع مثل الخطة الزراعية مثلا، أو موضوعات كبيرة عامة لايمكن أن يستوعبها شخص واحد.

وفى موضوع التنشيط، يخيل لى أنه من الأفضل أن تعد هذه المؤتمرات، بحيث يمكن أن نجد فى كل مؤتمر شخصا يستطيع مناقشة هذا الموضوع، ويستطيع أيضا الحصول على رد الفعل.. ذلك تصورى لمرحلة التنشيط.

زكريا محيى الدين:

لقد كان حديثى فى الحقيقه منصبا على الوحدات الجماهيرية، أما بالنسبة لمستوى الأقسام والمراكز فإن الصورة تختلف.

فحديثى الآن هو أنه مطلوب اليوم أن تعقد مؤتمرات كل ٤ شهور فى المدة من فبراير حتى مارس، فماذا سيكون موضوع المناقشة فى تلك المؤتمرات؟

أرى أن تكون المناقشة فى شتى المشاكل، حتى نستطيع الحصول على الحركة الدائبة للاتحاد الاشتراكى.

عبدالحكيم عامر:

قطعا لن نحضر الناس ونقول لهم: انتخبوا «جمال عبدالناصر»! ولكن لابد أن يمثل الموضوع استعدادا بصورة عامة، وليس كالمؤتمرات الأخرى التى تحدث فيها مناقشات.

وأرى أن يكون الكلام الذى يقال فى هذه المؤتمرات كلاما مبسطا خاليا من الاصطلاحات حتى يكون مفهوما للجماهير.

زكريا محيى الدين:

إننا نريد أن يدعو الشعب للخطة، فكيف يدعو لها وهو غير مرتبط بها! إن ذلك موضوع واقعى، وعلى درجة كبيرة من الأهمية.

أنور سلامة:

بالنسبة لأن المؤتمرات قد قيل فيها كلام كثير، فأعتقد أنه من الإيجابية أن نأخذ فى كل مؤتمر الكلام الذى قيل، ثم نرد عليه. ولابد فى كل مؤتمر أن يحضره أحد ممثلى الاتحاد الاشتراكى، ليحصل على كل الكلام والمقررات التى قيلت وتناولتها مناقشات المؤتمر، ليرد عليه، ويتناول فى رده ما يمكن تنفيذه من مطالب، ومالا يمكن تنفيذه، ويسوق بطبيعة الحال المبررات فى جميع الحالات.

وأعتقد أن هذه الطريقة تؤدى الى نتائج طيبة، لأنها ستجعل الجماهير تعيش معنا فى الأمور الواقعية، وتلك خطوة إيجابية أرى أن نأخذها فى المؤتمرات، حتى تشعر الجماهير أن هناك توثيقا ما بين المستوى الأدنى والأعلى.

عبدالحكيم عامر:

إذن يجب تجهيز الموضوعات التى تناقش فى المؤتمرات! ولا أعتقد أن الوزارة تستطيع أن تعطى خطة خمس سنوات، لأنه ربما

تكون السنة القادمة خطة قائمة بذاتها، لتكون بمثابة تجهيز للخطة القادمة.

سيد مرعي:

من المفروض أن الميزانية ستعرض على مجلس الأمة فى أبريل، وستعرض الخطة مع الميزانية أيضا. ولكن هناك الخطة الخمسية الأولى، وترجمتها لمدة خمس سنوات، فأعتقد أنه يكون من المفيد لو عرضت تلك الخطة، بأقسامها المختلفة، مع الميزانية، لتقديمها بعد ذلك إلى الاتحاد الاشتراكى ونكون بذلك قد ربطنا الخطة بالميزانية.

وإذا كانت الأجهزة التنفيذية ليست مستعدة للخطة الخمسية الثانية، فإن الخطة، التى ستعرض على مجلس الأمة، من الأفضل أن تبحث على جميع المستويات، وتترجم ترجمة سهلة.

أما بالنسبة لحديث الأخ أنور سلامة، ففى الحقيقة أن هذا الكلام لايمكن أن يستكمل على مستوى المؤتمرات، وإذا حدث - مثلا - أن طلبت إحدى المحافظات ١٠ مدارس، وأقيمت مدرسة واحدة بينما الـ ٩ مدارس الآخرى لم تقم، فإن ذلك لابد أن يكون واضحا من البداية، ويجب أن يدخل المسئول الى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى بكل البيانات الصحيحة، ويقول للجماهير: إن نصيبهم من المدارس كذا، والمستشفيات كذا، وأخيرا نبين أن الاتحاد الاشتراكى لم يهمل طلبات الجماهير.

زكريا محيى الدين:

إن الخطة معروفة فى القاهرة، ولكن الذى يحدث أن ضغطا يقع علينا، لذلك فإننا نريد ترجمة هذا الضغط إلى الواقع فى القاهرة والأرياف.

عبدالحكيم عامر:

إن طريقة عرض الخطة على اللجان أمر غاية فى الأهمية، فإذا قلنا - مثلا - إن نصيب تلك المحافظة هذا العام (٥) مدارس فقط، فلابد أن تكون الجماهير على علم بأسباب ذلك.

كمال الدين الحناوى:

إن التركيز على المطالب فقط عمل غير كاف، ولابد أن تحدد مقررات على المستوى المحلى بالنسبة للمشروعات التى تمت فى الفترة الماضية. ونحن نريد - كاتحاد اشتراكى، وبالذات على مستوى لجنة العشرين - أن تكون على درجة كبيرة من الوعى، لأن البيانات التفصيلية لاتكون متيسرة لهم، فلو أن الحكم المحلى يقوم بتجهيز البيانات التفصيلية ويعطيها لكل مؤتمر، لكان ذلك من الأفضل.

أنور سلامة:

ألا يمكن أن نسأل محافظة من المحافظات عن رأيها فى اختيار إقامة مستشفى أو مدرسة فى خطة السنة القادمة؟ بمعنى أن تأخذ رأى المحافظة فى الاختيار.

عبدالحكيم عامر:

إن الهدف من المناقشة أثناء عقد المؤتمرات المشار اليها، هو ذلك الذى ذهب اليه الأخ أنور سلامة، إذ أنه يمكن أن تستبدل محافظة من المحافظات مشروعا بآخر وهكذا.

عبدالحميد خليل غازى:

لقد أشار السيد زكريا محيى الدين الى موضوع هام، ولقد مررنا سريعا دون التركيز عليه، وسيادته يقول: إن الوحدات الأساسية ركيزتها الأمين والأمين المساعد. إننا لايمكن أن نعرض مشاكل سياسية، لأن الوحدة الأساسية لاتوجد لديها القدرة على استيعاب تلك المشاكل كلها.

وفى الجلسة الماضية كنا نناقشها حسب قانون الاتحاد الاشتراكى، وكنا نقول: إنه لايمكن أن نفرض على أى وحدة من وحدات الاتحاد أفرادا بالتعيين لشغل مناصب رئيسية.

ونحن نريد أن نربط بين الناحيتين العملية والنظامية، بمعنى أنه لو قرأنا قانون الاتحاد الاشتراكى، لوجدنا فيه ما ينص على أنه يمكن إجراء التحقيق مع العضو الذى لايقوم بأداء واجبه، وفصله! وعملية الفصل معناها إسقاط العضوية العاملة.

وبعد ذلك لو أردنا تعيين أفراد فى الاتحاد الاشتراكى، كأمناء وأمناء مساعدين، فذلك معناه تعديل قانون الاتحاد الاشتراكى بما يتلاءم مع الضرورة التى نريدها. وذلك أمر فى غاية الأهمية.

ولقد أشار السيد رئيس الجمهورية فى خطابه بمجلس الأمة إلى ذلك، حين أشار بعضهم إلى أن الميثاق ليس قرآنا، ويمكن تطوير كل أمورنا حسب اشتراكيتنا وعلى حسب احتياجات البلاد، لأن قانون الاتحاد الاشتراكى كان يبنى آمالا عريضة، إذ قال القانون: إنه يجب على العضو العامل أن يفضل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية ! ولقد كنا بذلك نبنى آمالا عريضة!

فحين نأتى اليوم، ونغير قانون الاتحاد الاشتراكى، يجب أن يكون ذلك العمل نابعا من التجربة فى السنتين الماضيتين. ويمكن - بعد ذلك - إضافة النقاط التى أشار اليها السيد/ زكريا محيى الدين ونائب رئيس الجمهورية.

عبدالحكيم عامر:

بخصوص مذكرة تنشيط الاتحاد الاشتراكى، هل توجد ملاحظات أخرى.

أنور سلامة:

نريد أن يكون هناك شئ من التركيز على الفترة القادمة حتى موعد الانتخابات.

عبدالحكيم عامر :

نريد أن نناقش فى الأسبوع برنامجاً للموضوعات التى تعالج فى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى من الناحية الموضوعية. ولابد أن تشترك فى وضع هذا البرنامج لجنة التوعية، لأن الموضوعات لابد أن تربط بالتوعية. ويمكن أن نناقش هذا البرنامج فى الأسبوع القادم

زكريا محيى الدين:

إن المواعيد المذكورة ليست نهائية.

عبدالحكيم عامر

نحن غير مرتبطين بها، وانما ارتباطنا سيكون بالفترة الأولى على الأقل، وهى فترة انتخابات رئاسة الجمهورية.

عبدالحميد غازى:

يمكن مناقشة موضوع انتخابات الرئاسة هذا الأسبوع، وهذا أفضل من إرجائها إلى الجلسة القادمة!

حسين الشافعى:

نحن مقترحون أن تُبحث بعد عيدالفطر.

عبدالحكيم عامر:

طبيعى أن هذه المؤتمرات ستعقد. ولكنا نريد برنامجا بالموضوعات التى ستثار، فما الذى سيتكلم فيه الناس؟ وما الذى ستقولونه أنتم؟ لابد أن تكون هناك موضوعات معينة معقولة ومربوطة بالانتخابات.

حسين الشافعى:

يمكن أن نجهز هذه الموضوعات مع لجنة التوعية، لتناقش فى الجسلة القادمة.

عبدالحكيم عامر:

وإذا أرادت أية أمـانة أخـرى أن تشـتـرك فـى ذلك، فـلامـانع بأن ترسل لكم اقتراحاتها.

حسين الشافعى:

تبـقى بعـد ذلك مـذكـرتان: مـذكـرة من لجنة الدعـوة والفكر الاشتراكى، بها اقتراحات عن أهداف النشرة، وتوصياتها، وأسلوب العـمل المطلوب. وهناك مـذكـرة أخـرى تعـرض الموقف المالى والإدارى بالنسبة للاتحاد الاشتراكى.

ومن ضمن المسائل التى أثيرت فى الجلسة الماضية، ما أثاره الأخ حسن ابراهيم بالنسبة لعملية الاشتراكات! ولذلك أعددنا هذه المذكرة لتوضيح الموقف المالى ولإيضاح أن أى طلب يمكن مقابلته، لأن الامكانيات موجودة. فهل نقرأ المذكرة الخاصة بالموقف المالى والإدارى للعلم بها؟

على صبرى:

بالنسبة لمذكرة الدعوة، والنشرة، فإنى أقترح ـ من الناحية العملية ـ ألا تصدر على شكل صحيفة، لأنه، بالتطبيق العملى، اتضح أنه من الأفضل أن تكون على نفس الشكل المعروضة به هنا أى نشرة فى حجم «الفولسكاب».

عبدالحكيم عامر:

أرى أن نؤجل المناقشة فى هذا الى الأسبوع القادم.

كمال الحناوى:

لقد تقررت أشياء كثيرة فى اجتماعات الأمانة العامة، ولكن لم تصدر بها قرارات محددة عن الأمانة! ولذلك اقترح أن تصدر قرارات ملزمة للأمانات الفرعية.

عبدالحكيم عامر:

إن النتائج التى نصل اليها تعتبر قرارات، ولابد أن تصدر بها قرارات تبلغ للأمانات. ولابد أن تلخص القرارات، وتوزع، بصرف النظر عن المحضر التفصيلى.

عبدالحميد غازى:

تعليقا على البيان الخاص بالمبالغ المتحصلة والمبالغ المنصرفة، فإنى ألاحظ أنه لاتوجد قواعد ثابتة للنظام المالى الخاص بالاشتراكات ! وقد كانت هناك قواعد خاصة بهذا النظام فى الاتحاد القومى، فكان للوحدة الأساسية نصيب، وللمحافظة نصيب، وللاتحاد القومى العام نصيب، وفى حدود هذه الأنصبة كانت كل محافظة تلتزم بالمبالغ المخصصة لها، وترتب نفسها على هذا النظام . ولكنا نلاحظ اليوم - فى النظام المالى الخاص بالاشتراكات - تجاهلا كاملا للوحدات الأساسية التى على مستوى القرى! وبالنسبة للوحدة الأساسية لانجد شيئا يوضع لتمويلها، إلا عملية طوابع البريد، أو أشياء عادية مثل الكتب والأدوات الكتابية.

ثم لاحظت أيضا أن بعض المبالغ التى صرفت لبعض المحافظات كانت أكثر من المبالغ المتحصلة منها! فمثلا كان نصيب محافظة

بورسعيد ٣٥٠٠ جنيها، بينما المبلغ الذى تم تحصيله منها ٦٨٣ج! بينما نجد محافظة أخرى حصلت ٢٨ الف جنيه وصرف لها ١٣ الف جنيه فقط! أى أنه لاتوجد عدالة توزيع فى العملية! ثم ما هى الأسس التى توزع عليها هذه المبالغ؟ الحقيقة أنه لاتوجد أية أسس أو قواعد لهذه العملية.

عبدالحكيم عامر:

يمكن للأمانة المالية أن تعد مذكرة بملاحظاتها فى هذا الشأن.

عبدالحميد غازى:

نحن نقول اليوم: إن التنظيم السياسى لابد أن يأخذ الشكل الذى يليق بكونه تنظيما سياسيا، ولكنا نجد أن لجنة الوحدة الأساسية فى القرية تجتمع فى المدرسة! وقد يطلب فراش المدرسة من اللجنة أن تحضر معها موافقة كتابية من «حضرة الناظر» يسمح بالاجتماع فى مبنى المدرسة!

فلماذا لاتوضع خطة على أساس أن تبنى حجرة للاتحاد الاشتراكى، كصالة للاجتماعات على مدى طويل. هذا لابد أن يحدث على مستوى القرية، لأن فى ذلك كرامة للتنظيم، بحيث يكون هناك مكان معد كقاعة للاجتماعات، تجهز ليجتمع فيها الناس!

وهذا يمول ـ فى المدى الطويل ـ من هذه الحصيلة، بدلا من أن تصرف الأموال للمحافظات بدون أية قاعدة.

ثم لابد أيضا من وضع قواعد لتوزيع المبالغ على المحافظات، لابد أن تكون هناك أسس وعدالة فى التوزيع، مبنية على أساس نسبة التحصيل أيضا، لأن هذا ينشط المحافظات فى عملية التحصيل.

الدكتور حسين خلاف:

هذا كلام سليم جدا

حسين الشافعى:

لقد كنا نقوم بخلق شئ من لاشئ! ولو تم تحصيل الاشتراكات بالكامل، فإن الحصيلة تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه فى الشهر الواحد. ونحن على استعداد لتوزيع ٥٠ ٪ من الحصيلة على المحافظات . و٥٠٪ للنشاط العام للاتحاد الاشتراكى. وهذا يحقق ما يوازى ٧ جنيهات لكل وحدة أساسية! فمثلا، بالنسبة للقاهرة، يمكن أن يكون نصيبها ٧ آلاف جنيه شهريا! ونحن لم نشأ أن نجعلها التزاما لكل وحدة، حتى لاتكون أموالا معطلة فى الوحدة، حتى لاتضيع لأنه لايوجد لها مكان محدد! ولذلك فضلنا أن تكون مبنية على ميزانية برامج وميزانية عمل.

وبالنسبة لموضوع المقارات، فمن الطبيعى أنه موضوع رئيسى، ونحن نتدرج فيه. فلم يكن لدينا مثلا مقارات للمحافظات، ولكن أصبح اليوم لجزء كبير منها مقارات. بعد ذلك نعتنى بمقارات الأقسام والمراكز. وتستطيع لجان الوحدات الأساسية أن تجتمع فى مقارات الأقسام والمراكز، ولكن هذا لايمنع من أن تكون للوحدات

الأساسية أماكن تجتمع فيها. هذه خطة توضع مع التنظيم وتستوفى هذه النواحى.

عبدالمجيد شديد:

يمكن عمل ميزانية لكل محافظة: جزء منها خاص بالمصروفات الثابتة، وجزء للنشاط.

عبدالحكيم عامر:

على أساس الوضع الحالى، يمكن أن توضع أسس لهذه الميزانية وتوزيعها. وكما يقول الأخ عبدالحميد غازى، ليس معقولا أن تدفع محافظة ١٠٠ جنيه مثلا وتأخذ ٢٠٠ جنيه، ومحافظة أخرى تدفع ٢٠٠ جنيه وتأخذ ١٠٠ جنيه!

وبالنسبة للمقارات، لابد أن تكون هناك خطة! ويمكن أن تقدموا لنا مذكرة فى هذا الشأن.

أنور سلامة:

لقد عرضت فى جلسة سابقة فكرة خصم الاشتراكات فى الوحدات الجماهيرية، بطريقة سهلة تضمن لنا تحصيلها، دون تعب.

زكريا محيى الدين:

يبدو لى أن هذه الفكرة مطبقة فعلا، وهى تقضى بخصم الاشتراك من الماهية الشهرية!

أنور سلامة :

ليست مطبقة فى جميع الوحدات! فإذا ووفق عليها يمكن أن تطبق على الجميع.

الدكتور نور الدين طراف :

هذه عملية تتنافى مع عملية التوعية، لأنها ليست اشتراكا فى نادى أو مؤسسة بحيث تستقطع من الماهيات! إن المشترك فى عمل سياسى إذا لم يدفع فإن معنى ذلك أنه لايوجد لديه الوعى الكافى.

أنور سلامة :

الحقيقة غير ذلك، فهى ليست نقصا فى التوعية، وقد يكون الشخص الذى يدفع هو الشخص المغرض الانتهازى الحريص كل الحرص على العضوية.

عبدالحكيم عامر:

وأخيرا نقول: إن الذى يدفع هو الانتهازى! «ضحك»

أنور سلامة :

الحقيقه الانتهازى يكون حريصا جدا على الدفع!

عبدالحكيم عامر:

كل هذه الموضوعات يمكن إحالتها إلى الأمانة، لتعد لنا مذكرة بها.

عبدالفتاح أبو الفضل:

لقد انتهى إعداد موضوع شبكة التلغراف الكاتب.

عبدالحكيم عامر:

هذا موضوع تدبير نقود! ويمكن للأخ حسين الشافعى أن يعرضه على سيادة الرئيس.

عبدالفتاح أبو الفضل:

إنه يحتاج لنقد أجنبى ٣٥ ألف جنيه.

عبدالحكيم عامر:

يمكن تنفيذ ذلك

كمال الحناوى:

إن الفلاحين يحتاجون إلى كميات سماد أزيد من المقرر فى وجه بحرى، لأن المطر تسبب فى ضياع السماد! أرجو أن يكون هذا الموضوع محل الاعتبار.

عبدالحكيم عامر:

يمكن أن يبحثه الأخ عباس رضوان. والآن ترفع الجلسة.

(رُفعت الجلسة فى تمام الساعة ١١ مساء)

الفصل التاسع

الجلسة التاسعة
يوم ٢٦ يناير ١٩٦٥



الفصل التاسع

أثيرت في الجلسة التاسعة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي التي عقدت يوم الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٦٥ برئاسة جمال عبد الناصر، موضوعات مهمة على المستوى الداخلي والقومي والخارجي، أظهرت على المستوى العربي سوء العلاقات بين مصر والبلاد العربية في ذلك الوقت الذي يعد عصر القومية العربية والوحدة العربية! كما أظهرت على المستوى الداخلي تمسك النظام الناصري بعدائه للشيوعيين، وفشل النظام الاقتصادي الذي بني على القطاع العام، وعجزه عن تلبية احتياجات الجماهير. ثم ما اكتشفه عبدالناصر من ضعف الاتحاد الاشتراكي وهشاشته، وضرورة تأليف حزب اشتراكي يكون أكثر فاعلية، وحيرة الجميع في العلاقة بين هذا الحزب الاشتراكي والاتحاد الاشتراكي.

فقد أثير في بداية الاجتماع موضوع دعوة وصلت إلى الاتحاد الاشتراكي من حزب الاستقلال المراكشي لحضور مؤتمر يعقد من ١٢ إلى ١٤ فبراير ١٩٦٥، وقد لوحظ أن الدعوة وصلت من علال الفاسي باسم الاتحاد القومي وليس الاتحاد الاشتراكي، الأمر الذي أثار الشك في أن الغرض من الدعوة هو

كسب تأييد مصر للنظام المغربى ضد القوى الوطنية المعارضة فى المغرب. ولما كان النظام المغربى يعتبر فى عين عبد الناصر نظاما رجعيا، فلذلك تقرر الاعتذار عن عدم قبول الدعوة، والتنسيق مع حزب جبهة التحرير فى الجزائر.

وقد أثير فى الاجتماع طلب خالد محيى الدين تأجيل موعد انتخابات نقابة الصحفيين يوم ١٩ فبراير ١٩٦٥، فاقترح حسين الشافعى تأجيل انتخابات كل النقابات المهنية إلى مابعد ٢٦ مارس ١٩٦٥، ولكن عبد الناصر عندما علم أن سبب طلب التأجيل هو وجود أربعة من المرشحين لنقابة الصحفيين فى الكويت اعترض على التأجيل، ورأى أنه بالنسبة للمؤتمرات التى تعقد فى الكويت أو فى لبنان لاداعى لتشجيع النواحى الخاصة بالصحافة إلى أى بلد عربى آخر، كما اعترض على تأجيل انتخابات النقابات المهنية.

وقد ثار عقب ذلك نقاش حول تبعية نقابة الصحفيين: وهل تتبع أمانة المهنيين أو تتبع أمانة الصحافة؟ وقد تبين من الحوار أن جميع أعضاء نقابة الصحفيين يعتبرون عمالا!! فقد كان من رأى زكريا محيى الدين أن نقابة الصحفيين تتبع أمانة الصحافة على أساس أنها ليست نقابة مهنية منذ خرج من عضويتها منذ عام ١٩٥٥ كل أرباب المهن الذين يعملون فى الصحافة بعد خروج أصحاب الصحف منها، وأصبحت نقابة تجمع المحررين الذين يعملون فى الصحافة. وقال: إن جميع أعضاء نقابة الصحفيين يعتبرون عمالا بحكم الميثاق. وقد دخلوا انتخابات مجلس الأمة على هذا الأساس!

وقد انتهز عبد الناصر فرصة النقاش ليتهم خالد محيى الدين بأنه متحيز ضد نقيب الصحفيين، وليتهم الصحافة بأنها مبنية على «الشلل» وإنه لايريد تسليمها لشلة معينة حتى لايؤلب الشلل الأخرى!

وهنا ذكر الدكتور نور الدين طراف أن حافظ محمود نقيب الصحفيين، قد شكا له من أن خالد محيى الدين يهاجمه فى معركة الانتخابات «وهذا ليس فى مصلحتنا»! وأكد عبد الناصر ذلك بقوله لخالد محيى الدين! «لقد كان واضحا فى المؤتمر أنك ضده»! وأنك أطلقت الصحفيين عليه»!

وقد أثيرت قضية تأثير الأمطار التى سقطت على الزراعات الشتوية وماترتب على ذلك من شدة حاجة هذه الزراعات إلى التسميد الأزوتى والفوسفاتى، وإعادة تسميد محصول القمح بكميات زائدة من السماد.

وقد ثبت من المناقشات عدم توافر الكميات المطلوبة لمواجهة هذه الحالة، الأمرالذى دعا عبد الحميد غازى إلى إبداء سخريته من المؤتمرات التى يعقدها الاتحاد الاشتراكى داعيا فيها إلى زيادة الانتاج، «ثم إذا طالب أحد المزارعين بجوال من السماد زيادة لإنقاذ محصوله، نقول له: لايوجد! هذا غير مقبول» وقال: إنه «يجب أن نعمل على المحافظة على إنتاجنا من القمح، ولانتركه ينهار نتيجة عدم وجود سماد» وطالب بإعطاء جزء من السماد المخصص للقطن لإنقاذ المساحات التالفة من القمح.

ولكن على صبرى رد عليه بقوله! «إذا أنقصنا «جوالا» من السماد المخصص للقطن، سينقص محصوله قنطار! وقنطار القطن ثمنه ٢٠

جنيـهـا، بينمـا ثمن أردب القـمح ٤ جنيـهـات، وهذا من الناحيـة الاقتصادية لايمكن الموافقة عليه.

ويرد عبد الحميد غازى أيضا قائلا: «يجب أن يوجد حل لهذا الموضوع - إذا كان ممكنا - حتى لايجد الإنسان زراعته على وشك التلف ولايستطيع تسميدها!»

وينتقل الحوار إلى ما نبه إليه كمال الحناوى من أن «بعض الشيوعيين الخارجين من المعتقلات، يكونون جبهات! ويقومون بعمل أبحاث ويطبعونها، ومنها بحث عن الكادرات السياسية، وأنهم يشيعون بين الناس أنهم مكلفون بعمل هذه الأبحاث، وهم يستغلون هذه العملية»!

وكان الشيوعيون قد أمضوا فى المعتقلات خمس سنوات وثلاثة أشهر، وخرجوا منذ ثمانية أشهر، وأرادوا المشاركة فى الحياة السياسية فى مناخ شعار الاشتراكية الذى رفعه نظام عبد الناصر منذ صدور قرارات يوليـة ١٩٦١، وفى ظل البحث عن الاشتراكيين الذى خصصت له الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى معظم جلساتها كما رأينا، ولكن نظام عبد الناصر كان فيما يبدو يستبعد الشيوعيين من الاشتراكية، ولايعترف الا باشتراكية الاتحاد الاشتراكى! كما أنه كان يسئ الظن بهم وبنشاطهم ويعتبر هذا النشاط عملا عدائيا له يخضع للمراقبة والقمع، كما أنه عمل عميل للاتحاد السوفيتى.

وهذا ما أوضحه عبد الناصر فى الجلسة، فقد أعلن أن «أى عمل سياسى آخر أو أى تنظيم غير الاتحاد الاشتراكى يعتبر عملا عدائيا» وقال: إن سياسة الشيوعيين هى التسلل داخل الاتحاد الاشتراكى،

وهناك بعض الشيوعيين أنشئوا دورا للنشر، ويمولونها عن طريق السفارات الشيوعية، بأن يقوموا بطبع كتب أو ترجمتها للسفارات الشيوعية. وقال عبد الناصر: إن سياسة النظام هى تشغيلهم ولا نتركهم عاطلين، والا فإنهم سيكونون محترفى سياسة، ولكن البعض لم يقبلوا الالتحاق بعمل لأنهم محترفون. وهم يأخذون الكلام الذى قلته فى بورسعيد وفى مجلس الأمة على أنه إدماج الشيوعيين فى الاتحاد الاشتراكى أو فى الكادر السياسى، والذى يقضى على هذا الكلام هو عملنا نحن!

وبعد ذلك حدثت مباراة بين أعضاء الأمانة العامة فى اتهام الشيوعيين بالتكتل وعمل مجموعات وشلل.

وقد بدأ عبد الناصر هذه المباراة بأن أعلن أن الشيوعيين يعملون من الصباح حتى منتصف الليل، ويعطون مسئوليات للعمل! وأنهم «فى هذا الأسبوع مثلا أعطوا مسئوليات لشبرا الخيمة ليعملوا فيها!».

وقد سارع أنور سلامة بالدخول فى المباراة، فقال: «هناك أيضا تكتلات فى الصحافة»!

وتلاه عباس رضوان فقال: إنه وصله تقرير من أسوان بأن الشيوعيين استغلوا مجموعة محاضرات وندوات الاتحاد الاشتراكى، «فقالوا كلاما فى الثورة، وعدم وجود منهج لها من البداية، وأنه قد مضى ١١ عاما دون أن يكون هناك منهج للثورة»!

وقال عباس رضوان: إن مجموعة الشيوعيين التى سافرت إلى أسوان لتحاضر أخذت معها نشرات وزعتها، ولكن مجموعة من داخل الاتحاد الاشتراكى قامت بجمع هذه النشرات!»

وطالب عبد الحميد غازى بإبعاد الشيوعيين عن المواقع التى توجد فيها حركة وجماهير، لأن الذى يحدث الآن هو أن الشيوعيين يعملون فى أماكن حركة وجماهير، ولهم خلايا يسافر اليها الصحفيون منهم لعمل موضوعات، وينزلون بمنشورات وهذه المنشورات «حتى اذا كانت متفقة مع سياسة البلد» فإنها إقرار منا بأن الشيوعيين يمكنهم أن ينزلوا بأشياء مثل هذه.

ومعنى هذا الكلام رفض أى نشاط من جانب الشيوعيين، حتى لو كان هذا النشاط متفقا مع سياسة النظام! وهذا الرفض يحدث فى الوقت الذى كان أعضاء الأمانة العامة يشكون طوال الجلسات من خمول أعضاء الاتحاد الاشتراكى، ويبحثون عن العناصر الاشتراكية النشطة!

وهذا جعل الدكتور أحمد خليفة يثير فى المقابل ما أسماهم بفئة «المنزوين» أو «اللامنتمين» إلى الثورة، ووصفهم بأنهم هؤلاء الذين هم «ليسوا أعداء للثورة»وليسوا شيوعيين، وليسوا من الاخوان المسلمين»! وقال: إنه يجب أن نجذب من مجال الانزواء واللا انتماء عناصر نضيفها إلى الجهاز السياسى، فالمجتمع فيه من الاشتراكيين أكثر مما نعتقد، ولكنهم غير منتمين! وإنما إذا اقتنع أحدهم فإنه يكون عنصرا قويا وفعالا.

وهكذا فى الوقت الذى كان عبد الناصر يستبعد الشيوعيين من العمل من أجل الاشتراكية، كان الدكتور أحمد خليفة يطالب بالبحث فى عالم عدم الانتماء عن اشتراكيين «منزوين» لضمهم إلى الجهاز السياسى!

وفى هذا الاجتماع طرح عبد الناصر البديل فى مواجهة الشيوعيين، وهو! الحبس والفصل، والتشريد»، إذا لم يفلح العمل والتنظيم والإقناع، فقد قال: «أما بالنسبة للكلام الذى قيل عن الشيوعيين، فالحقيقة أن السبيل الوحيد للتصدى لأى فكرة سياسية تختلف عن فكرتنا هو: العمل والتنظيم والإقناع. إنا لانرغب اليوم فى عمليات الحبس والفصل والتشريد لهؤلاء الشيوعيين، وليت ذلك يكون حافزا لنا حتى نتصدى لهم!

وقد استفزت عبد الناصرقصة ماحدث من الشيوعيين فى أسوان، واعتبرها دليلا على فشل الاتحاد الاشتراكى، فقال: بالنسبة لما قاله الأخ عباس رضوان عن الشيوعيين الذين تحدثوا فى أسوان، لماذا لانذهب نحن إلى أسوان؟ إننى أقولها بصراحة: إن العيب فينا نحن، ونحن مخطئون أكثر من الشيوعيين.

من هنا أعلن عبد الناصر أن مهمة الأمانة العامة هى «بناء حزب اشتراكى» مع وجود الاتحاد الاشتراكى. فإذا لم نسر فى ذلك الموضوع بخطوات إيجابية، فإننا سنظل نتحرك دون أن نصل إلى نتيجة! وإن واجب هذا الحزب الاشتراكى هو «الحصول على السلطة، وبعد أن يحصل عليها، فإن عليه أن يجد الحل الثورى لكل مشكلة موجودة».

وقد اعترف المهندس سيد مرعى بأن نشاط الشيوعيين هو السبب فى ظهور فكرة تأليف حزب اشتراكى، فقد أعلن أنه يتفق مع السيد الرئيس فى أن خلق التنظيم السياسى يمثل الآن ضرورة ملحة، فربما كان السبب هو نشاط الشيوعيين الذى أصبح محسوسا»!

وقد أثار المهندس سيد مرعى مايتردد فى الريف وفى جميع التنظيمات من تساؤلات حول ماإذا كان النظام الناصرى يتجه اتجاها شيوعيا بسبب وجود شيوعيين فى مراكز قيادية، وقال: إنه زار سيدنا الحسين فى رمضان وكان يوجه لى نفس السؤال السابق بصفة مستمرة»!.

وقد أرجع عبد الناصر هذه التساؤلات إلى تعيين خالد محيى الدين فى الأمانة العامة! وقد تصدى كمال رفعت للدفاع عن مجموعة أسوان، فقال إن الموضوع تم بمعرفته، وإن أمين لجنة أسوان طلب منه عمل ندوة فى الاتحاد الاشتراكى، فرشح له أعضاء لجنة الدعوة بصفة دورية لإلقاء محاضرات، وكان الاتفاق أن يحاضر لطفى الخولى فى الأسبوع الماضى! على أن حسين الشافعى نبه إلى أن أمين محافظة أسوان كان قد أشار إلى التجمع الشيوعى قبل تنظيم عملية المحاضرات، وجاء وقت العملية وأبلغ عن الموضوع، وكان يأخذ من جانبه إجراءات مقابلة! فطلب إعداد محاضرات وندوات «عن طريق الاتحاد».

ووجد الدكتور إبراهيم سعد الدين، وهو شيوعى، من واجبه التدخل، فقال: إنه كان مدعوا مع لطفى الخولى ومحمد الخفيف وعدد آخر للاشتراك، بدعوة من طه زكى الذى أراد أن يجرى نشاطا فى أسوان، فالحديث عن نشاط الشيوعيين باعتبار أن هناك شيوعيين يثير التساؤل عن: من هم الشيوعيون فى الوقت الحالى؟ إن هؤلاء الأشخاص يعملون فى الصحف كمحررين، فإذا كان الاتهام السابق بالشيوعية يظل معلقا على نشاطهم فالمسألة تجعل هناك نوعا من تعميق الموقف بحيث أن الإنسان لايدرى خطواته!، وإنى أخشى

أن يقف الاتهام بالشيوعية فى سبيل هؤلاء الناس. فهل نشاط هؤلاء الأفراد، كجزء من نشاط الاتحاد الاشتراكى، يعتبر نشاطا شيوعيا؟ أو يعتبر ضمن العمل العادى.

وقال الدكتور إبراهيم سعد الدين: إن الكلام الذى يقال عن اتهام الثورة بالشيوعية يستهدف تخويف الثورة من أى تطور محتمل فى طريق الشيوعية، وإن هناك محاولة لتجميد الثورة، ومن الضرورى حسم هذه المسألة.

وقد رد عبد الناصر بأن الشيوعيين فى نظره فريقان: فريق انضم إلى المنظمات الشيوعية فى سنة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ لأنه لم يكن أمامه من سبيل آخر لتحقيق الهدف، وهؤلاء اعتقدوا فى أول الثورة أنها أمريكية، أو أنها تسير فى طريق فاشى «ولكنهم بعد أن خرجوا من المعتقل، رأوا ميثاق العمل الوطنى، وماتحقق بالتطبيق قد وصل إلى أكثر مما كانوا يتصورونه، وهؤلاء يمكنهم أن يشتركوا معنا فى العمل السياسى. وفريق آخر «يؤمن ألا سبيل سوى التنظيم الشيوعى ووجوب استمراره، وأنه لابد من فرض دكتاتورية البروليتاريا، وهؤلاء لايمكن إطلاقا إيجاد أى نوع من التعاون معهم».

فكيف نعرف هؤلاء من هؤلاء؟

وقد أبدى عبد الناصر صعوبة هذا التمييز، بأن ضرب المثل بالدكتور عبد العظيم أنيس، فقال: إنه أنكر فى البداية أنه كان عضوا فى اللجنة المركزية، وأقسم له الأخ خالد محيى الدين أنه ليس عضوا فى تلك اللجنة، وعلى هذا الأساس عمل فى جريدة «المساء»، على

أنه لم يلبث أن تبين أنه كان عضوا فى اللجنة المركزية، وأنه خدع خالد محيى الدين!

وقال عبد الناصر إن الناس تقول: إن خالد محيى الدين شيوعى، وكذلك عبد الرزاق حسن، وإبراهيم سعد الدين وكمال الحناوى وكمال الدين رفعت. وفى أخبار اليوم يقول أذناب مصطفى أمين وعلى أمين إنهم يحكمون بالشيوعيين، لأن الذين يعملون مع خالِد مِحيى الدين من الشيوعيين تبدر منهم تصرفات تجعل هناك حملة مركزة على الشيوعيين، الغرض منها التخلص من هؤلاء وعودة مصطفى وعلى أمين إلى أخبار اليوم!

وقال عبد الناصر: إن ذلك وصل إلى «صوت العرب» فنجد أن أحمد سعيد فى يومياته التى أسمعها كل ليلة، لايفتأ يتحدث عن الشيوعيين والشيوعية، إلى آخر هذا الكلام. ومن جانبى فأرى أنه لاداعى لاتخاذ إجراء مع أحمد سعيد، لأنه شخص يمر بأزمة نفسية ستنتهى يوما ما!

ووصف عبد الناصر الشيوعيين بأنهم «عبيد نصوص قرأوها، ولايمكن أن تمسح من مخهم، وقد يكون هذا الشخص مقتنعا، ولكن إذا طلبت منه أن يلقى محاضرة، فإنه حين يبدأ يستسلم للنصوص التى حفظها والتى تستعبده!

وأثار كمال رفعت قضية الدكتور سليمان الطماوى ومايثرثر به عن لجنة الفكر فى الجامعة خارج اللجنة، ومانبهه به من عدم مناقشة الموضوعات التى تدور فى اللجنة خارجها. وأكد طلعت خيرى ذلك فقال: إن سليمان الطماوى حين يخرج من لجنة الدعوة

والفكر يتحدث فى تفاصيل مادار من مناقشات فيها، ويقول: لقد سفهت رأى فلان، وانتصرت عليه، وما إلى ذلك، وكان حديثه أن لجنة الدعوة والفكر عبارة عن «شلل».

وقال عبد الناصر: إن هناك «موضة» أن يتحدث الناس على بعضهم البعض، ولا نستبعد أن يجلس أحد هؤلاء الناس وسط مجموعة ويتحدث عن رأيه حبا فى التباهى بالسلطة والتظاهر بالقوة، ودعا الأمانات الفرعية إلى «أن تجعل الناس ملتزمين»، وهدد بالبدء فى محاسبة الناس على تصرفاتهم»!

وأبدى رأيه فى الدكتور سليمان الطماوى بأنه «لاينسجم مع عدد من الموجودين فى لجنة الفكر، ولقد رأيته فى اللجنة التحضيرية، وسمعت منه كلاما كثيرا، وأعتقد أن اتجاهه إسلامى، فهو يحاول أن يرد الأمور إلى اتجاه إسلامى، ويأخذ أى اتجاه على أساس أنه مناقض لهذا الاتجاه الإسلامى. لكن عبد العزيز كامل ـ كما ذكر عبد الناصر ـ «ناصح» و «حركى» وله تاريخ طويل فى العملية.

واقترح عبد الناصر لتنشيط التنظيم تكوين أمانة للتنظيم تتكون من شعراوى جمعه، وكمال الحناوى، وعلى سيد على شعير، وأن يتخذ التنظيم شكلا حزبيا فعلا.

وهنا اقترح الدكتور أحمد خليفة إلغاء الاتحاد الاشتراكى بعد تكوين الحزب، على أساس أن الاتحاد الاشتراكى فى هذه الحالة سوف يكون ـ كما وصفه ـ «عبارة عن شحم زائد سوف ينتهى بالتخلص منه»!

ولكن عبد الناصر اعترض على هذا الاقتراح، قائلا: إذا حل الاتحاد الاشتراكى فإلى أين يذهب هؤلاء الناس؟ وقال: لقد قمنا ببناء بيت - هو الاتحاد الاشتراكى، ولما وجدنا أن هذا «البيت» لايقاوم الزمن، نريد أن نضع لهذا البيت أعمدة من الأسمنت المسلح، «وشيالات، تحمل هذا البيت، وهذا النظام عبارة عن الأعمدة التى تحمل الاتحاد الاشتراكى، ونحن لم نضع الأعمدة لنهدم البيت!

وقال عبد الناصر: إن الاتحاد الاشتراكى سيظل كما هو، وسيقوم أعضاء الجهاز السياسى بعمل الأعمدة التى تحمل الاتحاد الاشتراكى وتقيمه ولا تجعله ينهار من أية هزة. المطلوب هو أن نستولى على الاتحاد الاشتراكى، وإذا كان عملنا لايجعل الاتحاد الاشتراكى فى يدنا، فسوف نكون مقصرين فى عملنا».

على أن عبد الناصر لم يلبث أن ناقض نفسه، فقد ذكرأن «وجود حزب بعد الثورة يسبب نوعا من التسلط الحزبى، ويقودنا إلى مشاكل كثيرة جدا. ففى بعض البلاد، مثل يوغوسلافيا، أعطوا للحزب سلطات تنفيذية كبيرة جداً، بحيث أصبح هو كل شئ. ويحاولون الآن سحب هذه السلطات منه تدريجيا، ويتركون الحزب يعمل بقدرة الفرد وفعاليته بالنسبة للمجال الموجود فيه.

وقال: إننا ندخل هذه العملية «دون أن نمكن العمل الحزبى من السيطرة! والا فسوف يقودنا إلى مشاكل - كما هو الحال فى سوريا، لأن حزب البعث فى سوريا، رغم قلة عدد أعضائه والتناقض الموجود بين أفراده - يحاول تنفيذيا أن يتسلط فى كل مكان، وهو يحكم بالحزب ولايحكم بالطبقات! لذلك فإن حزب البعث يسبب مشاكل باستمرار فى سوريا!

ومعنى هذا الكلام أن عبد الناصر بعد أن ألح فى تكوين الحزب الاشتراكى، أخذ يتنبه إلى أن هذا الحزب سوف يسبب خطرا على سلطاته المطلقة كما حدث فى يوغوسلافيا وفى سوريا، حيث أصبح فى يوغوسلافيا هو «كل شئ» وفى سوريا يحاول أن يتسلط فى كل مكان! وسوف يكون لذلك تأثيره فى الصيغة التى تم التوصل إليها، وهى صيغة التنظيم الطليعى الذى ظل تحت سيطرة عبد الناصر، والذى حمل كل أمراض الاتحاد الاشتراكى، وتحول من دعامة للاتحاد الاشتراكى إلى عبء عليه. والمهم هو أنه اتفق فى هذا الاجتماع على إصدار نشرة منتظمة خاصة بمسئولى الدعوة والفكر تحت اسم «الاشتراكى»، وكان الخلاف حول ماإذا كانت توزع مجانا أو تباع بثمن، وقد اقترح أن توزع مجانا على اللجان باعتبارها نشرة داخلية، وتباع بنصف قرش لغير لجان الاتحاد الاشتراكى. وقد وافق عبد الناصر على الاقتراح، ولكنه تساءل أولا عما إذا كان الكلام الذى سيكتب فى النشرة يساوى نصف قرش!!

ويبدو أنه كان محقا، فحين تحدث كمال رفعت عن المقال الذى سينشر فى النشرة عن انقطاع المعونة الأمريكية، وقال: إنه سيقال فى المقال: إن أمريكا هى التى تستفيد من هذه المعونة! أثار ذلك عاصفة من الضحك بين أعضاء الأمانة العامة، وقال عبد الناصر! لو قلنا: إن أمريكا هى التى تستفيد من هذه المعونة، فسوف يضحك الناس كما ضحكنا نحن الآن!

ويمضى محضر الجلسة التاسعة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى التى عقدت يوم الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٦٥ على النحو الآتى:

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع
الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى
برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر
«الجلسة التاسعة»

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى تمام الساعة الثامنة مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ يناير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد ابراهيم،

والسيد/ محمد الخولى والسيد/ سليمان محمد.

(عبد المجيد فريد)

جمال عبد الناصر:

هل هناك موضوع يريد أحدكم أن يتكلم فيه قبل الكلام فى الموضوعات الروتينية؟

محمد فتحى إبراهيم الديب:

لقد وصلتنا دعوة من حزب الاستقلال المراكشى، لحضور المؤتمر الذى يعقده الحزب فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ فبراير. وقد وجه حزب الاستقلال هذه الدعوة إلينا باسم الاتحاد القومى..

ومن الطبيعى أن السيد/ علال الفاسى يعلم أن التنظيم الموجود هو الاتحاد الاشتراكى وليس الاتحاد القومى. ويبدو لى أنه تعمد توجيه الدعوة بهذا الشكل ليعتبرنا حزبا. وهو يريد أن يكسب من حضورنا تأييدا له ضد القوى الوطنية فى المغرب.

وأنا أعتقد أنه من الأفضل أن نعتذر عن هذه الدعوة، وننسق موقفنا فى هذا الشأن مع حزب جبهة التحرير فى الجزائر.

جمال عد الناصر:

هل لأحدكم رأى آخر فى هذا الموضوع؟

حسين الشافعى:

سأعرض بعض معلومات عن نشاط الأمانات الفرعية، وبعض تقارير وردت من المحافظات.

بالنسبة لأمانة العمال، فقد عقدت الاجتماع الخامس بها فى يوم ١٣ يناير الجارى، وعقدت الاجتماع السادس فى يوم ١٦ يناير. وقد

حضر الاجتماع الأخير الأخ على صبرى، وكان أهم ما دار فيه هو حديث السيد على صبرى بالنسبة لأهداف الأمانة التى حددها، فى تنظيم نشاط العمال من خلال تنظيمات الاتحاد والمنظمات السياسية داخل الاتحاد، وأوضح للأمانة الغرض من هذا التنظيم السياسى. وقد قررت أمانة العمال أن تجتمع يوم ٢٣ الجارى.

وبالنسبة لأمانة الرأسمالية الوطنية، فقد أرسل لنا الأخ سيد مرعى مذكرة بشأن تطوير الغرف التجارية، على ضوء الدراسة الاستطلاعية التى قامت بها أمانة الرأسمالية الوطنية، والتى أوضحت أن الغرف التجارية لا تقوم بدورها حاليا، بسبب ظروف القيادات التى تديرها الآن.

واقترحت المذكرة:

أولاً: العمل على وضع الغرف التجارية ضمن الإطار العام للبناء الاقتصادى - أى تتبيعها لإحدى الجهات الرسمية. وقد عرضت المذكرة ثلاث جهات يمكن أن تكون الغرف التجارية تابعة لإحداها، وعددت مزايا وعيوب كل منها. فإما أن تكون الغرف التجارية تابعة لأمانة الرأسمالية الوطنية، وإما أن تكون تابعة لوزارة التجارة الداخليةالمقترح انشاؤها، وإما أن تكون تابعة لوزارة التجارة الداخلية أيضا، مع إنشاء أجهزة معاونة بالغرف التجارية تتبع أمانة الرأسمالية الوطنية.

والواضح من المذكرة أن الرأى الغالب يرجح الحل الأخير، الذى يقضى بتبعية الغرف التجارية لوزارة التجارة الداخلية المقترحة مع إنشاء الأجهزة المعاونة وتبعية هذه الأجهزة للأمانة.

ثانيــا: تطوير أهداف الغرف التجارية. وتتم حاليا دراسة هذا التطوير.

ثالثا: اهتمام الغرف التجارية بالنواحى الاحصائية، وقيامها بعمل دراسات عن حجم الاستهلاك، وتطويره، وأنواع السلع والأسعار.

وبالنسبة لأمانة الشئون العربية، هناك الموضوع الذى أثاره الأخ فتحى الديب، والخاص بدعوة حزب الاستقلال المراكشى.

والموضوع الثانى هو مذكرة عن المقابلة التى تمت بينه وبين مهدى بن بركة، والتى قدم فيها اقتراح انشاء مركز إعداد الكادرات السياسية للاتحاد الوطنى للقوى الشعبية، الذى يزمع الاتحاد الوطنى إنشاءه بالتعاون مع جبهة التحرير الجزائرية.

وواضح بالمذكرة أن هناك وفدا يمثل الاتحاد، سيزور الجمهورية العربية المتحدة فى أول مارس المقبل، لبحث أسس التعاون والتنسيق بين هذا الاتحاد الوطنى والاتحاد الاشتراكى العربى. ويرى الأخ فتحى الديب أن الضربة التى أنزلها الملك الحسن بهذا الحزب جعلته ينقل نشاطه إلى الجزائر. ولا يرى مانعا من استقبال الوفد، إلا أنه قد يرى تغيير موعد زيارته، مع ضرورة التنسيق فى هذا الشأن مع حزب جبهة التحرير الجزائرية.

والنسبة لأمانة الصحافة، فقد طلب الأخ خالد محيى الدين تأجيل موعد انتخابات نقابة الصحفيين، التى ستجرى فى الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩ فبراير القادم، على أن يكون التأجيل لمدة أسبوع أو أسبوعين، نظرا لوجود بعض الصحفيين المتقدمين لانتخابات

مجلس النقابة فى زيارة للكويت فى هذا التاريخ ولا يملك الاتحاد - من الناحية القانونية - طلب مثل هذا التأجيل، حيث أن القانون وقرار وزارة الإرشاد القومى الصادر فى عام ١٩٥٥، حددا كيفية دعوة الجمعية العمومية، وجعلها قاصرة على النقابة أو ٣٠ عضوا، أو النقيب، ومع ذلك فإنه يمكن تأجيل الانتخابات إما بطريق التفاهم الودى، وإما عن طريق وزارة الداخلية. وقد يكون من الأنسب تأجيل انتخابات كل النقابات المهنية إلى ما بعد ٢٦ مارس ١٩٦٥.

الدكتور نور الدين طراف:

ما هى الفكرة من تأجيل انتخابات النقابات المهنية؟ إننى أرى أن انتخابات النقابات المهنية، فرصة لكى تكون هناك تجمعات ومناقشات وقرارات طوال فترة الانتخابات.

حسين الشافعى :

إن الفكرة من التأجيل هى تغطية طلب أمانة الصحافة، بالنسبة للصحفيين الموجودين فى الخارج أثناء هذه الفترة، بحيث يكون التأجيل يبدأ موحدا بالنسبة لكل النقابات المهنية. وقد لا تقع خلال هذه الفترة انتخابات أخرى غير انتخابات نقابة الصحفيين، وإن كنت لا أعلم ما إذا كانت هناك انتخابات لنقابات أخرى خلال هذه المدة أم لا.

جمال عبد الناصر:

رأيى أنه يجب أن نترك النقابات كما هى. وقد سبق أن قلنا سنؤجل الموضوع لمدة سنة، إلى أن يكون لنا تنظيم فى النقابات

المهنية، وفى هذه الحالة لا مانع إطلاقا من أن ندخل طرفا فى أية عملية. وفى رأيى أيضا أنه يجب ألا يدخل الأخ خالد الآن طرفا فى عملية الانتخابات.

خالد محيى الدين :

إن بعض المرشحين سيكونون فى الكويت، لحضور المؤتمر الذى سيعقد هناك خلال فترة الانتخابات، وعدد هؤلاء المرشحين أربعة، وقد طلبوا تأجيل الانتخابات أسبوعا أو أسبوعين.

جمال عبد الناصر:

إننا نتكلم فى المبدأ! فهل يجوز ـ من حيث المبدأ ـ أن نؤجل الانتخابات لأن أربعة من المرشحين موجودون فى الكويت؟ هل هذا سبب وجيه؟ من الأفضل لهم ألا يسافروا. وفى رأيى أنه بالنسبة للمؤتمرات التى تعقد فى الكويت أو لبنان، لا داعى أبدا أن نشجع جذب النواحى الخاصة بالصحافة إلى أى بلد عربى آخر. يجب أن نترك عملية النقابات المهنية تسير كما هى.

الدكتور نور الدين طراف:

بالنسبة لنقابة الصحفيين بالذات، فقد كان هناك كلام على أن يقوم الأخ خالد ببحث شئونها، ثم قلت سيادتك إنها ـ كنقابة ـ تكون فى أمانة المهنيين. وقد حدث عند الصحفيين أنفسهم نوع من الارتباك فى هذا الموضوع. وأنا قلت لهم: إنه لا فرق بين أن تكون النقابة تابعة لأمانة الصحافة أو أن تكون تابعة لأمانة المهنيين. ولكنا نريد توجيها فى هذه المسألة.

حسين الشافعى:

الذى فهمناه فى الجلسة الأولى، هو أن أمانة الصحافة مسئولة عن الناحية الخاصة بالصحافة كصحافة، من حيث الكتابة، ومن حيث التوجيه والسياسة. أما النقابة - كنقابة للعمل المهنى - فقد كنا نتصور أنها مع أمانة المهنيين.

وعندما أثرنا هذا الموضوع فى أول اجتماع للأمانة، وجدنا أن الفهم مختلف فيه، ولذلك فإن هذا الموضوع يعتبر - أيضا - من ضمن الموضوعات التى نعرضها اليوم لنأخذ توجيها فيه.

زكريا محيى الدين:

أذكر أنه فى أول اجتماع للأمانة العامة، تم حسم موضوع نقابة الصحفيين، بأنها يجب أن تكون تابعة لأمانة الصحافة. وأنا أعتبر أن نقابة الصحفيين ليست نقابة مهنية، فقد خرج من عضويتها منذ عام ١٩٥٥ كل أرباب المهن الذين يعملون فى الصحافة بعد خروج أصحاب الصحف منها، وأصبحت نقابة تجمع بين المحررين الذين يعملون فى الصحافة. وجميع أعضاء نقابة الصحفيين يعتبرون عمالا بحكم الميثاق، وقد دخلوا انتخابات مجلس الأمة على هذا الأساس. فهى النقابة الوحيدة التى تختلف عن النقابات المهنية الأخرى فى هذا الشأن. ثم إنه بالنسبة للنشاط العملى لأمانة الصحافة، واضح أننا إذا أخذنا منها نقابة الصحفيين، فإنها ستصبح أمانة نظرية.

جمال عبد الناصر:

فى رأيى أنه من الأفضل أن تظل نقابة الصحفيين مع أمانة الصحافة، على أساس أن نقوم بجمع الناس، لا نوجد بينهم انشقاقات. وقد عقد الأخ خالد مؤتمرا للصحفيين والنقابة، واتضح لى من هذا المؤتمر أن خالد متحيز ضد النقيب الحالى. وقد تهجم بعض الناس على النقيب.

خالد محيى الدين:

لقد تهجموا على كثيرين أيضا، منهم حلمى سلام مثلا. وأما بالنسبة للنقيب فقد تهجموا عليه أكثر من الآخرين لأنه النقيب.

جمال عبد الناصر:

لقد تهجمت أنت على النقيب.

خالد محيى الدين:

أبدا.. لم يحدث. وإنما الأعضاء هم الذين تهجموا عليه، على أساس أنه يتصل باتحاد النقابات المهنية. أما أنا، فقد قلت فى المؤتمر: إن النقيب أبلغنى حسب توصية من النقابة! فقالوا: إنه لم يأخذ توصية من النقابة! وهذا هو كل ماحصل.

جمال عبد الناصر:

إن الوضع فى الصحافة مبنى على «الشِّلل»، ولكى يعمل الإنسان فيها لابد أن يفهم كيف يسير وضع «الشلل». ونحن لا نريد أن نسلم

الصحافة «لشلة» معينة تعتمد على معرفتها بك. إن أفراد هذه «الشلة» يتكلمون ويهاجمون الباقين، ومعنى هذا أنك ستقلب الباقين عليك، ولن تستطيع تحقيق النجاح فى عملية بهذا الشكل، فهذه عملية تقتضى أن نجمع الناس كلها. إننا لانريد أن ننصر أناسا على أناس آخرين، لأننا نعرف الفئة الأولى، أو لأنه توجد علاقة شخصية بيننا وبينها.

وأنا فى رأيى أن تظل نقابة الصحفيين مع أمانة الصحافة، على أساس أن نوسع أمانة الصحافة، فبدلا من أن يكون فيها خمسة أشخاص يمكن أن نزيد العدد إلى عشرة أو اثنى عشر شخصا. أما أمانة المهنيين ففيها من العمل ما يكفيها.

الدكتور نور الدين طراف:

الحقيقة أنه توجد صلة بين النقابات المهنية كلها، ويجب أن تشترك جميعها فى الاجتماعات والندوات.

جمال عبد الناصر:

إن هذا لا يمنع أن تمثل نقابة الصحفيين فى مثل هذه الاجتماعات والندوات.

الدكتور نور الدين طراف:

لقد أردت أن أقول للأخ خالد: إن حافظ محمود قابلنى، وهو يشكو من أن الأخ خالد يهاجمه فى معركة الانتخابات. وهذا ليس من مصلحتنا!

جمال عبد الناصر:

إن حافظ محمود له «شلة»

خالد محيى الدين:

إنه يردد هذه الشكوى حتى من قبل تشكيل الأمانة العامة!. فهو - تاريخيا - يعتقد أنى أقف ضده! مع أنه لم يحدث له شيء جديد منى.

جمال عبد الناصر:

لقد كان واضحا فى المؤتمر أنك ضده.

خالد محيى الدين:

لقد كان الجو السائد بالنسبة للجميع أنهم ضده!

جمال عبد الناصر:

وأنت أطلقتهم عليه!

(ضحك)

خالد محيى الدين:

ولكنى لم أهاجمه!

حسين الشافعى: بالنسبة لأمانة الرقابة، فقد بدأت بحث موضوعات فى داخل الوحدات الأساسية، نتيجة لشكاوى قدمت إليها.

فقد تقدم أمين لجنة الاتحاد فى الوحدة رقم ٤٦ بمصنع الحديد والصلب، بمذكرة عن عدم تناسب مشروع تقييم الوظائف بالشركة مع مجهودات العاملين فى المصنع بمختلف فئاتهم، وتقترح أمانة الرقابة تزكية الأمانة العامة لطلب العاملين بالشركة، والنظر فى أمر تقرير بدل طبيعة عمل ، وفق ما تسفر عنه أبحاث التقييم فى الشركة، ونظرا لصعوبة العمل فى هذه الصناعة، حتى يتسنى تشجيع العمال على العمل بهذه الصناعة، وعدم هجرها إلى غيرها.

كما تقترح لجنة الاتحاد بشركة الحديد والصلب، لحل مشكلة المواصلات بالنسبة للعاملين فى المصنع، وإلى أن يتم تنظيم وسائل النقل وكهربة الخط الحديدى من وادى حوف إلى المصنع بحلوان - تقترح تسيير قطار عادى على الشريط المفرد الموجود حاليا والمستعمل فى نقل البضائع.

وبالنسبة لأمانة الدعوة، فقد تقدمت بمشروع نشرة عن المساعدات الأمريكية. وكان السيد الرئيس قد أثار - الجلسة قبل الماضية - إمكان إصدار نشرة عن المساعدات الأمريكية، وأخرى عن حزب البعث. وقد وصلتنا النشرتان اليوم، ويمكن للأخ كمال رفعت أن يقوم بعرضهما.

وفيما يتعلق بأمانة البحوث، فقد أعدت بحثا عن تنظيم العلاقة بين النقابة والإدارة والاتحاد. وقد وصلنا هذا البحث اليوم فقط، ويمكن مناقشته فى الجلسة القادمة.

أما بالنسبة لتقارير المحافظات، فهناك شكوى من تجار الأسماك، وعمال المصانع، والموظفين، ومختلف الهيئات فى محافظة بورسعيد، من استغلال أصحاب مراكب الصيد الآلية للوضع بالنسبة لعملية الأسماك، بدخولهم مشترين لها، مما أدى إلى رفع السعر العادى من ١٦ قرشا للكيلو إلى ٣٠ قرشا! والشاكون يطالبون بعودة العمل بقرار قديم كان قد صدر فى هذا الشأن، ويطالبون بأن تشدد الرقابة على تنفيذه.

وقد أخطرنا أمانتى الرقابة واتصال وجه بحرى بالموضوع، وسنبلغ الأخ على صبرى بنتيجته.

كما أنهم يقترحون أيضا إقامة جمعية تعاونية لصغار تجار الأسماك.

وبالنسبة لمحافظة كفر الشيخ، فقد تقدم أمين لجنة المحافظة بعدة اقتراحات فى الموضوعات التالية:

١ - تشكيل الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى. وهو يقترح تشكيلها بأن ينتخب أعضاء كل محافظة من بينهم عضوا عن كل ٢٠ من الأعضاء، بحد أدنى واحد عن كل محافظة، ويضاف إلى هؤلاء الأمناء المنتخبون بمجلس الأمة، وأعضاء الأمانة العامة بمجلس الأمة، وأمناء سر مجلس الأمة. وسيكون العدد حوالى ٦٠ عضوا، منهم حوالى ٢٤ عضوا بالانتخاب، نظرا لازدواج الصفة فى بعض الحالات.

٢ ـ تأثير الأمطار التى سقطت حتى الآن على الزراعات الشتوية، وقد أثير هذا الموضوع فى اللجنة التنفذية، وهم يثيرون شدة الحاجة إلى التسميد الأزوتى والفوسفاتى، ويريدون إقناع وزارة الزراعة بتأثير الأمطار على المحصول.

٣ ـ تبنى الاتحاد الاشتراكى لفكرة ضم جميع رجال الشرطة فى المحافظات إلى الإدارة المحلية، للعمل على توحيد الأجهزة المحلية، وتلافى الاختلاف الظاهر بينها.

٤ ـ إخطار أمناء المحافظات بسرعة، وبطريقة منظمة، بالمعلومات التى تهيئهم للتعرف على السياسة العامة للدولة، والتى تهم جماهير الشعب، ولتوجيه الرأى العام لهذه المسائل قبل الإعلان عنها.

وقد ضربوا مثلين فى هذا الشأن.

الأول إرسال وفد لحضور مؤتمر الشيوعيين اليوغسلافيين. وقد كان هناك اجتماع لأمناء المحافظات، وفيه تم تفسير هذا الموضوع لهم، وبذلك أصبحت لديهم فرصة معرفة الإجابة التى يردون بها على ما يدور من أسئلة فى هذا الموضوع!

والمثل الثانى كان خاصا بموضوع الحج، والقرار الخاص بالسماح للذين يحجون للمرة الأولى. وفى هذا الموضوع لم تكن لهم فرصة لمعرفته. وبالنسبة لمحافظة الغربية، هناك أيضا موضوع الأمطار وتأثيرها على الزراعات الشتوية.

أما بالنسبة لمحافظة السويس، فهناك متناقضات كثيرة فى شركة النصر للأسمدة، دعت إلى عقد اجتماع مع السيد وزير الصناعات الثقيلة.

عبدالحميد خليل غازى:

اننى أريد التعليق على الموضوعات التى وردت فى مذكرة السيد أمين عام الاتحاد الاشتراكى فى محافظة كفر الشيخ.

بالنسبة للموضوع الخاص بالأمطار وتأثيرها على الزراعة الشتوية. فالواقع أننا نلاحظ - وأنا قادم اليوم من المحافظة - أن القمح تأثر تأثيرا كبيرا بالعوامل الجوية وبالأمطار! وطبيعى أن هذا التأثير ليس قاصرا على محافظة كفر الشيخ وحدها، بل هو ممتد فى كل محافظات الجمهورية

والأمر يقتضى إعادة تسميد محصول القمح بكميات أخرى من السماد! وقد سألت عن هذا الموضوع، فقيل لى: إن السماد الموجود يكفى فقط الكميات المطلوبة للمحاصيل على مدار السنة، وإنه لا توجد إمكانيات لمواجهة هذه الحالة! وهذا أمر لازم، ومن الضرورى أن يبحث! فلو تركنا القمح اليوم دون إعادة تسميده، سيكون معنى ذلك أن ينتقص محصول القمح عن السنة الماضية! وبذلك فإننا سنواجه بمشكلة استيراد القمح من الخارج.

وقد حدث، عندما ناقشنا سياسة التسميد فى لجنة التنمية الزراعية فى مجلس الأمة، أن أحضر السيد عبدالمحسن أبو النور بيانا

بالمقررات، وأعلن أنه توجد ١٠٪ من هذه المقررات كاحتياطى لكل المحاصيل، حتى يمكن إجابة طلبات المزارعين الذين يريدون زيادة كميات السماد عن هذه المقرارت، ونحن نقترح أن تستخدم نسبة الـ١٠٪ الاحتياطى فى عملية إعادة تسميد القمح.

وإذا كان السماد المتعاقد على استيراده لم يصل من الخارج حتى اليوم بالنسبة للمحاصيل الأخرى، التى لازال هناك وقت حتى يحين موعد زراعتها، مثل الأرز والذرة الصيفية، إلا أنه يوجد السماد المخصص للقطن، ويمكن أن نأخذ منه جزءا لمواجهة المشكلة، إذ أن القطن يسمد فى ابريل. ومن الآن حتى أبريل تكون الكميات المتعاقد عليها من السماد قد وصلت.

فليس من المقبول أن نعقد مؤتمرات وندعو فيها لزيادة الإنتاج، ثم إذا طالب أحد المزارعين بجوال من السماد لإنقاذ محصوله، نقول له: «لا يوجد». هذا غير مقبول.

بالإضافة إلى أننا يجب أن نعمل على المحافظة على إنتاجنا من القمح، ولا نتركه ينهار نتيجة عدم وجود سماد.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة لموضوع السماد، فإنى أعرف أننا متعاقدون على استيراد سماد، ولكنه تأخر ولم يصل بعد. وقد بحثنا هذا الموضوع فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأحد الماضى.

عبدالحميد خليل غازى:

ولكن سماد القطن موجود، ونحن لن نسمد القطن إلا فى ابريل. وعلى هذا يمكن استخدام هذا السماد للقمح إلى أن يرد السماد المتعاقد عليه.

جمال عبدالناصر:

وإذا لم يرد السماد المتعاقد عليه؟

عبدالحميد خليل غازى:

سيكون هناك إشكال.

جمال عبدالناصر:

الحقيقة أن هناك نقص فى السماد فى العالم كله. وأنا لا أعرف شيئا عن عملية الـ١٠ ٪ الاحتياطى!

عبدالحميد خليل غازى:

هى زيادة عن المقررات المحددة للتسميد.

جمال عبدالناصر:

هل وزعت؟

عبدالحميد خليل غازى:

لم توزع. وربما تكون قد وزعت بالنسبة للقمح فقط.

جمال عبدالناصر:

الذى أعرفه هو أننا متعاقدون مع أسبانيا وألمانيا الشرقية على السماد، وقد مضى زمن التوريد ولم يأت السماد، كما أن هناك نقصا فى السماد هذا العام بالنسبة للمحاصيل القادمة. وقد كان كلام عبدالمحسن أبو النور معناه أنه لا يوجد لديه سماد إطلاقا.

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

إننى أعرف هذه المسألة. وقد اتصلت بالأخ عبدالمحسن أبو النور والدكتور الخشن، وكان معى الأخ عبدالحميد غازى. وقد قال الدكتور الخشن: إنهم يترقبون هذه المسألة، تبعا لحالة الجو بعد الأمطار، فإذا تحسن الجو، فإنهم سيقومون «بعلاج» الأراضى التى أصابها الضرر.

وقد اتصلت به اليوم أيضا، وكان معى الأخ عبدالحميد غازى، فقال لى: إنه أصدر تعليمات لرجال وزارة الزراعة، ليمروا على القرى، وليقدموا تقارير عنها. ولكن الأخ عبدالحميد غازى رد على ذلك بأن الطرق غير صالحة للمرور اليوم، وإنه يخشى أن تكون التقارير لا تطابق الواقع!

أما بالنسبة لمسألة الـ ١٠ ٪، فإنها غير واضحة لديهم. فعندما كنا نمر فى الصعيد والوجه البحرى، وجدنا بعض الناس يشكون من أن المعدلات التى قررتها وزارة الزراعة أقل من الواجب. فكان الرد على هذه الشكوى هو أننا خصصنا ١٠ ٪ زيادة عن هذه المعدلات للناس الذين يطلبون أكثر من المعدلات، بشرط أن نكون متأكدين من

أنهم سيضعون هذه الزيادة فى أرضهم. والذى نقدره هو أن نسبة الـ ١٠٪ هذه قد استنفدت عند بعض المزارعين الذين لا يكتفون بالكميات المقررة.

وقد كانت المناقشة تدور حول أن «جوال» السماد الإضافى يزيد المحصول أردبا واحدا، وثمن الجوال ثلاثة جنيهات بينما يبلغ ثمن أردب القمح أربعة جنيهات فالمسألة متعادلة من ناحية العملة الصعبة.

ولكن النقطة الحساسة هى أن الفلاح يرى أن محصوله سيتلف من المطر، ولاينقذه الاجوال من السماد، فى هذه الحالة تكون المسألة حساسة لدى الفلاح، فهو لا يظر إلى النتييجة من حيث هى زيادة إنتاج بقدرما ينظر إليها على أن محصوله على وشك التلف، ولاينقذه الا «جوال» سماد.

والأخ عبد الحميد غازى يقول: إن نوع السماد الذى يحتاجه القطن هو نفس النوع الذى يحتاجه القمح، وبما أننا نسمّد القطن بعد أبريل، فإنه إذا كان هناك سماد موجود الآن للقطن، يمكن أن ننقذ به المساحات التالفة من القمح. ومن الآن حتى أبريل نستطيع أن نستورد السماد إذا كنا قد تعاقدنا عليه. وهذه مسألة فى حاجة إلى مناقشة.

جمال عبد الناصر:

هل نستطيع أخذ الـ ١٠٪ الاحتياطية المخصصة للقطن؟

على صبرى :

إذا أنقصنا «جوالا» من السماد المخصص للقطن سينقص محصوله قنطارا! وقنطار القطن ثمنة ٢٠ جنيها ، بينما ثمن أردب القمح ٤ جنيهات! وهذا ـ من الناحية الاقتصادية ـ لايمكن الموافقة عليه .

حسين الشافعى :

بالنسبة للمزارع الذى أصابه ضرر كبير، يمكن أن نعطيه نوعا من المساعدة!

عبد الحميد خليل غازى :

إننا ننظر للمسألة من ناحية الإنتاج لا أكثر ولا أقل، فإذا كانت زيادة تسميد القمح ستكون على حساب محصول القطن، فإن هذه عملية لا يمكن أن «نتعرض» لها، لأن العملية عملية «أرقام» وليست عملية تسميد! ولكن يجب أن يوجد حل لهذا الموضوع ـ إذا كان ذلك ممكنا ـ حتى لايجد الإنسان زراعته على وشك التلف ولايستطيع تسميدها!

أما بالنسبة للموضوع الثانى الخاص بتشكيل الهيئة البرلمانية، فإن السيد رئيس مجلس الأمة ذكر الاحتمالات التى وردت فى مذكرة السيد أمين المحافظة، وعرضت فى الهيئة البرلمانية داخل المجلس.

وقد كانت هناك بعض تعليقات على هذا الموضوع، منها أن أعضاء هيئة المكتب ورؤساء اللجان لايصح أن يدخلوا فى كل التشكيلات، على أساس أنه يجب أن نعطى فرصة لقيادات أخرى

داخل المجلس، حتى تؤدى دورها فى المساهمة فى العمل، وقد انتهى الرأى إلى أنه يجب أن يجرى انتخاب حر مباشر للهيئة البرلمانية، على أساس إخراج العدد الذى تتكون منه اللجنة التنفيذية الخاصة بالهيئة البرلمانية، بالإضافة إلى عدد آخر معين عن طريق اللجنة التنفيذية التى تقترحه.

أما فيما يختص بموضوع ضم رجال الشرطة إلى الإدارة المحلية، فإن هذا الموضوع - فى الواقع - فى حاجة إلى أن يبحث بحثا دقيقا لأننا نلاحظ أن هناك انفصالا بين الشرطة والإدارة المحلية! وهذا يرجع إلى أن الشرطة كانت - تقريبا - هى مصدر السلطات فى المديرية قبل تطبيق نظام الإدارة المحلية، وبوجود نظام الإدارة المحلية سحبت هذه السلطات من الشرطة! فالمسألة مأخوذة بمفهوم السلطة، وليس بمفهوم التنظيم والعمل. وهذا الموضوع فى حاجة إلى دراسة!، وتوجيهات السيد الرئيس هى الفيصل فى هذا الموضوع، وشكرا.

حسين الشافعى:

بالنسبة لمحافظة السويس، هناك متناقضات كثيرة فى شركة النصر للأسمدة، دعت إلى عقد إجتماع مع وزير الصناعات الثقيلة، نوقشت فيه المشاكل الموجودة. وقد ظهر تجاوب السيد الوزير، فأمر بتحقيق بعض مطالب العاملين.

ولكن رغم مضى أكثر من ٧٠ يوما، لم يتم تنفيذ أى شىء منها! والإدارة ترجع سبب ذلك إلى الوزارة ، مما أدى إلى البلبلة ، وفقدان

ثقة العاملين، وعددهم ٣٥٠٠ عامل ينتشرون فى الأحياء الشعبية، وهناك أيضا مشكلة عمال البحر، وإلغاء الصيارفة. وهم يقولون: إن وضع صيارفة بورسعيد قد عاد إلى ما كان عليه من قبل، أما صيارفة السويس فلم يعد وضعهم كما كان أسوة بما حدث لصيارفة بورسعيد، رغم تماثل الظروف فى المحافظتين.

جمال عبد الناصر:

يرسل موضوع الصناعة إلى الدكتور عزيز صدقى.

حسين الشافعى:

سنرسله.

جمال عبد الناصر:

هل هناك موضوعات أخرى؟

الدكتور حسين خلاف:

بمناسبة المؤتمرات والتنظيمات الخارجية، فقد كنا فى الجزائر مع السيد/ كمال رفعت فى يوليو، وقد حدث اتفاق مع جبهة التحرير على أن يكون هناك اجتماع دورى. وكان محددا له شهر نوفمبر، ولكن الاجتماع لم يحدث. وربما يكون من الخير- طالما أن الناحية السياسية مستوفاة والظرف ملائم- أن نعقد مثل هذه الاجتماعات.

جمال عبدالناصر:

لقد حصل تأجيل للموعد، وأخيرا كان الاتفاق على شهر فبراير.

محمد فتحى إبراهيم الديب:

إنهم يريدون تأجيل هذا الاجتماع، لأن هناك انتخابات للعمال فى الجزائر، وكل القوى هناك تركز على هذه الانتخابات، وتجند لها أكبر قوة ممكنة لكى تفوز فيها، وتسيطرعليها. ولذلك فإنى لا أعتقد أن الظرف مناسب اليوم للقاء.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن نقول لهم: إننا مستعدون - فى أى وقت - لعقد المؤتمر الذى اتفقنا عليه، وهم يحددون الوقت الذى يرونه.

كمال الدين الحناوى:

إن بعض الشيوعيين الخارجين من المعتقلات، يكونون جبهات، ويقومون بعمل أبحاث ويطبعونها!

ومنها مثلا بحث عن الكادرات السياسية. وهم يشيعون بين الناس أنهم مكلفون بعمل هذه الأبحاث! والحقيقة أن الموقف غير واضح ! وهم يستغلون العملية! ونريد أن نتبين موقفهم لكى نفسره للناس الذين يتساءلون.

جمال عبد الناصر:

إن الموقف بالنسبة للشيوعيين واضح ! فسياستنا بالنسبة للشيوعيين هى أن نوجد لهم عملا ولا نتركهم عاطلين. أما بالنسبة للعمل السياسى، فإن الشخص الذى نثق فيه يمكن أن يدخل فى

الاتحاد الاشتراكى، أما بالنسبة لأى عمل سياسى آخر أو أى تنظيم فإنه يعتبر عملا عدائيا،

وقد قلت هذا الكلام قبل ذلك هنا، وقد قلت فى جلسة ماضية: إنه يوجد شيوعيون يقولون: إنهم على اتصال بنا! وهذه هى سياسة الشيوعيين، فهم يحاولون أن يتسللوا فى داخل الاتحاد الاشتراكى، بقولهم: إنهم على اتصال «بفلان أوعلان»!

ولكن فى رأيى أن كل هذه المجهودات التى يبذلها الشيوعيون مجهودات «هايفة» جدا! وهناك بعض الشيوعيين أنشأوا دورا للنشر، ويمولونها عن طريق السفارات الشيوعية، بأن يقوموا بطبع كتب أو ترجمتها للسفارات الشيوعية. وحتى الآن فإن هذا الكلام لاتأثير له بحيث يمكن أن نعمل له حسابا.

أما النقطة الأساسية بالنسبة للشيوعيين، هى أننا لابد أن «نشغلهم» وإلا فانهم سيكونون محترفى سياسة! وكل شخص يبحث عن مورد رزقه، وقد بحثنا هذا الموضوع. فهل تم تشغيلهم؟

زكريا محيى الدين:

إنهم فى طريقهم إلى العمل!

عباس رضوان:

بالنسبة لكلام الأخ كمال الحناوى، فإن موضوع التنظيم السياسى نفسه يتكلم فيه الشيوعيين أكثر من غيرهم، ويدعون أننا اتصلنا بهم للانضمام إلى التنظيم السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى!

حتى بالنسبة للعمل، فقد سمعت عن شخص فى بنى سويف وقيل لى: إنه لم يجد عملا، فطلبت أن يقابلنى، وعندما قابلته لم يقل شيئا عن موضوع عدم استطاعته الحصول على عمل، وإنما كان كلامه منصبا على الكادر السياسى.

جمال عبد الناصر:

إن بعض الناس لم يقبلوا الالتحاق بعمل لأنهم محترفون! وهم يدينون بفكرة وحدة الإشتراكيين، على أساس أن الكلام الذى قلته فى بورسعيد، وفى مجلس الأمة بعد ذلك، معناه إدماج الشيوعيين فى الاتحاد الاشتراكى أو فى الكادر السياسى. وطبيعى أننا نتوقع مثل هذا الكلام باستمرار، والذى يقضى على هذا الكلام هو عملنا نحن. وهم فى الحقيقة أنشط منّا ! ولا زالوا حتى الآن يعملون أحسن منّا! ففيهم أناس متفرغون للعمل من الصباح حتى منتصف الليل! وهم يعطون مسئوليات للعمل! ففى هذا الأسبوع ـ مثلا ـ أعطوا مسئوليات لشبرا الخيمة ليعملوا فيها.

أنور سلامة:

هناك أيضا تكتلات فى الصحافة!

جمال عبدالناصر:

من الطبيعى أن تكون فيها تكتلات، هى المجموعات و «الشلل».

عباس رضوان:

لقد جاءنى تقرير من أسوان، عن مجموعة محاضرات وندوات أعدها الاتحاد الاشتراكى هناك، ولكنهم استغلوها استغلالا كاملا، لدرجة أنهم قالوا كلاما فى الثورة، وعدم وجود منهج لها من البداية، وأنه قد مضى ١١ عاما دون أن يكون هناك منهج للثورة! وقد تصدى لهم أناس من الاتحاد الاشتراكى، وضربوا مثلا بالأهداف الستة، وكل التطورات التى حدثت فى المجتمع. وفى النهاية تراجعوا، وقالوا لهم: إن هذا وعيا لم نكن نتوقعه فى أسوان، ونفس المجموعة التى سافرت إلى أسوان لتحاضر هناك أخذت معها نشرات ووزعتها، وقد قامت مجموعة من داخل الاتحاد الاشتراكى، ومن خارجه، بجمع هذه النشرات التى وزعت. ويبدو لى أنه يجب أن ننظم - داخل الاتحاد الاشتراكى - عملية المحاضرات والندوات التى تعقد لنربطها بالخطوط التى ترسم فى داخل الأمانة!

أما بالنسبة لموضوع التنظيم نفسه، وتشكيله داخل الاتحاد الاشتراكى، وأسلوب العمل نفسه، فإننا نريد أن نستقر على وضع السرية فى العمل، لأن هناك كلاما يقال الآن، منه أن «فلان» اتصل «بفلان» وأخبره أنه سيأخذه فى التنظيم ! والذى لم يؤخذ فى التنظيم يتساءل: لماذا لم يؤخذ فى التنظيم؟ وأرى أن يكون هناك أسلوب معين لعملية التنظيم السياسى غير عملية تنشيط الاتحاد الاشتراكى، وأن نلتزم جميعا بموضوع السرية أولا، ثم بعدم مناقشة الموضوعات الخاصة بالأسماء خارج نطاق الأمانة.

عبد الحميد غازى:

بالنسبة للشيوعيين، إذا كان الهدف هو إيجاد عمل لهم، فلابد أن يكون هذا العمل بعيدا عن المواقع التى توجد فيها حركة وجماهير! ونحن نرى الآن أن كل الشيوعيين يعملون فى أماكن كلها حركة وجماهير!

وقد علمت أن بعض الكتاب فى الصحافة، يسافرون لعمل موضوعات فى البلد التى لهم فيها خلايا، لكى يتصلوا بها! وعندما «ينزل» الشيوعيون بمنشورات، أو أهداف - حتى إذا كانت متفقة مع سياسة البلد - إلا أن هذا معناه إقرار منا بأن الشيوعيين يمكنهم أن «ينزلوا» بأشياء مثل هذه، ونحن نعرف هذا ونعطيهم الفرصة ليعملوا! لامانع من أن يعمل هؤلاء الناس ، وإنما لابد أن يكونوا بعيدين عن المواقع التى توجد فيها حركة وجماهير..

الدكتور أحمد محمد خليفة:

نحن فى عملنا الميدانى للبحث عن عناصر للجهاز، نلتقى بالشيوعيين، ونعرفهم لأول وهلة. وإنما من واقع تجربتى فى البحث عن عناصر الجهاز السياسى، التقيت بفئة أخرى كبيرة هى فئة «المنزوين»! أو «اللامنتمين» فعلا إلى الثورة! وإنما هم ليسوا أعداء للثورة، وليسوا شيوعيين، أو من الاخوان المسلمين!

وهذا جعلنى أسأل نفسى: إن فى كل تنظيم شعبى يطفو عدد من الناس على السطح، ويتقدمون الصفوف ويد خلون فى التنظيم. فقد أصبحت هناك أسماء معروفه، ومتداولة فى هذه التنظيمات الشعبية،

وهذه الأسماء تفرض نفسها، وتسرع لاتخاذ موقف يحمى مصالحها. هذا ليس معناه أنه لايوجد فى نفس الوقت عدد كبير من هذه الأسماء لأناس هم فى الحقيقة ثوريون واشتراكيون مخلصون!

والسؤال الذى سألته لنفسى، بخصوص الآخرين الموجودين فى «الظل»: فهل ينتهى الأمر - ونحن مقدمون على تكوين الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى - إلى مجرد جمع العناصر المجموعة فعلا، التى نطمئن إليها، وهى العناصر المعروفة بثوريتها؟ أم أنه لابد أن نكسب شيئا جديدا، ونضيف إضافة جديدة إلى هذا الجهاز؟..

فى اعتقادى أن التحدى الحقيقى الذى يجابهنا، فى عملية تنظيم سياسى قوى ومنتشر وفعال، هو ألانقصر البحث على العناصر المعروفة ذات الأسماء الشهيرة، وإنما يجب أن نجذب من مجال الانزواء واللاانتماء عناصر أخرى جديدة قوية نضيفها إلى الجهاز السياسى!

والذى يدفع إلى هذا التمنى، هو أن دعوة الاتحاد الاشتراكى دعوة بسيطة، دعوة اشتراكية، وليست دعوة عنيفة أو غريبة أو خطيرة، إنما هى دعوة البساطة والعقل والعمل والفطرة السليمة.

والمجتمع فيه من الاشتراكيين أكثر مما نعتقد، اشتراكيون بطبيعتهم، ولا يحتاجون إلى دعاية أو دعوة، هم بطبيعتهم ميالون للاشتراكية، وانما غير متصلين وغير منتمين. وهؤلاء هم الأغلبية، أما الاشتراكيون المعروفون فعددهم قليل، وكذلك أعداء الثورة المعروفون عددهم قليل، وإنما بين هؤلاء وأولئك يوجد عامة

الشعب، وفيهم الكثير - بل الأغلبية الساحقة منهم - ممن يمكن أن يكونوا اشتراكيين أقوياء فعاليين

والذى لاحظته فى اتصالى بالمهنيين بالذات، هو أن عددا كبيرا منهم مخلص واشتراكى، ولكنه مهمل فى الوقت نفسه، ويحس أنه لايشعربه أحد، أونه لاأحد فى حاجة إليه، أو أنه قد يكون مختلفا معنا فى بعض التفاصيل التى لاتسبب لنا ازعاجا على الاطلاق، أو أنه قد ينتقد بعض أوضاع التطبيق الاشتراكى!

هذه مسألة يجب ألانكرهها مطلقا، إذا كانت هناك روح نقد بناء! فلا أحد يقول: إننا وصلنا فى التطبيق الاشتراكى إلى حد الكمال! ونحن ننتقد أنفسنا بين وقت وآخر، وهذا لايشكل أية خطورة. والشخص الذى يحس بأنه لاأحد يشعربه، أو الشخص الذى يناقش أو ينتقد، مثل هذا الشخص لن يأتى للتنظيم،

وإنما يجب ألا يكون أسلوبنا فى اختيار الأشخاص مجرد تلاقى أو استقبال أو اطمئنان إلى سيرة قديمة لهذا الشخص، وإنما يجب البحث تحت السطح عن هذه الشخصيات القوية المخلصة، التى تعتبر وجوها جديدة فى الاتحاد الاشتراكى، أو التنظيم السياسى، أو النشاط السياسى.

وقد نجد منهم بعض الجفاء، وقد نتحمل منهم بعض العبارات الجافة، وقد لايكونون من العناصر التى يسمونها «رجال نعم!» - أى لايقولون «نعم» فى كل وقت، وإنما إذا اقتنع أحدهم، فإنه يكون عنصرا قويا وفعالا. وأعتقد أننا إذا استطعنا، فى رأس الحرية التى نكونها الآن، وهى طليعة الجهاز السياسى، أن نضم بعض هؤلاء

الأشخاص الجدد الأقوياء، عن طريق الإقناع والاقتناع، فإن هذا سيجذب وراءهم زوائد كثيرة، فإن كل واحد من هؤلاء لايمثل نفسه فقط، وإنما لأنه صاحب رأى، فإنه يمثل عددا كثيرا! فإن جذبناه لن يجذب وحده، وإنما سيكون وراءه مئات من الناس، الذين يشعرون أنه إذا أصبح مثل هذا الشخص عضوا فى الجهاز السياسى، فإن معنى ذلك أن أمورا كثيرة قد حلت!

هذه نقطة اعتقد أنها حساسة وحاسمة، فهل مطلوب منى أن أبحث عن أشخاص ١٠٠٪؟ أم أبحث عن أشخاص اعتقد أنهم صالحون بقليل من الإقناع، وفى نفس الوقت يضيفون إضافة قوية إلى الجهاز السياسى؟

هذا سؤال سألته لنفسى، ولم أجد اجابة عليه حتى الآن.

جمال عبد الناصر

لقد كان فى ذهنى أن يكون حديثنا الليلة فى موضوع التنظيم السياسى، ذلك الموضوع الأساسى الحيوى. وفى رأيى أننا منذ بدأنا العمل فى هذه الأمانة، لم يتسم عملنا بالإيجابية، وإنما الواقع أننا ندور وندور لنجد أنفسنا نسير إلى طريق مسدود.

وإنه لمما يبعث على الخوف أن تأخذنا المسائل الروتينية كتلك التى سمعناها فى النصف الأول من هذه الجلسة! إن لدينا مشكلة خطيرة جدا هى مهمة بناء التنظيم السياسى، ولقد تحدثنا فى موضوعين فى الجلسة قبل السابقة وهما:

(١) التنظيم السياسى (٢) تنشيط الاتحاد الاشتراكى

وفى رأيى أن الاتحـاد الاشتراكى لن يكون الركيزة التى نريد أن نرتكز عليها! ولكنه يكون تحـالف قوى الشعب العاملة التى تعطى التـأييد للعمل الذى نتصدى له. والواقع أن الاتحـاد الاشتراكى قد انتهينا من إقامته، ولكن بالنسبة للتنظيم السياسى فما زلنا ندور فى حلقات مفرغة، ولم نأخذ خطوات عملية، وفى رأيى أنه كلما فكرنا أكثر فى موضوع الجهاز السياسى، كلما اتضحت الضرورة الملحة لإقامة هذا التنظيم، الذى شبهته بحزب، يضم العناصر المؤمنة الثورية الذين تقع على مسئوليتهم مهمة العمل السياسى.

وقد يستدعى الأمر أن يضم هذا التنظيم عددا كبيرا من المتفرغين السياسيين، والحقيقة أنه إذا لم نصل إلى نقطة البدء فى هذا الموضوع، فإننا سنتكلم باستمرار، ونأتى إلى هذا الاجتماع ولسنا نعرف ماذا نقول؟

أما أن نتحدث فى مشاكل القمح والذرة وماشابه ذلك - فإنه لا مانع، على أساس أن نتناول هذه المشاكل فى أول الجلسة، ثم ننتهى منها فى مدة قصيرة، ونتفرغ بعدذلك لمسئولية إقامة التنظيم السياسى، لأن ذلك هو واجبنا الرئيسى والأساسى.

وليكن فى تخيلنا أنه بناء «حزب اشتراكى» - مع وجود الاتحـاد الاشتراكى، لأننا لانستطيع تصفية الاتحاد إلى عدد قليل من الناس!

ولقد طلبنا فى الجلسة قبل السابقة أن نفكر ونتكلم ونطرح هذا الموضوع - ومنذ ذلك اليوم وتفكيرى كله يتجه إلى أهمية هذا التنظيم، وكونه ضرورة ملحة!

فإذا لم نسر فى ذلك الموضوع بخطوات إيجابية، فإننا سنظل نتحدث دون أن نصل إلى نتيجة! .

ومن ناحية أخرى، فإن عملية الناس الذين سنأخذهم على الورق، ستؤدى إلى شل التنظيم السياسى قبل تكوينة! فماذا يكون عمل هؤلاء الناس؟.

لأننا، فى حالة إدخال ناس إلى التنظيم السياسى بدون ما نعطيهم عمل، فإننا بذلك نقضى على العملية كلها! والواقع أن أمامنا سبلا كثيرة لأن نخلق لهؤلاء الناس عمل.

إن التنظيم السياسى - أو الحزب الاشتراكى - يكون واجبه الحصول على السلطة، وبعد أن يحصل عليها، فإن عليه أن يجد الحل الثورى لكل مشكلة موجودة. فمثلا عليه أن يجد حلا ثوريا لمشكلة الإدارة، وحلا ثوريا لمشكلة العمال، وهكذا. وإننى أود أن أسمع آراءكم فى هذا الموضوع - إذا كان لدى أى منكم فكرة كونها عنه! - والا سنظل نأتى إلى هنا لأداء واجب ثقيل يوم الثلاثاء، ، وندردش، فى بعض الكلام بدون نتيجة!

وفى رأيى أن عملنا الأساسى هو التنظيم! وفى رأيى أيضا أن هذه هى الفرصة الأخيرة التى يمكن الدخول فيها! والعملية ليست سهلة بل إنها صعبة.

وأرى أن أسئلة كثيرة ستقابلنا فى الطريق - كتلك التى وضعها الأخ الدكتور خليفه الآن - ومن الطبعى أن الإجابة على الكلام الذى

أثاره الدكتور خليفه الآن فى مسألة إقناع الشخص .أولا،وحين أثق فيه نضعه فى العمل!

لايمكن أن أقطع السبل بينى وبين الناس، لأن المشكلة هى نتيجة أن اتصالاتنا بالناس ليست عميقة، ولاهى فى المجال الذى يمكننا من اختيارهم.

وأسوق فى ذلك مثلا! فمجلس الأمة لم يكن موجودا فى مارس، بعد ما جاء المجلس استطعنا أن نعرف ناس، واستطعنا أن نحكم عليهم باعتبارهم ثوريون، ويعتبرون كسبا جديدا للبناء الثورى، وكانت وجهة نظرنا أنه يمكن عقد موتمرات نستطيع من خلالها اختيار أفراد ثوريين آخرين، أما بالنسبة للكلام الذى قيل عن الشيوعيين، فالحقيقة أن السبيل الوحيد للتصدى لأى فكرة سياسية تختلف عن فكرتنا: هو العمل .. والتنظيم.. والاقناع.

إننا لانرغب اليوم فى عمليات الحبس، والفصل، والتشريد لهؤلاء الشيوعيين!

وليت ذلك يكون حافزا لنا حتى نتصدى لهم! بالنسبة لما قاله الأخ عباس رضوان عن الشيوعيين الذين تحدثوا فى أسوان، فلماذا لانذهب نحن إلى أسوان؟

إننى أقولها بصراحة: إن العيب فينا، نحن مخطئون أكثر من الشيوعيين!

لأن اتصالنا مقطوع.

المهندس سيد مرعى:

إذا سمح لى السيد الرئيس، فإنه من اليوم الأول لاجتماعنا فى هذه القاعة، وتصورى لمهمتنا أنها خلق حزب اشتراكى! وليكن لأسباب معينة - لانريد أن نسميه حزبا، ولكن حينما نسميه حزبا، فإننا نسهل على أنفسنا مهمة التفكير!

فبالنسبة للملاحظة التى أشار إليها السيد الرئيس على الإجتماعات المختلفة، التى تبدى فيها آراء كثيرة، فإن ذلك يساعدنا على تكوين رأى عام يعبر عن الفكرة الاشتراكية.

إننى أتفق مع السيد الرئيس فى أن خلق التنظيم السياسى يمثل الآن ضرورة ملحة لأكثر من سبب.

فربما كان السبب هو نشاط الشيوعيين، الذى أصبح محسوسا! وهناك تساؤلات كثيرة تأتى من الريف ومن جميع التنظيمات! والسؤال الذى يقابلنا دائما هو: هل نحن نتجه اتجاها شيوعيا؟

وخصوصا حين نرى الشيوعيين فى مراكز قيادية؟

جمال عبد الناصر

ربما يكون الذى أثار تلك التساؤلات هو تعيين الأخ خالد محيى الدين فى الأمانة!

المهندس سيد مرعى:

إننا نجد بعض الناس فى المجال الدينى لهم حركة! ولقد زرت سيدنا الحسين فى رمضان، وكان يوجه لى نفس السؤال السابق

بصفة مستمرة! إن تأكيدنا، الذى ينبغى أن يكون محل اهتمام، هو أن الجهاز السياسى ليس حزبيا!

ولقد كنت أتصور أنه، بعد تكوين الأمانة على هذا المستوى، أننا سنبدأ اجتماعات مستمرة حيث يكون لنا نشاط كبير! وهذا الأمر لم يتم - ربما لأسباب تنظيمية - ولكننى أعتقد أنه أصبح يستوجب اندماجا كليا، لشرح فكرة المبادئ الاشتراكية التى ندين بها بالنسبة لا نتقاء الأشخاص لهذا الحزب. ولكننى لا أريد أن نتردد فى اختيار الأشخاص، لأن ذلك التردد قد يجعلنا نقف موقفا سلبيا، لدرجة أن اختيار الأمانات الفرعية يعرض هنا! والمفروض هو وجوب اتصالنا بالجماهير الشعبية اتصالا عاما، على نشاط أوسع من النشاط الحالى.

والواقع أننى كنت مقتنعا بهذه الفكرة، وبدأت هذا النشاط فى أمانة الرأسمالية الوطنية، ولكننا تراجعنا بعد ملاحظة السيد الرئيس، لأنه من الصالح العام ألا يكون نشاط الرأسمالية الوطنية شديدا فى هذه الآونة.

بعد ذلك فإن نشاط قطاع الفلاحين والعمال. فإن الجماهير كانت تتصور أنه، عقب تكوين أمانة الاتحاد الاشتراكى، فإن شيئا ما جديدا سيحدث، ويخلق صلة بين الناس، وأن يجدوا ملجأ يستطيعون الوصول اليه، والحديث فى مشاكلهم وأحوالهم الاقتصادية، أوملاحظاتهم على أى قانون أوقرار أوطريقة تفكيرهم السياسى.

كل هذه الأمور التى أشرت اليها لم تحدث! ومازال عملنا هو مجرد دراسة بين أربع جدران! وفى الواقع أن هذه الفترة الأولى بالنسبة للدعوة والنشر فى الصحف، فقد كان ذلك توجيه من السيد

الرئيس، لكننى أعتقد أن الفترة الحالية تأخذ صورة عكسية! فمن جهة وسائل الإعلام، إذا عقد اجتماع للعمال، يجب أن ينشر ذلك فى الصحف، بحيث يشعر كل من يفكر فى مشكلة معينة أنه يستطيع أن يقابل الأخ الشرباصى - مثلا - ليشرح له هذه المشكلة وبهذا يمكن إيجاد الصلة الشخصية.

النقطة الثانية هى كيف يكون أسلوب عمل هؤلاء الناس بعد تجنيدهم؟

لقد اقترحت فى الجلسة الماضية، أنه بالنسبة لقطاع الفلاحين - تطرح الخطة الخمسية الثانية كأسلوب عمل، ويتم شرحها على المستويات المختلفة. وأعتقد أنه قد آن الأوان أن تنشط الأمانة فى اتصالها الجماهيرى، عن طريق عقد اجتماعات علنية تذاع بالراديو وتنشر فى الصحف، وبهذا يظهر للناس أن الأمانة تعمل، لأنه منذ أن كونت الأمانة، وآمال الناس فى حدوث تغيير جوهرى لم تتحقق!

ويمكن اقتراح عدة مشاكل - كالمشكلة الجامعية مثلا- يمكن أن تحل على مستوى الجامعة! ولنتوقع حدوث نوع من أنواع الصدام، وينبغى ألا يحزننا ذلك، لأننا - كجهاز سياسى - واجبنا أن نعكس آراء الشعب، وننقل الصورة إلى السلطة التنفيذية.

إننى أعتقد أن المناقشات التى أتت بعد الاتصالات والمؤتمرات التى عقدت فى الجامعة، قد جعلت البعض يتراجع عن أن يتولى المسألة بشكل قوى مندفع!

ويجب أن نجمع الناس من حولنا، ومن المحتمل أن يكون هناك جزء من هؤلاء الناس دخيل علينا.

فليكن ذلك! فكيف كان يمكن تبين عدد من أعضاء مجلس الأمة الذين يؤمنون بالفكرة الاشتراكية قبل انعقاد المجلس؟ إننا حين نأخذ رأى واحد من هؤلاء فى مشكلة معينة فقد يبدى رأيا خاطئا، ولكننا حين نجلس معه يمكن أن نجعله يغير رأيه بالمناقشة المفتوحة، والإقناع.

إن لدينا فرصة فوق الشيوعيين وفوق كل واحد موجه فى البلد، هذه الفرصة هى حب العدد الكبير من أبناء الشعب للنظام الاشتراكى! إن لنا جمهرة، فلماذا نغلق الباب دائما على أنفسنا؟ وليس معنى وجود شخص يختلف فى بعض التفاصيل أنه ضد النظام!

إن الشعبية الكبيرة ليست منظمة، لسبب واحد هو أنه لا ملجأ لها! ونحن نريد قلب هذا الملجأ من السلطة التنفيذية إلى الجهاز السياسى، ولن يتأتى ذلك الا بإنشاء الحزب.

حسين الشافعى:

لقد أثار السيد الرئيس موضوعا، سبق تناوله فى الجلسة التى عقدت يوم ١٩٦٥/١/١٢، والتى كان التركيز فيها أساسا على التنظيم السياسى وتنشيط الاتحاد. والحقيقة أن الجلسة الماضية كانت منصبة أساسا على هاتين المهمتين، وقد قدمنا مذكرتين فيهما معظم النقاط التى أثيرت. ولقد طلب فى الجلسة الأخيرة أن يترجم هذا العمل إلى برنامج.

والحقيقة أنه ربما كنا قد تحدثنا طويلا فى المعلومات التى أتت من المحافظات، وكنا نعرضها سريعا للانتقال إلى الموضوع الثانى، وهكذا

كمال رفعت:

بالنسبة لموضوع أسوان،فإنه كان قد تم بمعرفتنا ! فقد حدثنى أمين لجنة أسوان على أساس عمل ندوة فى الاتحاد الاشتراكى، ولقد رشحت جميع أعضاء لجنة الدعوة ليذهبوا بصفة دورية لإلقاء محاضرات، وكان اتفاقنا على أن يحاضر السيد لطفى الخولى الأسبوع الماضى.

حسين الشافعى:

بالنسبة لموضوع أسوان، فقد حدث، قبل تنظيم عملية المحاضرات، أن أشار أمين محافظة أسوان إلى التجمع الشيوعى، وجاء فى وقت العملية وأبلغ عن الموضوع!

وكان يأخذ من جانبه بإجراءات مقابلة! بعد ذلك طلب أمين المحافظة إعداد محاضرات وندوات عن طريق الاتحاد.

شعراوى جمعة:

بناء على المناقشة التى دارت فى تكوين الجهاز السياسى، فإننى قد أعددت بعض النقاط. لى تعليق على كلمة السيد الزميل سيد مرعى بشأن أخذ أى ناس! إن لدينا تنظيما، جماهيريا وهو الاتحاد الاشتراكى، ولقد أخذنا فيه «أى ناس»!

فمن ناحية تنشيطه يمكن أن ينشط، ولدينا مناسبات عديدة يمكن أن تؤدى إلى ذلك، لكنه - فى اعتقادى أن اختيار العناصر تمهيدا لضمها أمر فى غاية الأهمية، لأننا لو أخذنا «أى ناس» يمكن أن نقع فى نفس المشكلة،

جمال عبد الناصر:

فى اعتقادى أن «أى ناس» التى يقصدها الأخ سيد مرعى، لاتعنى أن أسير فى الشارع وأى شخص يقابلنا نأخذه، ولكنها تعنى أنه بمعرفته لهؤلاء الناس يختار منهم من يختاره، وبعد ذلك - بالتجربة - سيظهر الصالح والسيء.

شعراوى جمعة:

لقد أشار السيد رئيس الجمهورية إلى أننا فى حاجة إلى الاشتراكيين، وإلى الحركيين، وإلى القياديين. ونحن فى حاجة إلى هؤلاء، ويجب أن نبحث عنهم فى كل مكان! ويجوز أن نصل بعد سنة إلى ألف شخص، وقد يكون ذلك أفضل من الوصول إلى ٥٠ ألف شخص!

المهندس سيد مرعى:

إننى لم أقصد أى ناس، ولكننى أقصد أن المقاييس التى قد توضع هنا، توجب أن يكون الشخص حركيا واشتراكيا ومؤمنا وملتزما، ونظل نؤكد على تلك الألفاظ والمواصفات! فذلك يربطنا، ويغلنا فى الاختيار!

وربما، فى بحثنا عن هؤلاء الأشخاص، نجد الملتزم غير المؤمن، أو الاشتراكى غير الحركى، فتكون النتيجة أننا نظل نتراجع ونتراجع!

لكن الذى أقصده، هو أن كلا منا فى داخل أمانته - بعد مايختلط بالناس - فإنه يمكن أن يحكم على مجموعة منهم! ذلك الحكم قد يكون خطأ، ولكن سيصبح لدى جمهور ليس كالموجود فى الاتحاد الاشتراكى، وهذا الجمهور سيولد من داخل الجهاز الموجود.

ومن الجدير بالذكر، أنه لايمكن أن نعرف شخصا معينا بالذات، وأنه حركى أو اشتراكى، الا عن طريق الاحتكاك والاجتماع والمناقشة، أما الألفاظ التى توضع لنا فهى فى الحقيقة تؤثر على تفكيرنا!

لأن التجربة أثبتت أنه فى كثير من الأحيان يحدث أن الرجل الذى يظل يتحدث بالإيمان والإخلاص أنه يكون منحرفا فى نهاية الأمر! لكن الشخص المنطوى الصامت الذى يتحدث فى موضوع من المواضيع من الممكن أن يصبح عاملا فعالا فى المهمة التى توكل إليه.

شعراوى جمعة:

لقد تصورت واجبات الجهاز السياسى بعد تكوينه، ونظرت إلى المواقع الحساسة التى يجب أن يكون الاختيار من خلالها، بعد ذلك كيفية بناء هذا الجهاز، وكيفية الترشيح، وفى النهاية الخطة المنتظرة لتحريك هذا الجهاز.

فى تصورى أن واجبات الجهاز السياسى بعد تكوينه ـ هى:

(١) السيطرة على التجمعات الشعبية والأحياء السكنية.

(٢) الربط بين القيادة والقاعدة.

(٣) التعرف على مشاكل واحتياجات الجماهير، ونقلها إلى قيادة التنظيم.

(٤) دفع الحركة فى الاتحاد الاشتراكى وقيادة العمل السياسى.

ولقد تصورت أن المواقع الحساسة التى يجب أن ينبث فيها الجهاز السياسى، والتى يمكن أن تلعب دورا رئيسيا ونشيطا فى النواحى السياسية، هى:

(١) لجان الاتحاد الاشتراكى.

(٢) النقابات العمالية.

(٣) النقابات الزراعية.

(٤) النقابات المهنية.

(٥) الجمعيات التعاونية.

(٦) المجالس المحلية.

(٧) التنظيمات الطلابية.

(٨) مجلس الأمة.

(٩) التجمعات الوظيفية أو الإدارية.

بعد ذلك ـ حسب تصورى ـ قلت: إنه يجب أن يتم اختيار هؤلاء الأشخاص من العناصر الاشتراكية الثورية الحركية.

أما بالنسبة لكيفية بناء الجهاز السياسى وترشيح أفراده، فقد تصورت أن تكون الأمانات الفرعية هى نواة الجهاز السياسى.

وأقترح أن يختار عضو الأمانة الفرعية عددا من الأفراد من نفس القطاع، تتوافر فيهم القدرات المؤهلة للترشيح للكادر السياسى، من ٥-١٠ أفراد، ويتم التسلسل النوعى بخلايا فى حدود العدد السابق، حتى مستوى المحافظة.

كذلك فإنه يجب أن يكون أمين لجنة المحافظة من الكادر السياسى، ويتولى قيادة الجهاز فى المحافظة، ثم تتكون خلية رئيسية فى كل محافظة من المسئولين عن الخلايا النوعية ويرأسها الأمين، وتكون بمثابة القيادة الجغرافية للجهاز السياسى.

أما بالنسبة للترشيح، فيتم على أساس المسئولية الشخصية للمسئول. ويتم الاختيار من التجمعات السابقة، ومن المواقع الحساسة كلما أمكن ذلك، ويؤخذ رأى أكثر من مسئول فى المرشحين، ثم يوضعوا تحت الاختبار لفترة معينة!

كذلك فإنه من الأفضل ترشيح أعضاء الجهاز من بين الشباب، والاهتمام بمنظمة الشباب، وتأهيلها لتصبح المصدر لإمداد الجهاز السياسى الاشتراكى على المدى البعيد.

إن الأمر يستدعى الحرص على ربط خلايا الجهاز السياسى بشخصية مسئولة معروفة، حتى لاتحدث بلبلة وخلط بين الجهاز السياسى وغيره من التنظيمات المضادة، التى تتكون أيضا بطريقة سرية، مثل التنظيمات الشيوعية!

أما بالنسبة لهدف الجهاز السياسى، فهو السيطرة على المنظمات السياسية والتجمعات الشعبية بواسطة أفراده المنبثين فيها! ولكى يتحقق ذلك الهدف ينبغى عمل خطة لتعميق حركة الجهاز، وتأهيلها للوصول إلى الغرض. ويمكن عمل تخطيط للمرحلة العاجلة، وتخطيط بعيد المدى لإبراز القادة من بين الشباب، وضمهم إلى التنظيم السياسى.

ويكمن أن تتضمن الخطة:

(١) برنامجا للتدريب.

(٢)موضوعات للمناقشة والبحث.

(٣) محاضرات وندوات.

بالإضافة إلى أن التسلسل النوعى يضمن تحريك كل قطاع على حدة. والقيادة الجغرافية تضمن ربط وتحريك الجهاز ككل فى نطاق كل محافظة، وبالتالى على مستوى الجمهورية.

إننى أتصور أن كل شخص فى الأمانة الفرعية يمكنه أن يكون، بواسطته والأفراد الموجودين معه، خلايا صغيرة، وبتسلسل، ولكن ترتبط بقيادة جغرافية داخل المحافظة، التى ترتبط بقيادة فى الأمانة العامة.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

سيتناول حديثى نقطتين :

الأولـــى، تعليق على بعض الكلام الذى قيل، وخصوصا عن نشاط الشيوعيين.

الثانية: خاصة بالتنظيم السياسى.

إن مشكلة الشيوعيين فى اعتقادى تثير مشكلة هامة! فمن هم الشيوعيون؟

لأنه من مجموع الكلام الذى قيل الليلة، فإننى أحس أن هذه المسألة ليست واضحة لى تماما.

فبالنسبة لعملية أسوان، فإننى كنت مدعوا للاشتراك مع عدد آخر أذكر منهم لطفى الخولى، ومحمد الخفيف. ولقد تم ترتيب الدعوة بناء على دعوة من السيد / طه زكى، وتم هذا الترتيب فى «الأهرام» فقد اتصل السيد طه زكى بالسيد لطفى الخولى، وقال: إنه يريد أن يجرى نشاطا فى أسوان. ولقد أرسلت أسماء هؤلاء الناس إلى أمانة الدعوة، وجميعهم أعضاء فى الأمانات الفرعية فى الاتحاد الاشتراكى.

فالحديث عن نشاط الشيوعيين باعتبار أن هناك شيوعيين، فإن تلك الأسماء التى نتحدث عنها، تجعلنا، أو تثير فى أذهاننا تساؤلا: من هم الشيوعيون فى الوقت الحالى؟ إن هؤلاء الأشخاص يعملون فى الصحف كمحررين، فإذا كان الاتهام السابق بالشيوعية يظل معلقا على نشاطهم، فالمسألة تجعل هناك نوعا من تعليق الموقف، بحيث أن الإنسان لايدرى خطواته!

وفى بعض الأحيان يصادفنا أحد اليساريين السابقين الواضح أنه مستعد أن يعمل فى حدود الثورة، فهل يرشح باعتباره أحد الأشخاص الذين يمكن أن يعمل فى حدود الثورة باعتبار الاتهام السابق الموجه له كأن لم يكن؟

والمسألة فى ذهنى أبعد من ذلك. فالمشكلة ليست اتهام أفراد محددين بالذات، ولكن من استقراء الحوادث العامة فإننى أخشى أن يقف الاتهام بالشيوعية فى سبيل هؤلاء الناس!

إن معنى الشيوعية قد لايكون محددا فى ذهن هذا الشخص أو ذاك، ولكن فى ذهنه أن هناك تطورات محتملة فى أن أى تطور محتمل هو طريق إلى الشيوعية.

إن هناك محاولة تجميد، أشار إليها السيد الرئيس، تتعلق بالخوف من تجميد الثورة، وأن الكلام الذى يقال عن اتهام الثورة بالشيوعية يردد فى كل مجال، فلو أننا تساءلنا مرة: لماذا ذهبنا إلى اتحاد الشيوعيين اليوجوسلاف؟ إن هذه مشكلة تخويف من أى تطور يحدث فى المستقبل، رغم أن زيارة وفد الجمهورية إلى اتحاد الشيوعيين اليوجوسلاف لاتعنى إطلاقا التحول إلى الشيوعية!

وفى حديث السيد الرئيس الليلة أشار إلى أننا نقبل فى داخل التنظيم السياسى، والأمانات الفرعية، من نرى أنهم محل ثقة وليسوا مرتبطين! فهل نشاط هؤلاء الأفراد، كجزء من نشاط الاتحاد الاشتراكى، يعتبر نشاطا شيوعيا؟ أو يعتبر ضمن العمل العادى؟

إن ما ذكرته الآن بشأن هذه المسألة جدير بالحسم، حتى لاتظل الأمور معلقة بهذا الشكل،

النقطة الثانية التى أردت الحديث فيها، هى بناء التنظيم السياسى. ويخيل إلى أننا جميعا متفقين فى خلال المناقشات المختلفة..

(وهنا قاطعه عبدالناصر قائلا:)

جمال عبدالناصر:

فلنناقش النقطة الأولى.

ففى رأيى أن هناك بعض الأفراد الذين كانوا فى المعتقل، وهناك من اتهم بالشيوعية ولكنه يمكن أن يسير معنا.

ذلك أنهم - أى هؤلاء الأفراد - فى سنة ١٩٤٠ - ١٩٤٥، لم يكن هناك من سبيل أمامهم لتحقيق الهدف سوى الانضمام إلى منظمة شيوعية. وفى أول الثورة اعتقدوا أنها أمريكية، أو أنها تسير فى طريق فاشستى، ولكنهم بعد أن خرجوا من المعتقل، ورأوا ميثاق العمل الوطنى، وما تحقق بالتطبيق قد وصل إلى أكثر مما كانوا يتصورونه - اعتقد أن هؤلاء الناس يمكن أن يشتركوا معنا فى العمل السياسى.

ومن ناحية أخرى ، فإن هناك مجموعة أخرى تؤمن بألا سبيل سوى التنظيم الشيوعى، ووجوب استمراره، وأن لابد من فرض ديكتاتورية البروليتاريا! وإننى أعرف هؤلاء الناس جيدا، وأعتبر أن هناك خلافا جذريا بيننا وبينهم، ومن ثم فلا يمكن إطلاقا إيجاد أى نوع من التعاون معهم.

وهناك من يقول: بأن المجتمع لابد أن يتطور إلى الشيوعية، وأنا أقول: إن هؤلاء الناس على خلاف معنا فى المبدأ.

فكيف نعرف هؤلاء من هؤلاء؟فى الحقيقة أننا نحتاج إلى معلومات، واجتماعات مع الناس، لنعرف هل خدعنا فى الكلام الذى قيل أم لم نخدع؟

وإننى أعرف مثلا عبد العظيم أنيس الذى لم يقبل، ولقد قال: إنه ليس عضوا فى اللجنة المركزية وقد أقسم لى الأخ خالد محيى الدين أنه ليس عضوا فى تلك اللجنة، وعلى هذا الأساس عمل فى جريدة المساء، ثم ظهر بعد ذلك أنه عضو فى اللجنة المركزية! ولقد خدع خالد محيى الدين! والناس تقول: إن خالد محيى الدين شيوعى، وكذلك عبد الرزاق حسن، وإبراهيم سعد الدين، وكمال الحناوى ، وكمال الدين رفعت.

إن المقاييس تختلف بالنسبة للناس، وإننى أوافق على ما قاله الدكتور إبراهيم سعد الدين. فمثلا إذا ذهبت إلى أخبار اليوم، فإنه نتيجة لوجود ناس أذناب لمصطفى أمين وعلى أمين، يقولون: إلى متى سنحكم بالشيوعيين؟ إلى متى.. وإلى متى..؟

فهل فعلا يحكم الشيوعيون أخبار اليوم؟

ولكن بعض التصرفات من بعض الذين يعملون مع الأخ خالد محيى الدين، الذين كانوا شيوعيين فى الماضى، تجعل هناك حملة مركزة على الشيوعيين، الغرض منها هو التخلص من هؤلاء، وعودة مصطفى أمين وعلى أمين إلى أخبار اليوم.

ونجد أيضا فى البلد من يقول: «إلى أين يذهبون؟» والعملية فى رأيى هى خوف على المناصب.

ولقد وصل ذلك إلى صوت العرب، فنجد أن أحمد سعيد، فى يومياته التى أسمعها كل ليلة، لايفتأ يتحدث عن الشيوعيين والشيوعية إلى آخر هذا الكلام!

ومن جانبى أرى أنه لاداعى لاتخاذ إجراء مع أحمد سعيد، لأنه شخص يمر بأزمة نفسية ستنتهى يوما ما.

وهذه العملية موجودة على مستوى واسع.

فبالنسبة للرجعيين والمحافظين يقولون: إنه كان هناك ألف شيوعى فى المعتقل خروجوا منه! وهناك من يهمهم أن نعيد هؤلاء الناس إلى المعتقل!

وحين يتم اجتماع بينكم وبين هؤلاء الناس، ستجدونهم يتحدثون عن الشيوعية، أوعن النظام الموجود، وبذلك يمكن معرفة من الذى يمكن أن يتجاوب ويسير فى الخط، ومن الذى يعمل فى خط مخالف؟ الحقيقة أنه يغلب على بعض الناس الكلام الخطأ.

ولقد تحدث أحد الناس فى معسكرات الشباب وقال: إن هذه الثورة وطنية حتى سنة ١٩٦١، وإن الثورة الاجتماعية هى ثورة كوبا!

وهذا الكلام يختلف عن رأينا فى الموضوع، لأننا نعتبر أن إعلان كوبا الماركسية اللينينية كان نتيجة اضطرار، ونتيجة للحصار الذى فرضه عليها الأمريكان، وكان إعلانهم ذلك هو مجرد كسب مساعدات الاتحاد السوفييتى. ولقد قال خروشوف لى: إن كوبا تكلفهم يوميا ما يزيد على مليون دولار، وإن كوبا أعلنت الماركسية اللينينيه بدون علم قادة الاتحاد السوفييتى.

ونحن فى الحقيقة فى حاجة إلى جهد كبير مع الناس، لنستطيع أن نكون وحدة فكرية.

إننا قبل سنة ١٩٦١ أصدرنا قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢، وفى سنة١٩٥٦ أجرينا عملية التمصير! وفى الواقع أنها كانت عملية تأميم، لأن التمصير كان معناه بيع هذه المؤسسات إلى المصريين،

ولكننا أقمنا القطاع العام فى أول يناير سنة ١٩٥٧، وبدأت المؤسسة الاقتصادية، وكانت تلك العملية تمثل خطوة كبرى، ولولا العدوان الثلاثى لما استطعنا القيام بخطوة سنة ١٩٥٧ بهذه السهولة، لأنه لوقمنا بها قبل ذلك لاصطدمنا مع الغرب صداما كبيرا.

كل ذلك يبين الخط الذى نسير فيه، ولكن هناك بعض الأفراد عبيد نصوص قرأوها! ولايمكن أن نمسح «مخهم»! وقد يكون هذا الشخص مقتنع، ولكن إذا طلبت منه أن يلقى محاضرة فإنه حين يبدأ فى كتابتها يستسلم للنصوص التى حفظها والتى تستعبده! ذلك ما أتصورة بالنسبة للشيوعيين.

شعراوى جمعة:

إن موضوع الشلل مايزال سائدا! وأخشى أن يجر أمانة الدعوة والفكر إلى هذا الموضوع، خصوصا وأن الصحافة فى اللجنة منقسمة على نفسها، وكل فريق يتحدث عن الفريق الآخر بكلام!

وهناك الآن مناقشات تدور بما يقال فى داخل اللجنة! وكل فئة تحاول التشنيع على الفئة الأخرى، فذاك يقول: لقد أبدى فلان رأيا سفهته!و...الخ.

وبالنسبة للفكر عموما فإن كل شلة لها جماعة، حتى بالنسبة لمن شطبوا! فإنه يقال: إن السيد الرئيس قد شطب فلانا واعترض على فلان!

جمال عبد الناصر:

أرجو أن يوضح الأخ شعراوى جمعة الحديث أكثر، حيث لا يتحرج من ذكر التفاصيل.

شعراوى جمعة:

قد أثار الدكتور سليمان الطماوى بعض الموضوعات الخاصة بلجنة الفكر فى الجامعة، ولدى الأخ طلعت خيرى معلومات أكثر فى هذه المسألة.

كمال الدين رفعت:

إننا حين نناقش أى موضوع فى لجنة الدعوة، فإن كل شخص يبدى وجهة نظره.

وكان من رأى الدكتور الطماوى أن لديه ناس فى الجامعة يمكن أن يناقش معهم نفس الموضوعات، بحيث يستطيع أن يقول وجهة نظره! ولا خلاف فى أننا لانوافق على مناقشة الموضوعات، التى نناقشها فى اللجنة، فى خارجها. ولقد نبهت الدكتو ر الطماوى إلى ذلك الأمر.

جمال عبد الناصر:

إن هناك «مودة» أن يتحدث الناس على بعضهم البعض! ولا نستبعد أن يجلس أحد هؤلاء الناس وسط مجموعة ويتحدث عن رأيه، حبا فى التباهى بالسلطة والتظاهر بالقوة!

طلعت خيرى:

الواقع أن أعضاء لجنة الدعوة والفكر، حين يخرجون من اللجنة، يتحدثون فى تفاصيل ما دار من مناقشات فيها - وبالذات سليمان الطماوى، الذى قال: لقد سفهت رأى فلان، وانتصرت عليه، وما إلى ذلك ! وكانت النتيجة أنه عندما عقد اجتماع بين هيئة التدريس فى كلية الزراعة بجامعة عين شمس وآداب القاهرة، فقد كان حديثه: إن لجنة الدعوة والفكر عبارة عن «شلل»!

ولقد حدثت الأخ كمال رفعت فى أننا يجب أن نكون ملتزمين! ويجب أن تكون المناقشات داخل الأمانة فقط!

جمال عبد الناصر:

إننى أرى أن الأمانات الفرعية يجب أن تجعل الناس ملتزمين، والإ سنبدأ نحاسب الناس على تصرفاتهم! وبدون ذلك فإننا نعطى مثلا سيئا للآخرين.

كمال رفعت:

لقد تحدثت مع الدكتور الطماوى، وقال: إنه عمل مناقشة!

جمال عبد الناصر:

اننــى أرى أن الطـمـاوى لاينسـجم مع عـدد من الموجـودين فى لجـنة الفكر، ولقـد رأيتـه فى اللجـنة التحـضيرية، وسـمعت كـلاما كـثيرا، وأعتـقـد أن اتجـاهه إسـلامـى، فـهـو يحـاول أن يـرد الأمـور إلى اتجـاه إسـلامى، ويأخـذ أى اتجـاه على أسـاس أنه مناقض لهـذا الاتجـاه!

ولكن عـبـد الـعزيز كـامل «ناصـح» وحـركى وله تاريخ طـويل فى العملية.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

أعود لموضوع بناء التنظيم السياسى، فأقول: إن هناك اتفاق بيننا أن التنظيم السياسى يجب أن يبدأ باختيار عدد من الأشخاص على درجـة من الثـقـة، والذين يوكل اليـهم عـمل يبـدأ وا فى مـبـاشـرته لتـحـريك المجموعـات المخـتلفة، ولكن نـقطة الخلاف الأساسـية هى كيفية الاختيار؟ ويمكن أن نبدأ بعدد من المعارف الشخصيين، ولكن مهما كانت معرفتنا بهم يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص فى موضع اختبار.

والواقـع أننى لايمكن أن أفـصـل بين نقطتين مـرتبطتين تمامـا، وهما: تنشيط الاتحـاد الاشـتراكى واخـتيار الأشـخـاص العـاملين فى الكادر السـياسى، ولا يتم هذا الاختـيار إلا من خـلال تنشـيط الاتحـاد الاشـتراكى

جمال عبد الناصر:

لقد تحدثنا فى هذه النقطة قبل ذلك، وقلنا: إنه يمكن أن نأخذ من خلال عملية التنشيط بالإضافة إلى المعرفة والممارسة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

لقد ذكرت أن هناك عددا من الاتجاهات لمعنى الممارسة، فاتجاه يقول بأن معنى الممارسة هو المقابلة الشخصية والاتصال بالناس ومعرفة آرائهم.

وكان رأى الدكتور خلاف، الذى عبر عنه فى الاجتماع السابق، وهو أن عملية الاتحاد الاشتراكى ليست مجرد عملية مناقشة، ولكن ينبغى اختيار قضية من القضايا تطرح على لجان الاتحاد الاشتراكى. وأعطى الدكتور خلاف مثلا لما شاهده فى كوبا أخيرا، حين أخذ الحزب هناك مسألة محو الأمية كهدف، وجند لها الجماهير، ومن خلال ذلك يمكن أن يبرز الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم، ولاينبغى الاهتمام بأى قائمة من الناس.

ولست أعرف حتى الآن السبب فى عمل الاتحاد الاشتراكى: هل هو عمل مناقشات، مهما كانت هذه الموضوعات مهمة؟ ولكنها ليست إطلاقا عملية اختيار الأشخاص ذوى الواجب العملى. وكما قال الأخ شعراوى: إن العمل هو تسيير الاتحاد الاشتراكى.. فهل يكون ذلك العمل هو المناقشة؟ وهل يكون فى تعبئة الجماهير لحل المشاكل التى تجابهها؟

فإذا كانت حل المشاكل، فيجب أن تكون العملية هى توجيه الاتحاد الاشتراكى لمجابهة هذا النوع من المشاكل.

إن هناك مشاكل عامة يمكن أن يوجه الاتحاد الاشتراكى ككل اليها، ليقوم بحملة فيها. وفى أثناء العمل ذاته يمكن أن نختار من هؤلاء الناس العناصر الصالحة التى تصلح للعمل المطلوب.

وأذكر أنه فى الجلسة الأولى اقترحت منع الإسراف، ولكن السيد رئيس الجمهورية أشار إلى أنه يمكن أن يكون الموضوع هو الادخار! وفى ذهنى أن هذا الموضوع لو يطرح من هذه الزاوية يمكن أن يدخل الاتحاد الاشتراكى إلى جميع الجبهات، مثل الزراعة والانتاج.. الخ.

ويمكن أن توجه جميع جبهات الاتحاد الاشتراكى إلى عمل موحد رئيسى، تجند له جميع الجهود، وفى خلال العمل ذاته تتم عملية الاختيار، وكل الناس المختارين لا يكونون أعضاء فى التنظيم أولا، وإنما يوضعون تحت الاختبار، ويمكن أن نختار منهم بعض العناصر.

وإذا لم يكن من الممكن تحريك الاتحاد الاشتراكى فى مجموعه، فلا أقل من تحريك أجزاء معينة منه، لأنه من الجائز أن تبدأ العمليات فى جبهات محددة. ونحن نستطيع تحريك الاتحاد الاشتراكى فى قضية واقعية، يعمل الاتحاد على حلها بواسطة الجماهير، وبدون اللجوء إلى الحكومة.

ذلك فى اعتقادى وسيلة من الوسائل التى يمكن أن نسلكها من أجل اختيار الأشخاص.

أما عملية تنظيم هؤلاء الأشخاص فى خلايا، فيمكن أن نبدأ فيها فيما بعد.

أنور سلامة:

فى الحقيقة إننى موافق على كل ماذكره الدكتور إبراهيم سعد الدين والمهندس سيد مرعى. وفى اعتقادى أنه يجب أن تكون عملية تكوين الجهاز السياسى تحت عنوان «تنشيط الاتحاد الاشتراكى»، وليست تحت عنوان «التنظيم كتنظيم»، إذا اردنا أن نكون التنظيم.

أما من ناحية قطاع العمال، فيمكن أن نقوم بهذه العملية، وبأى تنظيم كحزب، ويمكن أن نقوم بأية عملية من العمليات التى ذكرها الدكتور إبراهيم سعد الدين والمهندس سيد مرعى، أو أية قضية أو موضوع.

وفى الواقع يمكن أن نواجهها حاليا، سواء من حيث تنظيم لجان الاتحاد الاشتراكى، أو اللجان النقابية، أو أعضاء مجالس الإدارت داخل المصانع - كل هذا يكون من داخل العمليات التى تجند لها كل مجموعة كمجموعة كاملة، ولكن يوجد اختلاف بسيط، وما فى ذهننا نحن أخذناه على خطوات، ونذكر بعض الخطوات بتوجيه من السيد/ على صبرى. وفى تصورنا كان هذا هو السبيل الوحيد الذى أمامنا وهو أن نبدأ فى إيجاد التنظيم.

وفى تصورنا أن عملية التنظيم تقع على عاتق الأشخاص الذين يتم اختيارهم ويجندون للعمل. والأعمال كثيرة جدا وموجودة ولانختار هؤلاء الناس ونتركهم حاليا. توجد شبكة كبيرة متصلة، وتوجد سلوك موصلة، وتتسلسل المسئوليات بعد ذلك.

وأعتقد أنه فى هذه الفترة الأولى، يجب إعطاء الأفراد المختارين العمل والتنظيم، بالإضافة إلى الدراسات التى يمكن أن تتم فيها الناحية الثقافية، أو الاشتراكية التى تعمق المفهوم الاشتراكى، أو توجد التوحيد الفكرى المطلوب.

وتصورنا أيضا - كما قلت بتوجيه من السيد على صبرى - أن يكون لنا فى كل محافظة المسئول الذى نطمئن إليه فى القاهرة وفى الاسكندرية وغيرهما من المحافظات، ويكون هذا المسئول هو رجل التنظيم فى الناحية العمالية.

والذى أتصوره أن يكون مع هذا المسئول أمانة فرعية - كما هو الحال بالنسبة لنا - ولكن فى مختلف الاتجاهات، سواء كانت مهنيا أو جغرافيا.

فنحن نفكر بالنسبة للقاهرة أن ندخل مهنيا وليس جغرافيا، وفى أماكن أخرى يكون التمثيل جغرافيا ومهنيا. فمثلا بالنسبة لمحافظة البحيرة. لانترك كفر الدوار أو المحلة الكبرى بدون التمثيل المهنى.

ولهذا فإن الناحية الجغرافية سوف تكون ممثلة مع التمثيل المهنى بقدر الإمكان، حتى يجعلونا نتصل باستمرار، ويكون مندوب الحزب - أو مندوب التنظيم - فى كل وحدة اقتصادية.. أى تجميع جماهيرى ويكون فيه المسئول عن التنظيم. وهؤلاء يرتبطون ارتباطا كليا ويلتزمون التزاما كليا.

لذلك تكلمنا فى الاجتماع الماضى عن السرية للتنظيم! ومن غير سرية التنظيم يصعب إيجاد هذا التنظيم بهذه الصورة. لذلك أعتقد أننا إذا كنا قد انتهينا فى السرية كسرية كاملة فى الجلسة الماضية، وبهذا الشكل نكون قد جمعنا ما بين حاجتين: ايجاد التنظيم، ثم ايجاد «السلوك» التى توصل ما بين القيادة والقاعدة.

أما بالنسبة لما ذكره الأخ شعراوى جمعة عن موضوع الاختيار، فنحن ننظر إلى التنظيمات القائمة، حيث يوجد فيها القياديون والاشتراكيون والحركيون الذين يمكن أن نعتمد عليهم. واذا وجد تفاضل بينهم، فسوف نأخذ الأحسن، ونعمل لهم الخطوة الأولى والخطوة الثانية. وهذا يساعدنا إذا كان العمل السريع هو المطلوب.

وبالنسبة لاختيار الأسماء، فيمكن أن نختار كثيرا من الأسماء. وقد حددنا شروطا وأسسا كثيرة للاختيار، ونريد أن نعرضها للموافقة عليها.

وفى تصورنا أن اختيار هذه الأسماء لن يكون اختيارا نهائيا، ويجوز أن يكون اختيار بعض هذه الأسماء نهائيا لمعرفتنا الكاملة للأشخاص العاملين بهذه المصانع، واعتقادنا بأنهم أصلح القياديين الذين يمثلون التنظيم فى هذه المصانع، ولكن نختار الأصلح بالنسبة للمصانع الأخرى، وقد يظهر فى المستقبل أننا لم نكن حسنى الاختيار المطلوب.

وأتصور أيضا ـ خصوصا فى المستويات الصغيرة ـ أننا لن ندقق كثيرا فى عملية الاختيار، لأننا نريد «خميرة»، وعن طريقها سوف نصل إلى التنظيم، وعن طريقها يمكن أن نعرف الأحسن أو نعمقه.

ويجب أن نؤمن بأن الوقت - من غير شك - يلعب دورا كبيرا فى التكوين والتعميق وحسن الاختيار وإظهار العناصر الايجابية. ويجب أن نبدأ ونتخذ هذه الخطوات بشكل سريع، وأن نعمل ونلتقى بالأشخاص الذين نختارهم، وسنتقدم بهم للسيد على صبرى. وأرجو أن تتاح لنا فرصة الاختيار.

الدكتور حسين خلاف:

أعتقد أن الاتحاد الاشتراكى نشط إلى حدما خلال المدة السابقة من يوم تشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى/ وعلى الأساس الذى عملناه. ولكن الإنسان - قطعا - ليس مرتاحا تماما إلى النتيجة التى وصلنا إليها أخيرا، لأننى - صراحة - يمكن أن أكون قد تأثرت بعبارة قالها سيادة الرئيس، وهى أننا نجتمع ولم نعرف ما سنناقشه، ويجب أن نجتمع ونعرف مقدما ماسنناقشه، وأننا نريد أن نعمل ليل نهار حتى نصل إلى النتيجة التى نريدها، نحن مقتنعون إلى ضرورة وجود مسئول فى كل قطاع، ولمعرفة عدم وصولنا إلى النتيجة التى نريدها.

علينا أن نقيم النتائج التى وصلنا إليها، ومعرفة هل نحن متقدمون أو لا؟ وأعتقد أنه توجد بعض الظروف التى أدت إلى هذا وهى: -

١- لازلنا فى البداية.

٢- حلول شهر رمضان.

٣- عدم استكمال جهاز الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى من الموظفين.

٤- عدم استكمال بعض لجان الاتحاد الاشتراكى، سواء من حيث المقار أو الإعداد أو الترابط ما بين الوحدات الأساسية وبعضها والمستويات الأخرى.

ويوجد علاوة على هذه العوامل أمران رئيسيان:

يجب أن نكون نحن جماهيريين! إننا نشترط فيمن نختاره لهذا التنظيم أن يكون حركيا، وأن يكون اشتراكيا، وأن يكون جماهيريا إلى آخر هذه الشروط! وواجبنا نحن أن نكون حركيين، ومهما وصلنا كحركيين داخل الغرف، فذلك ليس كافيا، بل يجب أن نصل إلى الجماهير، سواء فى القاهرة أو الأ قاليم بطريقة منظمة ومترابطة، وأن يكون اتصالنا محدد الأهداف والوسائل لكل فترة زمنية. وبهذا نصل إلى النتيجة التى نريدها مقدما.

ومن ضمن هذه النتائج التى أشار إليها الدكتور إبراهيم سعد الدين، هى أننا نريد أن نحدد للجماهير أشياء معينة يقومون بها ويشعرون بلذتها، ويشعرون بالانجاز، ويرتبطون معنا بالعمل وليس بالكلام. نريد أن نكون كلنا حركة ونشاطا، وننزل إلى الجماهير. والمطلوب أن تكون لدينا أشياء محددة نحددها لأنفسنا، وبعد أن يتم هذا فى الشهرين القادمين سيظهر النشاط أمام الناس.

وهذا يحتاج إلى التفرغ الكامل، لأن هذا العمل عمل ضخم. ويمكن - نتيجة هذا كله - أن نستفيد من الاتحاد الاشتراكى. ويجب أن نستفيد منه، وألا يغنى عنه الجهاز السياسى، لأن الاتحاد الاشتراكى هو الذى يضم جماهير الشعب العاملة، بينما أعداد التنظيم قليلة.

ولهذا لابد من تنشيط الاتحاد الاشتراكى، وإن عملية التنشيط هذه لاتمنع من الاهتمام بالتنظيم السياسى، والاهتمام بالتنظيم السياسى لايمنع من الاهتمام بالاتحاد الاشتراكى نفسه.

أما بالنسبة للتنظيم السياسى، فإننى أعتقد أن مسؤليته ليست عويصة! وسبق أن تكلمنا على عملية اختيار الأشخاص أكثر من مرة، ونعرف المواصفات التى يجب أن تتوفر فيمن نختاره لهذا التنظيم، وهى موجودة. ولكن ليس من الضرورى، فى هذه الفترة، أن نختار الاشتراكى ١٠٠ ٪ وإنما يمكن أن نختار الرجل الذى يمكن أن نعتبره رجل الاشتراكية والتنظيم ورجل بلده! ولوقمت بضم الناس «عمال على بطال» إلى التنظيم، فسوف تكون النتيجة «عمال على بطال»! لأن العملية هى على أساس ماانضم من الرجال نأخذ نتيجة.

والعملية ليست ايجابية جدا أوسلبية جدا، بل يمكن أن نحدد حدا أدنى من المواصفات للشخص الذى نختاره، ثم يكون هذا الشخص موضع تجربة! وإذا اخترنا بعض الأشخاص، يمكن أن يكونوا كبداية، ويمكن أن نضم إليهم أشخاص آخرين. كما يمكن أن نشرك الجماهير نفسها فيما بعد فى اختيار الشخص الذى سوف يضم إلى الجهاز السياسى، حتى يشعر هذا الشخص بارتباطة بالجماهير.

وتتبع بعض البلاد الخارجية هذه الطريقة. فأى شخص رؤى اختياره فى أية جهة - كالمصنع مثلا - يعرض أمره على العاملين بهذا المصنع ويبدى العاملون رأيهم فى هذا الشخص، ثم نستفيد من رأى الجماهير فى عملية الترشيح، وسوف تكون الجماهير سعيدة نتيجة اشتراكها فى اختيار أعضاء الحزب، وتكون هذه العملية بداية

ارتباط رجل الحزب بالجماهير، وحتى لاتشعر الجماهير أنها منفصلة عن أعضاء الحزب من البداية. ولامانع من أن نشرك الناس فى مراحل أخرى فى عملية الاختيار، لكى يحصل التفاعل بينها وبين أعضاء الحزب.

هذه هى العملية الأساسية فى الاختيار. ويجب أن نحدد علاقة الجهاز السياسى بالاتحاد الاشتراكى، والسلطة التنفيذية، حتى تكون هذه العلاقة محددة من البداية.

حسين الشافعى:

لقد قُدم للأمانة العامة فى اجتماعها السابق مذكرة عن تنشيط الاتحاد الاشتراكى، ومذكرة خاصة بالتنظيم.

فبالنسبة للمذكرة الأولى والخاصة بتنشيط الاتحاد الاشتراكى، فهى تعرض برنامج عمل محدد زمنيا. وقد ووفق على الفترة التى تبدأ من ٦ فبراير حتى ٢٠ مارس، والفترة من شهر ابريل وشهر مايو، ثم طلب منا أن نركز على المرحلة الأساسية التى نحن بصددها حاليا، وهى مرحلة انتخابات رياسة الجمهورية، وزيارة السيد/ الرئيس للمحافظات.

وحسب توجيهات سيادة الرئيس فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، فقد جاءت مؤكدة لها، ورؤى ضرورة اشتراك الوزراء فى هذه المرحلة، كما أثير موضوع تحديد الموضوعات التى يتم الكلام فيها، ومن يقوم بهذه الزيارات،

وقد عقد اجتماع مع السادة: عباس رضوان، وشعراوى جمعة، وكمال الحناوى، ومحمد فتحى الديب، وعبد المجيد شديد، وتم فى هذا الاجمتاع التقدم بالمقترحات الآتية:

بالنسبة للمحافظات التى سيزورها سيادة الرئيس، يجب التعرف على جميع مشاكل المحافظات، وظروفها، قبل الزيارة. والمحافظات التى لايزورها سيادته، يقوم بعض المسئولون بزيارتها. ثم المدة التى سيزور فيها بعض رؤساء الدول الجمهورية العربية المتحدة.

وبذلك تكون المدة المخصصة لزيارة المحافظات هى ثلاثة أسابيع. وفى تصورنا أنه لاتتم فى الأسبوع الواحد أكثر من زيارة ثلاثة محافظات - أى أن هذه المدة سوف تغطى ٩ محافظات: أربعة محافظات فى الوجه القبلى وخمسة محافظات من الوجه البحرى، ويبقى بعد ذلك ١٦ محافظة سوف لايتمكن سيادة الرئيس من زيارتها.

ونقترح تكوين ثلاث مجموعات، توزع عليهم هذه المحافظات، على أن ينحصرعملها أثناء الزيارات التى يقوم بها سيادةالرئيس. وتشكل هذه المجموعات، من أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى والوزراء، ويتطلب هذا إعداد برنامج عمل لها.

ويكون موضوع الحديث أثناء هذه الزيارة، تقييم الخطة الخمسية الأولى من وجهة نظر المحافظات، وإعلان ما يمكن إعلانه من الخطة الخمسية الثانية، سواء بالنسبة للسنة الأولى منها أو بالنسبة لسنوات الخطة كلها. كما توضح الالتزامات التى علينا، والإنجازات

التى تمت فى القطاعات المختلفة. وبخصوص الإعلان عن زيارة السيد الرئيس للمحافظات، فتطلب الأمانات أن ترسل وفودا لدعوة السيد الرئيس.

وبالنسبة لعملية التنشيط، فقد طلب فى الجلسة الماضية التركيز على المرحلة القادمة.

إذا ما ووفق على هذا المبدأ، يمكن أن نبدأ العمل.

جمال عبد الناصر:

يجب أن تكون عملية التنشيط أوسع مجالا من هذا الكلام! ولاداعى أن نربط أنفسنا بانتخابات الرئيس! وكما قال الأخ سيد مرعى، يجب أن تنزل الأمانة جماهيريا، كما تنزل الأمانات الفرعية أيضا جماهيريا، وتتصل بالناس وتزور المحافظات، لأننى أعتقد أن عملية التنشيط عملية مستمرة، ولاداعى لإعداد برنامج عمل لزيارة الرئيس للمحافظات.

ثم ترفع القيود التى شعرنا بها، والتى تشل حركتنا. ولامانع من أن نخطىء!

فمثلا، قيل كلام غير مقبول فى مؤتمر كلية الزراعة! وقيل كلام فى مؤتمر كلية الطب يمكن أن يعتبر أحسن منه. ويجب أن نكون مستعدين لأى مؤتمر ندعو إليه. وعندما يدعو الأخ رشدى سعيد إلى عقد مؤتمر، يجب أن نكون جميعا مستعدين له، ولايكون وحده فى المؤتمر ويتصدى له بعض الناس!

وبالنسبة لما ذكره الأخ إبراهيم سعد الدين، فمن خلال عملية التنشيط نستطيع أن نقوم بعملية التجنيد للتنظيم، وسنعرف عددا أكثر من الناس، ويكون عملنا أفضل. وعندنا مجال لهذا فى مجلس الأمة، فالأعضاء معروفون لنا، ويمكن أن نربط عددا منهم معنا.

حسين الشافعى:

لقد تناولت المذكرة الخاصة بالتنظيم معظم النقاط التى أثيرت تقريبا. ويمكن أن نسير فى عملية التنظيم من خلال عملية التنشيط.

جمال عبد الناصر:

إننا نريد عملية ابتداء بالنسبة للتنظيم. وأرى أن نشكل لجنة من الأخ شعراوى جمعة، وكمال الحناوى، وعلى سيد على شعير، وتكون هذه اللجنة كأمانة للتنظيم. ولا أريد أن يكون التنظيم حلقات شخصية، بأن يكون لكل واحد مجموعة، بل يجب أن نقلبه إلى شكل حزبى فعلا!

ومطلوب من اخواننا أعضاء أمانة التنظيم أن يقدموا لنا فى الجلسة القادمة مشروع قانون أو لائحة التى نسير عليها. لمناقشتها، على أن يتم توزيعها علينا. كما أنه يمكن أن نقسم جغرافيا ومهنيا. وتكون فى محافظة القاهرة لجنة، كما توجد لجنة أخرى بمحافظة الاسكندرية، وكذلك بقية المحافظات التى سوف نعمل فيها، كما يجب أن يكون هناك عمل باستمرار. ويعد المطلوب لمناقشته فى الجلسة القادمة!

وأعتقد أن هذا سيكون نقطة الا بتداء، وأعتقد أننا قد بحثنا هذا الموضوع بحثا وافيا من جميع النواحى.

على صبرى:

بالنسبة لتنظيم العمال، يمكننا أن نسير فى نقطة البداية بسرعة بالنسبة لعملية التنشيط والتنظيم وقد اخترنا الأسماء التى نعتقد أنها صالحة، فهل نسير فى العملية أو ننتظر حتى يعرض الأمر على الأمانة العامة مجتمعة؟

جمال عبد الناصر:

نسير دون انتظار اجتماع الأمانة إذا كان ذلك أسهل.

الدكتور نور الدين طراف:

إن مايعطل العمل هو عدم اعتماد الأسماء، ولكى نستطيع العمل يجب إقرار هذه الأسماء.

جمال عبد الناصر:

ترسل إلينا هذه الأسماء وستكون لدى فرصة لأن أبدى رأيى عليها كما تم هذا عند اختيار الأسماء فى المرة الأولى.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

بالنسبة لما ذكره السيد حسين الشافعى، بخصوص زيارتنا للمحافظات قبل عملية الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية، فالمفروض فينا أن نكون جهازا يدعو دعوة حزبية لرئيس الجمهورية

للفترة الرئاسية القادمة.-والمعتاد فى هذه الحالات أن تقال شعارات ترسخ فى الأذهان ! ولم أكوّن رأيا بالنسبة لها، ولكن يمكن أن نفكر فى عدد من الشعارات.

جمال عبد الناصر:

لقد تم نفس الشيء عند تكوين الاتحاد الاشتراكى. وقد حصل تفكير بالنسبة لهذه العملية، ولاشك أنها عملية سليمة.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

كما نريد شعارا كبيرا بالنسبة لفترة الرياسة القادمة! وفى الواقع، من استقراء الحالات المماثلة، كانت توجد شعارات استخدمها بعض الناس. فمثلا استخدم روزفلت «New Deal» واستخدم كيندى «New frontieres» واستخدم حزب المحافظين Modernization of Britain كشعار له فى الانتخابات الماضية. أى يوجد شعار كبير، ثم يدرج تحته شعارات صغيرة ونتفق عليها.

أما بخصوص موضوع الاختيار، وشروط الاختيار، فقد قال سيادة الرئيس: إنه تم بحث هذا الموضوع بحثا وافيا. ولكن يوجد موضوعان لم يتم بحثهما بعد، وهما: موضوع التنظيم، والمسألة التى أشار إليها السيد / زكريا محيى الدين عن علاقة الجهاز بالاتحاد الاشتراكى، أوكيفية عمل الجهاز داخل الاتحاد الاشتراكى؟

أما الموضوع الآخر فهو موضوع العلنية أو السرية بالنسبة للتنظيم، وقد تكلمنا فى هذه النقطة ولم نصل فيها إلى نتيجة!

جمال عبد الناصر:

يجب أن نسير فى الموضوع ونعمل، حتى لانعرض الناس إلى حملات هدم بالطريقة الموجودة حاليا! وقد يكون هذا على مراحل.

أما بالنسبة للعلاقة بين التنظيم والاتحاد الاشتراكى، فأعتقد أنه من السهل أن نقرر هذه العلاقة على أساس أن يكون التنظيم داخل الاتحاد الاشتراكى، وليس من الضرورى أن يكون الاتحاد الاشتراكى داخل التنظيم.

ولكن التنظيم يجب أن يكون داخل الاتحاد الاشتراكى،وأعتقد أن التنظيم سيقود الاتحاد الاشتراكى، ويمكن أن نحدد هذه العلاقة على الورق، ويكون ضمن أعضاء أمانة التنظيم أيضا الدكتور / عبدالسلام بدوى، والدكتور إبراهيم سعد الدين. وعلى اللجنة أن تذكر لنا الإجابة على هذه النقطة.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

لقد اتفقنا على أن يعمل الجهاز داخل الاتحاد الاشتراكى إلى أن يستطيع هذا الجهاز أن يقف على قدميه، ويكون الاتحاد الاشتراكى فى هذه الحالة عبارة عن شحم زائد سوف ينتهى بالتخلص منه.

جمال عبد الناصر:

لم نتفق على هذا مطلقا!

الدكتور أحمد محمد خليفة:

إننى لم أفهم بعد هذ الوضع! إن الذى أفهمه هو أن هذا الجهاز عبارة عن «جنين» داخل الاتحاد الاشتراكى، ويتغذى هذا الجنين إلى أن يستكمل نموه، ويخرج إلى الحياة! ونحن لانقبل التعدد فى الأجهزة، ويجب أن نقبل بأن التنظيم هو الذى سيكون التنظيم الفعال الموجود.

جمال عبد الناصر:

لم أتصورهذا! وكم سيكون عدد أعضاء هذا الجهاز بعد خمس سنوات؟ لنفرض أن عدد أعضاء هذا الجهاز سيصل بعد خمس سنوات إلى ١٠ آلاف عضو أو ٢٠ ألف عضو أو ٣٠ ألف عضو، فلا نستطيع أن نحل الاتحاد الاشتراكى لأنه يضم جميع قوى الشعب العاملة.. فإذا حل الاتحاد الاشتراكى فإلى أين يذهب هؤلاء؟

لقد قمنا ببناء بيت، ولما وجدنا أن هذا «البيت» لايقاوم الزمن، نريد أن نضع لهذا البيت أعمدة من الأسمنت المسلح، و«شيالات» تحمل هذا البيت.

إن هذا النظام عبارة عن الأعمدة التى تحمل الاتحاد الاشتراكى، ونحن لم نضع الأعمدة لنهدم «البيت».

الدكتور أحمد محمد خليفه:

لن يتم حل الاتحاد الاشتراكى فى هذه الفترة.

جمال عبد الناصر:

لو تم حل الاتحاد الاشتراكى سوف تقابلك مشكلة، وهى أن كثيرا من الناس يريدون أن ينضموا اليك، وهم الذين كانوا فى الاتحاد الاشتراكى، وكانوا متصلون معك فى الأصل - ولو أن هذا الاتصال واهى وغير قوى - ولن تأخذ هؤلاء الناس ضمن النظام.

معنى هذا أنك سوف تلفظهم! وبهذا تكون قد حولتهم إلى عناصر معادية! وأنا قلت فى المؤتمر: إن التنظيم سيضم عددا قليلا من الناس، وعندما أردنا أن نعمل هذا وجدنا استحالة، لأننا وجدنا أنفسنا سوف نضم عددا كثيرا من الناس، فلو فرض واخترنا ٥٠ ألف شخص أو ١٠٠ ألف شخص، معنى هذا أننا نكون المعارضة قبل تكوين الحزب!

ولهذا فإن التنظيم السياسى يجمع جميع الثوريين، ويعمل داخل الاتحاد الاشتراكى.

والعيب الموجود فى الاتحاد الاشتراكى أنه ليس فيه كادر ثورى! وقلنا فى الميثاق إننا سوف نعمل تنظيم سياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى، ولم نقل إننا سنلغى الاتحاد الاشتراكى بأى حال من الأحوال! بل قد يمكن أن نعدل فيه فى المستقبل، كأن نضم النقابات كأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى،سواء كانت نقابات مهنية أو نقابات عمالية.

الدكتور أحمد محمد خليفه:

هل الجهاز السياسى هو عملية استيلاء على الاتحاد الشتراكى من الداخل؟ أى يمتص الاتحاد الاشتراكى؟

جمال عبد الناصر:

إن الاتحاد الاشتراكى «حاجة كبيرة جدا»، وفى تصورى أنه ليس صلبا، لأنه ليست له الأسس والأعمدة التى نعملها حاليا. والأصل فيه أنه يجمع كل قوى الشعب العاملة، ونضيف إليه هؤلاء الناس أيضاً: «أعضاء الجهاز السياسى». والذين نختارهم لهذا الجهاز كلهم أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، ويوجد من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى الناقدون والسلبيون والمنزوون، إلى آخر هذا الكلام، والمطلوب أن نتعرف على العناصر القيادية، وبهذا تزيد فاعلية الاتحاد الاشتراكى. وواجبنا أن نختار المناضلين الثوريين القادرين على القيام بالدعوة، ويظل الاتحاد الاشتراكى كما هو. وسيقوم هؤلاء الناس - أعضاء الجهاز السياسى - ، بعمل الأعمدة التى تحمل الاتحاد الاشتراكى، وتقيمه، ولا تجعله ينهار من أية هزة.

زكريا محيى الدين:

لاداعى لاستعمال كلمة «استيلاء»، بل من الأفضل أن نستعمل كلمة «نحكم».

جمال عبدالناصر:

المطلوب هو أن نستولى على الاتحاد الاشتراكى! وإذا كان عملنا لا يجعل الاتحاد الاشتراكى فى يدنا فسوف نكون مقصرين فى عملنا! والمطلوب منا هى القيادة الجماهيرية.

حسين الشافعى:

لم أتصور العملية على أساس كل قيادات الاتحاد الاشتراكى، إذ المفروض أن ننظم هذه العملية على مدى ثلاثة أو أربعة سنوات، لأن كل القيادات تشتمل على [عبارة مبتورة] للجان كلها، فإذا لم نحدد هذا الهدف فسوف تكون القيادة داخل الاتحاد الاشتراكى عبارة عن قيادتين. فمثلا ونحن على مستوى المحافظات يوجد كثير من الناس الذين تم تعيينهم فلماذا لايكون هؤلاء الناس ضمن التنظيم؟

جمال عبدالناصر:

لأننا قمنا بتعيين «كل من هب ودب»!

على صبرى:

بالنسبة لما ذكره الأخ أحمد محمد خليفة، فلوحل الاتحاد الاشتراكى فسوف يحتكر العمل السياسى بواسطة أقلية، وقد يكون نتيجة هذا فى المستقبل انعزال عن الجماهير.

والنقطة الأخرى بعد أن يتم تكوين التنظيم السياسى، فإن واجب القيادات ليس التنظيم فقط، ولكنه واجبهم الأساسى فى العمل الجماهيرى داخل الاتحاد الاشتراكى. والا فسوف يتعالوا على الاتحاد الاشتراكى وينعزلوا عن الجماهير.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

لقد أصبح للجهاز السياسى القيادة داخل الاتحاد الاتشراكى إذن لا يوجد تعدد، ولو ركزت كل القوة فى الجهاز السياسى بحيث يتولى القيادة، فيكون الاتحاد الاشتراكى فى الواقع «ظلا» وامتدادا للتنظيم

السياسى عن طريق القيادات فى المستويات العليا ـ أى من لجان المحافظات ـ والمفروض أن يكونوا أعضاء فى الجهاز السياسى. وبالنسبة للقمة سيكون الانقلاب سلميا، ويستولى عليها الجهاز السياسى واحدا بعد الآخر.

جمال عبدالناصر:

نفس الشىء بالنسبة لما ذكره الأخ زكريا محى الدين فى الجلسة قبل الماضية، حيث يرغب فى تنحية بعض الناس، وضم بعض الناس إلى الاتحاد الاشتراكى! وقبل أن ننحى بعض الناس نقوم بتعيين الناس الذين نريد تعيينهم فى الجهاز السياسى مع العملية، وسوف يأخذ هؤلاء الناس مناصب قيادية.

وبالنسبة لما ذكره الأخ على صبرى، فلا يوجد حزب، لأن وجود الحزب بعد الثورة يسبب نوعا من التسلط الحزبى، ويقودنا إلى مشاكل كثيرة جدا! ففى بعض البلاد مثل يوغوسلافيا أعطوا للحزب سلطات تنفيذية كبيرة جدا، بحيث أصبح هو كل شىء! ويحاولون الآن سحب هذه السلطات منه تدريجيا، ويتركون الحزب يعمل بقدرة الفرد وفعاليته بالنسبة للمجال الموجود فيه.

ونحن ندخل فى هذه العملية دون أن نمكن العمل الحزبى من السيطرة، وإلا فسوف يقودنا إلى مشاكل ـ كما هو الحال فى سوريا ! لأن حزب البعث فى سوريا ـ رغم قلة عدد أعضائه والتناقض الموجود بين أفراده يحاول تنفيذيا أن يتسلط فى كل مكان وهو يحكم بالحزب ولايحكم بالطبقات لذلك فإن حزب البعث يسبب مشاكل باستمرار فى سوريا.

ولو قام «لينين» بهذا العمل فى الحزب، لكانت قد فشلت الثورة وكان عدد أفراد الحزب عشرة آلاف فرد ـ وأخذ الطبقة وحكم بالسوفيتات وعن طريق الحزب استطاع أن يحكم بمجالس السوفيتات! وعلى كل فالتجربة العملية ليست سهلة، وقد يكون الكلام بالنسبة لها أسهل من العمل.

كمال الدين رفعت:

يوجد موضوع آخر، وهو غير موضوع التنظيم السياسى، وهو موضوع إصدار نشرة منتظمة خاصة بمسئولى الدعوة والفكر الاشتراكى فى كل مستويات الاتحاد الاشتراكى، بما فى ذلك لجان الوحدات الأساسية والجماهيرية. وإلى أن يتم اختيار شخص مسئول عن الدعوة والفكر فى كل لجنة من لجان الاتحاد، يعتبر أمين اللجنة هو الشخص المختص بأعمال الدعوة والفكر.

أ ـ أهداف النشرة وموضوعاتها:

تستهدف هذه النشرة ما يلى:

١ ـ حصول مسئولى الدعوة والفكر على الحد الأدنى من التوعية المنتظمة حول أهم المسائل السياسية الخارجية والداخلية. وقد تكون مسألة واحدة أو أكثر فى كل نشرة وفقا للأحداث السابقة لصدورها. على أن تعطى فى شكل تحليل مبسط ومختصر، بدلا من إعطائها كأخبار متفرقة لارابط بينها.

٢ ـ تحليل أهم مشاكل التطبيق الاشتراكى، مثل مشكلة الاستهلاك، والادخار، وتجربة كفر الشيخ ومشكلة محو الأمية. والتوجيه بقيام

مسئولى الفكر الاشتراكى بالدعوة المستمرة فى مجالاتهم، للمساهمة الإيجابية فى إيجاد الحلول المناسبة.

٣ - تعميق الوعى النظرى والسياسى، بتقديم دراسات مختصرة لبعض المسائل النظرية أو السياسية الكبرى، مثل الديمقراطية الاشتراكية، وحتمية الحل الاشتراكى، وحتمية وطبيعة الوحدة العربية، ومشكلة الكونجو. وكذلك باتباع أسلوب الأسئلة والأجوبة حول مسائل مختلفة، سواء كانت الأسئلة من وضع مكتب النشرة، أو موجهة من القراء. ووضع تعريفات علمية مبسطة للاصطلاحات الواردة فى الميثاق.

٤ - مقاومة التيارات الفكرية المنحرفة، والإشاعات، طالما كانت لها جذور بين الجماهير، وذلك بنشر شىء عنها، والرد عليها، وتسليح مسئولى الدعوة والفكر بالاتجاه السليم لمقاومتها وتحرير أفكار الجماهير منها.

٥ - تكون هذه النشرة مرآة لحياة الاتحاد الاشتراكى، ووسيلة تنظيمية منتظمة لربط القيادة بالقواعد الشعبية، وللتفاعل المستمر بين الأجهزة واللجان المختلفة بالاتحاد الاشتراكى وذلك بقيامها بما يلى:

أ - نشر بيانات وقرارات اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى وشرحها.

ب - نشر توجيهات وقرارات الأمانات الفرعية والتوعية بها.

جـ نشر ملاحظات وانتقادات وآراء اللجان فى المستويات المختلفة، مع الاهتمام بصفة خاصة بما تقدمه لجان الوحدات

الأساسية والجماهيرية، ومع تأكيد الصالح منها، وتصحيح أى اتجاهات خاطئة بروح الأخوة وسعة الصدر.

د- نشر الخبرات الإيجابية لنشاط اللجان المختلفة للاتحاد فى ميادينها، مثل قيام إحدى اللجان بنشاط إيجابى فى ميدان محو الأمية، أو فى التعبئة فى مقاومة دودة القطن بقريتها، أو قيام لجنة بتنظيم حملة شعبية ناجحة للنظافة فى أحد الأحياء الشعبية، أو فى تنظيم برامج توعية فى إحدى النقابات، أو بتجربة ناجحة ضد الروتين فى أحد الأجهزة الحكومية - وتقوم النشرة بتشجيع كل مبادرة طيبة من هذه اللجان.

هذا وترى أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى تحقيقا لأهداف النشرة أن تمدها الأجهزة العليا للاتحاد الاشتراكى والدولة بالمعلومات الدقيقة والخاصة، سواء فى النواحى السياسية، أو فى نواحى التطبيق، وذلك مساعدة لها فى تحديد الاتجاه على أسس موضوعية سليمة وعلى أساس حقائق واضحة.

ب- الجوانب التنظيمية للنشرة:

كى تقوم النشرة بدورها يلزم ما يلى من الناحية التنظيمية:

١- تشكيل لجنة تحرير للنشرة من بعض أعضاء الأمانة الفرعية للدعوة والفكر، ويكون أحدهم مسئولا عنها، ويضم اليهم عناصر أخرى على درجة عالية من الوعى السياسى، على أن يكون بعضهم ذوى خبرة بالفن الصحفى، وتكون هذه اللجنة جزءا من مكتب المطبوعات والنشر.

٢ ـ إلى أن تشكل هذه اللجنة بالأمانة الفرعية، تقوم الأمانة الفرعية بالإشراف المباشر على تحرير وإصدار النشرة. وبعد تشكيل اللجنة يجدر اجتماعها كاملا مع الأمانة فى المرحلة الأولى للنشرة، وذلك إلى أن تتمكن من القيام بالنشرة وحدها فى نطاق وحدتها السياسية والفكرية مع الأمانة.

٣ ـ تأكيدا لدور أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى، ومنعا للظن من أن ما ينشر بهذه النشرة هو تعبير عن آراء شخصية وليس تعبيرا عن الخط الفكرى والسياسى العام ـ يراعى عدم توقيع المقالات بأسماء كاتبيها! وإنما تصدر باسم الأمانة ككل. على أن ذلك لا يمنع من أن الردود الواردة إلى النشرة تنشر بأسماء كاتبيها أو أسماء اللجان الواردة منها.

٤ ـ تعطى هذه النشرة اسما خاصا بها، والمقترح أن يكون: «الاشتراكى»، وتحتها (نشرة المناضلين من أجل الكفاية والعدل).

هذا ويلزم صدورها بانتظام، والمقترح أن تبدأ نصف شهرية، ثم تتحول بعد تكوين المكتب، وتقدم العمل فيه إلى نشرة أسبوعية. ومن المهم أن تأخذ الشكل التنظيمى الدقيق، بأن تصدر وتوزع وتصل إلى الأعضاء فى أيام محددة.

٥ ـ توزع النشرة على جميع مسئولى الدعوة والفكر لكل لجنة من الاتحاد الاشتراكى، بما فى ذلك لجان الوحدات الأساسية والجماهيرية، وعلى أمناء هذه اللجان فى حالة عدم وجود

مسئولين للدعوة والفكر بها، ويطلب إليهم أن يقوموا بدراستها، ودعوة لجنتهم لقراءتها ومناقشتها، بانتظام، وبصورة جماعية، واتخاذها أساسا للتوعية فى مجالاتهم. ويجوز قبول الاشتراك فى النشرة بمقابل رمزى.

٦ ـ الحصول على تقارير عن انتظام قراءة النشرة فى اللجان المختلفة، وملاحظات اللجان والأفراد وآرائهم وانتقاداتهم الإيجابية بشأنها.

٧ ـ الاستفادة من النشرة لاكتشاف العناصر الشعبية التى تؤهلها مواهبها وقدراتها الذاتية لترشيحها للدراسة فى المعهد الاشتراكى، وانشاء شبكة مراسلين داعين بالتدريج للنشرة فى المناطق والمجالات الأساسية.

٨ ـ أن يكون مكتب النشرة على اتصال منتظم بمسئولين من مختلف الأجهزة القيادية، تحددهم كل من اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة والأمانات الفرعية للحصول على ما يمكن نشره من قرارات وبيانات وتعليمات هذه الأجهزة.

٩ ـ فيما يختص بالطبع يمكن الاستفادة من مطابع «الشعب». والمقترح أن تصدر بحد أدنى خمسة عشر ألف نسخة من كل عدد، وترسل النسخ مباشرة بالبريد لمسئولى الدعوة والفكر وأمناء اللجان على عناوينهم فى هذه المرحلة. وإنه لمن المهم تعاون أمانة الشئون المالية والإدارية وأمانة التنظيم فى شئون الطبع والتوزيع.

١٠ ـ بشأن حجم النشرة، المقترح أن تكون فى حجم ربع الصحيفة

اليومية، وتبدأ بثمانية صفحات، ويزيد حجمها وفقا لتطور العمل واحتياجاته.

وقد عرض سيادته أحجام النشرة على السيد الرئيس.

وبخصوص الاسم، فإننا نقترح تسميتها باسم «الاشتراكية».

جمال عبد الناصر:

بالنسبة للاسم، يمكن تسميتها بأى اسم! المهم أن نبدأ بالكلام الذى سبق أن قلناه بالنسبة للمعونة الأمريكية. وبخصوص هذا الكلام لا نتأخر فى الإصدار، حتى لا تبين أننا متأخرون عن الأحداث! وفى رأيى أن نبدأ العمل ولو نخطئ، ونناقش هنا الوضع، ونعمل على تطويرها! المهم أن نبدأ العمل.

ثم هل سيتم توزيع هذه النشرة مجانا؟

كمال الدين رفعت:

نعم.

جمال عبدالناصر:

فى رأيى أن أى شيء يوزع مجانا يفقد قيمته! ولو تم توزيع هذه النشرة مجانا، فسوف تكون مثل نشرات الوزارات!

الدكتور حسين خلاف:

إن الفكرة من جعلها مجانية هى أنها تعتبر نشرة داخلية خاصة بالحزب نفسه أو التنظيم.

جمال عبدالناصر:

لو جعلت مجانية فسوف يكون مصيرها «باعة اللب»!

الدكتور حسين خلاف:

إن الغرض من جعلها نشرة مجانية هو أنه سيتم توزيعها على اللجان. ولكن يمكن بيعها للغير بثمن رمزى.

حسين الشافعى:

أرى ربط هذه النشـــرة - خـــصــــوصــــا فى المرحلة الأولى - بالموضوعات، حتى تسير مع الأحداث ويكون لها فاعلية وتكون كجريدة، لأن النشـــرة يمكن أن تصـــدر بالنسبة لموضوع محـــدد لا يحتمل التأخير، أما بالنسبة للحجم فإننى أفضل الحجم الصغير حتى يمكن وضعها فى «الجيب».

جمال عبدالناصر

هل يرجى منها فائدة لو تم توزيعها مجانا؟

الدكتور نور الدين طراف:

يمكن بيعها لغير لجان الاتحاد الاشتراكى بنصف قرش.

جمال عبد الناصر

ولكن هل الكلام الذى فيها يساوى نصف قرش؟ (ضحك) على كل حال يمكن أن نجرب توزيعها مجانا.

كمال الدين رفعت:

كنا أعددنا نشرة بالنسبة للمعونة الامريكية، وموضوع التأميم فى سوريا، ونريد أن نأخذ الرأى بالنسبة لهما.

جمال عبد الناصر:

يؤجل نشر موضوع التأميم الذى تم فى سوريا الآن، لأن تصرفات المسئولين والمقالات التى تكتب فى الصحف غير مشجعة رغم تأييدنا لهم! ويقولون بأن الوحدة لم تثبت لأنه لم يكن الحزب الثورى موجودا فى الحكم.

أما الآن فموجود حزب ثورى متمرس يستطيع أن يعمل كذا وكذا الخ! والحقيقة أن العملية السائدة فى سوريا اليوم هى مجرد دبابات ورصاص.

كمال الدين رفعت:

يمكن أن نوضح هذا الشرح. وقد يريح هذا الكلام كثيرا من العراقيين، خصوصا ونحن سنذكر فى النشرة أن الإجراءات التى تمت فى سوريا لم تكن نتيجة الاقتناع بها، بل تمت نتيجة لضغط الشعب السورى، وأن هذه الإجراءات لايمكن أن تستمر إلا إذا كان الشعب نفسه هو الذى يقود العمل الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

لست موافقا على هذا الكلام، لأن العراق قد دخل فى موضوع مع حزب البعث. وفى الحقيقة هذه الخطوة - مهما كانت - فهى ضربة

لليمين وللرجعية، لأن الرجعية هى العدو الأساسى لنا، وهى المتحالفة مع الاستعمار. ونحن نقول وجهة نظرنا بصرف النظر عن أى شيء. إنما لن نقول: إن هذه الإجراءات كانت نتيجة ضغط الشعب أو كلام من هذا القبيل!

المهندس سيد مرعى.

أرى ألا تصدر أية تصريحات الآن بالنسبة للإجراءات التى تمت فى سوريا، حتى نعرف تطورات الموقف هناك، لأن أى تصريح يخرج من القاهرة سيكون له قيمته فى المجال العربى، وفى سوريا بالذات. ثم إن الجماهير العربية هنا غير «قلقة» بالنسبة للوضع فى سوريا.

جمال عبدالناصر:

إن الأخ كمال رفعت يقصد من كلامه إخواننا السوريين الموجودين هنا! ويمكن أن ينشر ملخص للكلام الذى قلته. وإذا سقط الوضع فى سوريا فسوف يسقط فى أيدى الرجعية، والـ٢٤ شخصا الذين صودرت أملاكهم فى سوريا من أشد أعدائنا، وهم الذين ساهموا فى عملية الانفصال بأموالهم.

كمال الدين رفعت:

كما يوجد مقال عن المعونة الأمريكية.

جمال عبد الناصر:

ينشر هذا المقال دون أن «نشتم» أمريكا، لأنه اتضح أنهم قبلوا الكلام الذى قلته.

كمال الدين رفعت:

سنقول: إن امريكا هى التى تستفيد من هذه المعونة!

(ضحك)

جمال عبد الناصر:

هم يستفيدون سياسيا! ويمكن أن يتدخلوا فى بعض الموضوعات، ونوافق على هذا باعتبارها «لا تودى ولا تجيب»!

كمال الدين رفعت:

كما نقول: إن هذه ليست معونة ولكنها قرض!

جمال عبد الناصر:

هى قرض، ولكنه لم يسدد. حتى لو تم سداده فسوف يظل فى البنك ولن يستخدمه الأمريكان. وبالنسبة لهذه المعونة من الواجب أن نفهم الناس بضرورة الاعتماد على أنفسنا؛ لأننا سوف نستورد - فى سنة ١٩٧٠ - ٣ مليون طن قمح. ويجب أن يفهم الناس أيضا أن هذه المعونة لن تربطنابهم أو تقيدنا. ولكن لو قلنا بأن أمريكا هى التى تستفيد من هذه المعونة، فسوف يضحك الناس كما ضحكنا نحن الآن.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

يمكن مناقشة بعض مقالات النشرة هنا. ولكن هى تصدر دون انتظار رأى الأمانة العامة؟

جمال عبد الناصر:

هذا ما أراه، ويمكن أن ننظمها باستمرار.

على صبرى:

هل نقرأ موضوعات هذه النشرة قبل صدورها؟

جمال عبد الناصر:

نقرأها بعد صدورها.

هل توجد موضوعات أخرى ترون مناقشتها؟

سيكون الاجتماع القادم يوم الثلاثاء الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٦٤ بمناسبة إجازة عيد الفطر يوم الثلاثاء القادم، وكل عام وأنتم بخير، على أن تصلنا المذكرات السابق طلبها قبل هذا التاريخ، حتى يمكن الاطلاع عليها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(انتهى الاجتماع فى تمام الساعة ١٠/٥٠ مساء)

الفصل العاشر

الجلسة العاشرة
يوم ٢٢ فبراير ١٩٦٥

الفصل العاشر

أثيرت فى الاجتماع العاشر للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برياسة جمال عبدالناصر، التى عقدت يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهور بمصر الجديدة، قضايا مهمة ومشاكل داخلية وخارجية كان لعبد الناصر فيها آراء جديرة بالتأمل.

وربما كان من أهم ما أثير فيما يتصل بإسرائيل نظرة عبدالناصر الواقعية إليها، التى تخالف ما كانت تردده صحافته على الجماهير.

لقد أثار الحديث حول هذه النقطة عبدالحميد غازى عندما انتقد صدور كتاب من مكتب رئيس الجمهورية للأبحاث الاقتصادية خاص بالحركة النقابية، واستشهد بأربعة نماذج رئيسية من النقابات العمالية بين كل دولة والأحزاب السياسية، ومن بين ما استشهد به فى هذه النماذج النموذج الإسرائيلى، فقد أعلن عبدالحميد غازى أن هذا الاستشهاد بنظام فى إسرائيل لا يجوز!

وقد رد عليه عبدالناصر بأنه يخالفه الرأى فى ذلك، إذ يجب التعرف على كل النماذج المعروفة، ومنها التنظيم القائم فى إسرائيل

وهو «الهستدروت»، واعترف عبدالناصر بأن «إسرائيل لديها أنظمة أفضل من الأنظمة التى لدينا» وقال: إنه قرأ كتاب «سنوات التحدى» لبن جوريون ويرى من الضرورى نشره على الناس فى مصر بالعربية، لأن كتاب فلسفة الثورة نشر فى إسرائيل، وتمنى لو يستطيع أحد فى مصر أن يؤلف كتابا عن الهستدروت ليباع.

وقد اعترض عبدالحميد غازى على ايراد اسم إسرائيل فى الكتاب المشار إليه «كدولة»، ولكن عبدالناصر رد عليه بأن إسرائيل إنما هى دولة تعترف بها الدول، وحين نتكلم عن إسرائيل فإننا يجب أن نعتبرها دولة، وإذا كنا لا نعترف بها فإن ذلك لا يمنعنا من التعرف على كل أنظمتها. بل إن عبدالناصر أشار إلى أنه لم يحاول أبدا القول: إسرائيل المزعومة» أو «دولة العصابات»، لأننا فى هذا نكون كمن يضحك على نفسه! وطالب بأن «نحصل هنا على ما ينشر فى الصحف الإسرائيلية».

وقد أثير فى الاجتماع القانون الخاص بتخفيض إيجارات المساكن، وبحث الدولة مسألة تمليك الشقق. وقد اعتبر عبدالحميد غازى أن التفكير فى تمليك الشقق ينفى عن النظام تهمة الاتجاه الشيوعى لأن الدول الشيوعية لا تملك الشقق. ولكن عبدالناصر ردّ عليه بأن الدول الشيوعية تملك الشقق، «و ربما نحن قد أخذنا تجربة تمليك الشقق من رومانيا بالذات»

كذلك أثيرت مسألة حضور رجال المباحث ندوات الحملة الانتخابية لفترة رئاسة عبدالناصر القادمة، واعتراض الناس على

ذلك. وقد رد عبدالناصر بأن زكريا محيى الدين هو صاحب هذه الفلسفة! ولكنه اعترف بأن «المباحث لابد أن تعرف كل شيء»!

وكان من أهم ما أثير فى الجلسة أزمة البورجوازية الصغيرة أو أزمة المصانع الصغيرة، حيث أثار أنور سلامة أن الموجة السائدة فى هذه الأيام خصوصا فى شبرا الخيمة أن المصانع تصفى أعمالها، وتساءل عما إذا كان يمكن مواجهة مشاكل القطاع الخاص الصغير بمصانعه التى تستخدم ما بين ٥٠ عاملا و١٠٠ عامل؟

وقد رد عبدالناصر بأنه كان هناك مشروع لتأميم مصانع شبرا الخيمة، ولكن بعد أن رأى الصورة لم يوافق على تأميمها لأنها بذلك ستكون عبئا على القطاع العام، ويمكن إدماج هذه المصانع وتأميمها، بحيث لا تكون عبئا على القطاع العام.

وقد نبه على سيد شعير ما يترتب على بيع المصانع من بطالة: «إننا نجد حوالى ٨٠ عاملا بعد عملية المزاد الخاصة ببيع المصنع بدون عمل! والآن هم ٨٠ عاملا، ولكن بعد مضى بعض الوقت سيزيد العدد، فماذا يكون الحل؟».

وقال أنور سلامة: إن تزايد حالات إغلاق المصانع الصغيرة، سيترتب عليها تزايد أعداد العمال المتعطلين، الأمر الذى سيسبب مشكلة! وقال إن وزارة الصناعة ترفض أخذ هذه المصانع لأنها «غير مربحة»، ولكن يجب النظر إلى المشكلة من ناحية بطالة العمال، فمن المصلحة تشغيل هذه المصانع حتى لا يوجد لدينا عمال متعطلون.

وقد رد زكريا محيى الدين بأن أغلب هذه المصانع مستهلكة، وإذا أخذتها الصناعة فإنها ستحقق خسارة، وإن هناك بعض مصانع القطاع الخاص ذات الأهمية والتى تكاد تتوقف لأسباب خارجة عن إرادة أصحابها، مثل مصنع الشبراويشى الذى يعمل فيه ٧٠٠ عامل، ويصدر بما قيمته ٢٠٠ ألف جنيه. وقد رد عبدالناصر بأنه كان يتصور أن هذا المصنع كان مؤمماً! ورد سيد مرعى بأنه قطاع خاص ولكن لا يحصل على بعض المواد الخام التى تستورد من الخارج الأمر الذى يهدد بتوقفه، ومع ذلك فإنه يدفع للعمال أجورهم!

كذلك أثار سيد مرعى ظاهرة الصعوبات التى تواجه مصانع الأثاث والأحذية والجلود والغزل بسبب صعوبة الحصول على المواد الخام.

وهذا يوضح فشل النظام الناصرى فى إدارة الاقتصاد القومى سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، الأمر الذى دفع أصحاب المصانع الصغيرة إلى تصفيتها والحصول على أموالهم، وإغلاقها! وقد نبه على صبرى إلى خطورة إغلاق هذه المصانع قائلا: إن المصانع التى يقل رأسمالها فيها عن مائة ألف جنيه قليلة، ومع ذلك فإن ٩٩٪ منها يصفى أعماله ومن غير المعقول أن تتحمل الدولة مبالغ طائلة يدفعها الاقتصاد القومى فى النهاية بسبب إغلاق هذه المصانع.

على أن العلاج الذى اقترحه كان غريبا، فقد رأى أن الأمر لا يقتضى فقط فرض الحراسة، بل يجب تعديل قانون العقوبات لمعاقبة أصحاب هذه المصانع! وقال على سيد شعير: إن أصحاب مصانع شبرا الخيمة يقومون بسحب أموالهم وبناء عمارات سكنية بها، ثم يغلقون المصانع!

وقد كان رد عبدالناصر هو «أن هذه الحالات تمثل أمراض مرحلة التطور، ولكن واجبنا أن نوجد الحل لكل حالة!

وقد أثار عبدالناصر بعد ذلك مسألة المحاضرات التى ألقيت فى أسوان، وهاجم اللجوء إلى شرح النظريات السياسية، داعيا إلى الاكتفاء بالميثاق «الذى يمكن أن ينبع منه الحديث، والذى يرد على كل الاستفسارات بالنسبة للاشتراكية بنسبة ٩٩٪!».

وقال عبدالناصر: إن البعض فى أسوان دخل فيما أسماه «الاشتراكية العربية»، والحقيقة - كماقال - إنه لايوجد شىء اسمه الاشتراكية العربية، وأنا لم أقل اشتراكية عربية، لكن يمكن القول بالتطبيق العربى للاشتراكية».

ومن الطريف أن عبدالناصر اعترض على ربط عملية النشر فى الصحف والإذاعة بالاستفتاء على رئاسة الجمهورية، أو عمل مؤتمرات لكى تقول للناس «انتخبوا جمال عبدالناصر»! لقد كبر على عبدالناصر دعوة الشعب إلى رئاسته للجمهورية التى كان يرى أنها تعد أمر مقضيا، ولا شأن لإ قناع الجماهير الشعبية بها. وقد اعترف عبدالحميد غازى بأن «عملية التوعية للاستفتاء على رئاسة الجمهورية ليست فى حاجة إلى أى جهد، لأن كل فرد يعرف طريقه فى هذا المجال!»

وقد أثيرت فى الجلسة الأوضاع فى السودان وموقف مصر من الأحزاب الرجعية فيه. وكان السودان قد قامت فيه ثورة فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ أنهت الحكم العسكرى لعبود، وقد لعب فيها الشيوعيون دورا كبيرا، وأبرز الحزب الشيوعى السودانى تنظيمه علنا بعد انتصار

الثورة. وقد ساند النظام الناصرى هذه الثورة على المستوى الرسمى والشعبى لحد كبير. على أنه حين أراد محمد حسنين هيكل تصوير الثورة وكأنها من صنع مصر فى مقال كتبه فى الأهرام، أثار ذلك حساسية السودانيين، فتوجهت مظاهرة إلى السفارة المصرية فى الخرطوم وقامت بإحراقها! على أن عبدالناصر احتوى الأزمة، وأقام صلة مع القوات الثورية السودانية، التى كان الحزب الشيوعى يقف منها خلال تلك المرحلة فى موقف الطليعة، وبدأت صلة بين عبدالناصر والحزب الشيوعى السودانى وافق فيها عبدالناصر على طبع كتاب عن الحزب الشيوعى ونضاله ضد الانقلاب العسكرى باسم «ثورة شعب»، وأصدر أوامره لخالد محيى الدين رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم فى ذلك الوقت، بطبع الكتاب فى المؤسسة، على ألا يتحمل الحزب تكاليف الطباعة وعلى ألا يوزع فى مصر!

وقد أثار أنور سلامة فى الاجتماع واقعة صدور هذا الكتاب من مطابع أخبار اليوم ،وقال: إن الأحزاب الأخرى تتساءل عما إذا كنا نؤيد وضعا معينا فى السودان؟ وإن كان الأمر كذلك فلم يكن ثمة داع لأن يكتب على الكتاب أنه طبع فى أخبار اليوم!

وقد رد خالد محيى الدين بأن العملية تجارية، ونحن نقوم بطبع «مجلة الصداقة» التى تصدرها السفارة الأمريكية فى القاهرة!

ورد عبدالناصر بأنه وافق بنفسه على طبع هذا الكتاب، وأنه بالنسبة للوضع فى السودان فإن الحزب الشيوعى فيه أفضل لدينا ألف مرة من الأحزاب الرجعية. وقال: إن الحزب الشيوعى السودانى

يختلف عن الأحزاب الشيوعية فى سوريا والأردن والعراق التى تقف ضدنا دائما على خط عنيف جدا. وقال: إن هناك تحالفا بين حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى والاخوان المسلمين يعتمد على الانجليز والأمريكان، وإذا تولى هؤلاء الحكم فسندخل فى مشاكل لاحصر لها.

وقد أثيرت قضية المعزولين سياسيا من الشيوعيين بمناسبة انتخابات نقابة المهن الطبية، فقد ذكر الدكتور نور الدين طراف أن اثنين من هؤلاء المعزولين سياسيا، وهما الدكتور شريف حتاته، وآخر، تقدما للانتخابات! وطلب استبعادهما من ترشيحات النقابة، وأنه شرط أساسى الدخول أولا فى عضوية الاتحاد الاشتراكى.

وقد أكد عبدالناصر موقفه المعادى للشيوعيين، فأوضح أنه «بالنسبة للمعزولين سياسيا نتيجة الاعتقال، فلابد أن نبحث كل حالة منهم على حدة! ولا نأخذ المعتقلين ككل! فإذا كان الشخص حسن السير والسلوك، فلا مانع من الموافقة على انضمامه!».

وقد أبدى عبدالناصر عدم رغبته فى تجنب الدخول طرفا فى حرب فيتنام: فعندما قال محمد طلعت خيرى: إن القائم بأعمال فيتنام الشمالية حضر وشرح له الموقف فى فيتنام، وطلب إليه كمنظمة شباب إرسال تأييد لموقف فيتنام الشمالية، رد عبدالناصر قائلا : لانريد أن ندخل طرفا فى هذا الموضوع وهو موقف غريب!

وقد أوضح شعراوى جمعة فى الاجتماع أنه أخذ فى الاعتبار وجود «حزب اشتراكى» أو ما يماثله داخل الاتحاد الاشتراكى، ووضع مشروع القانون الأساسى واللائحة، ومذكرة عن العلاقة بين الاتحاد

الاشتراكى والجهاز السياسى، وخطة عمل مقترحة للجهاز السياسى على أن يكون نواة هذا الجهاز السياسى هم الأعضاء الحاليين للجنة التنفيذية العليا، والأمانة العامة والأمانات الفرعية للاتحاد الاشتراكى. وقال عبدالناصر: إن فى رأيه أن اللجنة التنفيذية العليا ستكون ذات تنظيمين: الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى، وبعد ذلك يكون فى القاهرة أمانة للقاهرة للاتحاد الاشتراكى، وأمانة للتنظيم السياسى.

وقد برر عبد الناصر تكوين الجهاز السياسى إلى جانب الاتحاد الاشتراكى بقوله : إن الاتحاد الاشتراكى، بوضعه الراهن، جهده محدود، مهما أعطيناه من حقن تقوية! وهذا يتطلب وجود تنظيم يقوده وينشطه. وضرب المثل بحزب العمال البريطانى الذى ذكر أنه يوجد فيه «Whips»، وهم عبارة عن أعضاء نشطين متفرغين حركيين يحافظون على وحدة حزب العمال فى مجلس العموم، ويستبقون أعضاءه فى مجلس العموم من الساعة ٢ إلى الساعة ١١ حتى لا تسقط الحكومة، لأن أغلبيتها ٤ أعضاء فقط. ومن أجل قيام جهاز سياسى يعمل فى مصر (الاتحاد الاشتراكى) يجب أن نوجد من يقوم بتشغيله. والاتحاد الاشتراكى قائم على الانتخاب، ولكن الجهاز السياسى قائم على الاختيار. ولكن عبدالناصر أصر على سرية الاختيار حتى لا يساء فهم شطب أسماء بعض المرشحين.

ويمضى محضر جلسة الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برئاسة عبدالناصر يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٦٥ على النحو الآتى.

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

«الجلسة العاشرة»

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد الرئيس جمال عبدالناصر فى تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ فبراير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد شديد عضو الأمانة العامة وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد الخولى، والسيد/ سليمان محمد.

(عبد المجيد فريد)

جمال عبدالناصر:

هل توجد أية موضوعات ترون إثارتها؟

عبدالحميد غازى:

لقد صدر كتاب من مكتب السيد الرئيس للأبحاث الاقتصادية برئاسة الجمهورية، وهو خاص بالحركة النقابية، وتوجد به دراسة مقارنة للحركة النقابية العمالية، ويشير فى مقدمة هذا الكتاب إلى أنه يتضمن بحوثا عن موضوع الحركة النقابية بصفة عامة، وتطبيقها فى عدد من الدول.

وجاء بالصحيفة رقم ١٠ من هذا الكتاب، أنه يستشهد بأربعة نماذج رئيسية من النقابات العمالية بين كل دولة والأحزاب السياسية، ويستشهد من ضمن هذه النماذج الأربعة بما يحدث فى اسرائيل كتنظيم نقابى. وما دمنا بصدد إعداد بحوث علمية للتخطيط فى بلدنا، فإنه لا يجوز أن نستشهد بنظام فى اسرائيل.

جمال عبدالناصر:

إننى مختلف معك جدا فيما تقوله بالنسبة لأى شئ علمى. إذ يجب أن نتعرف على كل النماذج الموجودة. والأخ عبدالحميد غازى يقصد من كلامه بخصوص التنظيم القائم فى اسرائيل عن «الهستدروت»، وهو يعتبر من أقوى التنظيمات العمالية. وهذا الكتاب لم يعد للتوزيع أو بيعه فى الأسواق، وأود أن أسألك كيف حصلت على هذا الكتاب؟

عبدالحميد غازى:

لقد حصلت عليه باعتبارى عضوا فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى.

جمال عبدالناصر:

نحن هنا فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، سنحضر أشياء عن إسرائيل التى يجوز أن تكون أفضل مما عندنا إننى أقول: إن اسرائيل لديها أنظمة أفضل من الأنظمة التى لدينا. إن لدينا فى إدارة المخابرات قسم كامل يعطينا كل ما يتعلق باسرائيل، ويقارنه بما هو لدينا.

ومثلا، فإن لدى كتابا قرأته اسمه «سنوات التحدى»، ألفه بن جوريون. ورأيى أن هذا الكتاب يجب أن ينشر على الناس باللغة العربية فى مصر، لأن كتاب «فلسفة الثورة» نشر فى اسرائيل، نشر فى الصحف مرة، وككتاب مرة أخرى.

من ذلك لا أقر الأخ عبدالحميد غازى على ما ذهب إليه. وياليت أحدا هنا فى مصر يستطيع أن يؤلف كتابا عن الهستدروت ليباع!

وربما يذكر الأخ عبدالسلام بدوى، حين كان يعمل معى، أننى كنت أوجه نظره دائما إلى الهستدروت، لأنه تنظيم خطير.

عبدالحميد غازى:

أن الكتاب الذى اشرب [illegible] يورد اسرائيل كدولة، كما يظهر ذلك من مقدمته!

جمال عبدالناصر:

إننا لا نستطيع - فى الواقع - أن نقول: إن اسرائيل ليست دولة. إن اسرائيل دولة تعترف بها الدول.. وأما إذا كنا نحن لانعترف بها فإن ذلك لا يمنعنا من التعرف على كل أنظمتها. وحين نتكلم عن إسرائيل فإننا يجب أن نعتبرها دولة، أما إذا كنتم لا تريدون هذه الأبحاث فيمكن ألا نرسلها إليكم.

عبدالحميد غازى:

إن هناك كثير من الدول لها تجارب عديدة فى الحركة النقابية يمكن أن نستشهد بها.

جمال عبدالناصر:

إن ذلك لا يمنعنا من أن نستشهد بكل ما يتعلق بإسرائيل فى الاقتصاد والتجارة والجيش. ولست أريد أن أعاندك القول، لأننا، لكى نعرف ونلم بالمشاكل، لابد وأن نحيط بكل التنظيمات الموجودة.

وأود أن أشير إلى أننى دائما لا أحاول أن أقول: اسرائيل الدولة المزعومة. أو دولة العصابات. لأننا فى هذا نكون كمن يضحك على نفسه.

إننا يجب أن نحصل على أبحاث عن ميزانية اسرائيل محللة. وكل ما يتعلق بالنشاط الداخلى. والحقيقة أنه يهمنا التعرف على كل ما يتعلق بإسرائيل، ولا نأخذ هذا الموضوع من الناحية العاطفية. فهل اقتنع الأخ عبدالحميد غازى؟

عبدالحميد غازى:

نعم لقد اقتنعت، ولو لم أكن مقتنعا لناقشت.الموضوع الثانى وهو خاص بتخفيض إيجارات المساكن. وفى الواقع أن هذه خطوة اشتراكية كبيرة، ولكن كنا نود أن تعطيها الصحافة أهمية أكبر من تلك التى تناولتها بها، بمعنى أن هناك بعض الرجعيين يصورونها على أنها عملية بسيطة، وأذكر أننى ركبت «تاكسى» وهنأت سائقه بصدور قانون تخفيض الإيجارات، فكان رده: إننا جميعا «مبسوطين» لصدور هذا القانون ولكنه أضاف أن أحد الذين لم يعجبهم صدور هذا القانون قال: إن هذا التخفيض قيمته لاتساوى أكثر من ثمن كيلو أو اثنين من اللحوم! فقلت له (السائق): إنه يمكننا الآن أن نشترى «٢» كيلو من اللحم بدلا من كيلو واحد. وهذا يدل على وعى كبير ولكننا نريد أن تركز الصحافة على هذا الموضوع، والفوائد التى عمت الشعب نتيجة إصداره.

جمال عبدالناصر:

إن هذا القانون قد أثار كلاما فى كل منزل.

عبدالحميد غازى:

ولكن التركيز عليه يعطى صورة أقوى وأكمل!

هناك موضوعان آخران يمكن الاستفادة منهما بالنسبة للكلام عن الشيوعية: أولهما موضوع تمليك الشقق الذى تبحثه الدولة حاليا، والذى يعطينا صورة عن الاتجاه الاشتراكى، بحيث أنه لو كان هناك اتجاه شيوعى لم نكن لنفكر فى تمليك الشقق للناس.

ثانيهما، انتخابات نقابة الصحفيين،حيث أعطت صورة أخرى بأن الدولة تسير فى الخط الاشتراكى السليم. والذى زاد الأمر تأكيدا عدم تدخل السيد/ خالد محيى الدين فى هذه الانتخابات ولقد أعطت هذه الانتخابات موقفا طيبا للرد على الأعداء.

جمال عبدالناصر:

أود أن أقول: بالنسبة للنقطة الأولى التى أثارها الأخ عبدالحميد غازى، إن الدول الشيوعية تملك الشقق، وربما نحن قد أخذنا تجربة تمليك الشقق من رومانيا بالذات.

عبدالسلام بدوى:

إن الاتحاد السوفيتى أيضا قد اتجه إلى هذا الاتجاه.

جمال عبدالناصر:

ولكنه اتجه إلى هذا الاتجاه أخيرا.

عبدالحميد غازى:

إن هذا يعنى تثبيت الاتجاه إلى الملكية الخاصة، وليس إلى ملكية الدولة لكل شيء!

الدكتور حسين خلاف:

توجد بعض النقاط،منها أن محافظ القاهرة قد أصدر قرارا بتشكيل لجان للخدمات فى الأحياء، وأشرك فيها أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الاتحاد الاشتراكى فى أحياء القاهرة، للمشاركة فى

أداء الخدمات وفى اعتقادى أن هذه فكرة سليمة، ومن الواجب أن تعمم هذه التجربة، خصوصا وأن «لجنة الشارع» يمكن أن تساعد فى هذه العملية مساعدة ايجابية.

ولكن الطريقة التى تم بها تشكيل هذه اللجان ليست الطريقة المثلى، باعتبار أن القرار أصدرته المحافظة، وإنما كان الواجب أن يصدر من الاتحاد الاشتراكى. لأننا نريد أن نشعر الرأى العام بأن الاتحاد الاشتراكى يشارك مشاركة فعالة فى تأدية الخدمات، وتصدر عن إرادته هذه العملية. وأيضا فإن هذه العملية تمكن الاتحاد الاشتراكى من القيام بوظيفته فى الرقابة.

جمال عبدالناصر:

فى الواقع أنه ليست لدى فكرة عن هذا الموضوع.

أنور السادات:

لقد اجتمعت بنواب القاهرة كهيئة برلمانية، ووجدنا أن هذا القرار قد صدر بطريقة خاطئة، حين يعين المحافظ لجانا للخدمات، يضم إلى عضويتها أعضاء من مجلس الأمة، بالإضافة إلى أنه قد اختار نوابا معينين وترك آخرين فى نفس الحى. فإن الأمر كله يعتبر خطأ فى حد ذاته، لأنه ليس من سلطة المحافظ أن يعين أعضاء من مجلس الأمة.

وعلى ذلك فقد اتفقت مع الأخ زكريا محيى الدين ومع النواب على اعتبار هذا الأمر كأن لم يكن. وعلى أن يكون صدور هذا القرار

من الأخ زكريا محيى الدين، باعتباره سكرتير الاتحاد الاشتراكى فى محافظةالقاهرة، لتنظيم العملية.

لأن الفكرة الأساسية فيه هى إشراك النواب والشعب فى عملية المتاعب التى يشكو منها الجمهور بالنسبة للمجارى. والمقصود أن يشترك النواب فى عملية الرقابة الشعبية بالاشتراك مع السلطات الموجودة، وكان الغرض أن النواب لابد أن يشتركوا فى هذه العملية، ولكن القرار الذى صدر كان خطأ من أساسه وبذلك فنحن نعتبره كأن لم يكن، على أن يصدر قرار آخر من السيد زكريا محيى الدين باعتباره سكرتير الاتحاد الاشتراكى فى محافظة القاهرة .ولقد اتفقت مع النواب على أن يذهبوا إليه لتقديم مقترحاتهم فى هذا الصدد.

زكريا محيى الدين:

إن التنظيم يجب أن يكون على أساس الأقسام، ويمكن أن ينضم أعضاء مجلس الأمة وغيرهم إلى هذه اللجان، خصوصا وأن هناك فى كل قسم من أقسام القاهرة لجنة خاصة للخدمات تابعة للاتحاد الاشتراكى.

الدكتور حسين خلاف:

لقد أثيرت فى إحدى ندوات الحملة الانتخابية لفترة الرياسة القادمة بعابدين، أن وقف بعض الناس وقالوا: إننا لا نريد أن يكون رجال المباحث موجودين فى هذه الندوات. لأن ذلك يؤدى إلى حدوث ضغط عليهم. وقد قمت بالرد عليهم بما فيه الكفاية، باعتبار

أن شيئا ما لم يحدث، ولم يحدث لشخص أى ضرر بسبب وجود رجال المباحث.

وإننى أرى أنه من الضرورى أن يوجد رجال المباحث، ولكن ليس بصورة علنية، وفى رأيى أنه يمكن الاستعاضة عن وجود رجال المباحث بهذه الصورة الواضحة بطريقة أخرى بحيث لا يكون لدى الجمهورفكرة عنها.

المشير عبدالحكيم عامر:

كيف يحدث ذلك؟

الدكتور حسين خلاف:

إن رجال المباحث الذين يحضرون هذه الندوات يتبعون القسم المنعقدة فيه هذه الندوة، ويحضرونها بهذه الصفة، ومن ثم فإن الجمهور يعرفهم تماما.

جمال عبدالناصر:

إن الأخ زكريا محيى الدين هو صاحب هذه الفلسفة!

زكريا محيى الدين:

من الطبيعى أن ظهور رجل المباحث خطأ، لأن المفروض أن يجمع الأخبار كلها دون أن يظهر للناس. ولكنه من الواجب أن يكون موجودا فى هذه الندوات.

جمال عبدالناصر:

فى الحقيقة أن المباحث لابد أن تعرف كل شئ! بدليل أنه فى اجتماع الطلبة الافريقيين هاجموا السفارة الأمريكية. ولقد كان لدى المباحث خبر بهذا الموضوع، والخطأ أنهم لم يتخذوا اجراءات، كما أنه من الواجب أن يحضروا هذه الاجتماعات متنكرين.

الدكتور حسين خلاف:

النقطة الأخيرة، بخصوص تنظيمنا فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى. فهو يسير فى البداية سيرا حسنا. ولكن يخيل إلى أن هناك نقطة نقص فى الموضوع، وهو أن التنظيم قائم فى الأمانة على أساس جغرافى أو اقتصادى أو فئات. ولكن المهم أنه لا يوجد تنظيم على أساس الموضوعات، باعتبار أنه لو حدث نقص معين فيمكن معالجته الآن أو حين تأتى فرصته.

جمال عبدالناصر:

عندما تأتى فرصته! وقد تكلمنا فى هذا قبل ذلك، إنما عمليتنا الأساسية تنحصر فى أن ننظم أنفسنا؛ لأننا إذا عملنا موضوعات بدون تنظيم أنفسنا فإن الحديث يتوه. إن لدينا موضوعات، وتعمل الحكومة على أساسها. أما بالنسبة لما تثيره الجماهير أمامكم، يمكنكم إثارته هنا. وفى الحقيقة لا نريد عمل لجان، لأن هذه اللجان موجودة لدينا، سواء فى مجلس الأمة أو فى الحكومة! أما الغير موجود فهو التنظيم الشعبى. وربما مكثنا سنة فى إعداد التنظيم

الشعبى، ويوم أن ننتهى من هذه العملية، فيكون من السهل علينا أن نحول التنظيمات الشعبية، ونشغلها بهذه الموضوعات.

أنور سلامة:

هناك ظاهرة تتعلق ببعض المصانع التى ليس لديها نية الاستمرار فى العمل، ونجدها تستنفد رأس مالها، وينتج عن ذلك مشكلتان:

الأولى بالنسبة للتأمينات الاجتماعية التى لها مبالغ طرف هذه المصانع، خصوصا المصانع الصغيرة، وأحيانا تقوم هيئة التأمينات الاجتماعية بالحجز عليها، ولكن الموجود لا يكفى لسداد الديون. إن الموجة السائدة فى هذه الأيام، وخصوصا فى شبرا الخيمة، أن المصانع تصفى أعمالها. فهل يمكن دراسة أومواجهة مشاكل القطاع الخاص الصغير بمصانعه التى تستخدم ما بين ٥٠عاملا ومائة عامل؟

جمال عبدالناصر:

إن موضوع شبرا الخيمة بالذات مشكلة، وكان هناك مشروع لتأميم مصانعها، وفى الحقيقة، بعد أن رأيت الصورة، لم أوافق على تأميمها، لأن هناك مصانع منها ما فيه ٥ عمال أو عشرة عمال، وهى بذلك تمثل عبئا على القطاع العام. ولكن ذلك لا يمنع أننا أمام أحد حلين بشأنها:

الأول : أية مصانع بهذا الشكل توضع تحت الحراسة.

أنور سلامة:

إننا حين نخطر وزارة الصناعة بهذه المصانع، فإنها ترى أن هذه العملية عملية خاسرة. ونفس عملية الدراسة تبين أن هذه المصانع تحقق خسارة.

جمال عبدالناصر:

الحل الثانى: هو ادماج مصانع شبرا الخيمة، وتأميمها، بحيث لا تكون عبئا على القطاع العام.

أنور سلامة؟

كما توجد بعض المصانع الأخرى فى المحلة الكبرى بهذا الشكل.

جمال عبدالناصر:

فما هو العمل؟

أنور سلامة:

يجب أن نتخذ إجراء بشأنها.

جمال عبدالناصر:

إن الإجراء الواجب اتخاذه فى هذه الحالات هو الحراسة أو التأميم.

على سيد على شعير:

إننا نجد حوالى ٨٠ عاملا، بعد عملية المزاد الخاصة ببيع المصنع، بدون عمل. والآن هم ٨٠ عاملا، ولكن بعد مضى بعض الوقت سيزيد العدد عن ذلك، فماذا يكون الحل؟

أنور سلامة:

إن المفروض أن صاحب المصنع عندما يقوم بإغلاقه، أن يقدم طلبا بذلك مبينابه الأسباب، ولكن الذى يحدث أن صاحب المصنع يختفى، ويعين مديرا من طرفه يتولى عملية التصفية! والذى أخشاه أن تتسع هذه العملية، ولا نستطيع السيطرة عليها!

واليوم، إذا أغلقت بعض المصانع، أو تعطلت، وترتب على ذلك وجود ٨٠ عاملا أو ٩٠ عاملا، فإنه من الممكن تشغيلهم، ولكن كيف يكون الحال بعد أن تتزايد حالات إغلاق المصانع، ويترتب على ذلك تزايد عدد العمال المتعطلين الذين سيسببون لنا مشكلة؟

جمال عبدالناصر:

أعتقد أنه من السهل حصر هذه المصانع. ومن السهل عليك - كوزير للعمل أن تقوم بإبلاغ السيد رئيس الوزراء عن أى مصنع تحس أنه على وشك الإغلاق، وإننى أوقع يوميا قرارات جمهورية بفرض الحراسة على المصانع، لأنه قد صدر قرار بقانون يجيز لرئيس الجمهورية - محافظة على الاقتصاد القومى - أن يضع الحراسة على المصانع.

أنور سلامة:

حين تقول الصناعة: إنها لا توافق على أخذ هذه المصانع لأنها غير مربحة، ولكن النظرة إليها يجب أن تكون من ناحية العمال، ويمكن التجاوز عن الخسائر الموجودة فى حالة ضمها إلى القطاع العام، ومن المصلحة أن تشغل هذه المصانع حتى لا يوجد لدينا عمال متعطلون.

جمال عبالناصر:

أعتقد أنه يمكن بالنسبة لأى حالة من هذه الحالات؛ حين ترفض الصناعة ضمها إلى القطاع العام، أنه يمكننا بحثها لإيجاد حل لها.

زكريا محيى الدين:

إن أغلب هذه المصانع مستهلكة، وإذا أخذتها الصناعة فإنها ستحقق خسارة، وإذا كانت بعض المصانع ستقام فى الخطة الخمسية القادمة، فإنه يمكن، أولا كنقطة بداية، أن نعد مناطق لتجميع هذه المصانع، وتوقيت افتتاح المصانع الجديدة مع إنهاء أعمال المصانع القديمة. وهذا الحل فى رأيى يمثل سياسة طويلة المدى.

أنور سلامة:

إن العامل لا يتضرر من نقله من مكان إلى آخر، فنجد أن مصنع شبين الكوم ودمياط أخذت عمالها من كفر الدوار.

ولكن المشكلة، هى إغلاق المصانع تماما، وعدم صرف أجورهم.

كـذلك فـإن الصـعـوبة فى الـواقـع، بـالنسبــة لمصـانـع الغـزل، أن أصحابها هم الذين يريدون إغلاقها.

حسين الشافعى:

بالنسبة لعملية توقف المصانع، فإنها لو تطبق الإجراءات الخاصة والتى تتخذ بالنسبة للتوقف بخصوص هذه المصانع، بحيث يتم حصرها ومعرفتها، ولا يسمح لها بالتوقف قبل الاستئذان بالغلق، على أن يبت فى طلبات التوقف فى مدة (١٥) يوما من تاريخ تقديم طلب الغلق.

وأذكر أن كانت هناك لجنة تسمى «لجنة الانتاج وفرص العمل»، وكانت تقوم ببحث ظروف المصانع التى تأتى إليها، ويحضرها من يمثل الصناعة، وفى الجوانب الأخرى التى يهمها الأمر، وكانت قراراتها تحدد كل النواحى الموضوعية بالنسبة للمشكلة التى تدعو للتوقف.

وبهذه الطريقة أرى أن السيد أنور سلامة يمكن أن يتبعها قبل عرض الأمر على السيد رئيس الوزراء.

أنور سلامة:

إن ذلك يتم فى حالة طلب صاحب المصنع التوقف لأى سبب من الأسباب، ولكن الذى يحدث أنه لا يبلغ عن اعتزامه التوقف، خشية أن تفرض عليه المحكمة عقوبات معينة، وبذلك فنحن نكون أمام الأمر الواقع.

جمال عبدالناصر:

أرى أن يتم حصر هذه المصانع، والتحدث بشأنها مع السيد رئيس الوزراء.

المهندس سيد مرعى:

أعتقد أن الموضوع له شق آخر هام، وهو أنه توجد بعض المصانع التابعة للقطاع الخاص، والتى لها أهمية، تكاد تتوقف لأسباب خارجة عن ارادة أصحابها، ولقد تقدمت بمذكرة للسيد رئيس الوزراء بشأن هذه المصانع.

وأضرب مثلا بمصنع الشبراويشى، الذى يعمل فيه ٧٠٠ عامل، وتبلغ إمكانيات تصديره حوالى ٢٠٠ ألف جنيه. وهذا المصنع مهدد بالتوقف فعلا، لأنه لا يحصل على بعض المواد الخام التى تستورد من الخارج. ولقد شكا لنا صاحبه بأن المصنع متوقف عن العمل، ورغم ذلك فإنه يقوم بدفع أجور العمال. إننى أرى أنه يدخل ضمن البحث الذى يقوم به الأخ أنور سلامة بحث الحالات المشابهة للحالة التى ذكرتها.

جمال عبدالناصر:

إننى كنت أعتقد أن مصانع الشبراويشى قطاعا عاما.

المهندس سيد مرعى:

لا... إنها قطاع خاص.

جمال عبدالناصر:

إنه من المفيد أن نكون على علم دائما بالتوقفات وأسبابها.

المهندس سيد مرعى:

إن هناك ظاهرة أخرى بالنسبة لتجار الأثاث والأحذية والجلود والغزل. وفى الواقع توجد صعوبات بالنسبة لحصول هذه المصانع على المواد الخام، وأنا أشعر بها. ولقد تقدمت بمذكرة كاملة عن هذا الموضوع ضمنتها بيانات حصلنا عليها من إدارة التعبئة، وأرى أن يقوم الأخ أنور سلامة، بجانب دراسته إلى ما أشار إليه، بضم هذه الحالات إلى تلك الدراسة.

جمال عبدالناصر:

أرى أن تعرض علينا تقارير أسبوعية عن هذه المصانع، وأسباب التوقف التى تعترضها.

على صبرى:

بالنسبة للمصانع التى يقل رأسمالها عن مائة ألف جنيه، فإنها قلة قليلة، و ٩٩ ٪ منها يصفى أعماله، ويحصل أصحابها على أموالهم، ويغلقونها. وأعتقد أن الأمر لا يقتضينا فقط فرض الحراسة، بل يجب تعديل قانون العقوبات، لأنه من غير المعقول أن تتحمل الدولة مبالغ طائلة يدفعها فى النهاية الاقتصاد القومى بسبب إغلاق هذه المصانع.

على سيد على شعير:

يقوم أصحاب مصانع شبرا الخيمة بسحب أموالهم، وبناء عمارات سكنية بها، ثم يغلقون المصانع.

جمال عبدالناصر:

إن تلك الحالات تمثل أمراض مرحلة التطور، ولكن واجبنا أن نوجد الحل لكل حالة.

وبالنسبة للمحاضرات وعملية التوعية، فإننى أرى أنه يجب على الذين يقومون بهذه العملية أن يكون حديثهم فى مستوى الجماهير وببساطة.

ولقد سمعت عن الكلام الذى قيل فى أسوان، ولست أرى ما يدعو إلى إلقاء النظريات والمتاهات، وندخل فى مشاكل عن الاشتراكية العربية.

والواقع أنه لدينا الميثاق الوطنى، الذى يمكن أن ينبع منه الحديث. وذ سط الحديث للناس أكثر، لأن الكلام الذى سمعته فى أسوان، والمحاضرات التى قيلت هناك، أن البعض قد دخل فى الاشتراكية العربية! والحقيقة أنه لا يوجد شىء اسمه الاشتراكية العربية. وأنا لم أقل: إنه توجد اشتراكية عربية، لكن من ناحية التطبيق فإنه يمكن القول بالتطبيق العربى للاشتراكية، وهى من الناحية العامة «اشتراكية».

ومن الضروري أن ننبه الناس إلى هذه الموضوعات، وتبسيط الحديث عن الاشتراكية، لأن الحديث عنها بالأسلوب السائد حاليا يعقد الناس أكثر! وبذلك فإننا نكون قد هدمنا الهدف الذى تلقى من أجله تلك المحاضرات، وهذا يستدعى من الذين يقومون بإلقاء المحاضرات أن يتكلموا كلاما عاميا «بلدى»! ولا مانع من الاستشهاد بالأمثلة العامية، وليس هناك ما يدعو إلى القول بأن المفكر «الفلانى» قد قال كذا وكذا. وإذا كنا نقوم باعداد دراسات عن تجارب الآخرين، مثل روسيا والصين وايطاليا، فإن ذلك لا يمنع من التبسيط عند القيام بالقاء المحاضرات.

المشير عبدالحكيم عامر:

إننى أعتقد أن نبسط الكلام عن الاشتراكية، بمعنى أن يكون الحديث على مستويات. وأحيانا يحدث أن يذيع التلفزيون ندوة عن الاشتراكية، فإن الناس لا تفهم ماذا يقول المحاضر، لأنه يتحدث بفلسفة غريبة على إدراكهم،وفى الحقيقة أنهم يريدون الاستماع إلى الاشتراكية بالأسلوب الذى يفهمه العامل والفلاح.

جمال عبدالناصر:

يجب أن يكون اعتمادنا دائما على الميثاق، لأنه يرد على كل الاستفسارات بالنسبة للاشتراكية بنسبة حوالى ٩٩٪.

وكذلك المقالات التى تكتب فى الصحافة، التى يظهر منها التناقض واضحا بين ما يقوله كاتب وآخر! ولكن كلما بسطنا الحديث كلما كان ذلك أفضل.

وبالنسبة للأمانة الفرعية، فأعتقد أنه يجب أن يوكل أمر تنظيمات الموظفين إلى السيد على صبرى مع عملية العمال، وتظل أمانة الشباب كما هى.

أما أمانة الطلبة فيمكن أن يتولاها السيد أحمد عبدالله طعيمة، لأنه قد حدثت مشاكل، واستبعدت كل الناس الذين تكلموا فى هذا الموضوع من الاتحاد الاشتراكى.

وعلينا أن نبدأ فى عملية جديدة، والحقيقة أن أمانة الطلبة فى حاجة إلى مجهود كبير؛ لأنهم الذين سيخرجوا بعد فترة ليتولوا القيادة، وسيكون من بينهم عناصر سليمة وغير سليمة، وأعتقد أن عملية الطلبة شاقة وعويصة، لوجود انقسامات فيما بينهم، ومشاكل يحتاج حلها إلى الصبر و «طولة البال» والفهم.

كمال الدين الحناوى:

توجد تساؤلات عن المؤتمرات التى كان مقررا أن تعقد فى المحافظات، حيث أن الهدف من عملية تنشيط الاتحاد الاشتراكى يرتبط بقيامنا بزيارة المحافظات للتوعية والاجتماع بالجماهير، ثم توقف هذا النشاط، أو أجل، لتوقفنا عن الزيارات.

فهل نستمر فى هذه العملية أو لا ؟

جمال عبدالناصر:

إن اعتراضى كان أساسا ينصب على عملية النشر فى الصحف والإذاعة!.. عن ربط هذه العملية بالاستفتاء على رئاسة الجمهورية،

ورأيى ألا نربط هذه العملية بالاستفتاء على رئاسة الجمهورية، بل الواجب أن ينشط الاتحاد الاشتراكى وينطلق، لأنه لا داعى لوقف نشاطه، لأن ربط هذه العملية بالاستفتاء يوحى إلى الجماهير بأن الاستفتاء فى حاجة إلى جهد!

وفى رأيى أن الهدف الذى يجب العمل من أجله هو تنشيط الاتحاد الاشتراكى، ولقد قلت هذا الكلام فى الاجتماع الماضى، حتى لانقف جامدين، وإلا ظهر أننا فشلنا، ولابد أن ننطلق فى تنشيط الاتحاد ولا نخشى الخطأ.

كمال الدين الحناوى:

هل يمكن أن نستكمل البرنامج، ونقوم بالزيارات على أساس التوعية؟

جمال عبدالناصر:

لا مانع من ذلك، بشرط ألا يكون ذلك العمل مرتبط بالاستفتاء على رئاسة الجمهورية، وأن يكون الحديث عن أهداف الثورة والخطة، وما نعمله، ولكن لا نعمل مؤتمرات لكى نقول للناس «انتخبوا جمال عبدالناصر».

كمال الدين الحناوى:

بالنسبة لعملية الترشيح للتنظيم السياسى، فإن هذه العملية تتم على أساس نوعى. والموقف بالنسبة لأمانة الاتصال فيه شىء من الانكماش، فهل نستمر فى ترشيح أشخاص - للأمانات الفرعية - فى

كل محافظة؟ لأن لدى قائمة بأسمائهم، ونلتزم بالتعامل معهم، أو أن العمل يكون مع أمانة التنظيم؟

جمال عبدالناصر:

إن موضوع التنظيم السياسى سنتحدث فيه بالكامل فى هذه الجلسة.

عبدالحميد غازى:

إن عملية التوعية بالنسبة للاستفتاء على رئاسة الجمهورية ليست فى حاجة إلى أى جهد، لأن كل فرد يعرف طريقه فى هذا المجال، لأن السيد الرئيس عندما ألقى خطابه فى مجلس الأمة ربط عملية الترشيح بخمسة أهداف مفروض أن يعمل الشعب المصرى على أخذ دوره فيها، وتهيئة الفرصة لتحقيق هذه الأهداف الخمسة. والمفروض أن نقوم بتوعية الجماهير إزاءها. وكان عملنا الرئيسى هو تفسير الأهداف الخمسة، وعن المبادئ التى قامت عليها الثورة، وعن المستقبل، ولم يكن الدور الأساسى فى هذه العملية هو الحديث عن الاستفتاء. فأرجو أن نستمر فى هذه العملية، ونقوم بزيارة المحافظات والمراكز حسب التوقيت الزمنى والبرنامج الذى أعد.

المشير عبدالحكيم عامر:

إن القرار الذى اتخذناه هناكان أساسه التوعية، ولم يكن على أساس استفتاء رئاسة الجمهورية.

الدكتور نور الدين طراف:

فى الواقع أنها مؤتمرات للتوعية، ولا نتقيد فيها بتاريخ الاستفتاء.

المشير عبدالحكيم عامر:

أرى أن تقدم فى هذه المؤتمرات موضوعات للتثقيف.

جمال عبدالناصر:

إن الذى أذيع ونشر فى الصحف هو ما يغير طبيعة الأسلوب، لأنه ربط بين عمليتى التنشيط والاستفتاء على الرئاسة.

أنور سلامة:

إن الذى فهمته أن السيد الرئيس قد وافق على الترشيح لفترة الرئاسة الجديدة بشروط معينة، والتى تضمنها خطاب سيادته فى مجلس الأمة.

المشير عبدالحكيم عامر:

لذلك يجب أن نعد الموضوعات التى يجب أن نتحدث فيها.

جمال عبدالناصر:

لا يوجد وقت كاف لإعداد هذه الموضوعات، وإنما يمكن حاليا أن نقوم بالتوعية، ونجتمع بالناس لبحث مشاكلهم، تلك هى المهمة الأساسية.

لقد نشرت الصحف أخبارا عن السودان، تحدثت فيها عن الأحزاب الرجعية، ونحن لا نريد الدخول فى مشاكل مع الأحزاب، لأنها ليست سياستنا التى نسير عليها الآن، وسياستنا تقتضى ألا ندخل فى معارك مكشوفة مع تلك الأحزاب.

ولو أن إذاعة لندن تقول: «الأحزاب المحافظة»..

أنور سلامة:

لقد وزع كتاب عن الحزب الشيوعى فى السودان، مكتوب عليه أنه «طبع بمطابع أخبار اليوم»، وهذا الكتاب يجعل الأحزاب الأخرى تتساءل إن كنا نؤيد وضعا معينا فى السودان.

فهل نحن فعلا نشجع وضعا معينا فى السودان؟

وإن كان كذلك فإنه كان لا داعى لأن يكتب على الكتاب أنه «طبع فى أخبار اليوم».

خالد محيى الدين:

إن هذه العملية تجارية!

جمال عبدالناصر:

لقد وافقت على طبع هذا الكتاب.

ولو أن الأخ أنور على حق فيما قاله..

وبالنسبة للوضع فى السودان، فإن الحزب الشيوعى أفضل لدينا ألف مرة من الأحزاب الرجعية. لأن الحزب الشيوعى فى السودان

بالنسبة لمشاكلنا يختلف عن الأحزاب الشيوعية فى المشرق - فى سوريا والأردن والعراق - الذين كانوا يقفون ضدنا دائما على خط عنيف جدا. أما الحزب الشيوعى فى السودان فلم يقف ضدنا حتى اليوم.

أما الذين يقفون ضدنا فى السودان فهم الإخوان المسلمين، ويقولون: إن الحكم هنا ديكتاتورى، وعلقوا على كلام أحمد سليمان إن الثورة السودانية ليست إلا امتداد لثورة ٢٣ يوليو فى مصر بقولهم: إن الثورة السودانية هى ثورة ديمقراطية».

وأيضا يوجد تحالف بين حزبى الأمة، والوطنى الاتحادى الذى يتزعمه اسماعيل الأزهرى، والاخوان المسلمين، وهذا التحالف يعتمد على الانجليز والأمريكان، وإذا تولى هؤلاء الحكم فإننا سندخل فى مشاكل لا حصر لها.

والحقيقة أن الحزب الشيوعى فى السودان يقف فى خط وطنى، ويتعاون مع حزب الشعب وجبهة الهيئات والعمال، ونحن لا نعادى الحزب الشيوعى فى السودان.

أنور سلامة:

إننى أرى أنه لا داعى لأن يكتب على المطبوعات التى توزع فى السودان أنها طبعت فى الجمهورية العربية المتحدة.

خالد محيى الدين:

إن هذه العملية تجارية كما سبق أن أوضحت،ونحن نقوم بطبع «مجلة الصداقة» التى تصدرها السفارة الأمريكية فى القاهرة.

كمال الدين الحناوى:

لقد تقدم بعض الذين كانوا معتقلين بطلبات انضمام إلى عضوية الاتحاد الاشتراكى، ولقدطلبت بحث هذه الحالات. فهل يمكن قبولهم كأعضاء منتسبين؟

فما هو توجيه السيد الرئيس فى هذا الشأن؟

جمال عبدالناصر:

فى رأيى أن كل حالة يبت فيها على حدة، ولا يمكن معاملة من كانوا معتقلين بمقياس واحد، وإنما يجب البت فى كل حالة حسب سلوك كل واحد منهم.

عبدالحميد غازى:

بمناسبة تحويل روافد نهر الأردن، فى البلاد العربية، يجب أن نتناول هذا الموضوع فى مؤتمرات التوعية، بحيث نصل إلى تعبئة قومية فى هذا الموضوع، لبيان المكاسب التى نحصل عليها عندما نحاصر إسرائيل، حتى لوحصل أى شىء لاتكون العملية مفاجئة للناس الذين يتساءلون عن أسباب تحويل روافد نهر الأردن.

وواجبنا إبراز هذه المسألة بوضوح لتحديد معالمها، ويمكن أن تقوم أمانة الدعوة والفكر، أو أمانة البحوث، بإعداد موضوعات عن تحويل روافد الأردن،لنتناولها بالحديث والشرح فى المؤتمرات.

جمال عبدالناصر:

يمكن أن يقوم السيد حسين ذو الفقار صبرى بإعداد مذكرة فى هذا الموضوع.

حسين الشافعى:

لقد صدرت نشرة عن الاتحاد الاشتراكى تناولت جزءا من هذا الموضوع، وهوسد المخيبه.

جمال عبدالناصر:

يتولى السيد حسين الشافعى بحث هذا الموضوع.

حسين الشافعى:

فى الاجتماع الأخير كان المفروض أن يناقش موضوع التنظيم السياسى، وكانت توجيهات السيد الرئيس تقضى بأهمية السير بخطوات ايجابية فى هذا الموضوع، للوصول إلى نقطة البدء، وعلى أساس تخيل بناء حزب اشتراكى - مع وجود الاتحاد الاشتراكى - حيث لا نستطيع تصفية الاتحاد إلى عدد قليل من الناس، وعلى أن يضم إلى هذا الحزب العناصر المؤمنة الثورية التى تقع على مسئوليتهم مهمة العمل السياسى، وقد يستدعى الأمرأن يضم هذا التنظيم عددا كبيرا من المتفرغين السياسيين.

وقد اجتمعت الأمانة يوم ٧ فبراير حيث تم استعراض:

* مشروع قانون الجهاز السياسى
* الأحكام الانتقالية المؤقتة.
* خطة عمل الجهاز السياسى
* العلاقة بين الجهاز السياسى والاتحاد الاشتراكى.

والمشروع المقدم يسير - فى خطوطه العامة - موازيا لقانون الاتحاد الاشتراكى العربى، وأبرز النقاط فى هذا المشروع هى الخاصة بطريقة انتقاء العضو، وطريقة تزكيته، ووضعه تحت الاختبار لفترة.

ويكمل هذا الجانب، المشروع المقدم والخاص بأسلوب العمل، والذى يشير إلى وضع برامج لاختبار الأعضاء.

* كما تم الاجتماع الدورى للأمانة مع أمناء لجان المحافظات، وحضر هذا الاجتماع السادة المحافظون، وذلك فى ١٣ فبراير ١٩٦٥، وقد أثارت المحافظات مدى إمكان المشاركة فى الخطة الخمسية الثانية، فى مجال تحديد أولويات المشروعات، ومواقعها، وأولوية برامج الخدمات، للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من المبالغ المخصصة للخطة.

*** بالنسبة لأمانة الدعوة:**

تم الاتفاق مع الأمانة على الشعارات التى يجب رفعها، وانتهينا إلى تحديد شعار فى مجال الانتاج، والمجال العربى - والمجال العالمى. وقد رفعت هذه الشعارات فى المؤتمر الشعبى الذى عقد بمناسبة عيد الوحدة.

كما صدر العدد الثانى من «الاشتراكى» . ونقترح بالنسبة لهذه النشرة أن تباع بالثمن، للتغلب على مشكلة التوزيع،ونقترح أن تباع بقرش صاغ.

كما نقترح إبقاء حجمها على الحجم الذى ظهرت به فى عددها الثانى. ونرى عدم تحويلها إلى صحيفة يومية، حتى لاتشعر حيالها الصحف اليومية الحالية بمنافسة غير طبيعية. ويمكن التفكير فى جعلها أسبوعية على أكثر تقدير.

ونعتقد أن صدور «الاشتراكى» لا يغنى عن ضرورة إصدار نشرات عامة، تكون كمرجع لبعض الموضوعات الأساسية، كخطب السيد الرئيس.

* أمانة المعهد العالى:

مازالت المذكرة الخاصة بأهداف وموضوعات البرنامج الأساسى على جدول الأعمال، ولم تناقش، لتخلف الدكتور إبراهيم سعد الدين عن حضور اجتماع الأمانة، لوجوده فى أسوان.

وهناك نقطة تنظيمية بالنسبة لهذه المذكرة، حيث أنها غير متمشية مع قانون المعهد السابق صدوره! واعتقد أنه إذا كان هناك أى اتجاه للتغيير، فيجب أن يتعرض للقانون أولا.

هناك دعوة موجهة للدكتور إبراهيم سعد الدين لزيارة «ليبزج» بمناسبة مرور ٨٠٠ سنةعلى سوق ليبزج.

*** أمانة التنظيم:**

تقدمت الأمانة بمذكرة عن رأيها بالنسبة لأهمية استمرار معاهد الدراسات الاشتراكية بالمحافظات، وعددها ثلاثة فى : السويس - بنى سويف - بورسعيد.

*** أمانة الرقابة والنشر:**

عملها فى طريق التكامل، وتصدر عنها حاليا:

تقرير يومى بتحليل الصحافة المحلية.

تقرير يومى بتحليل برنامج التلفزيون على القناة (٥) وهى فى سبيلها لتغطية باقى البرامج. تحليل الدعايات الأجنبية، وتصدرها مرة كل أسبوع.

كما تقدمت الأمانة بتقارير فى موضوعات مختلفة، سواء فى مجال الشباب أوالصحافة وانتخاب النقابة، علاوة على ملاحظاتها عن التقارير الدورية لأمناء المحافظات.

جمال عبدالناصر:

يجب أن نحصل هنا على ما ينشر فى الصحف الإسرائيلية! لأنها تبين الوضع العام فى اسرائيل، وعلى الأخ عبدالفتاح أبو الفضل أن يعد هذه البيانات، لتوزيعها علينا.

فما هى النشرات التى تصدرها المخابرات؟

عبدالفتاح أبو الفضل:

إننا نقوم بتلخيص الدعايات التى تنشر ضدنا.

جمال عبدالناصر:

أرى أن توزع هذه النشرات على السادة أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، لكى يعرفوا ماذا يقال عنا، لأنه توجه إلينا انتقادات وشتائم كثيرة لاتنشر، والمفروض أن نعرف من الذى يشتمنا، ومن الذى ينتقدنا؟ كذلك فإن هناك نشرة تصدرها «الاستعلامات» يجب أن توزع، ويستتبع ذلك توزيعها على أعضاء الأمانات الفرعية.

أنور سلامة:

إن الواجب أن نعرف كل ماهو موجود بإسرائيل.

جمال عبدالناصر:

يهمنا جدا أن نعرف ماهى اسرائيل؟ لأننا لو سألنا أى شخص الآن عن الأحزاب الإسرائيلية؟ فمن الصعب عليه الإجابة.

ولو سألنا عن الحزب الحاكم فى اسرائيل الآن، والانشقاقات الموجودة فيه، وطريقة الانتخابات، فمن الصعب أن نجد الإجابة الصحيحة.

كل هذه الأموريجب معرفتها.

عبدالفتاح أبو الفضل:

إذا كانت هناك أية بيانات خاصة بإسرائيل، فسوف نقوم بتلخيصها وتوزيعها.

جمال عبدالناصر:

يوجد بالمخابرات نشرات عن «الهستدروت»، ونشرات اقتصادية عن إسرائيل، وأيضا توجد نشرة عن الإشاعات، وتقرير أسبوعى عن الإذاعات، وهذه كلها يجب أن توزع على أعضاء الأمانة دون أن يحذف أى شىء منها.

حسين الشافعى:

ولقد تقدمت الأمانة بتقريرين مهمين:

الأول عن سوء معاملة العمال المصريين القائمين بالعمل فى ألمانيا الغربية، والذين يستخدمهم المقاول المصرى حسن الدفراوى. وكان المفروض أن يتطور هذا المشروع بزيادة عدد هؤلاء العمال إلى ١٠٠، ولكن العكس هو الذى حدث، إذ هبط عدد الدفعة الاولى إلى ٣٠ بدلا من ٥٠، وذلك لسوء معاملة المقاول المذكور، وسلبية مكتب العمل فى بون ازاء هذه المشكلة، مما دعا إلى انضمام العمال المصريين إلى نقابة العمال الألمانية.

والثانى: وهو خاص بوضع التنظيم الطلابى فى ألمانيا الغربية.

أمانة الشئون العربية:

ينتظر أن يصل الوفد الجزائرى - حسب تبليغ سفيرنا فى الجزائر - قبل نهاية الشهر الحالى، ولم يتحدد الموعد بالتحديد، وكذلك عدد أعضاء الوفد لم يتحدد.

أمانة السياسة الخارجية:

اقترح سفيرنا فى لندن، نقلا عن لسان بعض أعضاء البرلمان الهندى، عن رغبتهم فى زيارة الجمهورية العربية أثناء عودتهم إلى بلادهم. وقد اعتذرنا عن دعوتهم، نظرا لقصر الفترة، ولعدم وصول تأييد من سفيرنا فى الهند - وذلك طبقا لرأى أمانة الشئون الخارجية.

الوفد الإيطالى:

انتهت زيارة الوفد، وسافر بالأمس، وأترك لأمانة الدعوة تقديم تقريرها فى هذا الشأن.

أما بالنسبة لموضوع المعاونين بالأمانات الفرعية، هناك أسماء قد رشحت ولكنها رفضت، وطلبوا للعمل كإداريين. وإننى أعرض هنا هذا الأمر حتى يتسنى معرفة الرأى فيما إذا كنا نستعين بهم من عدمه.

جمال عبدالناصر:

وإننى أرى أن يكون هناك انسجام بين كل الناس الذين يعملون فى الاتحاد الاشتراكى، سواء من المعاونين أو الاداريين. وأفضل أن تعرض الأسماء على، لأننا لا نريد أن نوجد أجنحة، ويبدأ الناس فى

هدم بعضهم البعض، خصوصا وأنه لدى فكرة عن كل الناس، وأستطيع الحصول على معلومات عنهم، بحيث لا نوجد تيارات داخل الاتحاد الاشتراكى، ومحاولة كل تيار أن يتغلب على الآخر.

ولهذا أرى أن يقوم السيد حسين الشافعى بعرض هذه الأسماء علىّ.

حسين الشافعى:

نقطةأخيرة تتعلق بانتخابات نقابة المهن الطبية، حيث لم يتحدد موعدها بعد، ومن المنتظر أن تجرى فى أواخر شهر ابريل القادم.

ولقد علمت من الدكتور نور الدين طراف أنه قد تقدم بعض المعزولين سياسيا لهذه الانتخابات، ولقد طلب استبعاد هؤلاء من ترشيحات النقابة!

الدكتور نور الدين طراف:

لقد اخبرتهم أنه شرط أساسى للدخول إلى هذه الانتخابات عضوية الاتحاد الاشتراكى، ومن بين هؤلاء الناس «شريف حتاته» ولقد كان متهما بالشيوعية، وشخص آخر لا أذكر اسمه الآن.

حسين الشافعى:

بالنسبة لعضوية الاتحاد الاشتراكى، فحسب القانون يستطيع أى شخص أن يتقدم بطلب ضمه كعضو منتسب لمدة سنة، ويقدم عنه خلال هذه المدة تقريران، ثم تبت اللجنة التنفيذية العليا فى حالته بناء على هذين التقريرين، وذلك فى شهر فبراير من كل عام.

ونحن نشير بأن من يريد أن يتقدم بطلب لعضوية الاتحاد الاشتراكى، يمكنه، أن يتقدم بها خلال شهور السنة، وبذلك نحن نضطر إلى أن نقول ذلك الكلام فى الدعوة.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة للمعزولين سياسيا نتيجة الاعتقال، فلابد أن نبحث كل حالة منهم على حدة، على أن يبدى الدكتور طراف رأيه فيهم.

ولا نأخذ المعتقلين ككل، فإذا كان الشخص حسن السير والسلوك، فلا مانع من الموافقة على انضمامه.

الدكتور نور الدين طراف:

إن ميعاد الانتخابات قد اقترب، فهل نرسل الأسماء إلى السيد الرئيس، أو إلى السيد حسين الشافعى؟

جمال عبدالناصر:

أرى أن ترسل الأسماء إلى السيد حسين الشافعى.

محمد طلعت خيرى:

لقد حضر إلىّ القائم بأعمال فيتنام الشمالية، وشرح الموقف فى فيتنام، وطلب إلى - كمنظمات شباب - أن نرسل تأييدا لموقف فيتنام الشمالية، وقد أرسلت مذكرة بهذا الموضوع للأخ حسين الشافعى.

جمال عبدالناصر:

لا نريد أن ندخل طرفا فى هذا الموضوع!

السيد حسين الشافعى:

لقد قدموا لنا الشكر على البيان الذى أصدرته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة لعمل الأمانات الفرعية، فقد نشطنا، ثم توقف هذا النشاط. فلماذا توقف هذا النشاط؟

إننا نريد أن ننطلق وأن نتحرك، ولاشك أنه يوجد نشاط أكبر مما كان قبل تكوين الأمانات الفرعية. وأخشى أن يكون كلامنا هنا له أثر على حركة النشاط وتقييدها. نريد أن تكون هذه الحركة حركة مطلقة، ولا مانع من أن نخطىء، إنما يجب أن يكون هناك عمل.

كمال الدين الحناوى:

إن عملية التنسيق بين الأمانات واجبة فعلا، بحيث أنه حينما تعقد أمانة الرأسمالية الوطنية مؤتمرا، فإنه يجب أن تحاط أمانة الاتصال علما بما قامت به أمانة الرأسمالية الوطنية حتى يمكن التعاون فى مثل هذه المواقف لتصحيح المعلومات الموجودة.

جمال عبدالناصر:

إن هناك اجتماع كل يوم سبت للأمانة، وأرى أن هذا الاجتماع يجب أن يخصص لبحث مثل هذه الموضوعات، لأننى لست أفهم تماما ماذا تفعلون فى اجتماع يوم السبت؟ كذلك فإننى لست أريد أن نغرق فى المذكرات.

كمال الدين الحناوى:

إننى أرى أن التعاون حيوى حتى تسير العملية فى انسجام.

جمال عبدالناصر:

يجب أن تقول كل الأمانات هذا الكلام. فمثلا، تسأل أمانة الاتصال الأخ سيد مرعى عما يريده منها.

حسين الشافعى:

بخصوص العمليات التنظيمية. فنحن مستعدون لأن نتكلم فيها فى اجتماعات الأمانة كل يوم سبت، لأن هذا الاجتماع أساسه التنسيق.

كمال الدين الحناوى:

إن تلك نقطة أساسية لدفع العمل فى الأمانات.

جمال عبدالناصر:

لا نريد أن ندخل فى مذكرات!

ويجب أن تذهب أمـانة الاتصـال كل أسبـوع إلى مـحـافظة من المحـافظات، فيذهب الأخ عبـاس رضـوان كل أسبـوع إلى إحـدى محافظات الوجه القبلي، وكذلك الأخ كمال الدين الحناوى يذهب إلى إحدى محافظات الوجه البحرى. وذلك للاجتماع مع لجنة المحافظة وأمناء المراكز والأقسام، ويصل إلى أمانة اللجان الأساسية والوحدات الجماهيرية.

المشير عبدالحكيم عامر:

إنه يستطيع أن يكتشف عناصر جديدة باتصاله واجتماعه بالناس. وأعتقد أنه فعلا قد اكتشف هذه العناصر الجديدة.

عباس رضوان:

أن أحسن أسلوب فى رأيى بالنسبة لاختيار الأفراد الصالحين، هو أننا حين نعقد الاجتماعات والندوات، ويتبين من المناقشات بعض الأفراد الذين يمكن الاعتماد عليهم، وربما كان الأخ كمال الحناوى يتكلم على أساس أن هذه العملية فيها ازدواج بالنسبة للتنظيم، باعتبار أنه إذا جاء واحد فى الاجتماعات من قطاع الفلاحين فهل يمثل هذا القطاع فقط؟ وأى لجنة فيها فلاحين وعمال ولو كان الاتصال على درجة كبيرة فإن الصورة تتضح أكثر بالنسبة لهؤلاء الأشخاص.

جمال عبدالناصر:

إن النقطة الرئيسـيـة هى أن نخـرج إلى العـمل فى الاتحـاد الاشتراكى، وأى أمور تقابلنا فى الطريق سوف تظهر، وتحل، ولكن الخطأ الكبير - أو النكبة الكبرى - أن نجمد، ونجمد الناس معنا.

عباس رضوان:

إن عملية الانتقاء للتنظيم بالنسبة للأفراد أرى ألا تعتبر نهائية.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة للاتحاد الاشتراكى العربى، فيجب أن يعمل وينطلق، أما التنظيم السياسى فنتكلم عليه. والمهم فى رأيى أن ينشط الاتحاد الاشتراكى.

المشير عبدالحكيم عامر:

أعتقد أنه يمكنكم، أثناء عقد المؤتمرات، أن تكتشفوا العناصر الصالحة للتنظيم.

جمال عبدالناصر:

عندما نتكلم على التنظيم، فسوف نجيب على هذا السؤال. ولكن الواجب أن ننشط الاتحاد الاشتراكى وأرى أن يقوم السيد/ عباس رضوان بزيارة للوجه القبلى كل أسبوع وكذلك يقوم السيد/كمال الحناوى بزيارة الوجه البحرى كل أسبوع أيضا، ويجب كذلك أن يقوم المهندس سيد مرعى بالمرور على المحافظات لبحث أمور الرأسمالية الوطنية، بحيث لا يقتصر عملنا على ما نتخذه هنا من قرارات.

عبدالحميد غازى:

بالنسبة لأمانة الفلاحين، فإن السيد الأخ أحمد عبده الشرباصى قد عقد للأمانة اجتماعين، بحضور جميع الزملاء أعضاء الأمانات

الفرعية، أكثر من مرة، وتم توزيع العشرة أمناء جغرافيا على المحافظات، وبدأنا فعلا فى اختيار أعضاء الأمانات، وسيقوم الأخ الشرباصى بعرض الأسماء على السيد النائب لتحويل أسمائهم إلى أمانة الرقابة لعمل البحث عليهم.

ويبدو من كلامى هذا أن أمانة الفلاحين تعتبر فى مجال الإنتهاء من تنظيمها.

جمال عبدالناصر:

إننى أريد أن نتحرك جميعا للعمل.

عبدالحميد غازى:

لقد ربط السيد الرئيس بين مسألتين أساسيتين وهما: أن ننظم أنفسنا، ثم نتحرك بعد ذلك.

جمال عبدالناصر:

لست أريد أن يفهم كلامى أننى أربط أى شخص، ولكن يجب أن نتحرك بالعمل فى جميع المحافظات، كل منا فى مجاله.

المشير عبدالحكيم عامر:

إننى أرى، بالنسبة لعملية اختيار الأسماء، ألا تعتبر هذه العملية نهائية. ولكن يجب أن تعرض هذه الأسماءهنا، ولست أرى ضررا فى ذلك.

عباس رضوان:

إننى أرى، بالنسبة لعملية اختيار الأفراد للتنظيم، أنه يجب أن تسبق ذلك مرحلة استكشافية قبل أن نربطه معنا، وقبل أن يفهم أنه سيكون مندوب الفلاحين فى هذه اللجنة أو فى الأمانة الفرعية. ويجب أن يكون هناك اتصال.

جمال عبدالناصر:

إننى أرى أن ننسى حاليا عملية التنظيم، وليكن حديثنا كله عن الاتحاد الاشتراكى.

عباس رضوان:

إن الذى دفعنى إلى الكلام عن التنظيم، أنه قد حدث كلام كثير بالنسبة لعملية انتقاء الأشخاص للتنظيم، وهذا هو السبب الذى جعلنى أعرض الموضوع.

جمال عبدالناصر:

لا يشترط أن يكون شخص فى الأمانة والتنظيم معا، بمعنى أنه يمكن أن يكون هناك شخص فى الأمانة ولا يدخل التنظيم، أو العكس! وهذه العملية البسيطة ليست فى حاجة إلى تعقيد.

المهندس سيد مرعى:

إننى أتذكر أن هذا الموضوع قد أثير فى الجلسة الماضية، وقد رد على الأخ شعراوى جمعة. إننى لا أتصور قيام الجهاز السياسى قبل

أن ننشط الاتحاد الاشتراكى باعتبار أننا لو وضعنا مبدأ اختيار الناس اليوم قبل تنشيط الاتحاد، فإننا نكون قائمين بعمل غير واضح. لأن المجموعة الكبيرة من الناس يجوز أن يكون بينهم من هو مستتر، لعدم وجود وسيلة للتنشيط.

ومن ثم، فإننى أرى - كما قلت فى الجلسة الماضية - أن الاتحاد الاشتراكى - ككل - توجد وسائل كثيرة لتنشيطه، وهذه الوسائل لن تتم الا باتصالنا نحن، وهو فى رأيى سهل وميسور، ويمكن أن يتم فى صورة مبسطة .

فمجرد أن يجتمع السيد/ عباس رضوان أثناء زيارته لمحافظة من المحافظات. وأن يزور إحدى القرى - بلا ترتيب سابق - ويتكلم مع الناس ويتفاهم معهم.

أما بالنسبة للجزء الخاص بالرأسمالية الوطنية فيوجد عاملان:

الأول: أن مشكلة الرأسمالية الوطنية قد أصبحت واضحة أمامنا وسوف أعرض أمرها على السيد حسين الشافعى، حيث أن مشاكلها أكثر حساسية، لأنها تتمثل فى التاجر الصغير.

الثانى: كذلك فإن نشاط الرأسمالية الوطنية يجب أن يكون تاليا لنشاط الأمانات الأخرى: كأمانتى العمال والفلاحين مثلا! لأنه إذا قمنا بنشاط فى الرأسمالية الوطنية، فقد يجوز أن يترتب على ذلك النشاط نوع من رد الفعل؛ بمعنى أنه إذ قامت أمانة الرأسمالية الوطنية بزيارة لمحافظة المنيا أو أسيوط، ونعقد اجتماعا لها، فإن ذلك العمل فى حد ذاته يمثل جزءا من كل.

جمال عبدالناصر:

من الممكن أن تكون الزيارة جماعية.

المهندس سيد مرعى:

إننا نريد أن نكون متحررين فى اتصالاتنا، ولا نريد أن يكون عقد المؤتمرات مرة واحدة فى السنة. والواجب أن تتعدد هذه المؤتمرات، لكى يتحدث الناس عن مطالبهم. وننتهز الفرصة لنتحدث عن التوعية، لأن الرجل العادى الذى يحضر هذه المؤتمرات، يحضرها وفى ذهنه مشكلته الشخصية، باعتبار أن وجود أحد المسئولين سوف يحل المشكلة. وعلى أساس بحث هذه المطالب فإنه يمكن عمل التوعية.

كذلك فإنه يستحسن أن تشمل التوعية الأقسام والمراكز دون ترتيب سابق، حيث سيكون لهذه العملية بهذا الشكل أثر كبير فى تنشيط الاتحاد الاشتراكى.

ومن هنا فإنه يمكن إبراز عناصر صالحة فى العمل - كما أشار السيد/ عباس رضوان.

جمال عبدالناصر:

أرى أن نكون مرنين فى عملنا. ولكن يجب على الأمانات أن تعمل، وتنطلق، وإذا صادفتها أثناء العمل أية أخطاء فيمكن أن نقولها ونتكلم فيها.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

أريد أن أتساءل بالنسبة لموضوع المعهد.. فقد تقدمت بمذكرة - بناء على الحديث الذى أدليت به فى اجتماع الأمانةالعامة - تتضمن إعداد برنامج أساسى أو تجريبى للمعهد. على أن يبدأ من الفترة بعد الاستفتاء. وفى حديث السيد حسين الشافعى ذكر سيادته بأن هذا المشروع لا يتمشى مع قانون الاتحاد الاشتراكى! ومفهوم الخلاف على أساس قانون المعهد، الذى تكلم عن البرنامج الأساسى لمدة سنتين، وبرنامج آخر لمدة ستة أشهر.. الخ . وأن ذلك يعتبر تعديلا جوهريا فى القانون عن أنواع البرامج المطلوبة.

واعتقادى أنه حين تقدمت بهذا المشروع، لم يكن فى ذهنى بأن المشكلة عبارة عن تعديل القانون؛ لأن هذا برنامج تجريبى، ولهذا أردت ألا نبدأ بتعديل القانون. وفى الوقت نفسه، أعتقد أنه ليس من السهل أن نبدأ مباشرة - فى المرحلة الحالية - بالبرنامج حسب ما نص عليه قانون المعهد. وإننى أطلب الرأى فيما إذا كان من الممكن أن نبدأ فى المرحلة الحالية، أم أن الأمر فى حاجة إلى تعديل القانون؟

حسين الشافعى:

لقد أثير هذا الموضوع من أجل نقطتين:

(١) نقطة خاصة بالمذكرة.

(٢) نقطة أخرى تتعلق بالمنهج.

فبالنسبة للنقطة الثانية، فإن القانون يتعارض معها. والذى نود أن يكون قائما بصفة دائمة فإن القانون فى حد ذاته يحدد الأسس، بالنسبة للمنهج وبالنسبة لأسلوب العمل، وتوجد ثلاثة أنواع من التقسيمات: تقسيم مدته سنتان، وآخر ستة شهور، وثالث (٣) شهور ووضعت هذه البرامج على أساس المدد التالية:

سنتان للقياديين

٦ شهور للكادر

٣ شهور للدعاة

وبالنسبة للمنهج، فإنه يحدد فى السنتين أسلوبا معينا، ولكن الذى نتمناه، بالنسبة لأى عمل صغير فى أى مرحلة من المراحل، أن يكون منبثقا أساسا من البرنامج الكبير الذى يحدد الهدف العام للمنهج، لأننا نريد أن نخرج أفرادا يدافعون أساساعن الاشتراكية، كما نطبقها مرتبطة بالميثاق، وإذا كنا ندرس فى المعهد مواد أخرى، فيجب أن تكون عبارة عن دراسات مقارنة، لكى نعطى الشخص قدرة حتى يكون على مستوى المسئولية التى سيقوم بها.

وحين أتت مذكرة الدكتور إبراهيم سعد الدين. تجاهلت القانون، ولم ترتبط به! وهذا ما يجعلنا نشعر أن هناك انفصال عن الهدف الأصلى.

جمال عبدالناصر:

من الذى أعد القانون؟ أنت؟

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

لا.

جمال عبدالناصر:

هل تريد أن تعد قانونا جديدا؟

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

لا! أنا تقدمت بمذكرة باقتراح برنامج معين يبدأ فيما بعد عملية الاستفتاء.

جمال عبدالناصر:

لماذا لا تعد قانونا جديدا: بحيث يكون مرنا، ويجعلك تحقق ما يدور فى ذهنك؟

المشير عبدالحكيم عامر:

المفروض أن تكون هناك لائحة تحدد أعماله، لأن ما هو موجود حاليا عبارة عن تقييد أكثر من اللازم.

حسين الشافعى:

إن القانون كان حريصا على ثلاث نقاط وهى: أن المنهج لابد أن تقره اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، وتقر لجنة الدعوة والفكر الاشتراكى البرنامج. أما مدير المعهد فتوافق عليه اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى. كنا نعتبر هذه ضوابط ثلاثة وتركنا التفاصيل للائحة كما يقول الأخ المشير عبدالحكيم عامر.

جمال عبد الناصر :

لا يوجد ما يمنع من الموافقة على الكلام الذى تقوله، وإذا احتاج الأمر إلى تعديل القانون فلا مانع من ذلك أيضا.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

أعتقد أنه لا داعى لتعديل القانون فى الوقت الحالى، ولكن الفكرة التى عرضتها بالنسبة للمعهد ترتبط بتغيير المرحلة الحالية عن تلك التى وضع فيها قانون المعهد، وفى ذهنى أن القانون، عندما وضع، كان أساسا ينصب على المعهد الاشتراكى، ولا علاقة له بالتنظيم السياسى.

وفى تصورى أن المعهد يخدم التنظيم السياسى، وهنا نقطة الخلاف، والتى نتج عنها بعض تغيير فى الاتجاه. ولا أرى ما يدعو إلى إعادة النظر فى القانون؛ لأنها مسألة ستأتى بعد التجربة، بحيث نستطيع معرفة ما نغيره فى القانون، ولكن فى المرحلة الحالية فإن الأمر يستدعى حرية العمل، حتى لو بدا لنا أن هناك عدم انسجام كامل مع أحكام القانون.

جمال عبد الناصر:

يمكن إضافة مادة جديدة للقانون، يتم بمقتضاها التعديل فى ظروف استثنائية تمنحنا المرونة فى العمل، وبحيث نطبق القانون ولا نخالفه.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

هل نسير فى تنفييذ هذا البرنامج ثم نعدل القانون فيما بعد؟

جمال عبد الناصر :

نعم..

بالنسبة للتنظيم السياسى؟

شعراوى جمعة :

لقد اجتمعت اللجنة حسب توجيه سيادة الرئيس، وأخذنا فى الاعتبار أن يوجد حزب اشتراكى أو ما يماثله داخل الاتحاد الاشتراكى. ووضعنا مشروع القانون الأساسى حسب تصورنا، على أساس أنه لا يمكن تنفيذه حاليا. ثم وضعنا بعد ذلك اللائحة، ثم مذكرة عن العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى، وخطة عمل مقترحة للجهاز السياسى. وسوف أبدأ بقراءة اللائحة:

(ثم قرأ سيادته اللائحة، ونصها كالآتى:)

أحكام انتقالية مؤقتة :

مقدمة:

لما كان إنشاء الجهاز السياسى يتطلب إجراءات خاصة يجرى العمل بها إلى أن يتم تكوينه ويتكامل بناؤه، ثم يجرى بعدها تنفيذ القانون الأساسى للتنظيم والالتزام ببنوده فيما يختص بالبناء التنظيمى للجهاز وعمله اليومى. تنفذ هذه الأحكام المؤقتة التالية لتنظيم العمل فى هذه المرحلة التمهيدية:

مادة ١ ـ مدة العمل بالأحكام المؤقتة :

١ ـ يجرى العمل بهذه الأحكام لمدة سنتين، إلا إذا رأت اللجنة المركزية العليا غير هذا.

٢ ـ يتم فى هذه المدة استكمال البناء التنظيمى، وتجنيد العناصر الأساسية التى تقع عليها مسئولية تطوير الجهاز السياسى وتنميته.

مادة ٢ ـ نواة الجهاز السياسى :

الأعضاء الحاليون للجنة التنفيذية العليا، والأمانة العامة، والأمانات الفرعية للاتحاد الاشتراكى العربى، هم نواة الجهاز السياسى، ويعتبرون أعضاء عاملين، لهم حقوق الأعضاء، وعليهم واجباتهم.

مادة ٣ ـ كيفية الترشيح :

١ ـ يتم إنشاء الجهاز السياسى على أساس الاختيار، وبناء على المسئولية الشخصية للعضو المسئول، بشرط توفر شروط العضوية الواردة فى قانون الجهاز السياسى عليهم، ويختارون بقدر الإمكان من المواقع التالية:

(أ) لجان الاتحاد الاشتراكى

(ب) النقابات العمالية

(جـ) النقابات الزراعية

(د) النقابات المهنية

(هـ) الجمعيات التعاونية

(و) المجالس المحلية

(ز) التنظيمات الطلابية

(ح) مجلس الأمة

٢ ـ يتم الترشيح بواسطة أعضاء الجهاز العاملين الحاليين، ويقدم العضو المسئول تقريرا عن أسباب الترشيح ومدى معرفته بالمرشح.

٣ ـ يعرض الترشيح على الأمانة الفرعية المختصة، التى يقع عمل العضو المرشح فى نطاق اختصاصها.

٤ ـ تناقش الأمانة الفرعية تقرير الترشيح، وتصدر توصيتها بالرفض أو القبول، بتقارير مسببة ترفعها إلى لجنة العضوية.

٥ ـ تكوّن لجنة للعضوية تقوم ببحث الترشيحات، وإبداء الرأى فيها، تمهيدا لعرضها على الأمانة العامة.

٦ ـ لا يصبح الترشيح نهائيا إلا بموافقة الأمانة العامة.

مادة ٤ ـ كيفية الاختيار :

١ ـ يتم الاختيار فى هذه المرحلة على أساس نوعى، وتباشره الأمانات الفرعية كل فى القطاع الخاص بها.

٢ ـ ترشح كل من الأمانات الفرعية الآتية مسئولا عن قطاعاتهم، ليتولى مسئولية أعضاء الجهاز من نفس القطاع فى كل محافظة. وذلك حسب نشاط كل محافظة.

(أ) العمال

(ب) الفلاحون

(جـ) المهنيون

(د) العاملون فى أجهزة الدولة

(هـ) الرأسمالية الوطنية

٣ ـ تقر الأمانة العامة هذا الترشيح وتعتمده.

٤ ـ تتكون من هؤلاء المسئولين المعتمدين لجنة مؤقتة للجهاز السياسى فى نطاق المحافظة.

٥ ـ يقوم كل مسئول فى هذه اللجنة بتجنيد الأفراد الصالحين فى قطاعه.

٦ ـ تعرض أسماء المرشحين على اللجنة المؤقتة فى مستوى المحافظة لإبداء الرأى فيها.

٧ ـ تقوم لجنة المحافظة بإرسال تقاريرها إلى لجنة العضوية، موضحة فيها أسباب القبول أو الرفض، وتقوم فى الوقت نفسه بإرسال الترشيحات إلى الأمانات الفرعية كل فيما يخصها لمراجعة هذه الترشيحات.

٨ ـ تقوم كل أمانة فرعية بإرسال توصياتها بشأن المرشحين إلى لجنة العضوية.

٩ ـ تقوم لجنة العضوية بدراسة هذه التوصيات ورفعها إلى الأمانة العامة لإقرار الرأى النهائى.

١٠ ـ تستصدر أمانة التنظيم القرارات التنظيمية الخاصة بتوزيع المرشحين.

١١ ـ تدير لجنة المحافظة النشاط السياسى اليومى فى دائرتها.

١٢ ـ تنشأ لجان مناطق وفق القانون، حيث تدعو الحاجة ونمو التنظيم.

مادة ٥ ـ قيادة التنظيم :

١ ـ الرئيس جمال عبد الناصر هو رئيس الجهاز السياسى. ويقوم سيادته بتشكيل لجنة من بين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى لقيادة هذا الجهاز.

٢ ـ تشكل هذه اللجنة المركزية من بين أعضائها مكتبا، لقيادة وتوجيه العمل اليومى للجهاز وتنظيم نموه.

جمال عبد الناصر :

إن الذى أتصوره أن الجهاز السياسى ينبثق عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ـ اللجنة التنفيذية العليا، وأمانة للجهاز السياسى، ثم بعد ذلك لجنة فى القاهرة والاسكندرية. وإذا كان عندنا ناس فى المحافظات، نعمل لجنة فى كل محافظة. وعلى هذا الأساس يمكن أن نعمل.

ومن لديه أسماء يرشحها يعطيها للأخ شعراوى جمعة. وبهذا نسير فى تنظيمين جنبا إلى جنب: من اللجنة التنفيذية العليا، الاتحاد الاشتراكى، وننطلق فيه. والتنظيم السياسى الذى نبنيه خطوة خطوة، وهو يحتاج إلى وقت. هل توجد أفكار أو تعليق حول هذا الموضوع؟

زكريا محيى الدين :

المشروع يشكل مسئول لكل محافظة، ثم ممثل مع هذا المسئول لكل قطاع من القطاعات، وفى مجموعهم يشكلون لجنة لمراجعة الترشيحات، ثم تعرض الترشيحات هنا. ويجب أن نفكرفى كيفية مراجعة هذه الترشيحات، وإلا سنأخذ الكلام كأنه قضية مسلمة، وتعتمد الأسماء بالكامل بهذا الشكل ـ طبعا نترك لهم حرية التصرف بالكامل، وهم المجموعة أو اللجنة الأساسية التى ستنشئ الجهاز بالكامل داخل المحافظة، لم يمر عليهم فترة زمنية معينة تؤكد سلامة اتجاهاتهم. كيف سنراجع هذه العملية إلا إذا كان كل واحد من الأمانة هنا سيدخل معهم، وسيوالى العملية باستمرار باتصاله بهم، وأن يعيش معهم فى هذه الترشيحات.

شعراوى جمعة :

لقد حددنا فى مشروع قانون الجهاز السياسى بالنسبة للترشيح، أن يكون قاصرا على العضو العامل، على أن يزكى المرشح اثنان آخران على الأقل يكون معروفا لهما، مع تقديم ترشيح وتزكية من الأعضاء الثلاثة، بشرط أن تمر على عضويتهم بالجهاز السياسى سنتان على الأقل.

ولكن فى المرحلة الحالية ونحن نبنى التنظيم من القمة، اعتبرنا أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة هما نواة الجهاز السياسى، وهما اللذان يرشحان المسئولين على مسئوليتهم الشخصية.

أما بالنسبة للترشيح للعضوية فى لجنة المحافظة، فلم نجعل جهة واحدة تنفرد بالترشيح، وإنما حققنا غرضين.

إن اللجنة التى ستكون مكونة فى المحافظة كمجموعة، يمكنها أن تعرف الشخص المرشح فى المحافظة، وتبدى رأيها فيه، ثم ترسل اسمه إلى لجنة العضوية فى الأمانة برأيها فى هذا الموضوع.

فى الوقت نفسه إذا كان هذا الشخص مرشحا من العمال، فيرسل الترشيح إلى أمانة العمال هنا لتدرس هذا الترشيح، وترفع رأيها فيه. وأصبح عندنا فى هذه المرحلة صمامين نستطيع أن نعرف الرأى فيهم بالنسبة للشخص.

زكريا محيى الدين :

أنا أقصد ألا ننفصل عن المحافظات ونلقى العبء كله على هذه اللجان الفرعية، ونكون متصلين باستمرار بالمحافظات حتى نعيش معهم.

كمال رفعت :

فى الواقع أن طريقة الاختيار المتبعة الآن تتم عن طريق لجان المحافظات، وهذه اللجان أثبتت التجربة أن بعض أعضائها غير صالحين! وهم موضع تعديل! ويخشى أن يؤدى ذلك إلى أن تسيطر هذه اللجان بتشكيلها الحالى على التنظيم السياسى!

جمال عبد الناصر :

إننا سوف نقيم لجانا جديدة، وفى رأيى أن اللجنة التنفيذية العليا ستكون ذات تنظيمين:

الاتحاد الاشتراكى كتنظيم، والجهاز السياسى كتنظيم آخر.

بعد ذلك يكون فى القاهرة أمانة للقاهرة للاتحاد الاشتراكى، وأمانة للتنظيم السياسى التى سيكون أعضاؤها من العاملين الذين نثق فيهم ١٠٠٪. وهذه اللجان ستكون حركية.

كمال الدين رفعت :

إن الطريقة التى تتم حاليا هى أن لجان المحافظات هى التى تقوم بالعملية.

جمال عبد الناصر :

مثلا سيكون فى القاهرة لجنة للمحافظة للتنظيم السياسى، يشترك فيها السادة: على صبرى - أحمد عبده الشرباصى - عباس رضوان - كمال رفعت - خالد محيى الدين - أحمد طعيمة، وأنور سلامة. ويرشحون الأسماء التى يرون صلاحيتها للتنظيم، ثم ترسل للأخ شعراوى جمعة، ثم نستعرض الأسماء هنا، ثم نرسل المرشحين للقاهرة إلى لجنة القاهرة، وأسماء المرشحين للاسكندرية إلى لجنة الإسكندرية.

كمال الدين رفعت :

هذا ما يجب أن يتم فعلا! أماما يحدث حاليا هو أن لجنة المحافظة هى التى تقوم بمسئولية اختيار الناس!

جمال عبد الناصر :

إذا كانت هى التى تقوم بهذا، فإن الأخ زكريا محيى الدين يرشح أسماء نختار منها!

كمال الدين رفعت :

إن السيد زكريا محيى الدين عليه أن يعرض الأسماء على الأمانة، مشفوعة برأيه فيهم.

شعراوى جمعة :

إن الأخ كمال رفعت يقصد من كلامه أن لجان المحافظات الحالية ترشح - مثلا - أمانات فرعية للعمل فى لجان الاتحاد الاشتراكى!

جمال عبد الناصر :

لست أرى ما يدعو إلى الخلط بين الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى!

الدكتور أحمد محمد خليفة :

إن التنظيم السياسى يجب أن يكون منبثقا من الاتحاد الاشتراكى. ولكننى أخشى إذا كان إلى جوار الاتحاد الاشتراكى تنظيم آخر، فإنه ينعكس عليه، ويؤدى إلى تصدعه، أو يؤدى إلى أن أعضاء الاتحاد الاشتراكى يسقطون فى نوع من السلبية نتيجة وجود هذا التنظيم القوى!

ولذلك حين قرأت مشروع التنظيم، وجدت أن به نوعا من الازدواجية، أو على الأقل نوع من الاستقطاب داخل الاتحاد الاشتراكى! وذلك واضح من الأحكام المختلفة الواردة فى المشروع، لأن هناك خلايا ومجموعة لجان للكادر السياسى، وكذلك لجنة مركزية خاصة بالجهاز السياسى!

إننى لا أستطيع أن أتصور وجود لجنة مركزية للاتحاد الاشتراكى إلى جانب اللجنة المركزية للجهاز السياسى! ولا أستطيع أن أعرف مدى خطورة هذا الوضع بالنسبة للبناء الاشتراكى، ومدى إمكانية البحث عن نظام آخر يحافظ على الاتحاد الاشتراكى فى هذه المرحلة على الأقل.

وفى اعتقادى أنه لا يجب أن نعمل أى تنظيم خاص آخر إلى جوار الاتحاد الاشتراكى، وإنما الواجب أن نكوّن الجهاز من خلال أجهزة الاتحاد الاشتراكى، بحيث أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا هم أعضاؤها فى الاتحاد الاشتراكى، والتنظيم السياسى، وكذلك بالنسبة للأمانة العامة أيضا، يكون الاثنان معا نواة الجهاز السياسى.

ويجب أن يراعى فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى أن تكون بكامل أعضائها من الجهاز السياسى، ليحدث نوع من التوحيد. والرأى بالنسبة لأعضاء لجان المحافظات أن يراعى - طالما سيعاد تشكيلها - أن يكون معظم أعضائها من الجهاز السياسى، وبذلك تصبح المستويات العليا فى الاتحاد الاشتراكى هى أجهزة الجهاز السياسى، وفى نفس الوقت منبثقة من الاتحاد الاشتراكى.

أما بالنسبة للمستويات الأقل من المحافظات، فإن عملية التدعيم تستمر، لمحاولة أن يجلس فى لجان العشرين أعضاء من الجهاز السياسى، وتزيد يوما بعد يوم حسب نشاط هذا الجهاز، ولا نهتم بأن تكون كلها من أعضاء الجهاز السياسى، لأن الأعضاء ليسوا جميعا صالحين لعضوية الجهاز.

وطالما أن الجهاز السياسى فى المستويات العليا من الاتحاد الاشتراكى، فإن ذلك يجنبنا حرج السرية فى الجهاز السياسى.

إن التجارب علمتنا أنه لا سرية فى الأجهزة السياسية! لأنه - بالنسبة لنا - فإن الجهاز السياسى معروف من الميثاق، والناس تتحدث عنه، سواء بالحق أو بغير الحق! ولا يمكن أن نتصور السرية، لأن وجود الجهاز مسألة معروفة ١٠٠ ٪ اليوم.

إننى، بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن سرية الجهاز السياسى لا تفيدنا! وهذا شئ لا نخفيه، بل بالعكس، إنه فخر لنا أن يكون لدينا جهاز سياسى، بحيث أن كل عضو فى الاتحاد الاشتراكى سيسعى إلى أن يكون عضوا فيه.

إن ذلك الجهاز يجب أن يعلن، وإنما يعلن كجائزة أو كشىء يضم القيادات الحقيقية والعناصر الديناميكية، لأننا نفترض أن كل أعضاء الاتحاد الاشتراكى مؤمنين.

وفى اعتقادى أنه إذا أدمج هذا الجهاز فى الاتحاد الاشتراكى على أساس تنفيذ بند من بنود الميثاق، فإن صورته تكون طيبة وقيمة، ويكون مدعاة للتسابق على الانضمام إليه. وفى نفس الوقت فإنه لا

داعى لعمل تنظيمات أفقية مكررة فى الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى، لأن فى وجود جهازين أفقيين فإنه من المحتمل أن يستمد أحدهما قوته من الآخر بدرجة يشعر منها الثانى بالضعف!

وفى تصورى أن ما جاء بالمشروع، من وجود لجنة للجهاز السياسى ولجنة أخرى للمحافظة، فإن ذلك سيؤدى إلى ما خشينا منه أول الأمر، وهو وجود نوع من الازدواجية بين جهازين شعبيين!

وفى اعتقادى أنه بالنسبة للصورة التى تفضل بها الأخ شعراوى، فإنها يمكن أن تصلح كتوجيه فى مجموعها كأساس لمحاولة الجمع بين التنظيمين.

وإنما لا يمكن أن يصدر التنظيم بقانون، وإنما هو أسلوب نتعامل به، مع رفع ما جاء فى هذا المشروع عن وجود أكثر من جهاز شعبى.

وكذلك فقد جاء بالمادة الرابعة فى «كيفية الاختيار» بأن تتكون، من هؤلاء المسئولين المعتمدين، لجنة مؤقتة للجهاز السياسى فى نطاق المحافظة. ثم ما جاء بالمادة الخامسة من أن السيد الرئيس جمال عبد الناصر هو رئيس الجهاز السياسى! فإن السيد الرئيس هو رئيس الاتحاد الاشتراكى، وبهذا الحكم الأخير يكون السيد الرئيس هو رئيس الجهاز السياسى بلا حاجة إلى إصدار ذلك القانون.

وقد قضى المشروع بأن يتم تكوين الأمانة العامة للجهاز من أعضاء يختارهم السيد الرئيس من الأمانة العامة للاتحاد، واعتقادى أن الثقة التى أوليت لأعضاء أمانة الاتحاد ثقة كبرى، لا تحتمل مزيدا من الثقة باختيار البعض دون البعض لعضوية أمانة الجهاز!

تلك خطوط عريضة أقدمها، ولست أدرى مدى صحتها؟ لكنها فى واقع الأمر تتردد فى نفسى!

المشير عبد الحكيم عامر :

إن لى رأيا قد يكون متطرفا بعض الشيء، ولكنه الرأى الذى أعتقد أنه سيكون سر نجاح النظام السياسى فى الجمهورية العربية المتحدة فى المستقبل. فلا يوجد تميز فى رأيى ما بين الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى إطلاقا، وإنما يكون التمييز على قدر العمل.

ولذلك لابد من وجود أمانتين منفصلتين فى العمل يجتمعان فى النهاية تحت رئاسة رئيس الاتحاد الاشتراكى، ويجتمعان فى النهاية فى لجنة مركزية واحدة - بمعنى أن القيادة واحدة.

ويكون للتنظيمين أمانتان منفصلتان، ولجان تنفيذية منفصلة، وكل واحدة منهم تعمل: الأولى تعمل على أن يقف الاتحاد الاشتراكى على قدميه، والثانية تقيم الجهاز السياسى.

وهذا هو الوضع الذى يجب أن يكون، وبغير هذا الطريق - فى اعتقادى - لن نصل - لا فى التنظيم السياسى ولا فى الاتحاد الاشتراكى - إلى نتيجة.

واليوم فيه اتحاد اشتراكى، وفيه أمانة، ويمكن أن تعمل أمانة الاتحاد، وتختار قيادات وتشغلها وتصبح حركية، والجهاز موجود ويمكن أن تجرى فيه التعديلات التى تراها، وتجعل هذا النظام أفعل من النظام الذى على وشك أن يبدأ، أو أن النظام الجديد يكون أكثر

فعالية، والأكثر فعالية هو الذى يثبت وجوده أما عملية الادماج فهى متروكة للمستقبل.

ولكن يجب أن يكون الاتحاد الاشتراكى منفصلا عن الجهاز السياسى، وذلك لكى يقوم كل منهما بجهده لكى يكون دائما الجهاز الأقوى، وتلك منافسة طبيعية، ولا يوجد فيها ضرر، لأنه ليس بها صدام. فما الذى يمكن أن نصطدم عليه؟

هل يمكن أن نصطدم على أفراد؟ لا أعتقد هذا، لأن كل الأفراد يختارون هنا. هل يمكن التصور بأن هناك صدام على مبدأ؟ لن نصطدم على مبادئ!

ولكن السعى دائما سيكون من أجل إيجاد حركيين، ومن أجل ايجاد حياة سياسية، وحركة سياسية. إننى أرى أن ذلك هو الطريق السليم.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

الخشية أن المنافسة لا تتاح للاتحاد الاشتراكى، وأعتقد أن السيد الرئيس يذكر أننى تساءلت فى الجلسة الماضية: هل سيصفى الاتحاد الاشتراكى فى نهاية الأمر؟ لأننى أعتقد أن الجهاز السياسى القوى هو الذى سيملأ الصورة، لأن النتيجة أننا لو قوينا الجهاز السياسى فإن الاتحاد الاشتراكى سيضعف بنفس النسبة!

المشير عبد الحكيم عامر :

لماذا لا يقوى الاتحاد الاشتراكى أيضا؟

الدكتور أحمد محمد خليفة :

لقد قلنا فى الواقع: إننا سنعمل تحت تنظيم واحد، وإذا بدأنا نعمل أكثر من تنظيم فسوف ينتهى الأمر فى النهاية بسيادة الأقوى، وهو- فى تصورى - الجهاز السياسى، وليس الاتحاد الاشتراكى بامتداده العريض على مستوى الجمهورية.

فإن الدولة هى التى تحرس الجهاز السياسى، وتقويه حتى تصبح له اليد العليا.

ونحن نتمنى أن يحدث هذا الذى يقوله السيد المشير عبد الحكيم عامر، أن نقف جميعا فى نفس الميدان، ونعمل من أجل هدف واحد، ولو أننا منفصلين تنظيميا، إنما الذى يحدث - من واقع شعورنا واحساسنا - أن الناس دائما يبحثون عن التنظيم الأقوى!

وفى اعتقادى أن التنظيم السياسى سيكون الأقوى، خصوصا ونحن نشكو من ضعف الاتحاد الاشتراكى، ونريد أن ننشطه! والواقع أن وظيفة الجهاز السياسى يجب أن تكون إحداث النشاط فى داخل الاتحاد الاشتراكى.

ومازلت أخشى أن يكون تصورى للأمور غير صحيح.

جمال عبد الناصر :

تعليقى على هذا الكلام أن الاتحاد الاشتراكى، بوضعه الراهن، جهده محدود، مهما أعطيناه حقن مقوية، لأنه يجمع الشعب كله. والأمر الطبيعى أن الشعب كله لا يمكن أن يكون كل فرد منه قائدا.

نأخذ مثلا كمجلس الأمة، فيه ٣٦٠ عضوا، نجد فيه ناس يتكلمون ويناقشون، وآخرون لا يفعلون نفس الشيء. إذا تركنا مجلس الأمة بلا تنظيم يقوده، ستكون النتيجة أن يكون في المجلس ٣٦٠ رأى و٣٦٠ فكر.

ولنأخذ حزب العمال فى انجلترا كمثل: كيف يقوم بالعمل داخل مجلس العموم؟ موجود في الحزب الـ Whips، وهم عبارة عن أعضاء نشطين متفرغين حركيين، عملهم أن يحافظوا على وحدة حزب العمال فى مجلس العموم، وأن يقوموا باستبقاء الأعضاء فى مجلس العموم من الساعة ٢ إلى الساعة ١١ مساء، والا يتركوا المجلس. وبدون هؤلاء الأعضاء الحركيين المتفرغين، وبدون ما يقوموا به من أعمال داخل المجلس، تسقط حكومة العمال فى الحال، لأن أغلبية الحكومة بأربعة أعضاء! وفى الواقع هذا هو الذى ينقصنا!

الجهاز السياسى عبارة عن العناصر القيادية الحركية المخلصة من مجموع الاتحاد الاشتراكى. وهؤلاء قد يتفرغ منهم عدد كبير للعمل السياسى، وفى نفس الوقت هم أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى. وواجبهم - كجهاز سياسى - أن يقودوا الاتحاد.

ولتكوين هذا الجهاز، يجب أن نبدأ بعمل لجنة تنفيذية عليا وأمانة، ويمثلها هنا الأخ شعراوى، ويكون معه أمانة، وعنده تقارير عن الناس وترسل له الترشيحات.

هؤلاء الأعضاء، ولو أنهم جهاز سياسى، إلا أنهم فى نفس الوقت كادر للاتحاد الاشتراكى.

وأنا أوافقك على أنهم سيكونوا أقوى من الاتحاد، ولكن هذا لن يؤثر عليه، لأنه يجب أن تظهر قياداتهم داخل الاتحاد وإلا يكونوا قد فشلوا وغير ناجحين فى عملهم.

بعد ذلك هناك نقطتان :

النقطة الأولى، هى القانون. وقد لا يكون هناك داع لإصدار القانون، وإنما نقوم بتنظيم العملية كتنظيماتنا الداخلية بالنسبة للأمانات.

والنقطة الثانية، هى السرية. وقد تكون السرية صعبة، ولكن قد نلجأ إليها فى المرحلة الأولى لعدة أسباب: فمثلا فى اختيار أعضاء الأمانة كان هناك كلام كثير: لماذا اختير فلان؟ نفس الشيء سيحدث إذا كان التنظيم علنيا - يعطى فرصة للتركيز على الأشخاص، والسعى لهدمهم، وليس من الصالح أن نهدم أعضاء التنظيم وهم الخلاصة.

كذلك فإن السرية تقضى على عملية النفوذ والسلطة.

والحقيقة أننا يجب أن نبتعد عن عملية ممارسة السلطة، نريد قيادة، ويمكن للقيادات الناجحة التى تظهر فى الاتحاد الاشتراكى أن تضم إلى الجهاز السياسى.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

لقد شبه السيد الرئيس الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى باللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية، التى تجمع القياديين، ولكن نتيجة هذا أن

جمهور مجلس الأمة لا يحاول أن ينافس اللجنة التنفيذية، ولا اللجنة تنافسه، ولكن كل عضو فى مجلس الأمة يطمع فى أن يكون عضوا فى اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية.

والصورة التى نراها أن الجهاز السياسى داخل الاتحاد يجب أن يكون له تنظيمه الخاص، الذى تتولاه أمانة التنظيم بالأمانة العامة.

أما من ناحية السرية، فإننى لا أخالف وجهة النظر التى عبر عنها السيد الرئيس، إذ أن الجهاز السياسى يحتاج إلى شىء من السرية، ولكن يجب أن نعلن عن الجهاز، وأنه يضم عناصر قيادية، ولكن فى المرحلة الحالية لابد أن يكون جزء كبير من عمله فى نطاق السرية.

جمال عبد الناصر :

أعتقد أنه لا خلاف بيننا.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

هل سيكون للجهاز السياسى لجان إلى جوار لجان الاتحاد الاشتراكى على المستويات المختلفة أو لا؟

جمال عبد الناصر :

من أجل قيام جهاز سياسى يعمل، فإننا يجب أن نوجد من يقوم بتشغيله! فإذا كان عندى فى القاهرة ١٠٠٠ عضو، فمن الذى سيتولى تشغيلهم؟ والمفروض أنهم قادة وواعين؟ هذا الجهاز السياسى

موجود أيضا داخل الاتحاد الاشتراكى، وكونى بأشغله كجهاز سياسى فواجبه أن يقود الاتحاد الاشتراكى الصحيح.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

إننى أخشى من وجود تنظيمات أفقية مزدوجة.

جمال عبد الناصر :

اللجنة تتكون منا. ونحن - مثلا - نشكو من مرض فى لجنة القاهرة، وقلنا: إننا لا نريد أن نغير القوانين، فيجب أن نأتى بحركيين من القاهرة ونعملهم لجنة للجهاز السياسى.

والنقطة الثانية، أن الاتحاد الاشتراكى - حسب قانونه - قائم على الانتخاب، أما الجهاز السياسى فقائم على الاختيار الذى يختلف عن الانتخاب.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

ولكن يتم اختيار أعضاء لجان المحافظات وما يعلوها بالتعيين.

جمال عبد الناصر :

لقد كان ذلك عملا شاذا!، ولكن - مستقبلا - ستكون لجان المحافظات بالانتخاب. وعن طريق الجهاز السياسى يمكن أن يأتى إلى لجان المحافظة بالانتخاب العناصر الصالحة.

كذلك فإننى لست أخشى التصادم الذى تتصوره بين اللجنتين، فإذا كانت لجنة الاتحاد الاشتراكى فى القاهرة يعمل فيها زكريا

محيى الدين، والجهاز السياسى يعمل به على صبرى، فلست أتصور تصادما بينهما، لأنهما يمثلان هدفا واحدا، ويعملان من أجل تحقيقه.

كذلك فإن الجهاز السياسى لابد أن يتكون من أشخاص لا يكون للصدام بينهم أى مجال، وإلا نكون قد أخطأنا خطأ فادحا إذا حدث التصادم! أما إذا حدثت تناقضات أو اصطدامات أو أى شىء من هذا القبيل، فواجبنا الأساسى هو إصلاحها، لأننا نتعامل مع بشر، وعملية التعاون مع البشر فيها كل ما يمكن أن يتصوره الإنسان من مشاكل. وأنا لا أخشى عملية الازدواج.

الدكتور حسين خلاف :

بالنسبة للقانون، فلست أرى أننا فى حاجة إلى إصداره فى الوقت الحاضر، لكن من الأفضل أن تكون هناك لائحة محددة، لأن كثيرا من تنظيماتنا تعوزها لائحة، مما يؤثر على نشاطها.

جمال عبد الناصر :

مثل لائحة الأمانات الفرعية؟ ممكن نعمل لائحة.

الدكتور حسين خلاف :

وجود لائحة شىء، والإعلان عنها شىء آخر، فقد تكون المسألة شبيهة بهذا بالنسبة للسرية وعدم السرية، فنحن نخشى ما تثيره العضوية من حسد، كما أننا غير واثقين من الأشخاص، ولم نجربهم بعد التجربة التامة بحيث نثبت عضويتهم، فلابد أن كل عضو يتم

اختياره يكون مفهوما أن اختياره مؤقت حتى نختبر مدى جهده ... الخ ثم يسجل.

وهناك فرق بين الإعلان عن عضوية كل شخص على حدة، وبين الإعلان عن التنظيم كتنظيم، وعن نشاطه واجتماعاته! لأن الناس ستعرف بوجوده، ولا أجد داعيا لعدم إخبارهم به، ثم إن وجود التنظيم كتنظيم، واجتماعاته تولد الثقة عند الناس.

جمال عبد الناصر :

حين يوجد التنظيم، فلا مانع من الإعلان عنه. وهو لن يوجد قبل مرور سنوات. ولو تمكنا من إعداد أربعة آلاف أو خمسة آلاف عضو فى سنة أو سنتين، فتكون نتيجة لا بأس بها.

الدكتور حسين خلاف :

الازدواج مسألة لا نخشى منها، فهى مسألة ضرورية. فالحركيون فى مصنع من المصانع عندما يكونون أعضاء فى التنظيم السياسى، يجب أن يجتمعوا دوريا بصفتهم هذه. فالمطلوب منهم أن يقودوا أو يحمسوا أو ينظموا، ولابد أن يجتمعوا مع بعض، ثم مع لجنة العشرين، ومؤتمر المصنع ووجودهم مسألة لابد منها، وتكاد تكون ضرورة، ولكن الذى أخشاه أن تكون هناك مغايرة بين عضوية الجهاز السياسى وعضوية الاتحاد الاشتراكى، فالمثل الذى ساقه السيد الرئيس عن لجنة القاهرة، ففيها مثلا ٣٠ عضوا أو ٤٠ عضوا أعتقد أنه من الأفضل أن التنظيم السياسى يكون جزءا من اللجنة ذاتها.

جمال عبد الناصر :

معنى هذا أن الجهاز يموت!

الدكتور حسين خلاف :

إلا إذا كان هناك ضعف فى لجنة القاهرة، فسيعالج بأن ننتقى أناس حركيين فى القاهرة، ويضموا إلى التنظيم السياسى لكى يزاولوا عملهم، لأنه إذا كنت عضوا فى التنظيم السياسى، ولست عضوا فى الاتحاد الاشتراكى، فإن صلتى ستنقطع مع الاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر :

إذا كنت عضوا فى التنظيم السياسى ولست عضوا فى الاتحاد الاشتراكى، فسوف يصدر قرار بضمك للاتحاد الاشتراكى!

المهندس سيد مرعى :

فى حدود المناقشة التى جرت حتى الآن، والأخ شعراوى إذا قرأ المذكرة الخاصة بتنظيم العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والتنظيم السياسى.

جمال عبد الناصر :

نحن متفقون، وأتركك مع الأخ شعراوى لتقرآ المذكرة سويا.

المشير عبد الحكيم عامر :

لا يفهم من تكوين الجهاز السياسى أن الاتحاد الاشتراكى سوف يخلو من القادة، ولكن يجب أن يعمل دائما على تكوين قيادات، وفى النهاية سيتم التنسيق على مستوى القمة.

جمال عبد الناصر :

إن الاتحاد الاشتراكى فى البلد له حد محدود لا يستطيع أن يتعداه، ولكن الجهاز السياسى يجعلنا نصل إلى حد أعلى، ثم ينعكس هذا فى داخل الاتحاد الاشتراكى.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

بخصوص مسألة وجود القانون من عدمه، فإن هذه المسألة مسألة شكلية مادامت هناك رابطة أو لائحة تنظم العمل. النقطة الثانية، واضح جدا من اللائحة المقترحة أن العمل الأساسى لعضو التنظيم هو تمكين اللاتحاد الاشتراكى من القيام بواجباته.

أما النقطة التى أريد أن أستفسر عنها، أننا قلنا: إن اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة يكونان نواة الاتحاد الاشتراكى، فهل أعضاء اللجان والأمانات الفرعية التى تم إقرارها هم أيضا أعضاء بحيث يمكنهم ممارسة الترشيح؟

جمال عبد الناصر :

يمكنهم ممارسة الترشيح عن طريقك.

كمال الدين الحناوى :

بالنسبة للجنة العضوية، وهى فى رأيى هامة جدا، فهل تكون عناصرها من التقسيم النوعى أو الجغرافى؟ هذه مسألة حيوية، وربما كان الأخ كمال رفعت يتكلم عن التجارب التى مرت بها أمانة الفلاحين، حين طلب اليها ترشيح أعضاء للأمانة، فطلبوا ستة

أعضاء لتنتخب منهم الأمانة ثلاثة، كان فى ذهنهم أنهم مختارون للتنظيم السياسى.

عبد الحميد غازى :

لم تطلب أمانة الفلاحين من المحافظات الترشيح على أساس أنهم أعضاء فى الجهاز السياسى، وإنما المفروض أن هذه الترشيحات هى لبناء أمانة الفلاحين فى المحافظات. وأمانة الفلاحين فى المحافظات تتكون بطريقة علنية، وليست بالسرية.

وفى خط سير الموضوع قلنا: إن المصدر الأساسى لنا فى عملية الاختيار هو أمين المحافظة، وبعد ذلك يرشح لنا بعض الأشخاص الذين ننتقى منهم بعضهم، لتكون الأمانة من بينهم، حتى لا يكون هناك أفراد مفروضون على أمين المحافظة، ويتم اختيارهم إذا كانوا فى الكادر، ونرفض من عداهم.

خالد محيى الدين :

السيد الرئيس يقول: إن أمانة التنظيم فى القاهرة ستكون شاملة للمنطقة؟

جمال عبد الناصر :

نعم، لأن العدد سيكون قليلا.

خالد محيى الدين :

إذا كان الترشيح يمكن أن يتم فى القاهرة، بصرف النظر عن القطاع الذى يعمل فيه المرشح.

جمال عبد الناصر :

ممكن إن الأخ أنور سلامة يرشح بعض الأسماء عن قطاع الفلاحين أو غيرهم.

أنور سلامة :

هل تقوم الأمانات الأخرى بالترشيح للأمانة أو للمنطقة؟

جمال عبد الناصر :

يكون الترشيح للجهاز. فإذا كنت تعرف مثلا أستاذا فى جامعة الاسكندرية، وتثق فيه، وتعتقد أنه يصلح للجهاز السياسى، يمكنك أن تعطى اسمه للأخ شعراوى جمعة.

أنور سلامة :

يمكن يا سيادة الرئيس أن نختار بالنسبة لقطاع الفلاحين شخصا، ونعتقد أنه يصلح للكادر.

جمال عبد الناصر :

هل حديثك الآن عن التنظيم أو عن الاتحاد الاشتراكى؟

أنور سلامة :

إن حديثى الآن ينصب على التنظيم، وذلك يتم على المستوى النوعى أو الرأسى.

جمال عبد الناصر :

هذا موضوع غير الاتحاد! فقد نرشح فلاحا ثوريا، وليس من الضرورى أن يعمل فى قطاع الفلاحين، ولكن يمكن أن يعمل فى الجهاز كقيادى حركى.

شعراوى جمعة :

إذا سمح سيادة الرئيس، نؤكد موضوع السرية بالنسبة للجهاز السياسى، أو الترشيح للجهاز السياسى، أو الترشيح للأمانات الفرعية للاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر :

إنه من المؤذى جدا أن يقال: إن أسماء قدمت وشطبها الرئيس. وقد أكون لم أوافق على شخص لأنى لا أعرفه، وليس لأنه سىء، والذى أريد أن أصل إليه كخاتمة لاجتماعنا أن ينطلق الاتحاد الاشتراكى.

المشير عبد الحكيم عامر :

إذا لم ينطلق، فسوف ينطلق عليه الجهاز السياسى!

الدكتور أحمد محمد خليفة :

بخصوص زيارات المحافظات، فقد تم تنظيمها على أساس أنها امتداد لخطاب السيد الرئيس الذى ألقاه فى مجلس الأمة وتضمن أهدافا خمسة، واليوم يرى السيد الرئيس فصل الزيارات عن عملية الاستفتاء.

جمال عبد الناصر :

لأننى لست أريد أن تكون الزيارات عبارة عن دعاية لشخص، كأن يقال: «يا ناس انتخبوا جمال عبد الناصر لأنه رجل طيب».

الدكتور أحمد محمد خليفة :

إننا نريد إعادة توقيت هذه الزيارات، بحيث تكون سابقة ولاحقة على موعد الاستفتاء.

جمال عبد الناصر :

إن الأمر المؤذى فى العملية، هو الكلام الذى قيل فى الإذاعة ونشر فى الصحف!

وإنما الواجب علينا أن نعمل ونندفع بصفة مستمرة. كل أسبوع زيارات للوجه القبلى والبحرى، ويجب أن يحدث نشاط فى كل المحافظات.

أنور سلامة :

يجب أن يعمل الاتحاد الاشتراكى كأمانات فرعية، وبالنسبة للجهاز السياسى، فهل نبدأ الترشيح له أم لا؟

جمال عبد الناصر :

لا مانع من ذلك!

كمال رفعت :

لدى نقطة متعلقة بالنشرة، ونريد توجيهها من السيد الرئيس، هل يكون بيعها بثمن؟

جمال عبد الناصر :

إننى لم اقرأ النشرة بعد، وعموما أرى أن تقرروا فيها ما تشاءون فى اجتماعات يوم السبت التى تعقدونها.

شعراوى جمعة :

بخصوص زيارات المحافظات، المفروض أن يقوم السيد الرئيس بزيارتها.

جمال عبد الناصر :

يمكن الانتهاء من زيارة الصعيد فى يومين... والوجه البحرى فى يومين.

«وهنا انتهى الاجتماع حيث كانت الساعة ٥٠ر٢ دقيقة من بعد الظهر».



الفصل الحادى عشر

الجلسة الحادية عشرة
يوم ٦ أبريل ١٩٦٥



الفصل الحادى عشر

تعتبر الجلسة الحادية عشرة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى التى رأسها عبدالناصر يوم الثلاثاء ٦ أبريل ١٩٦٥، أقصر الجلسات. فقد عقدت الساعة ١٢,٢٠ بعد الظهر، وانتهت الساعة الواحدة بعد الظهر. وقد بدأها حسين الشافعى بعرض شامل لنشاط أمانات الاتحاد الاشتراكى. على أنه عندما تعرض لزيارة وفد جبهة التحرير الجزائرى ووفد الاتحاد الاشتراكى العربى بالعراق، تلقى تأنيبا شديدا من الرئيس عبدالناصر!

فعندما وصف حسين الشافعى اللقاء بين العراقيين والجزائريين بأنه كان يشوبه فى البداية شئ من الحساسيات، قاطعه عبدالناصر بأن الاتصال بالرئيس بن بيللا تم دون أن يعرف هو، وأنه يعتبر ذلك خطأ، لأن الاتصال بالرئيس بن بيللا بالنسبة لموقف العراق أحرج الرجل، وأوقعه فى مشاكل مع الذين يعملون معه، لأن الضغط على الوفد الجزائرى لمقابلة الوفد العراقى عن طريق الاتصال بالرئيس بن بيللا، أوقع بين بن بيللا والناس الذين يعملون معه.

وكان عبدالناصر يشير بذلك إلى الأزمة التى نشبت فى القاهرة بين الوفد العراقى والوفد الجزائرى عندما حضر الوفدان إلى القاهرة لإجراء مباحثات مع مصر، وفى ذهن الوفد الجزائرى أن يقصر اجتماعه على مصر دون الوفد العراقى، بسبب بعض المتناقضات الفرعية التى كانت قد نشأت بين بيللا وبعض اليساريين، الذين تعرضوا للهجوم من بعض المقربين شخصيا من بن بيللا، الأمر الذى دفع حسين زهران عضو المكتب السياسى إلى رفض مقابلة وفد الاتحاد الاشتراكى العراقى فى القاهرة. وقد أرادت أمانة الاتحاد الاشتراكى الضغط على الوفد الجزائرى عن طريق الاتصال بالرئيس بن بيللا عن طريق على خشبة سفير مصر فى الجزائر وإبلاغه بالأزمة التى نشبت فى القاهرة، ومنعت المحادثات من أن تكون ثلاثية بين مصر والجزائر والعراق.

وكانت العلاقات بين مصر والعراق فى ذلك الحين فى عهد عبدالسلام عارف علاقات وطيدة، فقد تشكل الاتحاد الاشتراكى العربى فى العراق فى قاعة الخلد فى بغداد فى الفترة من ١٤ إلى ٢٤ يوليو ١٩٦٤، وصدر له ميثاق يكاد يكون صورة طبق الأصل من ميثاق الاتحاد الاشتراكى فى مصر. وكان تنسيق سياسى بين مصر والعراق قد برز يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤، بعد زيارة عبدالسلام عارف لحضور حفل تحويل مجرى النيل عند السد العالى فى أسوان مع خروشوف وأحمد بن بيللا، وهى الزيارة التى تهجم فيها خروشوف على عبدالسلام عارف متهما اياه بشنق الشيوعيين.

وتشكل بعد ذلك مجلس رئاسة من جمال عبدالناصر وعبدالسلام عارف كان مفروضا أن يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر، وكان الأعضاء من الجانب المصرى هم عبدالحكيم عامر وعلى صبرى والدكتور محمود فوزى ومحمود رياض وأمين هويدى. وعين ٣ وزراء للوحدة مع العراق مكون من شعراوى جمعة وكمال الحناوى وعلى السيد على. ولكن هذه التنظيمات كانت شكلية المظهر.

وبالنسبة لعلاقات مصر بالجزائر فقد كانت فى أوجها بفضل العلاقة الخاصة بين عبدالناصر وبن بيللا، التى أثرت على علاقة مصر بكل من المغرب وتونس اللتين كانتا تخشيان إشعاعات الثورة الجزائرية ، فتوترت علاقة الجزائر بتونس، ووصل الأمر فى المغرب إلى صدام مسلح بين القوات المغربية والجزائرية فى أكتوبر ١٩٦٣ بسبب مشكلة الصحراء التى ضمتها فرنسا إلى الجزائر، ومطالبة الملك الحسن بها.

وفى هذا الصدام المسلح طلب بن بيلا إرسال مدرعات مصرية إليه فى وقت كانت الحرب فى اليمن مشتعلة، فأرسلت عدة كتائب مدرعة على باخرة مصرية وصلت إلى الحدود الجزائرية فى الوقت المناسب، وترتب على ذلك سحب المغرب سفيرها من مصر.

ويتضح من ذلك أنه فى الوقت الذى يطلق عليه عصر القومية العربية كانت الصراعات المسلحة مشتعلة على كافة الجبهات العربية، وتلعب فيها مصر بقواتها المسلحة أدوارا مؤثرة لتغليب هذا الجانب على الجانب الآخر! وبالتالى كان عصر حرب عربية باردة كما وصفها مالكولم كير، بل كان عصر حروب عربية/عربية ساخنة!

وبالنسبة لحرية الرأى، فقد برز فى الجلسة قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بإيقاف صدور المجلات والنشرات التى كان تصدر فى الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية.

كما تشير مناقشات الجلسة إلى صعوبة تحصيل اشتراكات الاتحاد الاشتراكى. وانخفاض الحصيلة إلى الربع تقريبا، ووجود مليون ونصف مليون جنيه بدون تحصيل، الأمر الذى أثار مشكلة إسقاط العضوية عن الأعضاء الذين لم يسددوا الاشتراكات. وهو ما يوضح عدم اقتناع الجماهير بهذا الاتحاد.

كذلك برز فى الجلسة إضراب أصحاب وسائقى سيارات الأجرة بسبب القرارات البيروقراطية التى أدت إلى انخفاض عدد الركاب فى سيارات الأجرة من سبعة أفراد إلى خمسة أفراد.

وقد تبدى العجز الإدارى لنظام عبدالناصرعن تلبية احتياجات السوق، حين تحدث كمال الدين الحناوى عن مشكلة نقص الورق الذى تصنع منه بطاقات العضوية للاتحاد الاشتراكى وهى ٧ ملايين بطاقة، وكان هذا النقص فى الورق وراء إيقاف صدور المجلات والنشرات التى كانت تصدر فى الوزارات والمصالح، وهو ما أوضحه عبدالناصر، فقد ذكر أن الغرض من القرار هو التوفير فى المجلات التى تصدرها المؤسسات والوزارات والمصالح، وهى مجلات لاداعى لإصدارها!

كذلك أبرزت المناقشات فى هذه الجلسة الخلافات التى كانت قائمة بين أفراد أمناء لجان المحافظات وأعضاء مجلس الأمة! فقد

ضرب شعراوى جمعة المثل بما حدث فى العريش من خلاف بين أمين اللجنة بها وعضو مجلس الأمة، الذى هو أحد أفراد عائلة الشريف. لدرجة كادت تفسد المؤتمر الذى عقد هناك. وكذلك فى محافظة الغربية وفى كثير من المحافظات الأخرى. وهو ما يبين أن الاتحاد الاشتراكى الذى كانت مهمته اتحاد الجماهير المصرية كان هو نفسه فى حاجة إلى الاتحاد!

وتمضى مناقشات الجلسة الحادية عشرة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برياسة عبدالناصر يوم الثلاثاء ٦ أبريل ١٩٦٥ على النحو الآتى.

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ٦ ابريل ١٩٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

"الجلسة الحادية عشرة"

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى تمام الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٦ ابريل سنة ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد شديد عضو الأمانة العامة.

وقام بأعمال الاختزال السادة: محمد ابراهيم، ومحمد الخولى وسليمان محمد.

(بدأ الاجتماع بأن أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد/ حسين الشافعى)

حسين الشافعى:

فى الفترة الماضية ـ بعد مرور اخواننا أعضاء الأمانة العامة على مختلف المحافظات ـ كان لبعض الأمانات نشاط سنعطى تلخيصا سريعا له، وبعد ذلك يمكن لأى من السادة الأعضاء أن يضيف إلى هذا التلخيص ما يريد.

فبالنسبة لأمانة الشئون العربية، عقد مؤتمر الصحفيين العرب الأول فى الكويت من ٨ إلى ١٣ فبراير ١٩٦٥ واشتركت فيه ١٣ دولة عربية. وقد تقدمت الأمانة بتقرير أوضح مواقف الوفود، وأبرز عدم إلمام أغلب أعضاء وفد الجمهورية العربية المتحدة بالقضايا السياسية التى ناقشها المؤتمر، وكان يغلب على موقفهم عدم المبالاة!

كذلك وصلت دعوة من الاتحاد العام لعمال فلسطين، لإيفاد اثنين عن الاتحاد الاشتراكى، لحضور أول مؤتمر لعمال فلسطين والذى يعقد فى غزة يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٦٥.

أما بالنسبة لوفد جبهة التحرير الجزائرى، ووفد الاتحاد الاشتراكى العربى بالعراق، فقد حضرا إلى القاهرة، ويضم الوفد الجزائرى ١٧ عضوا، والوفد العراقى يضم خمسة أعضاء. وقد بدأت الجلسات بين الوفد الذى تم تشكيله فى الجلسة الأخيرة وبين الوفدين العراقى والجزائرى، وكان اللقاء ما بين العراقيين والجزائريين يشوبه شئ من الحساسيات فى البداية!.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة لموضوع الوفد الجزائرى توجد لدى عدة ملحوظات:

الملحوظة الأولى: أنه قد غابت عنا نقاط كثيرة جدا بالنسبة للجزائر.

الملحوظة الثانية: أنكم اتصلتم بالرئيس بن بيلا دون أن أعرف! واعتبر هذا خطأ؛ لأن الاتصال بالرئيس بن بيلا فى أى موضوع، سيوافق عليه، ولن يرفض أى شئ، وأنتم باتصالكم به مباشرة بالنسبة لوفد العراق، كنتم متجاهلين الأوضاع الموجودة، وأحرجتم الرجل، وأوقعتموه فى مشاكل مع الذين يعملون معه! وأنا لم أعرف شيئا عن موضوع وفد العراق إلا بعد أن اتصلتم بالجزائر.

الملحوظة الثالثة: أنه نتج عن ذلك مشاكل! وأنتم لكى تحلوا هذه المشاكل تضغطون على الوفد الجزائرى الموجود هنا بطريقة الاتصال بالرئيس بن بيلا، وبهذا نوقع بين الرئيس بن بيلا والناس الذين يعملون معه! أليس كذلك؟

وبعد ذلك واضح أننا فى النهاية لن نستفيد من العملية! لأن وفد الجزائر موجود منذ يوم ١٧ مارس، وله رأى معين، ولكننا نجبره على تغيير رأيه عن طريق الاتصال بالرئيس بن بيلا لإصدار تعليمات لوفد الجزائر! فالوفد الموجود لايريد أن يجتمع بالوفد العراقى، ولديهم قرار بالاجتماع بنا، وليس بالوفد العراقى.

كمال الدين رفعت:

لقد جمعت أمس رؤساء الوفدين، والمفروض أن يخبرنا الجزائريون غدا بما سيقررونه. وقد اتفقنا ـ مبدئيا ـ على أن نعقد اجتماعا لاتدور فيه مناقشات، مع الإعلان بأن الوفد العراقى يدعو الوفد الجزائرى إلى العراق أو العكس. وبذلك نحاول تسوية المشكلة.

جمال عبدالناصر:

ألم تحدث اجتماعات؟

كمال الدين رفعت:

لقد طلب الوفد العراقى أن يعقد اجتماع مع الوفد الجزائرى، وقالوا: إنه ليس من الضرورى أن يعلن عن هذا الاجتماع. ولكن الجزائريين رفضوا وقالوا: «حتى إذا أردتم أن نعلن أننا لم نجتمع بالمصريين فإننا نفعل»!

والحقيقة أن العراقيين موقفهم سليم، ولكن الجزائريين هم الذين يعقدون الموضوع بعض الشئ، ويثيرون أسبابا واهية! فمثلا يدعون أن الحزب الحر الدستورى سيتأثر! وهذه أمور غير حقيقية فى الواقع.

حسين الشافعى:

اما بالنسبة لأمانة الشئون الخارجية: يقوم السيد الأمين حاليا بزيارة الصين الشعبية وفيتنام الشمالية بدعوة منهما. وقدم وفد الاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة الدكتور حسين خلاف تقريرا عن زيارته لكوبا، ومن أهم ما ورد به:

إبداء السيد فيدل كاسترو رغبته فى دعوته لزيارة ج.ع.م.- رغبتهم فى وصول سفير للجمهورية.- اقترح الوفد توجيه الدعوة لبعض رجالات كوبا السياسيين - واقترح إمكان دعوتهم إذا ووفق على المبدأ، ويكون فى احتفالات ٢٣ يوليو.

جمال عبدالناصر:

لقد كان جيفارا موجودا هنا. ولنؤجل البت فى هذه النقطة!

حسين الشافعى:

خلال مباحثات الوفد التشيكوسلوفاكى برئاسة رئيس الوزراء ، أثار الوفد رغبته فى خلق اتصالات بين التنظيمين السياسيين فى البلدين، على أساس تطورهما فيما بعد لتشمل اتصالات ومشاورات بين الهيئات العمالية، والزراعية، ومنظمات الشباب، ومختلف الأجهزة السياسية فى التنظيمين.

وقد سافر الدكتور ابراهيم سعد الدين لزيارة «ليبزج» بناء على دعوة وجهت اليه.

وبالنسبة لأمانة الشئون المالية والإدارية، أعدت تقريرا تم توزيعه، وهو يبين وضع الاشتراكات بصفة عامة، وهى تصل تقريبا الى ٢٦٪ مما يجب أن تكون عليه، وتبلغ حوالى ٢/١ مليون جنيه، والباقى يقرب من مليون ونصف مليون جنيه!.

والمفروض أن تنتهى مدة العضوية فى ٣٠ يونيو القادم، وهى مدة السنتين التى على أساسها صدرت بطاقات العضوية وبطاقات

الاشتراكات فى كل وحدة. وهذا يثير موضوعا أساسيا هو مدة العضوية، وإعادة الانتخاب، وذلك لأنه حتى بالنسبة للبطاقة فإنها ستكون منتهية فى آخر يونيو من هذا العام.

وطبيعى أننا لن نعطى لعضو بطاقة عضوية جديدة إلا إذا كان قد سدد الاشتراكات القديمة، وهذا تطبيق لقاعدة أساسية فى القانون، التى تقضى بإسقاط العضوية عن العضو الذى لم يسدد الاشتراكات، أو الذى لم يحضر اجتماعات اللجان.

ونحن نثير هذا الموضوع، لأنه سبق أن قيل: إنه إذا لم ينعقد المؤتمر القومى الأول، فإننا نستطيع أن نمد فترة العضوية إلى أن ينعقد أول مؤتمر ليبت فى هذا.

وقد صرح السيد الرئيس فى مجلس الأمة بأن القانون يجب أن يطبق. وبتطبيق القانون ستنتهى مدة العضوية فى آخر يونيو، وذلك يقتضى اتخاذ إجراءات إعادة الانتخاب إذا كان الرأى أن الانتخاب أمر جائز فى هذه المرحلة.

جمال عبدالناصر:

يمكن أن تبحثوا هذا الموضوع فى اجتماعات الأمانة العامة.

حسين الشافعى:

سنبحثه ونتقدم بنقاط محددة. هذا وقد تقدم الأخ حسن ابراهيم بمذكرة، لتقدير الخسائر التى ترتبت على الأمطار بالنسبة للقطن. وقد أرسلتها الى الأخ على صبرى

حسن ابراهيم:

إن الموضوع معروف. وهناك اقتراحات لتجنب مثل هذه الخسائر فى المستقبل.

حسين الشافعى:

لقد حولت كل الاقتراحات الى الأخ على صبرى.

أما بالنسبة **لأمانة الشباب.**

ـ فقد قامت بدعوة مجموعة من شباب ألمانيا الغربية لزيارة الـ ج. ع. م.، خلال شهر أبريل.

ـ قررت أمانة الشباب إيفاد الدكتور حسين كامل بهاء الدين، عن السكرتارية المؤقتة لأمانة الشباب، لتمثيل الـ ج. ع.م.فى الندوة التى ستنظمها منظمة غانا للشباب الرواد من ٢٠ الى ٢٣ ابريل.

ـ قررت أمانة الشباب إيفاد كل من: الدكتور أحمد صادق القشيرى، السيد كمال الحديدى عن السكرتارية المؤقتة لأمانة الشباب، السد أبوالفتوح السيد عبدالمجيد عن وزارة الشباب، لزيارة الصين لفترة أسبوعين، لدراسة نشاط الشباب وتنظيماته بالصين ـ وذلك بدعوة من منظمة الشباب الصينى، وفى ضيافتها.

أما بالنسبة للمهرجان الدولى التاسع للشباب والطلبة بالجزائر،

ـ فقد سبق أن أشرنا، فى اجتماع سابق، الى الدعوة التى وجهت إلى الـ ج . ع. م، لحضور وفد من ٢٠٠ شاب للمهرجان العالمى التاسع للشباب والطلبة، الذى سيقام بالجزائر خلال شهر يوليو المقبل.

وقد أخطرت وزارة الشباب لجنة المهرجان بأن اشتراكنا فيه مرتبط بعدم مساهمتنا بأية مبالغ بالعملة الأجنبية، سواء كانت اشتراكات عامة أو مصروفات مختلفة.

وقد حضر إلى الجمهورية مندوبان (جزائرى وأفريقى) من لجنة المهرجان، وأشارا الى شدة الحاجة الى معاونتنا لهم، بالإمكانيات والخبراء، لإنجاح المهرجان لإقامته على أرض عربية. وقد تمت الإجراءات التالية بناء على طلبهما:

١ ـ سافر مندوب فى ١٩٦٥/٣/٣١ الى الجزائر، لموافاتنا بنوع الخبراء المطلوبين للمهرجان.

٢ ـ جارى الاتصال بمؤسسة النقل البحرى، لإمكان توفير باخرة لسفر، وإقامة وفدنا ، وإتاحة الفرصة لسفر بعض الشباب العربى والافريقى عليها، توفيرا للنفقات وتخفيف العبء عن الجزائر.

أما بالنسبة لقرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، الخاص بإيقاف صدور المجلات والنشرات التى تصدر فى الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، ابتداء من بعد عطلة العيد، فقد تردد الكثير من الاستفسارات من عدة جهات عن مدى سريان هذا القرار عليها ومنها:

١ ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يصدر مجلتين دوريتين، فهل يسرى عليهما القرار ـ رأيى الشخصى أنهما مجلتين علميتين، ولايسرى عليهما روح هذا القرار.

٢ ـ اتحاد طلاب الجامعات ينوى إصدار بعض المجلات والنشرات والكتيبات،. فهل يسرى عليه القرار؟.

بالنسبة لجريدة الطلبة العرب، ووجهة النظر الخاصة بادماجها فى «الاشتراكى»، وجعلهما جريدة واحدة تصدر عن الاتحاد، وتضم جميع نواحى النشاط والفكر. ويرى السيد طلعت خيرى ابقائها مستقلة، والسماح باستمرارها.

أما بالنسبة لاسم «الاشتراكى العربى»، فقد أثير فى اجتماع الأمانة العامة سؤال عما إذا كانت النشرة تسمى باسم «الاشتراكى»، أو «الاشتراكى العربى»؟ وحصلت مناقشات طويلة، دخلت فى عملية الاشتراكية العربية أو التطبيق العربى للاشتراكية. وقد أخذت الأصوات فى هذا الموضوع، وكان رأى الأغلبية أن تسمى «الاشتراكى العربى». وقد ترك الأمر لقرار السيد الرئيس .

جمال عبدالناصر:

لقد صدرت النشرة فعلا باسم «الاشتراكى»!!

حسين الشافعى:

أما بالنسبة لنتائج مرور اخواننا فى المحافظات المختلفة، فقد وضحت بعض موضوعات عامة سنبحثها تفصيليا فى اجتماعات الأمانة العامة، ولكنا سنشير الى بعضها الآن كرءوس موضوعات وهى:

ـ تطالب أغلب المحافظات، التى لم يشرفها السيد الرئيس بالزيارة، أن يحدد سيادته موعدا لزيارتها.

ـ أبدت المؤتمرات بالقواعد الشعبية ارتياحها للسياسة الخارجية، بالنسبة لعلاقاتنا مع ألمانيا الغربية تجاه موقفها من إسرائيل.

ـ اهتمام المواطنين بالجلسة التى عقدها السيد الرئيس للهيئة البرلمانية، وما تخللها من مناقشات، وتتطلع الجماهير الى تكرارها.

ـ أبدت الجماهير ارتياحها الى الجلسة التى تكلم فيها السيد المشير عن موقف القوات العربية باليمن .

ـ انتقدت بعض المحافظات عدم إعطاء الصحافة الاهتمام الكافى بالمؤتمرات التى عقدت بالمحافظات والمراكز، خلال الفترة السابقة بعد الاستفتاء.

ـ المطالبة بتحسين وسائل الرى والصرف.

ـ العمل على زيادة الثروة الحيوانية والسمكية.

ـ تنظيم أسواق للباعة المتجولين بالمحافظات.

ـ التوسع فى إنشاء الثلاجات لحفظ اللحوم والأسماك والفواكه.

ـ العناية بالمستشفيات الأميرية المركزية بالمحافظات، مع مطالبة أغلب المحافظات التى ليس بها مستشفى عام مناسب بإنشاء مستشفى جديد.

ـ المطالبة بزيادة الاعتمادات المخصصة لرصف الطرق فى الخطة القادمة.

جمال عبدالناصر:

هل هناك بيانات عن النشاط فى الاتحاد؟

يبدو لى أن النشاط «نام» فى الفترة الأخيرة!

كمال الدين رفعت:

لقد اتصل بنا السفير اليوغسلافى، بخصوص رغبة الحزب الشيوعى اليوغسلافى فى زيارة الجمهورية العربية المتحدة، فى شهر مايو ويوليو، على أساس أن ترد الزيارة فى سبتمبر أو أكتوبر. وكذلك طلب كل من الحزبين الشيوعيين التشيكوسلوفاكى والفرنسى تحديد موعد لزيارة الجمهورية العربية المتحدة.

جمال عبدالناصر:

ابحثوا هذا الموضوع! والحقيقة أنه، بالنسبة لأية لقاءات، لابد أن يكون لدينا جدول أعمال، بحيث نكون مستعدين، والمسئوليات موزعة بين أعضاء الوفد، حتى لايظهر موقفنا مكشوفا أمام الآخرين.

كمال الدين رفعت:

بالنسبة لوفد الجزائر، كنا قد أعددنا مذكرات عن كل نقطة من النقاط التى ستناقش.

كمال الدين الحناوى:

إن تجربة الحملة التى تمت، أثبتت أننا فى حاجة الى خطط كثيرة للعمل، على أن توجه كل الجهود، ويعبأ كل الناس لهدف محدد وموضوعات معينه تؤدى الى نتيجة.

وهذا يجرنا الى موضوع النشاط الجماعى للأمانة، بدلا من أن تعمل كل أمانة بمفردها! فيجب أن تكون هناك خطة موحدة، ونحن

فى المرحلة الحالية فى حاجة الى مثل هذه الخطط والمحاولات المرتبطة بالجماهير، فنشاط كل أمانة بمفردها يبدو مفككا، وغير واضح، وأحيانا يتضارب مع نشاط الأمانات الأخرى.

كذلك فإنه تواجهنا صعوبات فى العمل من الناحية الإدارية، التى هى أساس العمل السياسى. كذلك المسائل المالية فى المحافظات، كالاشتراكات، وعدم وجود مقر الاتحاد الاشتراكى .وكل هذه المسائل متجمعة تؤدى إلى شل بعض النشاط.

ونحن فى حاجة أيضا إلى أن تستكمل المقومات الإدارية، التى تمثل ٣٠٪ من نشاط الاتحاد الاشتراكى، وذلك حتى يمكن لنسبة النشاط السياسى التى تصل إلى ٧٠٪ أن تأخذ حقها.

وقد قامت محافظة القاهرة بإيجاد عضو متفرغ فى كل وحدة من الوحدات السكنية، وأقترح تطبيق ذلك فى كل الوحدات السكنية التى يبلغ عدد أعضائها أكثر من عشرة آلاف عضو، فهذا يسهل العمل فى المحافظات .

ولذلك فإنى أطلب أخذ الموافقة على مبدأ التفرغ فى الوحدات السكنية، باستثناء القرى، لأنى أقصد المدن. ولدينا أمثلة: فمثلا فى محافظة الغربية، فى بندر المحلة الكبرى، يوجد ٢٤ ألف عضو، ليس من الممكن جمع اشتراكات منهم فى الوقت الحالى، لأنهم قسموا - على الورق - على أساس اعتبارات جغرافية، الى وحدات سكنية. ولابد أن يكون هناك أناس متفرغين فى هذه الوحدات!

كذلك تصادفنا مشاكل فى المحافظات أثناء مرورنا بها، مثل العملية الخاصة بالنقل!. اذ توجد أوامر أوتشريعات تؤدى الى مشاكل، كالقرار الصادر بتخفيض عدد الركاب فى سيارات الأجرة من سبعة أفراد الى خمسة أفراد ! والذى نتج عنه قيام أصحاب وسائقو سيارات الأجرة بتنظيم إضراب! وقد تم حل هذا المشكل أمس!

إن القرارات الإدارية فى هذه المرحلة فى حاجة الى إعادة نظر قبل إصدارها.

وبالنسبة لعملية بطاقات العضوية، فى المدة القادمة تواجهنا مشكلة نقص الورق الذى تصنع منه هذه البطاقات! إذ أننا سنطبع ٧ مليون بطاقة، ولكن الورق غير متوفر فى السوق!

وهناك مقترحات لحل هذه المشكلة، منها عمل ملصق وإضافته للبطاقة الحالية، كما حدث بالنسبة للبطاقات الشخصية ، بحيث يمكن لبطاقة العضوية أن تستخدم فى السنتين القادمتين.

كذلك بالنسبة لعملية توقع الانتخابات، فإن هذه الحالة توجد قلقا عند الناس، الذين لايعرفون ما إذا كانت العضوية ستمد أم أنه ستجرى انتخابات! هذه النقطة يستحسن البت فيها على وجه السرعة.

هذه هى بعض الملاحظات السريعة.

شعراوى جمعة:

بالنسبة للجان المحافظات، لوحظ أثناء المرور عليها وجود خلافات بين أمناء هذه اللجان وأعضاء مجلس الأمة!

فعند زيارتنا للعريش، وجدنا خلافا كبيرا جدا بين أمين اللجنة بها وعضو مجلس الأمة ـ وهو أحد أفراد عائلة الشريف لدرجة أنه كان هناك ترتيب سيتخذ حتى لاينجح المؤتمر هناك، لولا أن تنبهت المخابرات الحربية، واستدعت الناس الذين كانوا سيقومون بهذه العملية!

وهذه الصورة موجودة أيضاً فى محافظة الغربية، وفى كثير من المحافظات الأخرى، خصوصا إذا كان أمين اللجنة ممن رشحوا أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة ولم ينجح فيه! وهذه نقطة نريد أن نصل فيها الى قرار لأن وجود هذه الخلافات ينعكس على الجماهير.

وبالنسبة لانتخابات اللجان، فقد بحث هذا الموضوع فى اجتماعات الأمانة العامة، ورفعت به مذكرة، كان الأساس فيها هو أن تؤجل الانتخابات لمدة سنة، على أساس أن إجراء الانتخابات فى الوقت الحالى لن يحقق الفائدة المرجوة منها، ونحن غير مستعدين لها، وكذلك الناس أنفسهم! ،كما أن نشاط اللجان لم يأخذ دوره فى الفترة الماضية.

ولذلك كانت توصية الأمانة هى تأجيل الانتخابات. والمذكرة جاهزة، ويمكن للسيد نائب الرئيس أن يرفعها، ولو أمكن اتخاذ قرار فيها فإن ذلك يعطى العمل دفعة ويريح أناسا كثيرين.

على صبرى:

بالنسبة لما قاله الأخ كمال الدين الحناوى عن العمل الجماعى، فإن الحقيقة أن الأمانة ينقصها أن تقوم الأمانات كلها بتشكيل

الأمانات الفرعية لها. وقد بدأنا نحن فى أمانة العمال بتشكيل الأمانات الفرعية فى كل محافظة توجد فيها تجمعات عمالية كبيرة، وأعطيت لها مسئوليات، وبدأت تنظم نفسها على مستوى الوحدات الأساسية فى كل محافظة. ونحن نشعر أن الأمانات الأخرى لم تنفذ هذا، وبالتالى فإن اللقاءات غير متوفرة بين قوى الشعب العاملة.

لقد قلت: إنه لابد أن نضع برنامج عمل محدد بالنسبة لجميع الأمانات، بحيث تشكل الأمانات فى المحافظات على مستوى المحافظة أولا، ثم نصل الى مستوى الوحدة السكنية أو الوحدة الأساسية، حتى يمكن أن نسير فى خط واضح.

حسين الشافعى:

إن الموضوع له ناحيتان: الناحية الخاصة بقيام التنظيم وقيام الأمانات الفرعية المقابلة للأمانات الموجودة بالأمانة العامة. والناحية الثانية هى الأعمال التى لها صفة عامة، لكى نباشر موضوعا له جانب قومى، كأى مشروع يقترح، مثل مشروع تشجير الريف، أو محو الأمية، أو إثارة الوعى بالنسبة لأى موضوع من الموضوعات.

ويبدو لى أن هذه الناحية هى التى يقصدها الأخ الحناوى! وهذا لايمنع الجانب الأساسى، الذى نبه إليه سيادة الرئيس، لكى تنطلق الأمانات الفرعية لتكوين أسس أمانات مقابلة فى المحافظات، التى يمكن بعد ذلك أن تكون سندا لنا فى كل محافظة. وسنعقد غدا اجتماعا مع أمناء المحافظات، وإن شاء الله سنبلور فيه أشياء محددة، نستطيع أن نقدمها هنا على أساس أن تكون مدروسة قبل البت فيها.

جمال عبدالناصر

لاتوجد لدى موضوعات لمناقشتها فى هذه الجلسة، ولذلك سنتكلم عن موضوعات الجلسة القادمة التى سنعقدها بعد العيد! وقد دعوت الى هذه الجلسة لأننا لم نجتمع منذ فترة.

وبالنسبة للجلسة القادمة، أطلب من كل واحد منكم أن يتكلم، ويقيم العمل الذى قمنا به، ويبدى رأيه فى هذه المرحلة بالنسبة للمستقبل، وما يمكن أن نعمله، وما يكن أن نعدله.

وفى رأيى أنه لابد أن تجتمعوا مرة على الأقل كل أسبوع! إننا لانريد ألا تجتمعوا إطلاقا، ولانريد أيضا أن تجتمعوا كل يوم! لأننا إذا لم نجتمع نفقد الوحدة، ويتصرف كل واحد منا على أنه حر التصرف. وإذا اجتمعنا كل يوم فإننا سنتعطل عن العمل! إذن تجتمعوا مرة فى الأسبوع.

وأيضا نتكلم عن الاتحاد الاشتراكى أساسا، وبالنسبة للمشاكل الموجودة التى تواجهنا كدولة، أو كاتحاد اشتراكى لنستطيع أن نحلها!

اذن يصبح الموضوع موضوعين. هل هناك أية موضوعات أخرى؟

أنور سلامة:

هل يكون التقييم بالنسبة لعمل الأمانة؟

جمال عبدالناصر

التقييم بالنسبة لعمل الاتحاد كاتحاد.

حسين الشافعى:

إن اجتماعنا الأسبوعى موعده يوم السبت من كل أسبوع. ونجتمع فى يوم الأربعاء الأول من كل شهر مع أمناء المحافظات، وهذا غير الاجتماعات التى تقتضيها أنواع معينة من العمل المشترك.

جمال عبدالناصر:

هل هناك موضوعات أخرى؟

الدكتور أحمد خليفة:

بالنسبة للرسالة، التى استفسرنا بها عن تطبيق قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، الخاص بإيقاف صدور المجلات والنشرات - فقد فهمنا أنه لايمكن أن ينصرف الى النشرات العلمية التى ينشر فيها بحوث للأساتذة أو الباحثين، والتى تعتبر مظهرا من مظاهر النشاط العلمى، ثم إنه يتم تبادل هذه المجلات مع الجامعات فى الخارج. ونحن فهمنا هذا من أول الأمر، ولكنا أردنا أن نطمئن الى فهمنا.

جمال عبدالناصر:

إن الغرض من هذا القرار هو التوفير فى المجلات التى تصدرها المؤسسات والوزارات والمصالح، وهى مجلات لا داعى لإصدارها.

حسين الشافعى:

لقد كان رأينا، بالنسبة لهذه المجلة بالذات، أنها مجلة علمية وروح القرار لاتسرى عليها.

أنور سلامة:

بمناسبة عيد أول مايو، فإن السيد الرئيس قد عود العمال على أن يلتقى بهم فى الاحتفال بهذا العيد. وقد كان أول مايو فى العام الماضى يوم جمعة، وهو يوافق هذا العام يوم سبت. ولذلك نرجو من السيد الرئيس الموافقة على جعل هذا اليوم إجازة! ونرجو أيضا أن يتفضل السيد الرئيس بالموافقة على الالتقاء بالعمال فى احتفالهم بهذا العيد، وسوف يكون هذا الاحتفال أقوى من احتفال العام الماضى.

جمال عبدالناصر:

هل تقصد أن يكون يوم أول مايو إجازة عامة؟

أنور سلامة:

أقصد أن يكون إجازة للعاملين بالشركات.

جمال عبدالناصر

لامانع! وسنجتمع بعد عطلة العيد إن شاء الله. وكل عام وأنتم بخير.

انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الواحدة بعد الظهر



الفصل الثانى عشر

الجلسة الثانية عشرة
يوم ١١ مايو ١٩٦٥



الفصل الثانى عشر

هذه هى الجلسة الثانية عشرة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، التى رأسها الرئيس جمال عبد الناصر يوم الثلاثاء ١١ مايو ١٩٦٥ . وهى الجلسة الأخيرة أيضا، فعلى الرغم من أن الرئيس عبدالناصر اعتبر المناقشة التى جرت فى هذه الجلسة مستمرة للجلسة القادمة، فإنه لم يعقد جلسة أخرى!

وقد بدأ الجلسة عبدالناصر بأنه يريد أن يعرف: «ماذا فعلنا فى الخمسة الشهور التى مضت؟ بعد أن شبعنا تشخيصا للأمور!» وقد أعرب عن رأيه بأن الاتحاد الاشتراكى فى تصوره - «لم ينشط حتى الآن بالقدر الذى نريده!» .

وقد قام حسين الشافعى بتلاوة مذكرة تتضمن تقييما لعمل الأمانة العامة، بعد أن مضى عليها خمسة أشهر، حيث تشكلت بوضعها القائم فى ١٣ / ١٢ / ١٩٦٤ . فقال: إنها عقدت مع الرئيس أحد عشر اجتماعا، وعقدت بمفردها أربعة عشر اجتماعا، وخمسة اجتماعات مشتركة بينها وبين أعضاء المحافظات.

وأورد من بين الإنجازات، افتتاح معهد الدراسات العليا الاشتراكية، كما تحدث عن أغراض المعهد ورسالته، وعن دورة مايو ١٩٦٥ التى تبدأ يوم ٩ مايو ١٩٦٥ وتنتهى قبل أعياد الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٦٥ . وتحدث عن القرارات التى صدرت تستنكر مناورات ألمانيا الغربية الاستعمارية لتقوية إسرائيل عميلة الاستعمار، وضرورة قيام الجمهورية العربية المتحدة بدور طليعى لتحقيق هدف الوحدة الأفريقية. وتعرض لبعثات منظمة الشباب إلى الجزائر والصين الشعبية وأكرا، واستنكار موقف الرئيس الحبيب بورقيبة من قضية فلسطين، واقتراح أمانة الرأسمالية الوطنية إنشاء وزارة للتجارة الداخلية.

وأشار إلى ما أوردته التقارير نصف الشهرية لنشاط لجان المحافظات عن نقص سجاير «البلمونت» فى محافظة الدقهلية! ونقص قطع غيار السيارات، وإطارات الكاوتشوك، والأقمشة الشعبية، والأحذية البلاستونيل، وأحجرة الراديو، من أغلب المحافظات!- وغير ذلك مما يدل على عجز الإدارة الاشتراكية فى عهد عبدالناصر عن توفير احتياجات الجماهير.

كما تعرض لما نشرته الأهرام عن حل الحزب الشيوعى المصرى، ودهشة المثقفين والناس لما يعرفونه من أن الأحزاب قد حلت منذ مدة طويلة!

وتعرض للمؤتمر الأول لاتحاد عمال فلسطين، الذى أقيم فى غزة من ١٤ ـ ١٧ أبريل ١٩٦٥ ، واستقبال أحمد الشقيرى، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى ذلك الوقت، فى الصين الشعبية استقبال رؤساء الدول! وهى معاملة لا يتلقاها من الدول العربية! وتهديده

بالتخلى عن سياسة عدم الانحياز إذا ظل باب الدول الغربية موصداً فى وجه القضية الفلسطينية!

وقد تحدث كمال الدين رفعت، أمين الدعوة والفكر، فاعترف بأن الذين يصلحـون للدعـوة والفكر قليلون! ووعـد بأن يكون خـريجـو المعهد الاشتراكى هم النواة!

وقد أثار أنور سلامة وزير العمل قضية أن الموقف العسكرى يشكل عبئا على الناحية الاقتصادية، وأنه لذلك يجب على العمال أن يكتفوا بما حصلوا عليه من مكاسب، ولا يطالبوا بالمزيد! أو على حد قوله: «سنقول للعمال: لقد كسبتم كثيرا جدا، ولابد من رفع شعار تجميد الأوضاع حتى لا يطالب العمال ببعض المطالب، ومن يخالف ذلك يخرج على الشعور الوطنى! وأننا سنعمل على ألا تكون هناك مطالب عمالية، وإنما زيادة عمل!

ولكن زكريا محيى الدين فجر قضية وجود مشاكل فى شركة البيضا، وحدوث عمليات تخريب! وقيام العمال بتخزين الأقمشة، وكتابة شعارات مختلفة بالنسبة للإنتاج! وقال إن الإنتاج انخفض حوالى ٨ ملايين متر عن السنة الماضية!

وقد وافق عبدالفتاح أبو الفضل على موضوع تجميد مطالب العمال، ولكنه قال: إن التجميد لابد أن يسبقه تعديل للوائح والقوانين الخاصة بالعمال، على أن يؤخذ فى الاعتبار رأى القاعدة العمالية!

وقد رفض أنور سلامة ربط التجميد بتعديل قانون العمال، وأصر على رفع شعار: لا مطالب! ورد عبدالفتاح أبو الفضل قائلا: كيف نجمد الأوضاع قبل حل المشاكل الكبيرة؟

على أن عبدالناصر أكد أن الشعار الذى ينبغى أن يرفع هو: «لا مطالب اقتصادية»! ورد الدكتور إبراهيم سعد الدين بأنه فى هذه الحالة فإن «التجميد يجب أن يصحبه جزء من التضحية فى المستويات العليا! ورد عليه عبدالناصر قائلاً: ماذا تقصد بالمستويات العليا؟ ورد الدكتور إبراهيم سعد الدين بأنه يقصد بدلات التمثيل وغيرها من المميزات، التى يمكن أن يحدث فيها شيء من التنازل!

وقد تحدث أنور سلامة عن النقابة العمالية بما يفهم منه عدم حاجة العمال لمن يدافع عن مصالحهم! ورد الدكتور إبراهيم سعدالدين بأن «الأسس التى ذكرها الأخ أنور سلامة، والتى يتضح منها عدم الحاجة إلى الدفاع عن مصالح العمال، هو افتراض محل شك، لأن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تدار بواسطة أناس، وهؤلاء الناس عرضة للخطأ، وطالما أنه يوجد هذا الاحتمال، فإن هناك حاجة للدفاع عن المصالح العمالية».

وقد ذكر كمال الدين رفعت أن اللجنة النقابية لا تمثل كل العمال، لأنه لا يشترك فى العملية الانتخابية سوى مائة أومائة وخمسين عاملا، من ثلاثة أو أربعة آلاف عامل، كما هو حادث فى شركة المحلة الكبرى!

وقد أنكر ذلك أنور سلامة قائلا: إنه منذ عام ١٩٦٤ أصبح التصويت إجباريا، وأن عدد العمال الذين اشتركوا فى عملية الانتخابات من عمال شركة المحلة الكبرى الذين يبلغ عددهم ٢٢ ألف عامل، لا يقل عن ٢١ ألف عامل! وأبدى شكواه من أن عملية

الانتخابات فى مصر تجرى حرة بإرادة العمال، وليست موجهة أبدا! «للأسف تجرى انتخابات هذا العام فينجح فيها أنور سلامة، وبعد شهر تجرى الانتخابات مرة أخرى فينجح فيها الأخ على سيد على شعير!» وقد رد عبد الناصر بأن ذلك «هو الذى يجعلنا نشعر اليوم بالحيرة!» وبأن نظامنا فريد وغريب فى بابه! بمعنى أننى أتصور أن فى نظامنا خطأ! إننا نعتبر أن كل الناس مؤيدون لنا!»

وأثار عبدالناصر مسألة الانتخابات التى جرت فى دمنهور، وحدثت فيها إعادة فى ٥ مايو ١٩٦٥، فقال: إنه تتبع هذه المعركة الانتخابية، واطلع على المنشورات التى وزعت، وكانت كلها شتما وسبا وعمليات استعداء، مما لم يكن يحدث حتى فى انتخابات ما قبل الثورة!

وقال: إنه فى أى انتخابات، يساعد الرجعيون مرشحهم، ويساعد الشيوعيون مرشحهم، أما نحن فلا نساند أحدا! ففى انتخابات نقابة الصحفيين ساند الشيوعيون مرشحا، ووقف غير الشيوعيين فى صف المرشح الثانى!

وهنا قال عبدالحكيم عامر: كنا فى هذه العملية على الحياد!

ورد عبدالناصر على الفور: ولماذا نحن على الحياد؟

وقد اقترح عبدالحكيم عامر إقامة حزبين قائلا: «قد يكون الحل الوحيد هو: أن نقيم حزبا، أو حزبين» وكلاهما له مزايا وعيوب.

ورد عبدالناصر: إننا لا نستطيع أن نسمح بقيام حزبين، لأن لدينا فعلا الآن حزبين! أحدهما حزب رجعى، والثانى حزب اشتراكى!

ورد المشير عامر قائلا: إننى أرى استبعاد الرجعيين!

وقال سيد مرعى: إن معركة انتخابات مجلس الأمة فى دمنهور كانت ضد الحكومة! وواضح أن سيرها كان ضد الحكومة! وكان الاتحاد الاشتراكى يقف كأنه يشاهد فيلما سينمائياً!

وكانت النتيجة أن دخل مجلس الأمة العضو الذى كان ضد الحكومة!

ودارت مناقشة حول السبب فى نجاح هذا العضو؟ وتبين أن السبب كما قال عبدالناصر:

هو أن المحافظ تدخل، والإدارة تدخلت، ورئيس مجلس المدينة تدخل، وقد تدخلوا بالدعوة لمرشح معين، وكان تدخلهم ظاهرا لكل أهل البلد، فسقط هذا المرشح، ونجح المرشح الآخر رغم تدخل الإدارة ضده!

وقد علق المهندس أحمد عبده الشرباصى على ذلك قائلا: «إننا منذ عام ١٩٥٣ نريد أن نأتى بالعناصر الطيبة، ولو كان قد تم هذا، ما كان قد حصل ما حصل فى دمنهور»!

وقال سيد مرعى: إنه فى بداية انعقاد مجلس الأمة، كان كل عضو يتكلم ضد الحكومة يجد رأيا عاما يؤيده! ولكن كثرة اتصالاتنا بالأعضاء، وتوجيهاتنا لهم، غيرت هذا الاتجاه!

وقال حسين الشافعى: إنه بالنسبة لانتخابات دمنهور، فإنه لما حدث الاتصال كان بعد وزن النتيجة، وكان الفرق بين الناجح

والراسب فى انتخابات الإعادة ٢٢٧ صوتا، ولم يتصل بنا إبراهيم آدم إلا فى آخر وقت، بسبب أنه كان قد رشح نفسه فى المعركة الأولى ولم ينجح، ومن ثم فإن لديه حساسية. وكذلك لم يستطع وجيه أباظة (المحافظ) أن ينقل لنا الصورة.

ورد المشير عامر قائلاً: إن الصورة أعمق من هذا! ونفترض أننا دخلنا فى انتخابات مجلس الأمة بعد سنتين أو ثلاث، فماذا سيكون الموقف؟ إن هذه الصورة ستواجهنا فى جميع مستويات الانتخابات! فى انتخابات العمال، والنقابات، والاتحاد الاشتراكى، ومجلس الأمة، والمجالس الشعبية!

وقال سيد مرعى: إن الصورة الحالية توضح أن كثيرا من نتائج الانتخابات النقابية والاتحاد الاشتراكى، تأتى على غير ما نتمنى! ولا نريد أن نضحك على أنفسنا.

وقال عبدالناصر: إنه بالنسبة لانتخابات دمنهور، كان يجب أن يحصل تقدير للعملية من الأول! ثم الواحد يتساءل: ألم يئن الأوان حتى نعمل تقديرات من الأول؟ إننى أثير هذا السؤال بعدما رأيته فى دمنهور! إننا لو تركنا العملية بهذا الشكل، فسوف يحصل فى الانتخابات القادمة حاجات أشنع!

وقد جرت بعد ذلك محاولة خبيثة للتحايل على طرد المرشح الذى نجح فى دمنهور من مجلس الأمة، عن طريق اسقاط عضويته من الاتحاد الاشتراكى! فقد رأى الدكتور نور الدين طراف أنه إذا أسقطت عضوية الاتحاد الاشتراكى عن العضو، تسقط عنه صفة عضوية

المجلس! وأيد ذلك على سيد على شعير قائلا: نعم! حيث أن الشرط الأساسى فى عضو مجلس الأمة أن يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى!

على أن عبدالناصر اعترض قائلاً: إن الدستور ينص على أن مجلس الأمة هو الذى يسقط العضوية عن أعضائه، والدستور أقوى»!

وعندما أصر الأعضاء، وأخذوا يقدمون الذرائع رفض عبدالناصر قائلاً:

«إن هذه العملية تهدم المجلس»! ثم قال:

«ليست العملية فى الإجراء الذى يتخذ، إنما فى الصورة! ما الذى فى ذهننا للنظام؟ الذى فى ذهننا أن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى لا تسقط عضوية مجلس الأمة، وإلا كنا قد وضعنا فى الدستور أن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو مجلس الأمة تسقط عضوية المجلس»!ثم قال: إننا إذا بدأنا نفصل أعضاء مجلس الأمة على أساس أنهم فقدوا عضوية الاتحاد الاشتراكى، فسوف نضعف من هيبة المجلس!

وهنا تدخل الدكتور أحمد خليفة متسائلاً: ما هو السر فى أن يدخل المرشح المعركة الانتخابية، ويكسب الدائرة لأنه يهاجم الحكومة؟ معنى ذلك أنه يحس بوجود طاقة من المعارضة من الشعب يقوم بتنظيمها، ويشعر أن هذا يرضى الشعب، ويجمعه حوله!

وقال الدكتور أحمد خليفة: إن أحسن وسيلة للقضاء على هذا الوضع غير المقبول، هو كفالة حرية النقد فى كل الأجهزة

لامتصاص هذه المعارضة! خصوصا ونحن مقبلون على ظروف اقتصادية صعبة، وسوف نتوقف عن إرضاء الناس ماديا.

«إننا كديموقراطيين حقيقيين، يجب أن نطلق حرية النقد، أو نكفلها بمعنى أصح.

«إن حرب الهمس الموجهة ضد الثورة هى حرب معلنة، والأصوات - ولو أنها خفيضة - إلا أنها مؤثرة! ونحن نستطيع أن نخفت هذه الأصوات. واعتقادى أنه يجب بكل ما أوتينا من قوة، أن نكفل لمجلس الأمة أكبر قدر من الهيبة، ولا نخشى من أن يرتفع صوته، لأن هذه الأصوات هى التى ترضى عامة الشعب.

على أن الدكتور حسين خلاف اعترض على هذا الرأى قائلا: اعتقادى أن المجلس قد تمتع بفرصة واسعة فى هذا المجال، ولكننا ننتظر من المجلس دائما أن يكون ثوريا، ولكن لا تكون ثوريته مجرد انتقاد الحكومة؛ لأن الثورية فى حقيقتها إن هى إلا عملية بناء راسخ، كما أنها عملية نقد، ولذلك أرجو أن يجمع مجلس الأمة بين الأمرين!

وقد أنهى عبدالناصر الجلسة على أساس استمرار المناقشة للجلسة التالية، ولكن هذه الجلسة لم - تنعقد أبدا - كما ذكرنا.

وتمضى محاضر الجلسة على النحو الآتى:

يرجى التحفظ السرى لهذه المحاضر، مع الاستفادة بما ورد بها دون تداولها مع أى فرد خلاف سيادتكم.

سرى للغاية

صورة رقم (٣٨)

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ١١ مايو ١٩٦٥

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة السيد الرئيس جمال عبدالناصر

(الجلسة الثانية عشر)

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد الرئيس جمال عبدالناصر فى تمام الساعة السابعة والربع مساء يوم الثلاثاء الموافق ١١ مايو سنة ١٩٦٥، بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبدالمجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السادة: محمد إبراهيم، ومحمد الخولى، وسليمان محمد.

(عبدالمجيد فريد)

جمال عبدالناصر:

نريد أن نعرف ماذا فعلنا فى الخمسة شهور التى مضت؟

والذى أتصوره أننا«شبعنا» تشخيصا للأمور» . وقد انتهت مرحلة التشخيص ونريد أن ننتقل إلى مرحلة ثانية .

وفى تصورى أيضا أن الاتحاد الاشتراكى لم ينشط حتى الآن بالقدر الذى نريده! ولنستمع إلى حديث الأخ حسين الشافعى .

حسين الشافعى :

(تلى سيادته مذكرة الأمانة العامة عن تقييم عملها، وتحديد الصعوبات، والحلول المناسبة ضمن برنامج عمل مقدم.. وهذا نصها:

تقييم عمل الأمانة

تحديد الصعوبات والحلول المناسبة ضمن برنامج عمل مقدم

١ ـ تشكلت الأمانة بوضعها الحالى فى ١٣ /١٢ / ١٩٦٤ ، وبذلك يكون قد مضى عليها خمسة أشهر.

ـ وقد عقدت أحد عشر اجتماعا مع السيد الرئيس، كما عقدت أربعة عشر اجتماعا بمفردها، وخمسة اجتماعات مشتركة بينها وبين أمناء المحافظات .

ـ وقد حضر فى أحد هذه الاجتماعات السيد على صبرى، كما حضر السيد عباس رضوان فى الاجتماع الأخير بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٦٥ ، نائبا عن السيد رئيس الوزراء.

٢ ـ وفى خلال هذه المدة، تقدمت الأمانات الفرعية ببيان عن اختصاصاتها، ثم تحدد فى اجتماع السيد الرئيس الهدف العام وهو:

أ ـ تنشيط الاتحاد.

ب ـ إقامة التنظيم السياسى.

٣ ـ ولقد أعدت خطة العمل، ووفق عليها، وشملت المجال العام، لعمل كل أمانة.

ـ وعند تحرك هذه الأمانات للعمل منفردة، لم يحدث التأثير العام فى تنشيط الاتحاد؛ وقد يكون قد تم التعرف على بعض الأفراد للعمل فى التنظيم الذى أخذ من الأمانات الفرعية الاهتمام الأول.

٤ ـ وتم للأمانات الفرعية اختيار المعاونين، الذين يبلغ عددهم ٩٤، وبدأوا فى مباشرة اجتماعهم بالأمناء بصفة دورية أو على فترات.

ـ وتقدمت الأمانات بأعداد أخرى لتمثيل هذه الأمانات (وخاصة الجماهيرية منها) فى المحافظات أو للتنظيم، كما تقدموا بطلبات انتداب أفراد للعمل كإداريين.

ـ ثم تتابع ورود هذه الأسماء عن طريق سكرتير عام اللجنة التنفيذية العليا، دون تقديم معلومات عن الأفراد، الأمر الذى استلزم إعادتها لاستكمال واستيفاء البيانات عن الأفراد، وتولت

أمانة الرقابة هذه العملية، وورد بحث عن ١٦٦ حالة من ١٨٠ من الإداريين، ثم أعيدت مرة أخرى لتقدم مجمعة ومتضمنة المعلومات اللازمة، كما حدث عند اختيار المعاونين.

- ووردت بالأمس فقط آخر معلومات عن الأسماء المطلوبة (ويلاحظ أن أمانة الاتصال وجه بحرى قد أوردت أسماء معظمهم من رجال الصحافة، أما أمانة وجه قبلى فاختارت أسماء جميعها من الإدارة المحلية، كما يلاحظ أن أمانة الشئون المالية والإدارية طلبت وحدها ٤٩ اسما).

- ويجب أن ننبه بصفة عامة إلى الاقتصار على أقل عدد يمكن إنجاز العمل به فى الاتحاد.

- ولقد استأذنت السيد الرئيس فى إقرار أسماء الإداريين جميعا، على أن يتم جمع المعلومات، واستبعاد من لا ينبغى استمراره فى العمل، وذلك رغبة فى عدم تعطيل الأعمال المطلوب إنجازها أولا بأول. وهذا جار فعلا، على أن ذلك لا يسرى على المعاونين.

٥ - ونظرا لضرورة استكمال وإعادة تنظيم الأمانات المقابلة فى المحافظات، لتوالى نشاط كل أمانة، وتكون أداتها فى تنفيذ سياستها وأعمالها، فسيكون من بين أهداف زيارة المحافظات استكمال لجان المحافظات بما يكمل هذه الأمانات المقابلة.. وهى - بالتحديد -: العمال، الفلاحين، الرأسمالية الوطنية، الشباب، الدعوة والفكر.

٦- ولقد لوحظ انشغال بعض أعضاء الأمانة بمسئوليات تنفيذية لها اعتبارها، انعكست على عملهم بالأمانة، حتى إن الاجتماع الدورى الذى اعتاد أن ينعقد فى يوم السبت من كل أسبوع، بلغ عدد المعتذرين فى عدم حضوره يوم السبت الماضى ١١، مما دعانى إلى إلغاء الاجتماع فى هذا اليوم (هذا علاوة على المعتذرين خارج الجمهورية ومن بينهم السيد خالد محيى الدين والسيد عبدالحميد غازى!).

٧- وفى جلسة الأمانة قبل الأخيرة أثيرت موضوعات على جانب هام، وبخاصة ونحن بصدد تقييم المرحلة الماضية، وأهم هذه الموضوعات ما يلى:

أ- عدم إكمال الجهاز، وتحديد المعاونين بالأمانات.

ب- وضع الاتحاد بالنسبة للسلطة التنفيذية، وعلاقة المحافظ بالاتحاد بصفة خاصة.

جـ- عدم تنسيق العمل بالأمانات الفرعية، واستقلال كل منها بعملها مما أفقد الصلة بينها، وعدم التعرف على مجهوداتها.

د- أهمية تحديد موضوعات معينة، أو قضايا عامة، تهم الجماهير، يتولاها الاتحاد، ويتم من خلالها تنشيط التنظيم.

هـ- إعادة النظر فى طريقة العمل داخل الأمانة، لتكون أكثر فاعلية وترابطا وتنسيقا.

و- عدم تفرغ أعضاء الأمانة.

٨ - ولقد تمت فى المرحلة الماضية المسائل الآتية وهى:

أ - انتخابات مجلس الأمة فى دائرة بنى سويف بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٦٥ .

ب - انتخابات مجلس الأمة فى دائرة مركز شرطة ميت غمر رقم ٩ بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٦٥ .

جـ - انتخابات مجلس الأمة فى بسيون فى ١٧ / ٣ / ١٩٦٥ .

د - انتخابات مجلس الأمة فى دمنهور وكانت الإعادة فى ٥ / ٥ / ١٩٦٥ .

(ثم استطرد سيادته قائلا:)

وفى الحقيقة أقول هذا الكلام بالنسبة لما أثير فى المعركة الانتخابية الأخيرة فى دمنهور. وتوجد مذكرة تفصيلية عن هذا الموضوع يمكن قراءتها إذا أذن السيد الرئيس، وهى توضح موقف الطرفين المتنافسين فى الانتخابات، والرأى فى موقفهما.

(ثم استأنف سيادته تلاوة بقية المذكرة وهذا نصها:

هـ - تقدمت أمانة الرأسمالية الوطنية بمذكرة باقتراح تشكيل غرف اقتصادية تشمل نشاط القطاع العام الممثل فى المؤسسات، والقطاع الخاص الممثل فى الغرف التجارية، وكذلك اتحاد الصناعات. إما على أساس نوعى، أو جغرافى. كما اقترحت أمانة الرأسمالية الوطنية إنشاء وزارة للتجارة الداخلية، طبقا لما هو موضح فى المذكرة التفصيلية المقدمة منها.

و- أبديت رغبة من جانب أمناء المحافظات، معززة بالتطبيقات العملية، يطلبون بمقتضاها تعريف التنظيم مسبقا بالقوانين والتشريعات لمناقشتها، وإبداء رأى القاعدة الشعبية فيها.

ز- كما أبديت رغبة فى تحديد العلاقة بين مجلس الأمة والتنظيم.

ح- وتم افتتاح معهد الدراسات العليا الاشتراكية، بكلمة للسيد حسين الشافعى، كما تحدث عن أغراض المعهد ورسالته وعن دورة مايو ١٩٦٥ السيد عضو الأمانة للمعهد.

(ثم تلا سيادته مذكرة عن بعض الجهود فى الأمانات المختلفة وهذا نصها:

أمانة الشباب

أولاً: المهرجان العالمى التاسع للشباب والطلبة بالجزائر فى المدة من ٢٨ / ٧ إلى ٨ / ٨ / ١٩٦٥ :

- تشترك الجمهورية العربية المتحدة بعدد ٢٢٥ شخصا.

- قدرت التكاليف بمبلغ ٦٩ ألف جنيه على أساس السفر بالباخرة الوادى.

- طلبت حكومة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية إرسال بعثة من عدد ٦٠ شخصا، على أن يتكفل الاتحاد الاشتراكى بنفقات هذه البعثة ، وتقدر التكاليف بمبلغ ١٣ ألف جنيه (مطلوب الرأى)

- طلبت منظمة الطلبة العرب تمثيلها من أربعين شخصا على نفقة الاتحاد، تقدر التكاليف بمبلغ ٧ آلاف جنيه (مطلوب الرأى).

ثانيا التقارير المقدمة لبعثات أوفدتها الأمانة لحضور مؤتمرات وزيارات بالخارج:

أ- بعثة منظمة الشباب عن زيارة الصين الشعبية فى الفترة من ٢ - ١٧ / ٤ / ٦٥:

وقد تضمن تقريرا شاملا عن تشكيلات الشباب، وتنظيماته السياسية، ومساهمته الفعالة فى زيادة الإنتاج، والبناء الاشتراكى فى مختلف القطاعات. كما يوضح أسس ونظام اختيار قياداته على مختلف المستويات.

ب- تقرير ممثل أمانة الشباب فى مؤتمر منظمة الشباب الأفريقى «بأكرا» فى الفترة من ٢٠ - ٢٤ أبريل ١٩٦٥:

وأهم ما صدر من قرارات، قرارات تستنكر المؤامرات الاستعمارية، وخاصة مناورات ألمانيا الغربية الاستعمارية، التى تسعى إلى تقوية إسرائيل عميلة الاستعمار، ومناهضة التفرقة العنصرية.

كما أوصى التقرير بأهمية قيام الجمهورية العربية المتحدة بدور طليعى لتحقيق هدف الوحدة الأفريقية، عن طريق تركيز الجهد فى مجالات نشاط الشباب الأفريقى والعالمى، وتقوية الروابط معه، ومع منظماته، فى هذه المجالات، لإمكان توجيه نشاطها نحو خدمة أهداف الجمهورية العربية المتحدة فى المجال القومى والعالمى.

أهم الملاحظات بالنسبة لنشاط لجان المحافظات

كما جاء بالتقارير نصف الشهرية

١ - استنكار موقف الحبيب بورقيبة من قضية فلسطين.

٢ - إجراءات صرف المعاشات مازالت معقدة.

٣ - المطالبة بسرعة استكمال التنظيم السياسى وانتخابات المجالس الشعبية.

٤ - لم يبدأ التشغيل الكامل لماكينات الرى الجديدة التى تحولت إلى رى دائم بمحافظة سوهاج حتى اليوم! وكان محدد لها ٥ مايو لوضع الماكينات فى أماكنها تمهيدا لتشغيلها.

٥ - تأخر تنفيذ تقييم الوظائف، وتأخر صدور اللوائح الموحدة المنفذة لها.

٦ - نقص فى سجاير البلمونت (أفادت محافظة الدقهلية بأن مراقب التموين صرح بأن هناك خطابا سريا من نائب رئيس الوزراء بعدم تعرضهم لمتعهدى الشركة الشرقية بأى نوع من الرقابة!).

٧ - رفض تطبيق قانون تخفيض إيجارات المساكن، بالنسبة للمساكن التابعة لمجالس المدن منها (المنصورة - سوهاج).

٨ - قيام الشركات بنقل بعض أعضاء اللجان، وكذا الأمناء والأمناء المساعدين، دون أخذ رأى لجنة المحافظة، ودون موافقة العضو، مما يفيد مخالفتهم كل التعلميات. وأثر ذلك على نشاط اللجان (الدقهلية).

٩ ـ وجود مساحات من الأراضى خاضعة للاستيلاء بواسطة الإصلاح الزراعى، بموجب قانون سنة ١٩٦١، ولكنها مازالت تحت أيدى كبار الملاك بحجة وجود إشكالات قانونية؛ ورغم مرور أربع سنوات على القانون فإنها لم تحل ! (الدقهلية).

١٠ ـ التعليق على ما نشرته جريدة الأهرام عن حل الحزب الشيوعى المصرى، وإثارته كثيرا من الدهشة لدى أوساط المثقفين بصفة خاصة! علاوة على أنه كان من الواجب أن يكون هناك تعليق من الأهرام حول ما يمكن أن يثيره نشر هذا الخبر من تساؤلات، وخاصة أن الأحزاب قد حلت منذ مدة طويلة! والمطالبة بأن يقوم (الاشتراكى) بالرد على هذه التساؤلات (محافظة دمياط).

١١ ـ أشارت معظم المحافظات إلى الارتياح للاحتفال بعيد العمال، ومطالبة بعض المحافظات بأن يكون هناك عيد للفلاحين، ويقترحون أن يكون تاريخه هو تاريخ صدور أول قانون للإصلاح الزراعى (دمياط).

١٢ ـ عدم صدور القرارات المنفذة لتوصيات السيد الرئيس جمال عبدالناصر، بالعودة إلى ما كانت عليه الأسعار فى سنة ١٩٦١ . (دمياط).

١٣ ـ المطالبة بتنفيذ تشكيل المجالس القروية، التى صدرت قرارات إنشائها ولم يصدر قرارات بتشكيل أعضائها.

١٤ ـ تكرر نقص قطع غيار السيارات وإطارات الكاوتشوك والأقمشة الشعبية والأحذية البلاستونيل وأحجرة الراديو من أغلب المحافظات.

أمانة الشئون العربية:

أولاً: المؤتمر الأول لاتحاد عمال فلسطين:

أقيم فى غزة من ١٤ إلى ١٧ أبريل.

١ ـ من خطاب السيد / أحمد الشقيرى:

أ ـ أنه استقبل فى الصين الشعبية استقبال رؤساء الدول.

ـ تعليق الأمانة:

إنه يعنى أنه لم يعامل تلك المعاملة حتى من الدول العربية.

ب ـ أعلن بتحمس زائد أنه إذا ظل باب الدول الغربية موصدا فى وجه القضية الفلسطينية فإن منظمة التحرير سوف تعدل عن سياسة عدم الانحياز إلى سياسة الانحياز.

ثانيا ـ ندوة فلسطين:

نظرا للخلافات الموجودة فى اتحاد طلاب الـ ج. ع. م. لم يعين من يحضر الندوة عن الاتحاد، وترك الحضور لمن يرغب! وعلى ذلك لم تقدم منه بحوث، ولم يكن له أى دور بالمرة، ولم يحاول استغلال الوفود التى حضرت الندوة. وكان الوفد دون مستوى المناسبة، مما عرضهم للتسفيه مرتين: مرة من الوفد الفلسطينى، وأخرى من الوفد الجزائرى.

ويحتاج الأمر إلى إعادة تنظيم وضمان كفاءة التمثيل من الناحية الموضوعية، بأجهزة متخصصة ومتفرغة.

وقد اتصلت بكل من الأخ طعيمة والأخ فتحى الديب فى هذا الخصوص.

أمانة الرأسمالية الوطنية:

تقدمت بتقرير يشتمل على الدراسات التى أجرتها، والسياسة التى تنتهجها فى عملها فى هذه المرحلة.

واقترحت الأمانة فى تقريرها عددا من المسائل، من بينها:

أ- إنشاء وزارة للتجارة الداخلية.

ب- تطوير الغرف التجارية والنصاعية إلى غرف اقتصادية.

جـ- تنظيم تجارة الجملة، وتطويرها إلى مراكز توزيع.

د- إنشاء جهاز مستقل للتسعيرة.

وطلبت الأمانة إقرار ما انتهت إليه من توصيات أو توجيهات لكى تضع خطة العمل.

وطلبت الأمانة توضيح أمور بذاتها، وهى قيام هذه الأمانة باختيار مساعدين لها فى المحافظات، وعقد اجتماعات دورية فى المحافظات، وتقرير سلطة الأمناء المعاونين.

ثم استطرد سيادته قائلا:

إن الوضع الحالى يتطلب وضع برنامج عمل. فإذا أذن السيد الرئيس، يمكن أن نقرأ بعض النقاط الخاصة ببرنامج العمل.

ثم تلا سيادته مذكرة ببرنامج الأمانة العامة حتى نهاية سنة ١٩٦٥ وهذا نصه:

برنامج عمل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى.
حتى نهاية سنة ١٩٦٥

أولا - الغرض من البرنامج:

أ- الانطلاق بالعمل داخل الاتحاد الاشتراكى العربى لتنشيط لجانه على مختلف المستويات.

ب - العمل على اكتشاف القيادات، من خلال اللقاءات والزيارات والمؤتمرات.

جـ - اتخاذ موضوعات الإنتاج، والإدخار، ومحاربة الإسراف، ومقابلة التحديات الداخلية والخارجية، مجالا للمناقشة وللدعوة.

ويجرى تحقيق ذلك بالمرور على المحافظات - بمعدل محافظتين كل أسبوع - وعلى أن يسبق الزيارة دراسة مكتبية للتعرف على موقف كل محافظة، ومراجعة الموضوعات التى يمكن إثارتها، والمشكلات التى سيجرى مناقشتها فى كل منها.

ثانيا - الموضوعات التى يتناولها البرنامج وأسلوب التنفيذ:

أ - الموضوعات:

١ - العمل على إنشاء الأمانات الفرعية بالمحافظات، التى تمثل مختلف الأنشطة، وذلك بعد دراسة لأسماء لجنة المحافظة، والأسماء المقترحة لتمثيل الأمانات الفرعية، والاتفاق على الأمناء المساعدين الذين يمثل كل منهم أحد الأمانات الفرعية التالية:

العمال - الفلاحين - المهنيين - الشباب - الرأسمالية الوطنية.

وعلى أن يتفرغ أمين لجنة الاتحاد للعمل كل الوقت، مع معاملة العاملين منهم بالحكومة من الناحية المالية معاملة المنتدبين، أما إذا كان من غير العاملين بالحكومة، فيمنح مكافأة شهرية قدرها ١٠٠ جنيه نظير تفرغه. وعلى أن يتم بحث كل حالة على حدة فى حالة اقتضاء أى استثناء.

٢ - استكمال لجان المحافظات، وتدعيمها بالأفراد المختارين للأمانات الفرعية ممن هم أصلا من غير أعضاء اللجنة.

٣ - موازنة أعضاء هذه اللجان، باستكمال اللجان ذات العدد القليل من الأعضاء، وعلى أن تكون القاعدة الأساسية فى تشكيل اللجنة مراعاة تكوينها من ٢٠ عضوا + ما يوازى ٢ عن كل مركز أو قسم.

٤ - إجراء مناقشات حول الموقف العام، فى مجال التحديات الداخلية والخارجية، وبصفة خاصة بالنسبة للموقف العربى ، والإنتاج، والإدخار، والإسراف.

٥ - إجراء مناقشات حول قانون الاتحاد، وما أسفر عنه التطبيق العملى خلال السنوات الماضية.

٦ - مناقشة خطة لجان الاتحاد فى المحافظات خلال الفترة القادمة، على أساس زيارة محافظتين خلال يومى الأحد والأربعاء من كل أسبوع، عدا الأيام التى يعقد فيها اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا.

ب ـ أسلوب التنفيذ:

١ ـ قد يتطلب الأمر تنظيم اجتماعات شعبية، إلى جانب الاجتماع باللجان، لمناقشة الصعوبات الإدارية والتنظيمية، والعمل على القضاء عليها.

٢ ـ عقد اجتماع على مستوى لجنة المحافظة، ثم اجتماع متسع يضم لجان المراكز والأقسام والأمناء والأمناء المساعدين للوحدات الأساسية.

ونقترح البدء بالمحافظات التى بها تجمعات عمالية كبيرة، كالبحيرة، والغربية، والدقهلية، وأسوان، والسويس، والأسكندرية.

وكذلك فى مناطق الإصلاح الزراعى بالمحافظات مثل: كفر الشيخ، والشرقية، وأسيوط، وقنا، وحيث توجد بعض العصبيات.

٣ ـ نقترح أن يقوم بهذه المهمة مجموعة من أعضاء الأمانة العامة، وعلى أن تقدم مقترحات محددة، وقرارات منظمة لاستكمال اللجان، وتدعيمها، على ضوء ما تسفر عنه هذه الزيارات والاجتماعات من نتائج.

ثالثا: عقد مؤتمرات فى مجال الإنتاج والخدمات:

يمكن لكل محافظة أن تعد مؤتمرات، تهدف إلى الحث على زيادة الإنتاج، والارتفاع بمستوى كفاءة الخدمات، وذلك عن طريق:

١ـ تجميع أمناء لجان الوحدات المشكلة فى الجهات التى تؤدى عملا أو خدمة معينة، كالوحدات المجمعة، أو المدارس والمستشفيات

مثلا، لمناقشة الصعوبات الإدارية والتنظيمية فى مجال اللوائح والقوانين التى تقوم هذه الجهات بتنفيذها، بغرض تقديم اقتراحات محددة للقضاء على التعقيد الإدارى، ولإمكان إطلاق إمكانيات العمل نحو زيادة الإنتاج، والوصول إلى أقصى كفاءة فى الخدمة.

وعلى ضوء ما تسفر عنه هذه التجربة بعد تقييمها، يمكن التوسع فى دراسة أنواع أخرى من نواحى الإنتاج أو الخدمات.

٢ - دراسة مشكلات الائتمان الزراعى، ومتابعة قيام أصحاب الحيازات بسداد سلفيات بنك التسليف فى كل محافظة.

٣ - التحرك فى المجال التعاونى، والربط بين التعاون والاتحاد الاشتراكى العربى، واقتراح ضم رئيس مجلس الإدارة فى الجمعية التعاونية، وسكرتيرها، وأمين صندوقها، إلى لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى القرية، وضم القيادات التعاونية فى المركز والمحافظة، وعلى أن يكونوا - أصلا - من الأعضاء العاملين بالاتحاد ولكن غير موجودين ضمن أعضاء اللجان.

٤ - إقامة مؤتمرات تعاونية أثناء الزيارات فى المحافظات، تشمل التعاونيين بعد ضمهم للجان الاتحاد.

إجراءات التنفيذ:

يعمل المرشحون بالأمانات الفرعية بكل محافظة، كلجان تحضيرية للإعداد لهذه الموضوعات، ودراستها من الناحية الفنية بالنسبة لكل مؤتمر.

رابعا: المعهد العالى للدراسات الاشتراكية:

تبدأ الدراسة يوم ٩ / ٥ / ١٩٦٥ وتنتهى قبل أعياد الثورة فى ٢٣ يوليو. ومعظم الدارسين من مرشحى الأمانات الفرعية والمحافظات، ويعتبرون النواة الأولى فى اتجاه بناء القيادات على أساس من الفكر.

خامسا: تنظيم اجتماعات مع مختلف القطاعات:

ـ عقد اجتماع دورى مع مجموعات من الشباب، والمهنيين، والطلاب، أسبوعيا.

ـ البدء بتشكيل نواة للحركة النسائية، تتكون من وزيرة الشئون الاجتماعية، وعضوات مجلس الأمة، وبعض العاملات فى مجال الإعلام. وإجراء دراسات لعدد لا يتجاوز الـ ٥٠، كلجنة تحضيرية للحركة النسائية.

ـ قيام لجنة تمثل الدعوة، والمعهد، والصحافة والعلاقات الخارجية، والشئون العربية، والبحوث ـ لمناقشة الاتجاهات العامة؛ واقتراح حاجة التنظيم فى الميادين الفكرية والنظرية.

هذا، وقد اتخذت الخطوات اللازمة لزيارة كفر الشيخ، يوم الأربعاء الموافق ١٢ مايو الجارى، بداية لتنفيذ البرنامج.

جمال عبدالناصر:

هل لدى أحدكم أى كلام؟

كمال الدين رفعت:

لقد سبق أن تكلمنا فى موضوع تنشيط الاتحاد، وأبديت رأيى فى هذا الموضوع بأنه لا يمكن أن نطلق عملية تنشيط الاتحاد بدون مضمون معين. وفى تقديرى أن هذا المضمون هو أن نطرح مشاكل معينة ينشط الاتحاد حولها، مثل موضوع المحصولات الزراعية، والقطن، أو موضوعات الصناعة، أو زيادة الإنتاج فى فترة معينة فى كل قطاع. وهذا هو الذى ينشط الاتحاد، ولا يمكن تنشيط الاتحاد دون تحديد موضوعات معينة يدور حولها التنشيط . فلابد أن تحدد نقاط معينة، ويطلب من اللجان التحرك فى داخلها، أو النشاط حولها.

جمال عبدالناصر:

هناك نقطة سبق أن تكلمنا فيها، وهى خاصة بتكوين الأمانات الفرعية، فهل تكونت الأمانات الفرعية؟ وهل تم اختيار الناس؟

فإننا إذا شكلنا الأمانات الفرعية فى المحافظات، بحيث تضم كل أمانة ١٠ أفراد، سيكون لدينا الأعضاء العاملين النشطين. وبقدر عدد أعضاء هذه الأمانات، يمكن أن نشكل فى كل المحافظات لجنة الدعوة والفكر تأخذ من لجنة فى الأمانة العامة خطوطا عريضة، وبذلك يحدث نشاط فى مجال الدعوة والفكر! وقد قلنا هذا الكلام فى أول الجلسات، فهل تم تنفيذه؟

كمال الدين رفعت:

بالنسبة لأمانة الدعوة والفكر، يوجد شخص فى كل محافظة، ونحن نتصل بالمحافظات مباشرة. ولكن ليس جميع الموجودين صالحين لهذه العملية! ونحن اتفقنا على أن الذين التحقوا بدورة المعهد الاشتراكى، سيكونون نواة لعمليات الدعوة والفكر فى داخل المحافظات.

ولكن الوضع القائم حاليا، أنه يوجد شخص فى كل محافظة، ولكن القليل من هؤلاء يصلح للعملية! والباقى لا يصلح لها! هذا هو الوضع بالضبط، ونحن فى انتظار من يتخرجون من المعهد ليكونوا نواة للعملية!

جمال عبدالناصر:

وبالنسبة لباقى الأمانات؟

على صبرى:

نحن كونا الأمانات الفرعية.

أنور سلامة:

بالنسبة لأمانات العمال، فقد كونا الأمانات الفرعية فى أغلب المحافظات. وبعد خطاب السيد الرئيس فى عيد العمال، بدأنا نرسم خطة كبيرة جدا وشاملة، لكى نستطيع النزول فى مجال العمال بالعناصر التى تحددت فى خطاب السيد الرئيس.

ومن الطبيعى أن أهم شىء هو الموقف العسكرى، وصلته بالناحية الاقتصادية، وكيف أنه يمثل عبئا على الناحية الاقتصادية! ثم نشرح العناصر التى تضمنها خطاب السيد الرئيس، ونوضح أن العبء الاقتصادى يمكن مقابلته بشىء من اثنين: تخفيض الاستثمارات، أو زيادة الموارد والادخارات! ثم نرفع شعار إبقاء الاستثمار، وهذا يؤدى بالتبعية إلى أن تكون مقابلة هذه الأوضاع عن طريق زيادة الإيرادات.

وسنقول للعمال: إنهم كسبوا كثيرا جدا، وحصلوا على الشىء الكثير! ولابد من رفع شعار تجميد الأوضاع فى صورة من الصور، ولسنا أول دولة فى العالم تقوم بتجميد الأوضاع.. وهو ما يسمى بالسلامة العمالية، بحيث تظل الأوضاع كما هى!

وطبيعى أن هناك شعارات كبيرة مثل: الإنتاج، والعمل خلال الراحة الأسبوعية يوما فى كل شهر، والحد من الإجازات السنوية والمرضية، والعمل ساعات زيادة.

ثم الاتفاق على أسلوب عمالى، حتى لا يطالب العمال ببعض المطالب! ونحن ـ كقيادة ـ نرفع شعار أن أى شىء يختلف مع هذا، يعتبر خروجا على الشعور الوطنى! وننزل بكل هذا إلى القاعدة!

وهذا يحتاج منا أن نسلك سبيلين: الأول، هو الاجتماع بالاتحاد العام، والنقابات العامة، واللجان النقابية ـ كقاعدة عمالية.

وقد اجتمعنا فى الاتحاد العام، وفهم الجميع كل هذه الأوضاع.. وكان فى ذلك شحنة كافية جدا لهم! وهم مستعدون!

والسبيل الثانى: أننا سنجمع جميع مجالس الإدارات والنقابات العامة يوم الجمعة بعد القادمة، لكى نوضح لهم السبيل، ولكى يضعوا بأنفسهم أسلوب العمل فى المرحلة القادمة، بحيث لا تكون هناك مطالب! وإنما تكون هناك زيادة عمل! وكل العناصر التى تحدث عنها سيادة الرئيس فى عيد أول مايو!

وبعد ذلك ننزل فى المحافظات، إلى لجان العشرين فى الوحدات الجماهيرية، واللجان النقابية فيها. وسيوضع برنامج أسبوعى، بحيث نأخذ كل أسبوع محافظتين، وسنبدأ بمحافظة الغربية هذا الأسبوع.... وهكذا.

وفى كل محافظة، سنجمع أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى فى الوحدات الجماهيرية، مع اللجان النقابية، مع أعضاء مجالس الإدارات، لكى يتفق الجميع على خطة إنتاج جديدة، مبنية على وقائع من خطة المصنع .

فالمسألة ليست مسألة إعلانات بأننا دخلنا شهر الإنتاج، أو أننا سنفعل «كذا وكذا»! وإنما نحن نريدها عملية وفقا لخطة، وهذا كله يكون رأيا عاما.

وهذه فى تصورنا هى مسئولية أمانة العمال فى الفترة القادمة مباشرة.

زكريا محيى الدين:

أرى أن تكون لمحافظة البحيرة الأسبقية، لأنه توجد مشاكل فى شركة «البيضا»! بسبب عملية التقييم. وقد علمت منذ يومين أنه

حدثت عمليات تخريب بالنسبة للأقمشة، إذ قام بعض العمال بتمزيق الأقمشة، وكتبوا شعارات مختلفة بالنسبة للإنتاج! وقد انخفض الإنتاج حوالى ٨ مليون متر عن السنة الماضية!

أنور سلامة:

سنزور محافظة البحيرة يوم الأحد القادم، وسنزور محافظة الغربية غدا، وهناك مؤتمران للبترول والكيماويات فى الأسكندرية من أجل الإنتاج. وفى هذا المجال سنقوم بحملة مركزة جدا حول النقاط التى وردت فى خطاب السيد الرئيس فى عيد العمال!

عبدالفتاح أبو الفضل:

إن موضوع تجميد مطالب العمال، أوافق عليه، ولكن القوانين العمالية وتعديلها، كما نادى مجلس الوزراء بذلك، لابد أن نعيرها اهتمامنا قبل التجميد، بحيث نعيد النظر فى هذه القوانين العمالية، وخصوصا قانون العمال، لأنه مثار صراع بين مجلس الإدارة والعمال.

لذلك فإن التجميد لابد أن يسبقه تعديل للوائح والقوانين الخاصة بالعمال، على أن يؤخذ فى الاعتبار رأى القاعدة العمالية.

أنور سلامة:

فى الحقيقة أن القوانين واللوائح كلها معروضة على مجلس الوزراء ، وضمنها بالطبع قانون العمال، ولكن لا صلة له إطلاقا بالتجميد! لأن تعديل القانون شىء، والتجميد شىء آخر، إذ أنه ـ فى الحقيقة ـ عبارة عن أسلوب تتفق عليه الحركة العمالية لمدة سنة أو

سنتين، لترفع شعارا آخر: «لا مطالب»! وذلك لا يمكن النص عليه في قانون، وإنما هو أسلوب تتفق عليه الحركة العمالية كلها كما سبق أن أشرت، فالقانون مثلا يشترط ألا تقل ساعات العمل عن ٧ ساعات، بينما يمكن أن تتفق الحركة العمالية على أن تكون عدد الساعات ٨ وهكذا!

لذلك يبدو أنه لا يمكن الربط بين التشريع وبين مقابلة وضع سياسي معين حتمته الظروف.

ولقد مضى ١٣ عاما على قيام الثورة، والعمال حصلوا على مكاسب لا حد لها، ونحن نقول لهم: لقد أعطيتم مالم تطلبوا، ولذلك فنحن نريد منكم تقدير الظروف الراهنة، بتجميد المطالب والاندفاع بأقصى جهد لزيادة الإنتاج.

أما بالنسبة للقانون، فإنه سيعرض حتما على القاعدة العمالية، ولكننا في الحقيقة لم نتفق على أسس القانون في مجلس الوزراء، لأنه من الأمور المسلم بها أن لكل قانون هدفا، وحين نحاول معرفة الهدف الذي يستهدفه القانون الحالي، نجد أنه حماية العمال، أما الهدف الكبير الذي نسعى إليه الآن، فهو الإنتاج من ناحية، وحماية العمال من ناحية أخرى.

عبدالفتاح أبو الفضل:

إن هناك مشاكل كبيرة في مجال تقييم العمال وطبيعة العمل، ولدينا معلومات عن هذه المشاكل، فكيف نجمد قبل حل هذه المشاكل كلها؟

أنور سلامة :

هناك فارق واضح ـ كما سبق أن ذكرت ـ بين التجميد وبين حل المشاكل، لأن هذه المشاكل موجودة، سواء جمدت الأوضاع أو لم تجمد! ولكن ـ بدون شك ـ إذا اتضح لنا أن العلاقات الصناعية الموجودة اليوم بين الإدارة والعمال اكتنفها شىء، فواجبنا هو القضاء على ذلك.

أما ما نقصده بالتجميد، فيتلخص فى أنه: لا مطالب جديدة، ولا أعباء جديدة، وإنما المطلوب هو شىء جديد، هو زيادة الإنتاج بعد أن تحققت العدالة، وتحققت مكاسب هائلة للعمال فى ظل الثورة.

جمال عبدالناصر:

إن الشعار الذى ينبغى أن يرفع هو «لامطالب اقتصادية».

أنور سلامة :

لقد اقترحنا ـ ياسيادة الرئيس ـ بعض الشعارات منها: «الكرامة الوطنية قبل أى شىء»، «التمسك بالإنتاج سبيل إلى الرخاء»، «لا مطالب اقتصادية»، «الخروج عن الأوضاع الحالية خروج عن أهداف الدولة»!

تلك هى صورة من الشعارات التى سنرفعها.

الدكتور إبراهيم سعد الدين

إننى أوافق على كلام الأخ أنور سلامة، ولكن النقطة التى أثارها الأخ عبدالفتاح أبو الفضل، المتعلقة بالنزاع القائم حاليا داخل

المصانع بالنسبة لمسألة التقييم، هو فى أصله ليس مجرد نزاع لمجرد رفض الأجور، ولكنه نزاع على الموقف النسبى: من الذى يأخذ هذا؟ ومن هو أحق؟ لذلك أعتقد أن عملية التجميد ـ خصوصا بالنسبة لعمال القاعدة ـ لابد أن يصاحبها شىء من التضحية، لأنه: إن لم يصاحب التجميد فى القاعدة جزء من التضحية فى المستويات العليا، فإن ذلك يوجد حالة قلق.

جمال عبدالناصر:

ماذا تقصد بتنازلات المستويات العليا؟

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

إننى أقصد أن يحدث نوع من التنازلات فى المستويات العليا، بالنسبة لبدل التمثيل مثلا، أو ماشابه ذلك من الميزات التى يمكن أن يحدث فيها شىء من التنازل. وليس ينبغى أن يكون هذا التنازل كبيرا بالضرورة، ولكن ذلك الأمر يعطى شكلا يوحى بأن هناك شىء!

على صبرى:

أود أن أوضح شيئا فيما حدث عن التقييم فى مصانع البيضاء. إن مشكلة التقييم لم تكن أساسا من جانب العمال، وإنما الذى أثارها هم الأعضاء المنتخبون، الذين استغلوا النقابة ولجنة العشرين، ومن الطبيعى أن موضوع التقييم يعتبر مغريا بالنسبة لهذه الفئات، ولكن المشكلة لم تبدأ أساسا من العمال.

والتقييم فى حد ذاته مسألة لها قواعد معينة، وحتى فى مناقشاتنا للائحة التى وضعت، كنا نعلم مقدما أن هناك مشاكل، ولذلك بادرنا بوضع قواعد للتظلم، وتكونت أجهزة محايدة تبحث أى مشكلة من المشاكل.

أما أن يحدث بعد ذلك أن بعض المصانع، أو بعض مجالس إداراتها، أو المنتخبين فيها، أرادوا استغلال هذا الموقف، فذلك موضوع معين!

أما بالنسبة لزيادة الإنتاج، ورفع شعارات بألا مطالب اقتصادية جديدة، فإننى أتمنى لو استطعنا تطبيق تلك السياسة على جميع القطاعات الأخرى!

حسين الشافعى:

لدينا عملية تنظيمية صغيرة، بالنسبة للمصانع التى يوجد بها عدة وحدات جماهيرية. بمعنى أن بها أكثر من لجنة عشرين.

فى شركة البيضا ـ مثلا ـ توجد هذه الحالة، وذلك الأمر يوجد نوعا من عدم الارتباط، ويجوز أن يحدث نوعا من المزايدات، بالإضافة إلى احتمال عدم وجود قيادة موحدة فى مثل هذه المصانع. ولقد أجلنا اتخاذ إجراء فى هذه المسألة.

ولكنى أرى أنه يجب أن نبادر بعمل إجراء سريع، بحيث نجمع لجان العشرين كلها، ونكون منها مؤتمرا ينتخب لجنة واحدة.

أنور سلامة:

إننى أرى أنه، بدلا من أن نعمل لجانا متعددة داخل المصنع، أعتقد أنه يجب أن نفكر أولا فى الطريقة النهائية، التى نستطيع بواسطتها أن نبت فيها، بالنسبة للجنة النقابية ولجنة العشرين ومجلس الإدارة، بحيث إذا قمنا بأى عمل، فيكون فى إطار نهائى للصورة التى يجب أن يكون عليها العمل داخل المصنع، أما أن نحل هذا الموضوع بهذا الشكل، فستكون هناك قيادة جديدة، وهى قيادة الوحدات المتفرقة داخل الوحدات الجماهيرية، بالإضافة إلى لجان العشرين وتعددها داخل المصنع، بالإضافة إلى اللجنة النقابية ومجلس الإدارة.

أعتقد أن هذا الموضوع الآن أصبح فى حاجة إلى حل بأى شكل! ونحن نرغب فى أن يكون هناك استقرار لهذه الأمور المتشابكة، ولقد اقترحنا - قبل ذلك - عدة حلول، ومن الضرورى الوصول إلى إجراء لحل هذه المشكلة بأى صورة من الصور، نبدأ العمل حتى تكون المهام واضحة ومحددة ويلتزم الجميع بها، لأنه فى الحقيقة توجد حالة من القلق!

جمال عبدالناصر:

ما هو أسلم حل فى تصورك؟

أنور سلامة:

هناك عدة حلول، منها:

(١) استمرار الوضع الحالى على ما هو عليه، بحيث لا تكون هناك اختصاصات لكل لجنة، ولو قلنا اختصاصات هذه اللجنة الجديدة هو التوعية والارتفاع بالمستوى الثقافى، ورعاية شئون العمال. ذلك لأنه يصعب أن نفرق اليوم ما بين النقابة ودورها فى العمل السياسى، والوحدات الجماهيرية! لأنه لا يمكن إبعاد الوحدة الجماهيرية عن مشاكل العاملين، ولا نستطيع إبعاد التنظيم النقابى كذلك عن السياسة!

وفى تصورنا أن أى فكرة تهدف إلى فصل الاختصاصات، فإنها ستكون غير مجدية، لأن الاختصاصات فى كل منهما واحدة! إذ لو راجعنا قانون النقابات، وأسلوب الاتحاد الاشتراكى، نجد أن كل وحدة لا يمكن الفصل بينها إطلاقا! هذا اقتراح أول.

(٢) قصر ترشيح العضوية لمجلس إدارة اللجنة النقابية على أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى.

ولنأخذ لجنة الاتحاد الاشتراكى - كخطوة أولى - ونجرى انتخابات على درجة أخرى، وذلك لننتقى من اللجنة أعضاء لجنة النقابة، وذلك يسهل كثيرا من عملنا، ذلك لأن الينبوع واحد، ولكن يواجهنا اعتراضين:

(أ) أن تبقى الانتخابات على درجة ثانية للجنة النقابية، التى تعتبر نفسها منتخبة من قاعدة أوسع. فهى لا تعتبر أنها جزء بقدر ما تعتبر أنها قيادة للاتحاد الاشتراكى داخل الوحدة الجماهيرية!

نريد أن نتفادى شعور اللجنة النقابية أنها قيادة للاتحاد الاشتراكى، بل بالعكس، إن الاتحاد الاشتراكى يجب أن يكون القيادة الأصلية للنقابة!

(ب) اعتراض دولى آخر يواجهنا، وهو الحرية النقابية، بحيث لا يجوز أن تكون النقابة مقيدة ونحن منضمون إلى اتفاقية دولية فى هذا الصدد.

(٣) الحل الثالث، هو الضم، وفى رأينا أن ذلك لا يحل المشكلة.

والمشكلة فى ذلك كله أن القاعدة التى تنتخب هذه اللجان قاعدة واحدة.

(٤) أما الحل الرابع. فهو اشتراك اللجان النقابية، بحيث لا يكون هناك لجان للاتحاد الاشتراكى داخل المصنع، وتبقى اللجنة النقابية فقط.

ونحن نعتبر أن هذا الحل إنما يكون على حساب الاتحاد الاشتراكى، الذى نخرج لجنته من المصنع، لتكون فى إطار الوحدات السكنية. ونحن يهمنا أن يكون التنظيم السياسى فى داخل المصنع.

والمذكرة المتعلقة بهذه الاقتراحات، قد تناولت تاريخ تلك المسائل فى الدول الشيوعية والدول الاشتراكية. وربما يدهش البعض: من القول بالدول الشيوعية والدول الاشتراكية.

ففى الدول الشيوعية لا يجب أن تكون هناك تنظيمات نقابية، فلا توجد على الإطلاق، لأن الشيوعية ترجع أصل النقابة إلى الحماية

والرعاية، ومن الطبيعى أنهم يقولون: إن المجتمع الشيوعى ليس فيه استغلال، ومن ثم فإن النقابات إنما تكون فى المجتمع الرأسمالى حيث الاستغلال، والذى حين يتطور فإنه ينتهى إلى الشيوعية أو الاشتراكية، وبذلك ينتهى الاستغلال، وتنمحى إلى الأبد صورة صاحب العمل المستغل، بحيث يصبح التصور الكامل بالا مجال للنقابة بالصورة النقابية القديمة، وإنما الواجب - فى نظرهم - أن يكون هناك تنظيم سياسى داخل كل وحدة جماهيرية، لكى يعمل على تحقيق أهداف الإنتاج، ولكى يعمل على إيجاد الكادر، وتحقيق الرقابة الشعبية، إلى آخر هذه المهام.

إننا لو نظرنا إلى قيمة النقابة، سواء ما جاء فيها أو فى القانون، فهى ليست مهمة أصلية للنظم النقابية، كما هو محدد فى الميثاق الوطنى، ولكنها مهمة أصلية لتنظيم داخل المصنع، يعمل من أجل تحقيق الأهداف التى نعتبرها من الأهداف السياسية.

أما الدول الاشتراكية، فإنها حين رأت هذه الصورة، فإنها خشيت أن تنهى الوضع النقابى! ومن ثم فإنها لن تستطيع أن تتصل بالحركة النقابية الدولية.

ومن هنا يتضح أنه، لأوضاع معينة، رأت هذه الدول أن تستعيض عن الاسم بالتنظيم السياسى داخل الوحدات الجماهيرية، والإبقاء على اسم التنظيم النقابى، ولكنه يقوم بالأعمال السياسية التى يجب أن يقوم بها التنظيم السياسى!

وعلى ذلك الأساس، رؤى الإبقاء على اسم التنظيم النقابى، حتى لا يفقدوا عضويتهم فى مكتب العمل الدولى، وحتى لا يفقدوا

وضعهم فى الاتصال بالحركة النقابية الدولية، وحتى لا يُطعنوا كحركة تنهى التنظيمات النقابية، إذ أن مجرد أن تقول الدول الاستعمارية: إن الاشتراكية أو الشيوعية تنهى الحركة النقابية أو التنظيمات النقابية، فإن ذلك يمثل طعنة نجلاء بالنسبة للدول. التى لم تتطور بعد إلى الاشتراكية!

ولذلك انتهى المطاف بالدول الشيوعية إلى ما يأتى:

(١) الإبقاء على الحركة العمالية بهذه الصورة التى عرضتها، مع وجود لجنة من الحزب.

(٢) فى بلاد كثيرة قالوا: لتكن هذه اللجنة النقابية هى لجنة الاتحاد الاشتراكى (أو التنظيم السياسى)، وفى نفس الوقت فإن لجنة الاتحاد الاشتراكى تتسلسل نقابيا فى الحركة النقابية، وقياديا فى التنظيم السياسى!

وأخيرا يكون هو تنظيم سياسى ونقابى داخل المصنع، ليتطور بعد ذلك إلى التنظيمات النقابية. وبذلك يمكنها أن تتصل عالميا، وفى نفس الوقت فإنها تتسلسل تسلسلا قياديا فى التنظيمات السياسية.

إن رأيى أن عرض هذه الصورة يحل لنا مشاكل كثيرة، لأنى لا أشعر أنى نقابى على حساب الاتحاد الاشتراكى. ولكن الخشية تتمثل فى الفصل بين النقابية والاتحاد الاشتراكى، حين يكون هناك نقابيين دون أن تكون هناك رابطة مع التنظيم السياسى، إذ قد يأتى يوم يتباعد الإثنان، أو يتعارضا، على مدى ما تكون عليه القيادة فى الحركة النقابية.

إن لدينا مشكلة أخرى، وهى الديمقراطية الكاملة، لأننا لا نفرض «قائمة» فى الانتخابات! إذ أن هناك دولا كثيرة تفرض قائمة مضمونة من بين أعضاء الكادر السياسى، تكون فى نفس الوقت الكادر النقابى، بحيث لا يكون هناك تباعد كبير بين التنظيم النقابى والتنظيم السياسى، ولأن لدينا فى نظامنا حرية كاملة للنقابات والتنظيم السياسى، فإننا نخشى أن يحدث نوع من التفرع فى العملية، بحيث يكون لدينا فرعان!

وفى تصورى، أننا لو أقمنا لجنة نقابية، تكون فى نفس الوقت لجنة للاتحاد الاشتراكى، وتكون مسئولة سياسيا كما هى مسئولة نقابيا، تتلقى تعليماتها وتوجيهاتها. ونشترط فى هذه القيادة ما يمكن أن يشترط فى قيادة التنظيم السياسى، حتى لا نسلم الحركة النقابية إلى وضع يبعدها عن التنظيم السياسى.

هذا الاقتراح الخامس الذى نضيفه إلى الاقتراحات الأربعة التى ذكرتها حتى الآن، وهو باختصار لمنع التعدد فى اللجان داخل المصنع.

عبد السلام بدوى:

إن الموضوع الذى أثير بشأن أوضاع الحركة النقابية فى الدول الاشتراكية، فإن المتتبع للحركة النقابية فى الدول الاشتراكية يجد أنها فى وضع قوى جدا.

ففى روسيا نشأت الحركة النقابية أيام ثورة سنة ١٩١٧، على أساس وجود النقابات العمالية، وعلى أساس أن العمال يمتلكون

المصانع. وقد سمحت الدولة بالحركة النقابية فى أول الأمر على أساس أن ذلك فى المصنع. ولكن الدولة وجدت أن جزء من العمال كانوا فى قيادة المصانع.

وفى سنة ١٩٢١ قررت الدولة أن تقوم النقابات بإدارة المصانع نيابة عن الدولة.

إن اللجان النقابية تتولى الآن فى الاتحاد السوفيتى مهام ضخمة جدا، وهناك لجنة تسمى «لجنة العمل والأجور»، على مستوى الاتحاد السوفيتى، تضع الأجور السنوية، وتشترك فى وضع خطة الأجور السنوية، بحيث يتوازن مجموع الأجور مع الأسعار، سواء بالنسبة للإنتاج أو الخدمات، بحيث تتساوى الأجور مع أسعار السلع الاستهلاكية، بما يضمن تحقيق فائض فى نهاية الأمر يستخدم فى التنمية الاقتصادية.

إن هذا الكلام الذى يقال، فى وضع النقابات أو الاتحاد الاشتراكى أو التنظيمات السياسية فى وضع الحزب الشيوعى. فالحقيقة أن وضع الحزب - بصفة عامة - يختلف، لأن له واجبا، وللنقابة واجب آخر. فإن الحزب قوة سياسية محركة، تحرك جميع أنحاء المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية عن طريق المنظمات.

أما فى الدول الاشتراكية بصفة خاصة، فتوجد التنظيمات الثلاثة الآتية:

١ - لجنة المصنع - وهى عبارة عن اللجنة النقابية. وهى تنتخب انتخاباً مباشراً من بين العاملين داخل المصنع.

٢ ـ لجنة الحزب ـ أو «خلية الحزب» ـ وهى موجودة لتنفيذ تعليمات اللجنة الاقتصادية للحزب .

٣ ـ الإدارة وفى الدول الاشتراكية يقتصر الأمر على مدير واحد مسئول عن المصنع.

ويتضح أن هناك تحديد لواجبات التنظيمات الثلاثة المشار إليها، فيما بين لجنة المصنع، وخلية الحزب، والإدارة.

فالعمل الرئيسى لخلية الحزب هو أن تقوم بالعمليات السياسية، إذ تأتى إليها تعليمات معينة، كزيادة الإنتاج، أو إثارة موضوع معين أو قضية معينة.. إلخ.

الفرق هناك أن اللجنة لا تباشر العمل بنفسها، ولكن الاتصال يتم عن طريق لجنة المصنع ـ أو كما قال البعض ـ : فإن الحزب هو القوة المحركة، أو البخار! والنقابة هى العجلة التى تنقل هذه الحركة إلى جميع العاملين فى الدولة الاشتراكية.

وفى الدول الاشتراكية عموماً ـ والاتحاد السوفيتى بوجه خاص ـ توجد الخلية للجنة المصنع والإدارة. وفى يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا نفس الشىء، ولكن على أساس أن التنظيمات هناك لها خطوط واضحة. فأسباب قوة النقابة هناك أنها تباشر تعليمات محددة، لأن جميع أعضائها ينتخبون عن طريق الحزب.

وهناك «قائمة» بجميع التعيينات الأساسية فى الدولة وللنقابات، لابد من إقرارها عن طريق الحزب.

إذن الكلام الذى يقال عن إلغاء النقابة، أو ضمها إلى الاتحاد الاشتراكى، كلام غير سليم! والمفروض أنه لابد من وجود تنظيم الاتحاد الاشتراكى داخل المصانع، والمزارع، والوحدات الجماهيرية.

فالنقابة لها دور محدد، ومجلس الإدارة له دور محدد أيضاً. أما الاتحاد الاشتراكى فواجبه القيام بالعمل السياسى، وليس من الضرورى أن يباشره بنفسه، ولكنه يمكن مباشرة هذا الدور بواسطة اللجنة النقابية.

إن للنقابة مهمة تختلف فى الدول الاشتراكية عن المهمة القائمة حاليا لدينا! فنظام العمل فى الدول الاشتراكية «بالإنتاج» أو «بالقطعة»، وهناك معدلات انتاج أو أنماط ، وعلى قدر ما يحقق العامل من نتائج يحصل على أجره.

وهناك خطة اقتصادية للمصنع، وميزانية شهرية، وهذه الميزانية يراجعها بنك من بنوك الدولة. وهذا البنك لديه صورة مطابقة لتلك الميزانية تماماً، فإن لم يكن المصنع قد حقق الأهداف المطلوبة منه فإن البنك يمتنع عن صرف أى مخصصات للمصنع! فواجب النقابة هو حث العمال على زيادة الانتاج، والوصول إلى معدلات مرضية فيه. كذلك فإن أى عمل يمكن أن تبلغه النقابة إلى العمال، مثل الشئون الاجتماعية والمستشفيات وغيرها. وذلك من ضمن الأسباب القوية التى يعمل كل تنظيم من التنظيمات الثلاثة على تحقيقها.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

فى الحقيقة نريد أن نخرج من المناقشة حول ما هو موجود فى الدول الاشتراكية أو الدول الشيوعية. والافتراض الأساسى: لماذا توجد النقابة؟ ورغم الأسس التى ذكرها الأخ أنور سلامة، والتى يتضح منها عدم الحاجة إلى الدفاع عن مصالح العمال! فهذا

الافتراض محل شك! لأن الملكية العامة لوسائل الانتاج تدار بواسطة أناس، وهؤلاء الناس عرضة للخطأ، وطالما يوجد هذا الاحتمال، إذن فإن هناك حاجة للدفاع عن المصالح العمالية بواسطة هيئة لا تشترك فى النهاية فى إصدار قرارات إدارية.

والدفاع عن المصالح العمالية ليس معناه أساساً أن هذه المصالح مضادة للدولة، أو تعمل ضد المجتمع فى عمومه، أو أنها ترغب فى تحقيق صالح خاص على حساب الصالح العام!

والذى مارس الإدارة منا، يجد أن كثيراً من الأشياء لا ينتبه إليها، رغم رغبته فى التنبيه إليها، وهى من المسائل والمصالح التى تمس جميع العاملين فى الإدارة. فهو يصدر قرارات معينة عيبها الأساسى أنها ليست فى صالح العاملين، لأن المهمة الأساسية الموكولة إليه هى الإنتاج. لذلك فإن الإنسان يتعرض إلى نوع من الخطأ، أو نوع من المجافاة لما يعتقده العاملون أنه من حقهم ويجب أن يدافعوا عنه.

فالمشكلة هى وجود ذلك الجهاز المستقل، الذى يمثل العاملين ديموقراطياً، والذى يكون له حق الدفاع عنهم، ويتخذ من الخطوات القانونية ما هو ضرورى من أجل الدفاع عن مصالح بعض الأفراد، مثل عملية الطرد التعسفى.

إذن من الذى يدافع عن العاملين فى مثل هذه الأشياء؟ إن هذا يقتضى وجود هذا الجهاز بأى اسم! وأنا لا أعتبر وجوده مشكلة، سواء كان نقابة أو غيرها.

ونحن عندما نتكلم عن جهاز يقوم بالدفاع عن العاملين، نفترض أساساً غياب الإدارة عن التمثيل فى هذا الجهاز، لأنها ـ أساساً ـ

صاحبة الحق فى إصدار هذا القرار. وهذا الجهاز ما هو إلا جهاز مستقل عنها، يمثل العاملين فى نواحى قانونية مختلفة قِبَل الإدارة.

وليس معنى ذلك أن يكون هذا الجهاز فى الدول الاشتراكية وفى الدول الرأسمالية واحد، إنما يختلف وجوده بالنسبة لكل منهما، حسب درجة وعيه، وثقافته السياسية، وارتباطه بالنشاط السياسى، ودرجة حزبيته. فوجوده فى الدول الاشتراكية ليس معناه أن يتخذ موقفاً مضاداً للمصلحة العامة! وقد تخطىء الإدارة، إنما على أساس درجة وعيها وتثقيفها السياسى والتزامها الحزبى، يمكن أن تعمل مع النقابة بيسر وسهولة.

وفى الحقيقة، بغض النظر عما هو موجود فى أية دولة اشتراكية أخرى، سواء كانت نقابة حقيقية أو لا، وتمارس مهمتها أو لا، فأعتقد أنه من الواجب وجود هذا الجهاز، الذى يتكلم ويدافع عن الناس فى عملهم اليومى أمام الإدارة التى لها السلطة المطلقة فى إصدار القرارات، ويقام هذا الجهاز بواسطة أفراد فى مناطق متعددة.

على سيد على شعير :

لاشك أنه يوجد خلاف بيننا وبين الدول الشيوعية! الخلاف الأول - بالنسبة لنا - أن جميع الأعضاء فى أى مصنع من المصانع هم فى نفس الوقت أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، إنما فى الاتحاد السوفيتى والدول الأخرى فإن عدداً قليلاً منهم أعضاء فى الحزب! والمشكلة التى عندنا هى أن كل العاملين فى أية مؤسسة من المؤسسات أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى وهم أيضاً أعضاء فى النقابة!

والخلاف الثانى، هو الديموقراطية. ففى هذه الدول لا توجد انتخابات حرة، ويقوم الحزب باختيار رئيس النقابة الذى يقوم بتنفيذ تعليمات الحزب. وهذا كان موجود فى قانون الاتحاد الاشتراكى، وهى أن التنظيمات الشعبية عبارة عن أجهزة تنفيذية للاتحاد الاشتراكى، ولا تدخل مع الإدارة.

ونجد مشاكل لا تتعارض مع الإدارة، وتتفق مع النقابة، وهى التى تقوم بالتنفيذ داخل المصنع. أما لجنة الحزب فلم تتدخل فى المشاكل، لأنها تعتبر جهاز رقابة على جميع الأجهزة الموجودة فى المصنع، وفى الوقت نفسه تقوم بالتنفيذ، وتجند لهذا الغرض داخل المصنع.

والفرق الثالث الذى بيننا وبينهم هو عملية الديموقراطية والالتزام! فعملية الالتزام التى تكون فى الانتخابات تجعل الناس لهم ولاء للقاعدة أكثر من المبادئ. ولذلك فإنها تعارض، لأنه بعد سنتين ستجرى الانتخاب مرة أخرى، وقد تنضم النقابات إلى الحزب. إنما توجد مشاكل!

وهذه تختلف فى حزب العمال البريطانى عن ما هو بالنسبة للدول الشيوعية! فإن الحزب الشيوعى هو الذى يقوم بتنفيذ سياستها عن طريق اللجنة النقابية أو عضو أو اثنين أو بهما معاً، ولكن لا توجد انتخابات.

وعلى كل فليست كل هذه الفروق هى الموجودة بيننا وبين الدول الشيوعية.

كمال الدين رفعت :

إن المفـروض فى النقـابة فى الدول الرأسـمـاليـة أنهـا تشكل استخلاص حقوق العمال من الطبقة الرأسمالية. وهذا هدفها الرئيسى، وليس هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

أما هدفها الأساسى فى المجتمع الاشتراكى، هو أن النقابة تمثل نشاطا اقتصاديا معينا، ويكون واجب النقابة فى هذه الحالة هو تدعيم هذا النشاط فى مجموعه. وغير هذا فإن لها واجبات أخرى، هى عملية الدفاع عن حقوق العمال، وليس استخلاص حقوق العمال - كما قال الدكتور إبراهيم سعد الدين.

عادة ما تكون النقابة هى أقدر التنظيمات على معرفة مطالب العمال، وتستطيع أن تعبر عنها بوضوح. وناحية أخرى، هى ناحية الرعاية الاجتماعية، من ناحية الإعانات والنواحى الصحية والسكن إلى آخره.

سوف يكون لها ناحية أخرى، وهى الديمقراطية، حيث أنها تعتبر النقابة كنقابة مدرسة لتعليم الديمقراطيةداخل النقابات العمالية، لأنه إذا كانت النقابة تجتمع للتدعيم الصناعى، فمثلا نقابة الغزل والنسيج، إذا كانت تجتمع وتناقش مشاكل الصناعة نفسها، وتبدى رأيها فيها باقتراحات معينة، ففى الواقع يكون فى هذا تدعيم لعملية الصناعة أكثر منه عملية صراع موجود.

هذا تقديرى. إن ذلك هو واجب النقابة فى الدول الاشتراكية.

أما إذا نظرنا إلى وضعنا الحالى فى وجود اللجان النقابية بالذات ولجان الاتحاد الاشتراكى، ففى تقديرى أن طريقة الانتخاب التى تمت لاختيار اللجان النقابية، نجدها قاصرة عن تمثيل جميع العاملين، لأن الذى يحصل أنه لم يشترك جميع العاملين فى انتخابات اللجنة النقابية داخل المصنع.

فمثلا شركة مثل شركة المحلة الكبرى، تضم ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف عامل، لا يشتركون جميعا فى عملية الانتخاب، إذ قد يشترك حوالى مائة أو مائة وخمسون عامل فى عملية الانتخابات!

وعلى هذا الأساس تعتبر اللجنة النقابية أنها تمثل هؤلاء العمال فقط الذين اشتركوا فى عملية الانتخاب! ولا تمثل كل العاملين داخل المؤسسة أو المصنع! بمعنى أنها لا تمثل المهندسين أو الفئات الأخرى. فهى تمثل طبقة من العمال بمفهومها القديم.

وفى الواقع، تعتبر لجنة الاتحاد الاشتراكى ممثلة لجميع العاملين أكثر مما تمثل العمال، لأن طريقة الانتخاب فيها تشمل كافة العاملين. ولهذا فتكون هى الأقدر على تمثيل العمال أو العاملين بالذات فى داخل المؤسسة. ولهذا يجب أن يتغير نظام الانتخاب للجنة النقابية، بحيث تكون عملية الانتخاب عملية إجبارية بالنسبة لكل العاملين فى كل مؤسسة، حتى نضمن أنها تمثل جميع العمال، وليست تمثل مجرد مائة منتخب أو مائة وخمسون منتخباً فى شركة مثل شركة المحلة الكبرى أو كفر الدوار، التى فيها أكثر من ٢٠ ألف عامل، ونعتبرها تمثل كل العاملين فى حين أنها تمثل فئة معينة.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن القول بأن تقود اللجنة النقابية الجهاز السياسى، لأن لها أهدافاً محدودة. ولا يمكن أن نلغى لجنة الاتحاد الاشتراكى ونبقى على النقابة، لأنها لا تمثل كل العاملين فعلا داخل المؤسسة. ويجب أن تسبق عملية الانتخاب عملية الإجبار فى تأديتها، وأن نضع مفهوما جديدا للنقابة العمالية، وهل ستكون للعمال فقط أو تكون لجميع العاملين فى الصناعة كلها.

وهذا يجعلنا نتطرق إلى النقابة العمالية والنقابة المهنية، وهل يكونا فى نقابة واحدة أولا؟

ولكن لا يمكن القول بأن اللجنة النقابية تمثل جميع العاملين، أو هى الجهاز السياسى الذى يجب أن يمثل فعلا المؤسسة الجماهيرية. أما فى الدول الشيوعية أو الاشتراكية فالذى يحدث أن اللجنة النقابية هى الجهاز السياسى، لأنها تمثل جميع العاملين داخل المؤسسة، وتكون لجنة الحزب من ضمن هذه اللجنة، بحيث لو فرضنا أن اللجنة تشكل من عشرة أعضاء، نجد أن خمسة منهم أعضاء فى الحزب، وهم الذين يمثلون الحزب داخل اللجنة، ويكون لهم تأثير فى اللجنة ويستطيعون توجيهها حسب تعليمات الحزب.

هذا تقديرى! وإن وضعنا الحالى يختلف عما هو موجود فى الدول الأخرى.

أنور سلامة:

إننى أشكر السادة الزملاء على إظهار هذه النقاط لتوضيح الحقائق. إن اللجنة النقابية الآن تمثل جميع العاملين، وحسب

الانتخابات التى تمت فى عام ١٩٦٤، نجد أن اللجنة النقابية تمثل جميع العاملين فى الوحدة الإنتاجية، حتى فى الحكومة بمعنى أن العمال والموظفين فى الحكومة قد اشتركوا فى عملية الانتخاب. وقد صدر قرار بذلك، باستثناء فئات الإدارة العليا (الوزير - وكيل الوزارة - المدير العام - رئيس مجلس الإدارة - أعضاء مجلس الإدارة - مديرو الأقسام فى الأقسام الإدارية) أى جنبت الإدارة النزول فى الانتخابات النقابية.

وقد حصل شيء بالنسبة للاتحاد الاشتراكى سوف أتكلم عنه، وكان يمكن أن يؤثر على الإنتاج، حيث أن الإدارة العليا عندما تنزل فى الانتخابات، فالذى ينجح، ينجح، ومن لا ينجح يقول: إنه أراد العمل. هذا ردى على أن اللجنة النقابية لا تمثل جميع العاملين.

أما بالنسبة لالتزام العضوية، فمنذ عام ١٩٦٤ أصبح التصويت إجباريا طالما أن العامل عضو فى النقابة، وإذا لم يمارس حقه الانتخابى يدفع غرامة قدرها جنيه واحد، ولو أن هذا الجزاء لم يستعمل، إلا أنه قد ورد فى القانون فى عام ١٩٦٤!

وبهذا نجد أن عمال شركة المحلة الكبرى، الذين يبلغ عددهم ٢٢ ألف عامل، لا يشترك فى عملية الانتخاب أقل من ٢١ ألف عامل! وفى الحقيقة تبلغ نسبة الذين يؤدون حقهم الانتخابى فى الانتخابات النقابية نسبة كبيرة جدا.

أما بالنسبة لمهمة النقابة، كما قال الأخ كمال الدين رفعت من أنها للتدعيم الاقتصادى، فهذه مهمة دولة وتنظيم سياسى، وإن عملية رعاية العمال. مهمة تنظيم سياسى. ولا نستطيع أن نحدد

اختصاصات تنظيم سياسى ونبعده عن مشاكل الجماهير، ولا التنظيم النقابى ونبعده عن السياسة.

وبالنسبة للتوعية، فإن حملة التوعية التى نقوم بها، لا يمكن أن نقصرها على النقابة أو على الاتحاد الاشتراكى فقط، لأن من انتخب فقد انتخب، إنما كفاءة الجهاز الذى يحمى ويتقدم باسم العمال، يتقدم باسمهم.

ويوجد جهاز سياسى، إنما لا نستطيع أن نفرض شيئاً، لأنه ليس من طبيعة نظامنا عملية الفرض. إذا فرضنا سوف نرتاح، لأنهم سيأخذون توجيهاتهم وكل بيان من الجهاز السياسى. وفى هذه الحالة لا يوجد تضارب فى الاختصاصات، وإذا وجد التضارب فسوف يكونوا مسئولين أمام حزب سياسى.

والذى قام بزيارة دولة شيوعية يرى هذا النظام، أما بالنسبة لنا فإن النظام عندنا يختلف عما هو موجود بهذه الدول، حيث توجد عندنا انتخابات حرة تتم بإرادة العمال.

وللأسف تجرى انتخابات هذا العام ينجح فيها أنور سلامة، وبعد شهر تجرى الانتخابات مرة أخرى ينجح فيها الأخ على سيد على شعير. وحتى لا نعمل على وجود هذه الهزات، فالنقابة موجودة، والاتحاد الاشتراكى موجود، ويكونا جهازا واحدا، وبهذا نوفر خطوة.

ونفكر: هل نبيح العضوية؟ والاعتراضات التى قيلت تدعونا إلى وضع الحلول. فهل من الأفضل أن يكون الجميع أعضاء، أو يمكن أن يكون الواحد عضوا، ولكن ليس له حق الترشيح للقيادة؟ كل هذه

تفاصيل قليلة الأهمية يمكن حلها. ولكن لا ننصرف عن طريقة وجود الحل الأمثل للعملية.

طلعت خيرى:

إن الاختلاف الذى بيننا وبين الدول الشيوعية هو وجود الحزب فى هذه الدول، وهو الذى يسيطر على جميع التنظيمات الأخرى، مثل التنظييمات العمالية، وتنظيمات الشباب، والتى تنبثق جميعها عنه، ويتم التنسيق بواسطة الحزب.

وعندما قمنا بزيارة يوغوسلافيا، وزرنا أحد المصانع الموجودة هناك، وجدنا أنهم يعرفون طريقة التوفيق بين كل هذه العمليات. ويوجد فى يوغسوفيلا الاتحاد الاشتراكى، وفى نفس الوقت يوجد الحزب، إنما لا توجد فى المصنع لجنة للاتحاد الاشتراكى، ولكن يوجد الحزب، وتوجد فى جميع المنظمات الجماهيرية لجنة الحزب، كما توجد أيضا فى تنظيمات الشباب والتنظيم النسائى والمحاربين القدماء.. ويكون من هذه اللجان مندوبون من كل لجنة تنضم إلى مجلس الإدارة، أو تعقد اجتماعات مشتركة بينهم، لوضع الخطوط العامة بالنسبة لسياسة المصنع. وتحدد اختصاصات كل لجنة من هذه اللجان بواسطة هؤلاء المندوبين لتحقيق هذه القرارات كل فى اللجنة الخاصة به.

وبهذا استطاعوا أن يجمعوهم، ولا يوجد صراع بينهم، حيث يجتمعون مع بعضهم، ويقررون سياسة كاملة. وعمل مجلس الإدارة هو العمل التنفيذى، إنما يجتمعون على هيئة مجلس كبير، لحل المشاكل الموجودة بين اللجان المختلفة.

ولكن الأساس فى هذا التنظيم هو الحزب، الذى يسيطر عن طريق لجنة الترشيح التى تتحقق من تاريخ حياة الشخص. ولو أن من يتقدم للترشيح يتقدم، لكن لجنة الترشيح هى التى تقرر بقاء هذا واستبعاد ذلك، حتى تضمن وجود الأشخاص الذين هم فى الحزب، والذى يطمئنون عليهم فى تكوين الكادر السياسى. ولابد من وجود الاتحاد الاشتراكى كلجنة سياسية.

أنور السادات:

لقد رأينا هذه الصورة فى تشكوسلوفاكيا، عندما زرنا هذه الدولة. فالمرافق الذى رافقنا عند زيارة أحد المصانع، هو رئيس اللجنة القومية، وهو عندنا يمثل المحافظ أو رئيس المدينة، وهو من الحزب. وعندما ذهبنا إلى المصنع رافقنا رئيس اللجنة القومية، ومندوب اللجنة النقابية داخل المصنع، ومندوب الحزب داخل المصنع، ومندوب الشباب داخل المصنع، ومدير المصنع، كى يردوا على أسئلتنا.

وعندما كنا نوجه أى سؤال، فلا يرد أحد إلا إذا طلب رئيس اللجنة القومية من المسئول أن يرد، وهو يطلب من مندوب النقابة أن يرد إذا كان السؤال يتعلق بالنقابة، أو يطلب من مندوب الحزب الرد إذا كان السؤال خاص بالحزب، وإذ كان السؤال خاص بالتشغيل داخل المصنع، فيطلب من مدير المصنع الرد. وقد سألنا عن اختصاصات مدير المصنع، فكانت الإجابة أن اختصاصه اقتصادى بحت، وليس له دخل بأية عمليات أخرى غير تنفيذ البرنامج.

وقد اتضح لنا أن مندوب النقابة لا يرد على أى سؤال إلا إذا طلب منه ذلك رئيس اللجنة القومية. ثم إن عمل النقابة فى المصنع هو تنشيط الإنتاج، وليس لها أى عمل سياسى داخله! وعملها أيضا تنظيم الإجازات والراحات، ومكافأة العامل المجد، حيث قد أعطى للنقابة صندوق، وبحيث لو زاد الإنتاج عن حد معين تصرف أرباح للعاملين من هذا الصندوق.

أما عملية الثقافة السياسية والوعى السياسى، فهذه من اختصاص الحزب. والحزب هو كل شىء.

وقد سألنا سؤالا فيما لو فرض ووجد خلاف بين مدير المصنع - وهو مدير تجارى - وبين عضو النقابة، فمن يقوم بحل هذا الخلاف؟ فقيل إنه يحل هذا الخلاف عن طريق رئيس اللجنة القومية! - أى أن الحزب هو المسئول.

ثم إن لجنة الترشيح الموجودة هى التى تقوم بتنفيذ كل شىء، والحزب موجود أيضا، وهو الذى يقوم بتنفيذ كل شىء.

جمال عبدالناصر:

لى تعليق على هذا الكلام! إنكم تقارنون بيننا وبين الدول الشيوعية! والحقيقة أنه يوجد خلاف كبير جدا بيننا وبين الدول الشيوعية، فمجتمعنا مجتمع مفتوح. ونحن لدينا مشكلة. إننا نريد إظهار القيادات الجديدة، لأنه لا يوجد لدينا الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم فى كل مكان.

وطبيعى أن هذا هو الذى يجعلنا نشعر اليوم بالحيرة! وكما يقول أنور سلامة: إذا أجريت انتخابات اليوم فقد ينجح فيها أنور سلامة، وإذا أجريت انتخابات أخرى بعد شهر سينجح شخص آخر! فالعملية غير مستقرة، بل إنها وصلت إلى حالات غريبة جدا!

فقد تتبعت المعركة الانتخابية التى حدثت فى دمنهور، واطلعت على المنشورات التى وزعت، وكلها شتم وسب وعمليات استعداء! وهذه عملية لا يمكن أن يتصورها أحد! بل إنها لم تكن تحدث حتى فى انتخابات ما قبل الثورة! والمرشحان المتنافسان سارا بأسلوب غريب جدا.. أسلوب لا يمكن للإنسان أن يتصوره! فقد قرأت زجلا وزعه أحد المرشحين، وفيه سب للأم والأهل!

والحقيقة أن العملية تركت حرة ليقول كل واحد منهما ما يشاء، و«ليجرح» الآخر كما يشاء! وقد «جرح» الاثنان بعضهما البعض الآخر «تجريحا» لا أول له ولا آخر!

وقد كنت مندهشا لذلك! فهل هذه هى الصورة التى نريدها؟ هل هذه هى الصورة التى بناء عليها يمكن أن نقول: إننا فعلنا شيئا بعد مرور ١٣ عاما على الثورة؟

والحقيقة أنه يوجد أحد طريقين: فإما أن تكون العملية «ممسوكة» ومنظمة! وإما أن تترك حرة، فيحدث فيها مثل هذا الذى حدث فى دمنهور! والذى يحدث - قطعا - فى انتخابات النقابات!

وقد حدثت فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى أمور لا أول لها ولا آخر، بل حصلت أيضا اضطهادات بالنسبة للإدارة التى لم تنجح فى

الانتخابات، وقد حدث سب وتشهير في كل العمليات! ويبدو لي أن هذه هي المشكلة الأساسية الموجودة!

ونحن عندما نقول: إن الدول الشيوعية يوجد بها «كذا»، ننسى أن لجنة الحزب في الدول الشيوعية تراقب النقابة والإدارة وكل التنظيمات الأخرى، وتعطي تقارير يومية، بحيث يتم تغيير الإدارة إذا حدث فيها خلل، وبحيث يحل مجلس النقابة، أو يسقط عضو البرلمان إذا حدث من أي منهما انحراف. وبذلك فإن كل شخص يشعر بأن مصيره وحياته وعمله ومستقبله مرتبط بالحزب.

ونحن لا يوجد عندنا مثل هذا الوضع! فلا أحد يشعر بأن مصيره أو حياته أو عمله أو مستقبله مرتبط بالاتحاد الاشتراكي!

ولجنة الاتحاد الاشتراكي لا تهمها أبدا قيادات الاتحاد الاشتراكي كما يهمها إرضاء القواعد العمالية التي انتخبتها! والدليل على هذا أن أعضاء مجلس الإدارة في كفر الدوار وافقوا على التقييم، ثم قالوا للعمال: إنهم لم يوافقوا عليه! وقدموا استقالاتهم عندما وجدوا أن لجنة الاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية «تزايد» عليهم. إذ كيف تجري «المزايدة» عليهم في موضوع أقروه؟ ولذلك أخبروا العمال أنهم لم يقروا هذا الموضوع، بل وتقدموا باستقالاتهم من مجلس الإدارة!

وهذا هو موضوع الالتزام والربط! فإذا كان هناك التزام وربط وتخطيط للعملية، لن تحدث مشاكل، سواء كان الموجود هو اللجنة النقابية أو لجنة الاتحاد الاشتراكي أو مجلس الإدارة، أما ترك العملية مفتوحة بهذا الشكل، فإنه يؤدي إلى حدوث المشاكل! فإذا فرضنا أننا

سنسميها نقابة الاتحاد الاشتراكى، بحيث يجرى انتخاب واحد لاختيار أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى والنقابة، فما الذى سيتغير؟

أنور سلامة:

سنكون قد اختصرنا خطوة.

جمال عبدالناصر:

ولكننا لم نفعل شيئا! وبدلا من أن تكون هناك مجموعتان تقومان «بالتشويش»، ستكون هناك مجموعة واحدة! أما إذا كانت المجموعة ملتزمة، فلن يحدث هذا، سواء كانت هناك مجموعتان أو مجموعة واحدة!

قد يكون عدم الالتزام مع وجود مجموعة واحدة أخف منه مع وجود مجموعتين، لأنهما ستتنافسان، ولكن ليست هذه هى المشكلة الأساسية، لأن المشاكل التى ستحدث من المجموعة الواحدة هى نفس المشاكل التى ستحدث من المجموعتين، إذ أنه ستحدث «مزايدة» على مجلس الإدارة! والعملية أساسا هى عملية الالتزام والنظام.

ورأيى أن الموضوع أوسع من أن نقارن أنفسنا بالدول الشيوعية، لأننا لا نسير بنفس النظام. ونحن نريد نظاما يتمشى مع طبيعتنا، ومع الطريقة التى نسير بها.

ثم إن العملية هناك عملية «تعيين» سواء فى النقابة أو البرلمان.. وكونهم يطرحون العملية للاستفتاء بحيث يستبدل المرشح الذى

لايوافق عليه، فإن ذلك لا يقارن بالعملية الموجودة عندنا. فلو كنا نحن الذين نرشح الأشخاص، فإن كل شخص يعرف أنه إذا حصل منه سب أو أى شىء فلن يرشح بعد ذلك أبدا! ولكن طالما أن العملية مفتوحة، والحرية مطلقة بهذا الشكل فلابد أن تكون هناك مشاكل.

إننا قد نرشح أناسا من الكادر السياسى، فيسقطوا فى الانتخابات، لأنهم سيلتزمون معنا، ولن يستجيبوا لمطالب الناس، وذلك فى الوقت الذى ينجح فيه شخص تافه؛ لأنه سيقوم بعملية «تشويش» و«يزايد» على الآخرين.

بل إن التزام مرشح الكادر السياسى بنا «سيحرقه»، طالما أنه لا يوجد شعور بالمسئولية! وهذا موضوع لا يمكن أن نحققه، لأن الكلام قد يستثير الناس.

هناك فرق واضح بين النظام الذى نسير عليه وبين نظام الدول الشيوعية . ففى الدول الشيوعية يقوم الاتحاد العام للعمال، أو الاتحاد المركزى، بمسئوليات وزارة العمل الموجودة عندنا، إذ لا توجد هناك وزارة للعمل،

والمجتمع هناك مسيطر عليه كله، والمجتمع عندنا يسير بدون سيطرة، والدليل على ذلك هو الانتخابات التى جرت أخيرا فى كل الدوائر.

وحتى الاتحاد الاشتراكى لم يبذل أى جهد، ولم يعط انتباها للمرشحين، على أساس أنه لكل واحد أن يرشح نفسه إذا شاء! وطبيعى أن هذا يقودنا إلى التساؤل عما إذا كان هذا النظام المفتوح ينفع أو لا؟ وإذا كان لا ينفع، فما هو البديل؟ إن المشكلة ليست سهلة.

أما بالنسبة ليوغوسلافيا، فيوجد هناك اتحاد الشيوعيين، واتحاد الاشتراكيين. واتحاد الشيوعيين يضم عددا محدودا يقرب من المليون، أما اتحاد الاشتراكيين فهو يضم كل المواطنين. وهم بهذا يعتقدون أنهم يحلون مشكلة انعزال الحزب عن الناس.

واتحاد الاشتراكيين هناك، يضم كل النقابة، فالنقابة هى المنضمة للاتحاد وليس أفرادها. ومعنى هذا أن اللجنة النقابية هى لجنة اتحاد الاشتراكيين! وبهذا حلت المشكلة هناك.

وقد يكون ـ كحل مرحلى للتجربة ـ أن نجرى انتخابات للجنة واحدة، تكون هى لجنة النقابة ولجنة الاتحاد الاشتراكى فى نفس الوقت. وقد يكون من الأسلم أيضا أن ينتخب من هذه اللجنة الأعضاء الأربعة الذين يشتركون فى مجلس الإدارة.

فلنجرب هذا، ثم بعد ذلك نقوم بعملية «الكادر السياسى»

وإذا لم تنفع هذه الطريقة فلابد أن ننتقل إلى عملية الالتزام وعملية الترشيح.

على سيد على شعير:

لو أخذنا بهذا المبدأ، فإن كل ما أرجوه هو ألا تدخل الإدارة العليا فى هذه اللجنة! ونحن لدينا لجان تمثل هذا الوضع فعلا، فلجنة الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابية والأعضاء المنتخبون فى مجلس الإدارة كلهم من لجنة العشرين. ورئيس مجلس الإدارة هو أمين سر لجنة الاتحاد الاشتراكى. وعضو مجلس الإدارة المنتدب هو الأمين المساعد.

وقد كانت هذه اللجنة مثالية، وكان أمين السر والأمين المساعد من أعز الأصدقاء، ولكنهما اختلفا على الاختصاصات ، فقام الأمين المساعد بعقد مؤتمرات للتوعية فى المصنع، وكل هذه المؤتمرات كانت ضد رئيس مجلس الإدارة!

وقد حدث اعتصام فى المصنع، وإضراب عن الطعام. وقد مكثت فى هذا المصنع ١٦ ساعة، ولكن العمل به لم ينتظم إلا بالتهديد. وهذا المثل موجود فى بعض المصانع فى مصر!

والحقيقة أن المشاكل كثيرة. فالعمال يطالبون لجنة الاتحاد الاشتراكى بأن تتخذ قرارا بمنح «سلفيات» للعمال. وتوافق اللجنة، ومن بينها رئيس مجلس الإدارة الذى يعتبر أمين سر اللجنة. ولكنه يرفض منح «السلفيات» باعتباره رئيسا لمجلس الإدارة. ولذلك يهتف العمال بسقوط أمين سر اللجنة.

فالذى أرجوه أن الإدارة العليا فى المصنع، أو مجلس الإدارة على الأقل، لا يكون لأعضائه حق الترشيح لهذه اللجنة. وهذا لحماية الإنتاج ولحمايتهم هم أيضا.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

إذا كانت اللجنة النقابية تنتخب فقط من العاملين دون الإدارة، فيمكن أن تكون لجنة الاتحاد الاشتراكى من الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين فى مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة النقابية، وذلك حتى لا تكون هناك فئة معزولة داخل المصنع ومحرومة من عضوية لجنة الاتحاد الاشتراكى. وفى هذه الحالة لا تكون المناصب الرئيسية للأعضاء المعينين وإنما تكون للأعضاء المنتخبين.

جمال عبدالناصر:

فى هذه الحالة سيكون رئيس مجلس الإدارة عضوا فى اللجنة، رئيس اللجنة سيكون عاملا عنده!!

أنور سلامة:

إن ماقاله السيد الرئيس بأن نجرب مرحليا، وننتخب الأعضاء الأربعة فى مجلس الإدارة من بين أعضاء لجنة العشرين، يحل مشاكل كثيرة جدا، خصوصا إذا ما «جنبنا» الإدارة العليا! لأن لجنة الاتحاد الاشتراكى والنقابة سيقوم كل منهما بدور الرقيب. أما الإدارة، فلا نستطيع أن نجعلها رقيبة على نفسها!

فلنجرب ذلك مرحليا، وأنا متأكد أن التجربة ستؤدى إلى نتيجة إن شاء الله.

شعراوى جمعة:

إن الخلاف بين هذه الجهات الثلاث خلاف شخصى وليس خلافا على العمل! فإذا كان الاختصاص محددا لكل هذه الجهات بأنه زيادة الإنتاج ، فإنه يمكن أن تتضافر جهود الجميع لتحقيق زيادة الانتاج.

ولكن العملية كلها مزايدات واختلافات شخصية! فهل نعدل النظام لكى نمكن فئة من أن تسيطر وتحقق مطالبها الشخصية؟ إذا كان الخلاف على مبادئ، فإنه يمكن أن يعدل النظام، ولكنه ليس خلافا على مبادئ، وإنما هو خلاف على من الذى يسيطر: هل هى النقابة أو لجنة العشرين أو أعضاء مجلس الإدارة؟

إذن، طالما أن الخلاف ليس خلافا على مبادئ، فلا داعى للتعديل! والمفروض أن نجعل هؤلاء الناس ملتزمين، ومن ينحرف منهم يتخذ معه إجراء، وإذا حدث خلاف بين اللجنة النقابية ولجنة العشرين ولم يتفقا، تحل اللجنتين! ويكون هذا مثلا واضحا لكل الناس حتى يلتزموا ويتجهوا اتجاها سليما.

ولكن لا يوجد الآن التزام ولا وعى! بل إن انتخابات النقابات تتم على أساس العصبيات! فأبناء محافظة سوهاج المقيمون فى السويس لا يعطون أصواتهم لمرشح من بين أبناء محافظة قنا مثلا! وقد يرشح شخص لا يجيد القراءة والكتابة، ويفرض إتاوات على العمال، ولا يقيم فى دائرة المحافظة، ولكن أبناء بلده يتعصبون له ويعطونه أصواتهم!

فالانتخابات لا تتم على أساس أشخاص، وإنما على أساس عصبيات! وذلك لأنه ينقصنا الوعى السياسى والالتزام. ومن الأفضل أن نأخذ فرصة لمدة سنة نقوم فيها بحملة سياسية لنفهم كل واحد من هؤلاء بواجباته، ولكنا تركنا العملية، وكل شخص يختلف مع الآخر فلا نحل هذا الخلاف.

وكلنا نقدم أبحاثا واختصاصات، ولكن إذا عقد اجتماع شهرى بين أعضاء لجنة العشرين واللجنة النقابية فمن الممكن أن يتفاهموا ويتعاونوا، ولكنهم لا يفعلون، وإنما كل منهم يحاول أن يجذب القاعدة. وإذا قررنا أن تكون هناك لجنة واحدة، فإن الأشخاص سيكونون هم نفس الأشخاص!

جمال عبدالناصر:

لو كانت هناك قيادات فى المصنع، وحيث أن القاعدة واحدة، فإن الوضع الطبيعى أن يكون الأعضاء المنتخبون للجنة النقابية هم فى الغالب نفس الأعضاء الذين ينتخبون للجنة العشرين، أى أننا إذا أجرينا انتخابين، وليس انتخابا واحدا، فإن أعضاء اللجنة النقابية هم الذين سينتخبون فى لجنة الاتحاد الاشتراكى أيضاً.

شعراوى جمعة:

هذا إذا كان الانتخاب على أساس كفاءة الشخص.

جمال عبدالناصر:

كلا!. وإنما إذا كانت هناك قيادات فى المصنع بحيث تنتخب الناس على أساس هذه القيادات! ولكنك اليوم إذا أجريت انتخابا للجنة النقابية، ثم أجريت انتخابا آخر بعد شهر لأعضاء لجنة العشرين، فقد لا ينجح فى هذا الانتخاب الأخير الأعضاء الذين نجحوا فى انتخاب اللجنة النقابية، لأنه قد يحصل «تشنيع» عليهم!

شعراوى جمعة:

هناك أكثر من قوة متوازنة تدير العمل! فلو جمعنا هذه القوى فى لجنة واحدة، سيحدث تركيز من العمال على هذه اللجنة، فيحطمون أفرادها بدلا من أن يكون التركيز على اللجنة النقابية أو على لجنة العشرين، طالما أنه لا يوجد التزام وارتباط سياسى! فلابد من توعية الناس بما نريده منهم ومايريدونه منا.

أما إذا جمعنا كل الناس فى لجنة واحدة دون أن يكون هناك أناس ملتزمون فكأننا نعطى السيطرة لهؤلاء الناس! وتجميع القوى الموجودة فى المصنع فى لجنة واحدة قد يؤدى بها إلى أن تجذب المصنع يمينا أو يسارا ! بينما يؤدى عدم تجميعها إلى وجود توازن فيما بينها!

حسين الشافعى:

إذا كان إجراء انتخابات النقابة سيتم مع انتخابات لجنة العشرين مع اختيار الأربعة المنتخبين فى مجلس الإدارة من بين أعضاء لجنة العشرين، فإننى أخشى أن يحدث بعد ذلك تركيز على الإدارة، على أساس أنها فى وضع متميز. فتحدث مهاجمة للإدارة كلها.

إن مناقشتنا كلها منصبة على النقابة ولجنة العشرين، ولكن هناك مشكلة أخرى بالنسبة للأربعة المنتخبين لمجلس الإدارة، فحتى عندما ينتخبون من بين أعضاء لجنة العشرين، لن يتوقف الأعضاء الباقون فى هذه اللجنة عن مهاجمة الإدارة ومهاجمة هؤلاء الأربعة المنتخبين حتى يحلوا محلهم، إلا إذا وجد الكادر ووجد الارتباط.

المشير عبدالحكيم عامر:

إن المفتاح الوحيد للموضوع هو الترشيح! فنحن لا نسير على النظام الرأسمالى أو الشيوعى، وإنما بين النظامين! وهذا غير ممكن. ولذلك فإن المفتاح الوحيد هو الترشيح. ومهما فعلنا فإن نفس الصراع سيحدث، لأنه صراع بشرى. كما أن الالتزام أيضا سيكون للقاعدة العمالية. وأى حل آخر نطبقه سنضطر إلى تغييره. وقد يكون من

الأفضل أن ننتظر حتى نجد حلا جذريا يحسم أكثر من الحلول الكثيرة التى يخشى أن تفشل.

على سيد على شعير:

لقد وضعنا تخطيطا لمحاولة سنقوم بها فى الأيام القادمة بالاتفاق مع السادة الوزراء. والمحاولة هى أن نعقد مؤتمرات للإنتاج فى كل مصنع، نجمع فيه أعضاء اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الإدارة المعينين والمنتخبين.. ومسئوليتهم فى هذه المؤتمرات هى مناقشة خطة عام ٦٥ / ١٩٦٦، ومشاكل الإنتاج. وذلك لأن الميثاق يقول: إن اللجنة النقابية مهمتها رفع الكفاة الإنتاجية، وإن لجنة الاتحاد الاشتراكى مهمتها أيضا رفع الكفاية الإنتاجية. فكيف تؤدى كل منها مهمتها بينما لم يحاول أحد أن يشرك هؤلاء ولا هؤلاء؟

إننا نقول: إن هؤلاء الناس مسئولون، ثم إذا تكلم أحدهم مع رئيس مجلس الإدارة عن الإنتاج، فإن الأخير يرد عليه بأن هذا ليس من اختصاصه.

إننا إذا استطعنا أن نجمعهم على عمل واحد نركز عليه، فإن ذلك قد يكون علاجا يصلح للمرحلة القادمة - خصوصا فى ظل الظروف التى نمر بها.

ونحن فى هذه المحاولة - سنجمعهم فى جميع المصانع، فى شكل مؤتمرات لها جدول أعمال معين. وقد وعدتهم فى محافظة السويس - من تلقاء نفسى - بأن الذى ينجح فى هذه العملية سنضمه إلى

الجهاز السياسى، مكافأة وتشجيعا له على المجهود الذى يبذله فى الفترة القادمة.

الدكتور عبدالسلام بدوى:

إن بعض الأعضاء يرشحون أنفسهم على أساس تحقيق مطالب العمال وزيادة الأجور أو زيادة الرفاهية أو الخدمات الاجتماعية. وهذه الأشياء مفروض أن تكون مقررة فى الخطة. وبالتالى يكون الترشيح للجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى داخل المصنع على أساس الالتزام بتحقيق أهداف الخطة، وتكون هناك خطة يلتزم بمقتضاها المصنع بتحقيق وحدات كمية، ولابد أن يؤدى كل عامل قدرا معينا من الإنتاج فى خلال فترة زمنية معينة.. يوم .. أو شهر. أو سنة.

فإذا كانت العمليات محددة بقدر كبير من التفصيل، بالنسبة لمعايير الأداء والعمل، فإن المنافسة، أو الترشيح فى كل نقابة داخل المصنع، يكون على أساس أنهم ملتزمون بتحقيق أرقام أكبر فى الإنتاجية والأداء، ويقيم عملهم فى نهاية السنة.

وفيما يتعلق بموضوع إدماج النقابة، فالحقيقة أن النقابة لازال لها دور كبير. فإذا كان الاتحاد منظما بشكل أكبر داخل الوحدات الإنتاجية، فإن النقابة تلتزم أمام الاتحاد بتحقيق المعايير التى يلتزم بها فى أول العام. وبذلك تشترك النقابة مع الاتحاد الاشتراكى فى العملية الإنتاجية، وتعتبر ملتزمة بالأرقام المحددة، ومسئولة عن تحقيق أهدافها فى نهاية كل فترة زمنية معينة.

والنقابة تؤدى دورا كبيرا فى المنافسة بين العمال فى الإنتاج، واكتشاف أى خلل فى العملية! وبعض المصانع تعمل لمدة ساعة زيادة، وبذلك يمكن أن تقوم النقابة بدور كبير فى تحقيق المنافسة بين العمال، والالتزام بتحقيق أهداف الخطة، والوصول إلى مقاييس أعلى فى الكفاية الإنتاجية.

والاتحاد الاشتراكى يمكن أن يراقب العملية كلها.. يراقب عمل الإدارة، ويراقب عمل النقابة! وكل هؤلاء لابد أن يكونوا مرتبطين بالاتحاد الاشتراكى.

فإذا أدمجنا الإدارة أو النقابة فى الاتحاد الاشتراكى، فإن الأجهزة الثلاثة تجمع فى جهاز واحد، ويكون من الصعب مساءلة النقابة أو الإدارة عن عمليات التنفيذ. فى حين أنه يجب أن يقوم الاتحاد الاشتراكى بالتوجيه، وتتولى النقابة التنفيذ دون تدخل من الاتحاد الاشتراكى ، الذى يراقب ويبلغ عن أى انحراف أو خلل داخل المصنع. فمهمته الأساسية هى التبليغ عن أية انحرافات، والتأكد من أن كلا من اللجنة النقابية ومجلس الإدارة يؤدى الأعمال التى التزم بها قبل الدولة والمؤسسة أو قبل العمال، عن تنفيذ أهداف الخطة.

ولذلك فإنى أرى الإبقاء على التنظيمات الثلاثة، بحيث يكون لكل تنظيم كيان معين. ولكن يجب أن تكون هناك التزامات محددة، واختصاصات واضحة لكل منها.

إن العملية التى تجعلنا نجذب الناس الصالحين هى عملية الترشيح. فإذا نفذناها بصورة أو بأخرى، لا يأتى إلا أناس ملتزمون

بالأهداف التى حددتها الخطة فى بداية كل عمل إنتاجى. وإذا حدث فى نهاية العام أى خلل، بحيث لم تنفذ اللجنة النقابية أهداف الخطة فإنها تسأل عن ذلك.

ولابد أن نجعل انتخابات مجالس الإدارة دورية كل سنة، فينتخب الناس المرتبطون بتحقيق الأهداف، وليس المرتبطون بتحقيق المطالب الاقتصادية للعمال. لأن الأجور أو المعدلات أو منح المزيد من المطالب الاقتصادية للعمال - كل هذه الأشياء لابد أن تقرر سلفا بواسطة الأجهزة المركزية فى الدولة، ولا تترك لمساومات فردية داخل المصنع.

زكريا محيى الدين:

إننى أرى أنه إذا كان النظام المطلوب يؤدى إلى زيادة الإنتاج، فلا بأس فى ذلك. ولكننى لازلت أشك فى أن هذا النظام يؤدى إلى زيادة الإنتاج مع كفاية السلع المنتجة.

ومن الطبيعى أن هناك عدة اقتراحات بحثت، وفى تقديرى أن الاقتراح الذى عرضه السيد الرئيس يؤدى إلى حل للمشكلة.

ولكن لدى ملاحظة صغيرة أبديها، خاصة بالفرق بين انضمام النقابة بصفة جماعية إلى الاتحاد الاشتراكى، أو اعتبار لجنة النقابة هى لجنة الاتحاد الاشتراكى فى نفس الوقت. والاعتراض - فى الحقيقة - شكلى بحت، لأن القاعدة فى الاثنين واحدة، ولكن فى الواقع أنها ليست واحدة. إذ يوجد بعض الأعضاء فى الاتحاد

الاشتراكى يدفعون اشتراكات، بينما يوجد بعض أعضاء فى النقابة لا يدفعون اشتراكات.

النقطة الثانية، تتعلق بازدواج الإشراف فى الاتحاد الاشتراكى. إذ أن هناك رئاسات مختلفة، بمعنى أنه عند وجود لجنة منحرفة فإن هذه اللجنة تحل، أما إذا كانت هناك نقابة فإن انحرافها وحلها بناء على ذلك، يعتبر اعتداء على الحرية النقابية فى هذه النقابة! وحل هذا الإشكال يمكن الوصول إليه إذا اعتبرنا ذلك انضماما جماعيا للاتحاد الاشتراكى، لأننا سنواجه بنفس القانون.

فى تقديرى أن الذى يغطى هذه الثغرة الموجودة هو لجنة صغيرة تسمى «لجنة الكادر». وهذه اللجنة تعين، ويمكن الاعتماد عليها فى توجيه العملية.

كمال الدين رفعت:

إننى أوافق على الرأى الذى أبداه السيد زكريا محيى الدين بالنسبة لدمج اللجنتين، ويجب أن يشترك جميع العاملين فى الانتخابات، وبعد ذلك ننتقى الأفراد الذين يمثلون الجهاز السياسى فى داخل المصنع، وبذلك نضمن أن هذه اللجنة الصغيرة تمثل الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابية. وفى تقديرى أن وجود هذه اللجنة المنتخبة من كل العاملين داخل المصنع، هى اللجنة التى يمكن أن تقوم بعمل *اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى، وذلك لا* يمنع من انتقاء بعض الأفراد الذين يمثلون الجهاز السياسى داخل المؤسسة.

أما بالنسبة لموضوع مجلس الإدارة وانتخاباته، فإننى أرى أن هذه العملية بعيدة كل البعد عن هذا الموضوع، إلا إذا اعتبرنا أن انتخابات مجلس الإدارة ليست مجرد تمثيل بعض العاملين فيه بقدر ما هى إتاحة الفرصة للعاملين لكى يساهموا فى عملية التخطيط داخل هذه المؤسسة.

لذلك، فإننى أرى أن انتخابات مجلس الإدارة تنفصل كلية عن عملية اللجنة الموجودة، ولا يجوز أن تنتخب لجنة العشرين أربعة أعضاء يمثلون فى مجلس الإدارة، لأن ذلك، علاوة على أنه يفتت اللجنة، فإن العشرين لن يجتمعوا مرة أخرى.

جمال عبدالناصر:

إن هذه الانتخابات ستتم داخل لجنة العشرين، أى أن العشرين هم الذين سينتخبون الأربعة من بينهم.

كمال الدين رفعت:

إننى أخشى حدوث نوع من التفكك فى لجنة العشرين!

جمال عبدالناصر:

ليس معنى ذلك أن العشرين جميعا سينزلون الإنتحابات، ولكن العشرين سيجلسون سويا لاختيار أربعة من بينهم، تمام كما تحدث عملية اختيار الأمين والأمين المساعد.

كمال الدين رفعت:

إن لى وجهة نظر فى هذا الموضوع، فالمفروض أن الأربعة المنتخبين ليس عملهم الأساسى مجرد خدمات، أو أنهم أعضاء فى مجلس الإدارة لرفع صوت العمال أو تمثيل العمال، بقدر ما يكون مجلس الإدارة ممثلا به أربعة عن العاملين، للمساهمة فى عملية الإدارة، والتخطيط فى داخل المؤسسة.

وبذلك فإن الأمر يجعلنا نخرج إلى التساؤل عمن هم هؤلاء الأربعة؟ أو ما هى المواصفات اللازمة فيهم؟

وفى تقديرى أنه لا يمكن القول بأن تترك العملية مفتوحة لأى شخص. ولكن الواجب أن يتم انتخاب أشخاص بمواصفات معينة من وحدات إنتاجية فى داخل المصنع، فإذا كان فى المصنع ٦ وحدات إنتاجية، فيراعى انتخاب شخص من كل وحدة ليخرج مجموعة أشخاص، ومن هذه المجموعة ينتخب شخص لمجلس الإدارة، بحيث يمكن القول بأن الأربعة أعضاء فى مجلس الإدارة يمثلون الوحدات الإنتاجية. وبذلك يمكن أن نلاحظ أنهم يمثلون نشاطا معينا فى داخل المؤسسة.

معنى ذلك أنه يهمنا الآن استكمال الخبرات الموجودة بخبرات أخرى من الوحدات الإنتاجية فى داخل المؤسسة، ولا تترك عملية انتخابات مجلس الإدارة على علاتها، بل يجب أن تكون لها مواصفات معينة.

وبذلك يجب الفصل بين عملية اللجنة النقابية وبين عملية انتخاب مجلس الإدارة!

جمال عبدالناصر

بالنسبة لهذه العملية، فإن النظام السارى فى يوغوسلافيا أن مجموعة كبيرة من العمال تنتخب عددا أقل.

عبدالسلام بدوى:

بالنسبة للمصانع الصغيرة، التى يقل عدد عمالها عن ٣٠ شخص، فيعتبر أقل من مجلس عمال، أما المصانع الكبيرة؛ التى يصل عدد العمال فيها إلى ٤٠٠٠، فإن مجلس العمال يتكون من ٣٠ ـ ١٢٠ عضوا، وبعد ذلك ينتخب هؤلاء بقائمة لمدة سنة، وينتخبون فيما بينهم من ٣ ـ ١١ عضوا على حسب حجم المصنع.

كمال الدين رفعت:

ماذا يحدث بالنسبة للوحدات الإنتاجية فى المصنع؟

عبدالسلام بدوى:

إن هؤلاء يمثلون بنسبة ٧٥٪ من العاملين الحرفيين، أما الـ ٢٥٪ فيمثلون من الكتبة وغيرهم، بحيث يتم تجديد الـ $\frac{١}{٣}$ سنويا، ويعلن عن المدير.

جمال عبدالناصر:

إن اللجنة القومية فى المنطقة هى التى تكون لها الكلمة الأولى والأخيرة.

على سيد على:

إن لهذه اللجنة حق «الفيتو» بمعنى أنه لو اتخذ الـ (١١) عضوا قرارا فإن عضو الحزب له حق «الفيتو» على القرار.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لعملية الترشيح، ففى رأيى أنه لم يأت الأوان لأنَ ندخل فى هذه العملية، بمعنى أن يكون الترشيح محددا.

لماذا؟ لأنه لازالت معلوماتنا وتنظيماتنا غير موجودة - ولو دخلنا فى هذا فستوجد خواطر!

ولقد حاولنا تجربة هذه العملية فى مجلس الأمة سنة ١٩٥٧، وبعد أن انتهينا من الانتخابات، اتضح لنا أن هناك أشخاصا استبعدوا أشخاصا آخرين لاعتبارات تافهة! والنتيجة النهائية لهذه المسألة أننا وجدنا ضررها أكثر من نفعها، وعلى ذلك فضلنا أن تكون انتخابات مجلس الأمة مفتوحة.

ولذلك فإنه حتى قبل أن نعد كادرا سياسيا نثق فيه، بحيث يمكن أن تكون الصورة أمامنا واضحة بالنسبة للترشيح، فإذن ليس أمامنا إلا العملية المفتوحة. وذلك لا يمنع أن نبحث المشكلة الموجودة اليوم ونحلها.

شعراوى جمعة:

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة والنقابة يعملون نحو هدف معين، وتوجد بينهم وحدة عمل.

جمال عبدالناصر:

كل ذلك كلام طيب، ولكن هل يمكن أن تحضر فى كل مصنع ؟

على سيد على:

إذا كان هناك عمل معين يتحدد، فقطعا سيمكن الوصول إلى نتيجة. وإننى أتوقع ذلك.

جمال عبدالناصر:

إلى حد ما.

على سيد على:

سيكون هناك تأثير كبير فى هذه العملية على الإنتاج، وأرى أن الدعوة إلى عقد مؤتمر فى الاسكندرية لمدة ٧ أيام، يضم المؤسسة واللجان النقابية والاتحاد الاشتراكى، وربما كان ذلك لمناقشة بعض المسائل، كدراسة الإنتاج واللائحة والرقابة الشعبية. ولكن الهدف الكبير من هذه العملية هو أن يعيش هؤلاء الناس لمدة سبعة أيام مع بعضهم، وذلك يكون له تأثير كبير من أى نتيجة أخرى! ولقد جربنا ذلك الأمر فى المعاهد التى يوجد بها إقامة كاملة، ففى معهد البترول العربى مثلا، فإن العراقى كان يبيت مع الليبى، بحيث أنه بعد ستة أسابيع كان الاثنان يبكيان عندما يفترقان.

جمال عبدالناصر:

ماهو سبب الإشكال؟

إن سببه فى رأيى هو التنافس على كسب القاعدة.

أنور سلامة:

إن ذلك هو التحليل الحقيقى للمشكلة! أن هناك عدة أجهزة كلها تنبع من مجموعة واحدة. وكل مجموعة تريد الرجوع إلى القاعدة

المشير عبدالحكيم عامر:

كيف نضم النقابة والاتحاد الاشتراكى فى انتخابات واحدة؟

جمال عبدالناصر:

إن الاقتراح المعروض فى هذا الموضوع بالنسبة للانتخابات الجديدة التى ستجرى فى يونيو. والاقتراح لا يعنى أن تضم لجنة الاتحاد الاشتراكى إلى اللجنة النقابية، ولكن الهدف من الاقتراح هو أن تكون انتخابات اللجنتين واحدة، على أساس وجود نوع من «العشرة» قد يحل المشكلة.

شعراوى جمعة:

إن ذلك الاقتراح يستدعى تعديل قانون النقابات!

أنور سلامة:

إذا كان الهدف موجودا، فإننا يمكن أن نرسم هذه العملية لتحقيق الهدف.

حسين الشافعى:

إننا نهدف إلى أن تتلاقى لجنة العشرين مع اللجنة النقابية التى تمثل المصنع. أما بالنسبة للإدارة، فإن تساؤلا يفرض نفسه، ألا وهو: هل تدخل الإدارة فى عملية الانتخابات أولا؟

فإذا لم تدخل الإدارة، فإنها يجب أن تمثل فى المستوى الأعلى، بحيث يكون لها اعتبار فى التنظيم السياسى.

جمال عبدالناصر:

فى رأيى أن هذا الكلام كله إنما هو إثارة لموضوعات! ولن يكون كلاما نهائيا، ولن نصل لحل نهائى لهذه المشكلة، لأنها أثيرت منذ عدة شهور، وأثارها الأخ زكريا محيى الدين، ولكن سنتكلم فيها مرة أخرى قبل موعد الانتخابات.

ويفرض نفسه أيضا فى هذه العملية موضوع العلاقة بين لجنة الاتحاد الاشتراكى واتحاد الطلاب. ذلك لأن هذه المشكلة ذاتها موجودة فى الجامعات.

شعراوى جمعة:

إن الحل هو قيام حزب، وبذلك تنتهى كل هذه المشاكل.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة للأحزاب، فإن الترشيح يتم. والحقيقة أن نظامنا فريد وغريب فى بابه. بمعنى أننى أتصور أن فى نظامنا خطأ، ولو أن

لدينا حزبين، وحدثت انتخابات، فإن كل حزب سيساعد مرشحه. ولقد كنا نرى هذه الصورة فى مصر قبل الثورة وفى انتخابات نقابة المحامين مثلا، حيث يؤيد حزب الوفد المرشح الوفدى ويساعده، والسعديون يؤيدون مرشحهم ويساعدونه.

بل إن فى انجلترا اليوم فى أى انتخابات، يرشح كل حزب واحدا، ويساعده، ولكننا بخلاف تلك الأوضاع، إذ أننا نعتبر أن كل الناس مؤيدين لنا! ولا نرشح أحدا!

وإذا أمعنا النظر فى انتخابات دمنهور، نجد أنه قد دخل المعركة الانتخابية (١٢) شخصا، وعلى فرض أن لدينا ٤ أحزاب، فما كان يمكن بحال من الأحوال أن يدخل الانتخابات أكثر من ٥ أشخاص، لأن كل حزب سيرشح واحدا، ولكن الوضع لدينا يسمح بعكس ذلك، ومن ثم فإن فرصة الـ Outsider تكون أوسع، ويمكن أن يفوز فى المعركة الانتخابية «بالفهلوة» وما إلى ذلك.

المشير عبد الحكيم عامر:

قد يكون الحل الوحيد هو: *إما* أن نقيم حزبا، أو حزبين، وكلاهما له مزايا وعيوب.

جمال عبدالناصر:

إننا لا نستطيع أن نسمح بقيام حزبين، لأن لدينا فعلا الآن حزبين، أحدهما حزب رجعى، والثانى حزب اشتراكى.

المشير عبدالحكيم عامر:

إننى أرى استبعاد الرجعيين.

جمال عبدالناصر:

فى أى مكان، وفى أى انتخابات، نجد الرجعيين يساندون مرشحا ويساعد الشيوعيون المرشح الآخر، أما نحن فلا نساند أحدا.

فماذا حدث مثلا فى انتخابات نقابة الصحفيين؟

ساند الشيوعيون مرشحا، أما غير الشيوعيين فوقفوا فى صف المرشح الثانى مباشرة، وعلى طول الخط.

المشير عبدالحكيم عامر:

الواقع أننا كنا فى هذه العملية على الحياد.

جمال عبدلناصر:

لماذا نحن على الحياد؟

سيد مرعى:

فى الحقيقة إننى أرى الصورة أكثر بالنسبة لعملية الانتخابات، إذا كنا نهدف إلى تحريك الناس ونحاول أن نعطيهم قيادة، فما هو السبب فى تغير الموقف بالنسبة للانتخابات الثانية المتعلقة بالإعادة؟ فإن التطورات التى حدثت فى دمنهور كان الاتحاد الاشتراكى يقف وكأنه يشاهد فيلما سينمائيا، فما هى نتيجة ذلك؟

النتيجة أن مجلس الأمة قد دخله عضو عن طريق معركة معينة! واستبعاد هذا العضو من مجلس الأمة - الذى يمثل مركزا قياديا - أمر غير مرغوب فيه، لأن ذلك الاستبعاد كان يمكن أن يقوم به الاتحاد الاشتراكى بناء على الانحراف الذى حدث.

جمال عبدالناصر:

لقد رأيت المنشورات التى كان يوزعها المرشح الثانى، ومما يدعو للأسف أن هذه المنشورات الزجلية كلها سباب وشتائم.

سيد مرعى:

إن هذه المعركة كانت ضد الحكومة، وواضح أن سيرها كان ضد الحكومة.

جمال عبدالناصر:

إن هذا الموضوع له وجه آخر، إذ أن المحافظ قد أخذ جانبا فى المعركة

سيد مرعى:

ليست هذه المرة الأولى التى تحدث فيها مثل هذه المهاترات فى دمنهور.

جمال عبدالناصر:

إن حدوث تدخل سبب رد فعل، بالإضافة إلى أن المرشح الذى نجح فى الانتخابات كان يفتعل معارك ومشاجرات مع الشرطة، ثم يخرج إلى الجماهير ليقول: إن الإدارة ضده والمحافظة ضده!

خلاصة الأمر أن المعركة كانت غريبة. ولكن ما هو الحل؟

سيد مرعى:

فى رأيى أن أى معركة انتخابية لابد أن يكون للاتحاد الاشتراكى واجب سياسى معين.

جمال عبد الناصر:

ما هو ذلك الواجب المعين؟

سيد مرعى:

إن دور الاتحاد الاشتراكى فى مثل هذه العملية بالذات هو استبعاد المنحرفين من هذه المعركة، بحيث تكون الأسباب والمبررات واضحة وكافية. ومن ثم يمكن القول بأن الاتحاد الاشتراكى يستبعد الذين ينحرفون عن الخط العام من جميع الدوائر.

جمال عبد الناصر:

فى معركة دمنهور، كان من الصعب العسير استبعاد المرشح، لأن المعركة سارت أولا بين (١٢) مرشحا، وما حدث فيها من انحراف تم أثناء الإعادة بين المرشحين الأخيرين.

سيد مرعى:

إننى لا أقصد الانتظار حتى مرحلة الإعادة، إنما منذ البداية تماما، بحيث يراقب الاتحاد الاشتراكى المعركة فى لحظاتها الأولى،

وإذا وجد انحراف فإنه يقول ذلك علانية، وإذا استمر هذا فإن الاتحاد الاشتراكى سيستبعد المرشح الذى يمضى فى هذه الانحرافات.

والحقيقة أن الملاحظة التى ظهرت فى بداية انعقاد مجلس الأمة أن أى عضو يقف ويتكلم ضد الحكومة فإنه يجد رأيا عاما يؤيده! وقد كنا ننتظر أن يحدث تطور فى البداية بالنسبة «للبجبجة» الكبيرة التى حدثت أولا فى المجلس. فقد حدثت مناقشات كثيرة، ولكن كثرة اتصالاتنا بالأعضاء، وتوجيهاتنا لهم، غيرت هذا الاتجاه. أما بالنسبة لانتخابات الجمعيات التعاونية فقد تمت دون أن يعيرها الاتحاد الاشتراكى أى اهتمام.

حسين الشافعى:

بالنسبة لموضوع انتخابات دمنهور، فإن الاتصال قد تم من اليوم الأول، لأن المنشورات بدأت تظهر، وأود أن أذكر أن الفرق بين الناجح والراسب فى انتخابات الإعادة كان ٢٢٧ صوتا، ولما حدث الاتصال، كان ذلك بعد وزن النتيجة، إذ أن ابراهيم آدم لم يتصل بنا إلا فى آخر وقت، بسبب أنه كان قد رشح نفسه فى المعركة الأولى ولم ينجح، ومن ثم فإن لديه حساسية، وكذلك لم يستطع وجيه اباظة أن ينقل لنا الصورة.

المشير عبد الحكيم عامر:

إن الصورة أعمق من هذا، ونفترض أننا دخلنا فى انتخابات مجلس الأمة بعد سنتين أو ثلاثة، فماذا سيكون الموقف؟

جمال عبد الناصر:

لا نستطيع إجراء انتخابات قبل أن يكمل مجلس الأمة مدته القانونية، إذ كيف يمكن عمل انتخابات والمجلس قائم فعلا؟

المشير عبد الحكيم عامر:

لا أعتقد أننا يمكن فى المرحلة القادمة لا نستبعد! وإلا فإن هذه الصورة ستواجهنا فى جميع مستويات الانتخابات: فى انتخابات العمال، والنقابات، والاتحاد الاشتراكى، ومجلس الأمة، والمجالس الشعبية.

سيد مرعى:

إن الصورة الحالية توضح أن كثيرا من نتائج الانتخابات النقابية، والاتحاد الاشتراكى تأتى على غير ما نتمنى! ولا نريد أن نضحك على أنفسنا، لأنى لا أتصور أن النقابات كلها ممتازة!

ولكن الحقيقة التى لامراء فيها، أن كثيرا من هذه النقابات هو عبء على الانتاج! كذلك فإننى أتصور أن المرحلة القادمة عبارة عن معركة انتاجية، وهى لا تختلف عن أى نوع من الضغط الخارجى بأى صورة من الصور.

فهل حدثت تطورات أخرى؟

لقد بدأنا نقول: رسم (صورة) إنتاج فى المصانع، وفى رأيى أن كل هذه الأمور يجب أن تنبع من المصنع ذاته، بحيث يجتمع المسئولون فيه لرسم صورة الانتاج لهذا المصنع، حتى يلتزم مجلس

الإدارة بهدف إنتاجى معين. ويمتد هذا الالتزام ليشمل النقابة ولجنة الاتحاد الشتراكى، بمعنى أن يطرح هدف معين فى مصنع غزل مثلا، حيث يكون انتاج المصنع مثلا فى اليوم ١٠٠ ألف متر، فنقول: إن على العامل أن ينتج كذا متر زيادة عن المعدل السائد، وبذلك يمكن أن نصل إلى نتائج إيجابية وأرقام محددة تكون واضحة أمام الجميع.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لعملية الانتخابات والناس، فأرى أن نترك هذه العملية على ما هى عليه، أو نقوم بعمل نوع من الـ Control (السيطرة) عليها! أو نفكر التفكير الصحيح فيما لو خلت دائرة: هل نترك العملية بحيث يرشح نفسه كل من يتقدم، أو نحدد ونقول: فلان وفلان هما اللذان يرشحان نفسيهما، ونستبعد الباقى؟

يمكن أن نركز فى الدوائر بعدد قليل، ونرى العملية كيف تكون!

وعندما أردنا أن نعمل هذا فى انتخابات مجلس الأمة، وجدنا أن العملية صعبة جدا!

وقد تمت عملية دمنهور! وعندما تكلمت مع الأخ حسين الشافعى بشأنها، قال لى: بأننى تركت العملية على أساس مبدأ الانتخابات التى تمت قبل ذلك، ومن يريد أن يرشح نفسه عليه أن يتقدم. وقد أتى بعض النواب من محافظات مختلفة بخصوص هذا الوضع، وتركنا العملية طالما أنها سارت فى الأول بهذا الشكل.

المشير عبد الحكيم عامر:

حقيقة أننا لم نحدد عدد المرشحين، لكن كان يوجد نوع من التوجيه العام!

المهندس/ احمد عبده الشرباصى:

لقد قام بعض النواب فى الانتخابات الماضية بصرف بعض الأموال على هذه العملية، ولم ينجحوا فى الانتخابات! كما أنهم ارتكبوا أشياء ما كانت تحدث أيام الأحزاب!

ولقد أعطينا صورة للناس عن بعض المرشحين الذين يقومون بصرف الأموال فى عملية الانتخابات، وقيامهم ببعض الأعمال الأخرى من أنهم غير صالحين، لأنهم خرجوا عن السلوك الاشتراكى.

لأننا منذ عام ١٩٥٣ ونحن نريد أن نأتى بالعناصر الطيبة، ولو كان قد تم هذا، ما كان قد حصل ما حصل فى دمنهور!

لكن الدولة لم تعمل شىء بالنسبة للذين انحرفوا، والذين خرجوا عن المبادئ التى ننادى بها! وما حدث فسوف يحدث فى المستقبل، إن لم نواجه الأمر!

حسين الشافعى:

لقد سقط الشخص الأكثر «شتيمه»!

المهندس سيد مرعى:

والاثنان يسبان الدولة!

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

كل عضو يريد أن يعمل دعاية لنفسه يقول بأننى طلبت من الحكومة كذا وكذا، ولم تجب طلبى! وجميع الأعضاء الذين نجحوا فى الانتخابات، قاموا بمثل هذه الدعاية لأنفسهم، لدرجة أن واحدا منهم، لم يذهب إلى القرية أبدا، ذهب إليها، وقال: لقد طلبت إقامة كوبرى، ولم يجاب طلبى!

المهندس سيد مرعى:

كان المفروض أن يستدعى هذا الشخص ويحاسب على ما بدر منه! ولو أن القانون يسمح لى بهذا كنت أستدعيه وأوبخه على ما بدر منه.

جمال عبد الناصر:

لكن بالنسبة للذين صرفوا أموالا ولم ينجحوا فى الانتخابات، فهذه الصورة ليست عندى!

المهندس سيد مرعى:

هؤلاء قلة. وإنما أنا أتكلم بالنسبة للذى انحرف أثناء المعركة الانتخابية وبعدها.

جمال عبد الناصر:

لقد قرأت الكلام الذى قيل فى دائرة قصر النيل، وإننى أرى أن العملية ليست عملية انحراف أو عمليات بهذا الشكل، ولكن لم يقل لى

أحد إن فلانا قام بعمل مثل هذا أو ذاك، حتى نكون على علم بما يجرى.

زكريا محيى الدين:

كان الصرف على عملية الدعاية بواسطة مكبرات الصوت، أو على إنشاء الصواوين. ولكن لا أعتقد أنه قد قام أحد بدفع مبالغ نقدية لشراء الأصوات.

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

بالرغم من أننا سوف نشكل هذه الأمانة، إنما لا نستطيع أن نحضر العدد المطلوب! ولقد اخترنا فى كل محافظة عضوين أو ثلاثة أعضاء، والمفروض أن يقيم هؤلاء الأعضاء فى مقار الاتحاد الاشتراكى، نظرا للأعباء التى يتحملونها، وقد صرحوا بذلك.

وليس من المعقول أن أختار بعض الناس من أماكن متفرقة، لكى يكونوا باستمرار فى مقار الاتحاد الاشتراكى، ولا يمتلك الواحد منهم غير فدانين يقوم بزراعتهما!

والموجود فى أمانة الفلاحين سبعة من أعضاء مجلس الأمة، وواحد من إسنا، وآخر من المحمودية - وهؤلاء ليسوا متفرغين، ويجب أن يكونوا متفرغين!

حتى أعضاء الأمانات الإقليمية يجب أن يكونوا متفرغين، ويكونوا باستمرار فى مقار الاتحاد الاشتراكى حتى يتلقوا شكاوى

المواطنين، ويقوموا بارسالها إلينا، ويتصلوا بنا باستمرار للوقوف على ما يحدث فى الاقليم!

ولا يمكن أن أختار من هؤلاء حتى يكونوا باستمرار فى مقار الاتحاد الاشتراكى، ويتركوا مصالحهم! لأننى - كما قلت - إن الشخص منهم لا يمتلك غير فدانين، أو ثلاثة أفدنة! وإذا اخترت، فلا يمكن أن اختار العدد المطلوب.

ولهذا يمكن أن يعطى العضو منهم جنيه واحد فى اليوم كبدل سفر، حتى يمكنه الإقامة بصفة مستمرة فى مقار الاتحاد الاشتراكى: وإذا لم نقم بعمل هذا فسوف يذهب كل منهم بعد انتهاء الجلسة كى يباشر مصالحه! وأخشى أن تتكرر هذه العملية فى الأمانات الاقليمية.

وأنا لا أريد عددا كبيرا، ولكنى أريد العدد الذى يستمر فى مقار الاتحاد الاشتراكى، ويتصل بنا، ونوجهه، ويوجهنا!

فهل ما نعمله اليوم هو المطلوب؟ إن من يعمل معنا الآن تسعة أشخاص، منهم سبعة من أعضاء مجلس الأمة، وواحد من أسوان، وآخر من المحمودية. وبالنسبة للأمانات الاقليمية، إذا لم نقم بتعيين عدد فى كل محافظة، فلا يمكن أن يستمروا فى مقار الاتحاد الاشتراكى.

حسين الشافعى:

يجب أن يتم اختيار الناس من نفس عاصمة المحافظة بقدر الإمكان، حتى نضمن وجودهم باستمرار فى مقار الاتحاد الاشتراكى. ولا يجب أن يتم اختيارهم من أماكن بعيدة.

المهندس احمد عبده الشرباصى:

مثال بالنسبة لمحافظة اسيوط والمنيا! هل يجوز أن نختار من الأغنياء حتى يقال عنّا بإننا اخترنا الإقطاعيين؟ وكذلك الحال فى محافظة سوهاج أو غيرها! ثم يقال بأن الاتحاد الاشتراكى لم ينشط.

حسين الشافعى:

بالنسبة لأمانة الفلاحين، ليس شرطا أن يتم اختيار أعضاء الأمانات الفرعية من الفلاحين!

زكريا محيى الدين:

إن اقتراح الأخ حسين الشافعى يقيد حرية الاختيار! لأنه لوقبل بأنه يجب أن يتم اختيار الأعضاء من المدينة، فهذا تقييد فى ضرورة الاختيار من المدينة.

أما بخصوص عملية التفرغ، فيجب أن توضع لها قواعد مالية، ويتم دراستها على أساس كيفية معاملة كل عضو.

جمال عبد الناصر:

لقد تم اختيار الأعضاء المتفرغين فى أمانة العمال؟ اليس كذلك؟

أنور سلامة:

نعم، ولكن هذه العملية بالنسبة للعمال أسهل بعض الشىء، حيث أن الأجور نفسها ميسرة وموجودة أصلا، وتقوم الشركة بصرفها.

بالإضافة إلى أننا، عند زيارتناللمحافظة، نجد العمال فيها، ولوزرنا المركز نجد العمال أيضا ـ أى أن العمال موجودين فى جميع المستويات.

وكانت المشكلة هى فى وجود من نختارهم من العمال ليكونوا فى القاهرة! وهذه أيضا تتولاها النقابة، حيث أنها تنفق فيها بسخاء.

زكريا محيى الدين:

لا شك أن عملية الريف عملية خاصة.

على سيد على شعير:

بالنسبة للأمانات الفرعية، وبخصوص ما أثاره المهندس احمد عبده الشرباصى، فقد تم تشكيل الأمانة الفرعية، ولم تستطع أن تعمل! لأنه لو حصلت مشكلة فى كفر الدوار، بأى صفة تتدخل الأمانة الفرعية؟

ولهذا، إن كل ما أرجوه هو أن ينضم إليها واحد أو اثنين من لجان المحافظات، حتى تستطيع أن تباشر المشروع.

أنور سلامة:

إننى اتفق مع الأخ سيد مرعى بخصوص عملية المآخذة، خصوصا ونحن مقبلون على معارك انتخابية جديدة. ولذلك يجب أن يباشر الاتحاد الاشتراكى سلطاته فى إخضاع أية معركة إنتخابية إلى المثل والقيم الأخلاقية الاشتراكية

وإلا فسوف يحصل ما حصل فى دمنهور فى مستويات أخرى!

لكن أهمية عملية دمنهور أنها حصلت من تلقاء نفسها فى وقت معين، وتركنا الأمورالتى حصلت فيها!

وإذا لم نقم باتخاذ إجراء نحو هذه الأمور، فسوف تتكرر هذه العملية فى انتخابات النقابات والطلبة والشباب وغير ذلك! وإذا حصل انحراف من شخص أو أكثر، يكون للاتحاد الاشتراكى حق إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن العضو المنحرف، كما أن له الحق فى فرض الأوضاع فى المعارك الانتخابية.

وقد يقال: إن هذا إجراء عنيف! إنما سيكون هذا قدوة ومثلا لكل المعارك الانتخابية.

وعلى الاتحاد الاشتراكى أن يلاحظ هذه المعارك، ويخضعها له، وإلا تستمر بالشكل التى كانت عليه فى دمنهور! وإذا استمر الانحراف، يمكن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن الشخص المنحرف!

وقد يقال: إن الحكومة اقتصرت عملية الانتخاب على جانب واحد! إنما يمكن القول بأن واجب الاتحاد الاشتراكى أن يتدخل، وتذكر أسباب إسقاط العضوية. وأعتقد، هذا الإجراء سوف يغطى حالات كثيرة.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لعملية دمنهور، فإنها لم تظهر على حقيقتها إلا فى الإعادة، لكن فى عملية الانتخاب الأولى لم تكن العملية

بهذا الشكل، حيث كانت بين ١٢ مرشحا، ولم تظهر التفاهات التى ظهرت.

وعندما بدأت الإعادة، ظهرت العملية، وأصبح من العسير إلغاء الانتخابات. وكان يجب أن يحصل تقدير للعملية من الأول.

ثم الواحد يتساءل: ألم يئن الأوان حتى نعمل تقديرات من الأول؟

إننى أثير هذا السؤال بعد ما رأيته فى دمنهور! إننا لو تركنا العملية بهذا الشكل، فسوف يحصل فى الانتخابات القادمة حاجات أشنع.

حسين الشافعى:

لا أعرف مدى إمكان إلغاء الانتخابات فى حالة الخروج عن المثل والسلوك، والتصرف الذى يجب أن يكون والتى على أساسها يحرم الشخص من عضوية الاتحاد الاشتراكى، ويكون هذا الإجراء كوسيلة لربط الموضوع حتى يكون الأسلوب الذى يتقدم كل واحد على أساسه!

المهندس سيد مرعى:

إن عملية إلغاء الانتخابات عملية خطيرة جدا.

جمال عبد الناصر:

بعد أن تقررت الإعادة فى دمنهور فقد خرج الموضوع من أيدينا.

الدكتور نور الدين طراف:

إذا أسقطت عن المرشح عضوية الاتحاد الاشتراكى، فيسقط عنه بالتالى حق الترشيح كعضوية له.

جمال عبد الناصر:

هل فى حالة إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو مجلس الأمة، تسقط عنه صفة عضوية المجلس؟

على سيد على شعير:

نعم! حيث أن الشرط الأساسى فى عضو مجلس الأمة أن يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى العربى.

أنور سلامة:

يمكن أن تسقط عن الشخص عضوية الاتحاد الاشتراكى أثناء الانتخابات، وبالتالى يمنع من الترشيح.

الدكتور نور الدين طراف:

شرط أساسى فى عضو مجلس الأمة أن يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

ينص الدستور على أن مجلس الأمة هو الذى يسقط العضوية عن أعضائه، والدستور أقوى.

الدكتور نور الدين طراف:

فى حالة إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو مجلس الأمة، فسوف تسقط عنه عضوية مجلس الأمة عن طريق تقديم طعن فى صحة العضوية.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

يجب أن تتم هذه العملية بطريقة قانونية. إذ يجب أن تقوم لجنة بتحقيق وإثبات ما ينسب للشخص من أعمال، ويكون ذلك عن طريق مجلس الأمة حتى يكون لهذه العملية شىء معروف، حيث أن هذا الموضوع ليس وليد هذه اللحظة.

على سيد على شعير:

يوجد بالمجلس لجنة الطعون. ولنفرض أنه تقدم عن عضو أنه ليس عضوا فى الاتحاد الاشتراكى، فيحال الأمر إلى لجنة الطعون، التى تقوم بالتحقيق وإثبات الوقائع، وتطلب من المجلس إسقاط العضوية.

جمال عبد الناصر:

إن هذه العملية تهدم المجلس!

أنور السادات:

يقدم المرشح ضمن أوراق الترشيح شهادة عضويته فى الاتحاد الاشتراكى.

عبد السلام بدوى:

فى حالة إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو بمجلس الأمة، يبلغ قرار الاتحاد الاشتراكى إلى مجلس الأمة، الذى يتولى إسقاط العضوية عن العضو الذى سقطت عنه عضوية الاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

ليست العملية فى الإجراء الذى يتخذ، إنما الصورة! ما الذى فى ذهننا للنظام؟ الذى فى ذهننا أن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى لا تسقط عضوية مجلس الأمة، وإلا كان قد وضعنا فى الدستور أن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو بمجلس الأمة تسقط عضوية المجلس.

الدكتور نور الدين طراف:

كانت تقدم طعون فى بعض الأعضاء من أنهم لا يجيدون القراءة والكتابة، إلى لجنة الطعون بمجلس الأمة، ثم تقوم اللجنة باختبار هؤلاء الأعضاء، فإذا لم ينجحوا فى هذا الاختبار، ترفع اللجنة تقريرا إلى المجلس بإسقاط العضوية عنهم.

وبالنسبة لهذه الحالة، يمكن أن يقدم طعن إلى مجلس الأمة بأن هذا العضو ليس عضوا فى الاتحاد الاشتراكى، ويتم التحقيق فى هذا الطعن فى محكمة النقض التى تثبت الحالة وترفع الأمر للمجلس.

جمال عبد الناصر:

لقد قدم العضو عند فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة شهادة تثبت أنه عضو فى الاتحاد الاشتراكى، وعلى هذا الأساس دخل المعركة الانتخابية وقد نجح. فكيف يفصل؟

أنور سلامة:

شرط من شروط وجوده أن يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

إن الصورة ليست بهذا الشكل! لأنه إذا بدأنا نفصل أعضاء مجلس الأمة على أساس أنهم فقدوا عضوية الاتحاد الاشتراكى، فسوف نضعف من هيبة المجلس.

الدكتور نور الدين طراف:

لقد التزمنا فى أن تكون الانتخابات حرة، وقد سرنا على أساس هذه السياسة، وهذا أصلح.

والعيوب التى حصلت لا توجب إتخاذ إجراء عنيف، لأنها قليلة جدا، ولا تجعلنا نسارع بإتخاذ إجراء قد يفسر من أنه تدخل فى حرية الانتخابات! وهذا لسنا فى حاجة إليه لأننا لسنا حزبا!

ولهذا، فإنى أعتقد أن المسألة لا تستحق هذا الإجراء.

إنما بالنسبة للمستقبل بخصوص إجراء الانتخابات، من واجب الاتحاد الاشتراكى أن ينظم هذه العملية، ويكون رقيبا عليها، ويمنع

الخروج عن القواعد الغير مسلم بها، لأن التدخل المباشر لصالح واحد ليس له ما يبرره، لأننا لسنا فى نظام حزبى يقتضى منا هذا التدخل.

زكريا محيى الدين:

إننى موافق على ما ذكره الدكتور نور الدين طراف، مع تعديل بسيط، وهو التوجيه، وعدم الاختيار! ونقوم بوضع بعض الشروط أكثر من الشروط الحالية، كأن يكون عضوا فى اللجنة، ولا يسمح لأى واحد بالتقدم للترشيح ما لم يكن عضوا بهذه اللجنة، وأن يكون له اتصال وملتزم.

جمال عبد الناصر:

إذن سوف تكون الانتخابات على درجتين! وأعتقد أنه لا توجد مشاكل صارخة.. حتى لو نجح واحد أو اثنان أو ثلاثة أعضاء كالذين يعملون عند الأخ سيد مرعى! بل علينا أن نعمل وننظم الاتحاد الاشتراكى، ونرى الدنيا كيف تسير.

وأقول للأخ أنور سلامة بأننى متتبع كل الانتخابات والكتل، فماذا نعمل فى السنة القادمة؟ هل نستبعد بعض الناس؟ فى رأيى لا نقوم بهذه العملية.

ويجب أن يكون لنا نظامنا، بحيث نستطيع عن طريق تنظيمنا فى النقابة أن نوجه. وقد نكون قاصرين فى هذه العملية فى السنة القادمة، إنما يمكن أن نقوم بهذا فى السنة التى تليها! ومن هنا حتى نهاية الفترة البرلمانية الحالية تكون عندنا الصورة عن كيفية الدخول فى العملية الجديدة.. قد نقتصر على مرشح واحد، أو مرشحين، أو

قد نقوم بإعداد «لستة» (قائمة). إنما يكون ذلك على قدر الانتاج بالنسبة للعمل والتنظيم، حتى نكون قادرين عن طريق التنظيم فى سير العمل. وعلينا أن ندرس، ونبحث عن العيوب الموجودة حتى نتلافاها.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

بالنسبة لصورة الانتخابات، والمهاترات التى يقوم بها بعض الناس، فهذه مسألة سطحية من السهل القضاء عليها. إنما النقطة الأخطر التى يجب أن نقف ضدها، هى مسألة الاتجار، ومعارضة الحكومة فى المعركة الانتخابية، حيث يشيع عن نفسه أنه ضد الحكومة، ويقوم بعمل مصادمات مع الشرطة، وبعض الصور التى تصور للمرشح أنه تعطيه شعبية!

علينا أن نواجه هذا!

وما هو السر فى أن يدخل المرشح المعركة الانتخابية، ويكسب الدائرة لأنه يهاجم الحكومة؟ معنى هذا أنه يحس بوجود طاقة من المعارضة من الشعب يقوم بتنظيمها، ويشعر أن هذا يرضى الشعب، ويجمعه من حوله!! إذن توجد معارضة!

وأعتقد أن أحسن وسيلة للقضاء على هذا الوضع الغير مقبول هو امتصاص هذه المعارضة وكفالة حرية النقد فى كل الأجهزة، خصوصا ونحن مقدمون فى المرحلة القادمة على ظروف اقتصادية صعبة، ونتيجة لذلك سوف نتوقف عن إرضاء الناس ماديا، أو على الأقل توجد مشاكل للناس ولم نفكر أن نمد أيدينا إليهم.

وعلينا أن نقوم بحل المشاكل النفسية، ويمكن أن تحل هذه المشاكل بالنسبة لقطاع المثقفين، إنما عامة الشعب وهم الفلاحون، فهم غارقون فى مشاكل دائرة حول حصولهم على لقمة العيش، ولم يعرفوا طريقة حلها.

أما بالنسبة للمثقفين والمهنيين فتوجد المشكلة النفسية بجانب المشكلة المادية.

وأنا أعتبر أننا - كديموقراطيين حقيقيين - وهذا واضح فى كل أنظمتنا، يجب أن نطلق حرية النقد، أو نكفلها بمعنى أصح؛ لأنها مطلقة فعلا! وإنما أنا أتكلم عن كفالتها بشكل واضح، وتشجيعها، لأن هذا يشجع على قبول المزيد من التضحيات!

فأنا، عندما أشعر أنى مشترك، فإن هذا يشجعنى على أن أشارك فى هذه التضحيات! والنقد قائم وموجود، ولكنه «مضخّم» عن طريق القائمين به، وهم أعداء الثورة الذين يطلقون معارضتهم بكل السبل، وبطريقة مقصود بها الهدم والتدمير.

إن حرب الهمس الموجّهة ضد الثورة هى حرب معلنة! والأصوات ولو أنها خفيضة إلاّ أنها مؤثرة! ونحن نستطيع أن نخفت هذه الأصوات، ولدينا الاستعداد.

وفى هذه المرحلة التى نتكلم فيها، والتى وضعت سيادتك لها شعار: «الثورة على الثورة»، هى مرحلة نقد، فكيف يمكن أن نكفل حرية النقد؟

إن أملى كله معلق بمجلس الأمة، وأنا أعتبر أن مجلس الأمة جهاز نحن مطمئنون له كل الاطمئنان، والتجربة الماضية أثبتت أن مجلس الأمة، بصفة عامة وغالبة وساحقة، هو قلبا وقالبا إلى جوارنا.

إن ممارسة النقد تكون على جميع مستويات الاتحاد الاشتراكى، وإنما صوت لجان الاتحاد الاشتراكى ضئيل! ففى أى اجتماع، على أى مستوى، يتردد الصوت فى جنبات القاعة وينتهى أو يكتب فى ورق ويحفظ! أى أن الصوت لا يصل!

والصحافة أيضا، مهما كانت ومهما تناولت أوضاعا بالنقد، فإنها لا تمثل الشعب من ناحية أن الذى يكتب فيها موظف! فهو ليس كالذى انتخب بربع مليون صوت! فإذا وقف فى البرلمان ليقول كلمته فإنها تفهم أكثر من أى مقال ينشر فى أية صحيفة. ثم إن عضو مجلس الأمة لا عذر له فى ألا ينتقد، لأن ذلك يمس سمعته الشخصية، ولأن أمامه الاتصال بالسلطة التنفيذية التى يستطيع أن يأخذ منها ما يشاء من البيانات.

إذن، الأمل الأكبر فى ممارسة حرية النقد الديمقراطى هو فى مجلس الأمة!

واعتقادى أنه يجب - بكل ما أوتينا من قوة - أن نكفل لمجلس الأمة أكبر قدر من الهيبة، ولانخشى من أن يرتفع صوته، لأن هذه الأصوات هى التى ترضى عامة الشعب، وهى الأصوات الناقدة بإخلاص. فنحن ننتقد ونحن مخلصون، ننتقد ونحن تجمعنا «أيدولوجية» واحدة، لا أحد يتكلم كلاما لا طعم له، وإنما فى إطاراتنا جميعا شركاء فى مسئوليات واحدة!

إننى مستغرب جدا للذى حدث أخيرا فى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى! لأننا فى مجلس الأمة حتى الآن عبارة عن ٣٦٠ حزبا ولسنا ٣٦٠ فردا! كل منا له قيادة خاصة، هو الذى يقود نفسه أو يعبرعن وجهة نظره الخاصة! وهذا أضعفنا كمجلس أمة! لأن كل واحد منا يعتمد على عزلته الخاصة فى العمل!

لا يوجد تخطيط، ولا تنظيم، ولا تقدم على جبهة واحدة، وإنما مجرد عمليات فردية فى مجلس الأمة أو اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية، وهى - فى اعتقادى - القيادة التى افتقدناها!

ففى أى مجلس نيابى، توجد قيادات واضحة، هى هيئات الأحزاب! ونحن افتقدنا هذه القيادات، ووجدناها أخيرا فى هذه اللجنة. ولذلك يجب أن ينظر إليها على أنها قيادة العمل الشعبى فى مجلس الأمة، ويكون التعاون معها على أساس تلافى الاحتكاك بين مجلس الأمة والحكومة، بل وأن يزداد مجلس الأمة استعدادا للقيام بدوره فى الرقابة على الجهاز الحكومى إذا أمكن.

هذا مجرد خاطر! وأعتقد أنه يمكن أن تعطى للجنة التنفيذية والهيئة البرلمانية صحيفة من الصحف اليومية، لتكون لسان حال السلطة التشريعية فى البلد التى تكون مسئولة عن هذه الصحيفة.

ولتكن مثلا صحيفة مثل صحيفة «المساء»! وهى صحيفة متعبة ومنتهية لأنه ينقصها الرأى، فنحن إذا أخذنا جريدة المساء لا نأخذ شيئا ذا قيمة. وفى اعتقادى أنه يمكن أن نجعل منها جريدة رأى! فلو أخذناها على أساس أنها صحيفة تعبر عن النقد الذى يجب أن يكون موجودا، وتمثل الرقابة الشعبية التى يقوم مجلس الأمة بأعبائها،

أعتقد أن هذا يُحدث حركة رضاء شعبى! وهذا كله فى حدود إتفاقنا على الإطار العام، وإخلاصنا للثورة، وقطع الطريق على الذين يملئون الفراغ بأعمال وإشاعات مغرضة!

فأنا أتصور أن مجلس الأمة قام بدوره حتى الآن بشكل مرض جدا. ومع رئاسة السيد أنور السادات، بلباقته التى تستطيع فى كثير من الأحيان أن تغير آراءنا، لا نخشى أن نجعل من مجلس الأمة شيئا! فالناس ينتظرون كل يوم ينعقد فيه مجلس الأمة وكأنهم ينتظرون مباريات ينتظرون ليروا ما الذى سيفعله فى الحكومة.

الدكتور رشدى سعيد:

أحب أن أضيف أن شعبية المرشح لاترجع إلى أنه ضد الحكومة، وربما ترجع إلى أنه ضد جهاز محلى يضايق الناس. وهذا موجود فى كل الجهات.

أما سياسة الحكومة عموما، فإن كل زملائى يقولون: إن مرشحى الحكومة، أو الذين يشعر الناس أن الحكومة تؤيدهم، ينجحون فى الانتخابات.

جمال عبد الناصر:

هذا الكلام صحيح. وبالنسبة لما حدث فى دمنهور فإن المحافظ تدخل، والادارة تدخلت، ورئيس مجلس المدينة تدخل، ولم يكن التدخل بالتزوير، وإنما هم تدخلوا بالدعوة لمرشح معين، أى أنهم ساندوا مرشحا معينا هو المرشح الذى «سقط» فى الانتخابات، وكان تدخلهم ظاهرا لكل أهل البلد.

أنور السادات:

والنواب أيضا تدخلوا.

جمال عبد الناصر:

كان جزء من النواب يساند المرشح الذى سقط، والجزء الآخر مع المرشح الذى نجح. والحقيقة أن العملية كان الواضح فيها ليس أن قوة الدولة تريد أن ينجح فلان، وإنما كان الواضح أن وجيه أباظة ورئيس مجلس المدينة يريدان أن ينجح فلان، وأن الادارة تسير وراء هذا المرشح! هكذا سارت العملية، وأنا كنت أتتبعها، وقد شعرت أن هذا المرشح ذكى جدا لأنه استغل هذه العملية! ثم إن هناك انقساما فى المحافظة! هناك أناس من رجال المحافظ، وآخرون ليسوا من رجال المحافظ.

فعندما ساند المحافظ ورجاله أحد المرشحين، وقف الآخرون بجانب المرشح الآخر، الذى استغل هذه العملية استغلالا ذكيا مكّنه من أن ينجح فى الانتخابات، وقد نجح بفرق ٢٠٠ صوت تقريبا! فقد أظهر نفسه على أنه مضطهد، وأنهم يحاربونه لأنه سيكشف أخطاءهم إذا نجح! وقد استغل أخطاء صغيرة يدور حولها كلام فى المحافظة، وفعلا أخذ يتكلم عن هذه الأخطاء. وهذا هو السبب، لا لأنه ضد الحكومة أو ضد أنور السادات وعملية «الجرس».

الدكتور رشدى سعيد:

إن صورة الانتخابات ليست بهذه القتامة، ولو أنها ليست الشىء المثالى! وأنا أرى أن وجهة السيد الرئيس تؤيد النظام المفتوح، ورأيى

أن هذا النظام له فوائد، ولكن له أيضا عيبا أريد أن أقوله. فلا يمكن - فلسفيا - أن يستطيع الانتخاب تغيير الأوضاع! فإذا أريد القيام بثورة لا يمكن أن يتم ذلك بالانتخاب، لأن الانتخاب يأتى بالشخص الذى يعتبر ممثلا عاديا للوضع الموجود فعلا!

فإذا أردنا أن نغيرّ - وأنا أرى أنه توجد إرادة لتغيير علاقة اجتماعية كثيرة وقيم جديدة - فإننا نحتاج إلى إيجاد قيادات لا يمكن إيجادها بالانتخاب! لأننا لو أجرينا انتخابات، فإن الذى ينجح فيها عادة هو الشخص الذى له اتصالات معينة بالمصالح الموجودة والمستقرة حاليا.. أى أنه شخص راض عن الحالة الموجودة ولن يغيرها.

ولهذا السبب نجد أن معظم أعضاء الاتحاد الاشتراكى هم عمداء الكليات ومديرو المصالح، لأنهم مستقرون، ولهم ميزة!

ولذلك ربما يكون من الأنسب أن نأخذ باقتراح متوسط، بأن نجعل تشكيل النقابات عن طريق النظام المفتوح، ونحاول - كتجربة - أن نشكل لجان الاتحاد الاشتراكى عن طريق اختيار القادة.

وبذلك يكون لدينا طريقان نسلكهما معا، ونجعل مدة القائمة سنة، إلى أن نتأكد من نتيجة العملية بعد أن نكون قد رأينا العملية على الطبيعة. ويجب أن نعطى هؤلاء الناس بعض الواجبات، لكى نستطيع أن نحكم عليهم من خلالها!

وعملية الاختيار مثل عملية اختيار المديرين، لا نخشى أن يقع فيها خطأ، وهى تجربة لها فوائدها، لأنها تربط الرجل الموجود فى القائمة بالاتحاد الاشتراكى، لأنه هو الذى اختاره.

أما فى النظام المفتوح، فإنه لا يشعر أن الاتحاد الاشتراكى فعل من أجله شيئا، فهو لن يكون مرتبطا بنا، ولن يكون ملتزما معنا، لأنه يشعر أننا لن نستطيع أن نفعل له شيئا فى الانتخابات القادمة، وإنما هو معتمد على علاقته بالقاعدة.

الدكتور حسين خلاف:

إننى شخصيا لا أعرف تفاصيل المعركة الانتخابية التى حدثت فى دمنهور، ولكننى أعتقد أن الحالة الغالبة إنما تكون فى كثير من الأحيان عكس ذلك! بمعنى أن يكون الموقف من الحكومة، أو موقف من النظام. لأنه معروف أن هناك قوى رجعية، وهذه القوى الرجعية تنتهز فرصة الانتخابات لعمل شىء، وللحصول على مركز قيادى.

ومن ثم فإن الانتخابات تكون هى الفرصة الوحيدة لهذه القوى، لاتخاذ موقف معين من الحكومة ومن النظام من قبل هذه القوى الرجعية.

وحين يكون هناك هجوم على المحافظ مثلا، فإن مبعث ذلك الهجوم قد يكون بسبب تصرفاته، ولكن الهجوم حين يتجه إلى المحافظ، فإنما يحدث ذلك بحكم أنه رمز للنظام أو الحكومة!

ولقد لاحظت ذلك عندما كنت فى مكتب النقابات المهنية فى «الاتحاد القومى»! إذ كانت القوى الرجعية تتكتل فى النقابة ضد أى مرشح يشتم منه أنه مؤيد من الحكومة، أو من النظام!

ولذلك فإن هذا الأمر ربما يحملنا إلى فكرة أنه يحسن ألا نظهر بمظهر مؤيد لشخص معين، لأن ذلك يؤدى إلى تكتل مباشر ضد هذا الشخص!

ويحملنى ذلك أيضا إلى فكرة أنه لا داعى للشطب من القوائم! إذ قد سبق أن جربنا هذه الطريقة، وكانت نتيجتها استثارة الناس! ونفس الشخص الذى كان يحس بأنه سيشطب أو سيستبعد، كان يجرى لاهثا هنا وهناك، فى محاولة يائسة لكى لا يشطب اسمه. ومن هنا تدخل النواحى العاطفية أو غيرها.

ولذلك وصلنا إلى نهاية الطريق لتكون الانتخابات مفتوحة.

ومن هنا فإننى أعتقد أننا لازلنا نسير فى الانتخابات - كما نسير فى مسائل أخرى - فى نفس الجو الفكرى التقليدى الذى كان سائدا فى الماضى بدون أن نغير!

فكيف يكون العمل؟

تكون العملية عن طريق - أشار إليه السيد الرئيس - وهو أننا نكون الكادر ليكون الأساس الصلب. ومن ثم نرشح من هذا الكادر العناصر التى نرغب فيها، أو أن نترك المسألة حرة فى هذه الحالة.

ولو أنى شخصيا أميل إلى فكرة الترشيح، مع افتراض أن تكون هناك عناصر واعية وصادقة ويمكن الاعتماد عليها، وأن يكون لها فى نفس الوقت ركيزة شعبية.

تلك هى النقطة الأولى التى أردت الحديث فيها. أما النقطة الثانية، فتتعلق بمجلس الأمة، والتى أثارها الدكتور أحمد محمد

خليفة، واعتقاده أن المجلس يجب أن ينتقد الحكومة أو أن تتاح له فرصة أوسع للنقد.

واعتقادى أن المجلس قد تمتع بفرصة واسعة فى هذا المجال. ولكننا ننتظر من المجلس دائما أن يكون ثوريا، ولا تكون ثوريته مجرد انتقاد للحكومة، لأن الثورية فى حقيقتها إن هى إلا عملية بناء راسخ كما أنها عملية نقد.

ولذلك أرجو أن يجمع مجلس الأمة ما بين الأمرين. وليس فقط فى مجلس الأمة وإنما تمتد هذه المهمة إلى جميع المنظمات، وأساسا منظمات الاتحاد الاشتراكى التى تعتبر التنظيمات الأم بالنسبة لمجلس الأمة.

جمال عبد الناصر:

أرى أن نعتبر المناقشة مستمرة للجلسة القادمة. وأذكر بعض النقاط الآن - التى قد تكون دليلا لعملنا ومناقشاتنا -:

١ - بالنسبة لأمناء المحافظات:

مناقشة الوضع بالنسبة لهؤلاء الأمناء، ومدى إمكانية تفرغهم، وهل نغير أو لا نغير بالنسبة للجان المحافظات؟

٢ - اللجنة التنفيذية فى لجنة المحافظة، وهل تكون متفرغة، وتتكون من ٥ - ٦ أعضاء؟ وماذا يكون عملها؟

٣ - بالنسبة لإجراء انتخابات، أو عدم إجرائها، فى الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكى، عندما تنتهى المدة الحالية!

٤ ـ الأمانات الفرعية وتنشيط الاتحاد الاشتراكى.

بالإضافة إلى أى نقاط أخرى تتعلق بعملية الانتخابات، والطرق التى نسير فيها، بحيث تكون هذه المناقشات دليلا لنا لكى نستطيع أن نقرر حلولا نهائية ـ برغم أننى لا أعتقد أننا سنستطيع أن نقرر بسرعة خصوصا مسألة الترشيح من عدمها.

فهل توجد نقاط أخرى؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

سيادة الرئيس! عندما نشر أن السيد رئيس الجمهورية سيجتمع بأعضاء الهيئة البرلمانية لمجلس الأمة، فإن عددا من أعضاء البرنامج الحالى فى المعهد الاشتراكى هم فى نفس الوقت أعضاء فى مجلس الأمة، أو أعضاء فى الأمانات الفرعية. أما بالنسبة للزملاء الآخرين فى المعهد، فإنهم قد طلبوا إذا كان من الممكن الموافقة على حضورهم؟ باعتبار أن تلك هى الفرصة الثمينة لكى يحصلوا على أكبر درس فى العملية.

جمال عبد الناصر:

كم يبلغ عددهم؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

يبلغ عددهم ٥٧، ومن بينهم ٢٥ . فهل من الممكن أن يحضروا الاجتماع كزوار؟.

جمال عبد الناصر:

إذا كان هناك مكان فلا مانع من حضورهم.

والحقيقة أن الأمناء سيحضرون، وأعضاء الأمانة الغير أعضاء فى المجلس، والمحافظين. ومن القوات المسلحة سيحضر حوالى (٥٠) شخصا.

شعراوى جمعة:

يرغب بعض رؤساء الأجهزة التنفيذية فى الحضور! فهل يوافق السيد الرئيس على حضورهم؟

جمال عبد الناصر:

إذا كان هناك مكان فلا مانع من حضورهم!

واعتقادى أن المناقشة ستستغرق أكثر من اجتماع.

ولكن اللجنة السياسية للعراق برئاسة عبد السلام عارف يرغبون فى المجىء إلى القاهرة يوم الأربعاء!

هل توجد مسائل أخرى ترغبون فى إضافتها للنقاط التى ذكرتها؟

فى رأيى أن عملية بناء الاتحاد الاشتراكى لم تسر خطوات تدعو للاقتناع! وأرى ألا نكتف أنفسنا ونكبلها بقيود، وإنما واجبنا أن نبحث المشاكل والحلول اللازمة لها.

النقطة الثانية، أن الأخ حسين الشافعى ذكر لى أنه مقيد فى مكتبه، ويخشى من الاتصال بأمانة معينة، فتصيب الحساسية الأمانات الأخرى! ورأيى أنه يجب أن يعمل، ويتصل، ولا يكبل نفسه بأى قيد، ويجب أن يقابل المسئولين فى النقابات والنقابات المهنية. أما أن يجلس فى مكتبه خشية حساسية الأمانات فإن ذلك أمرا لا يمكن الموافقة عليه. والواجب أن يخرج إلى خارج الاتحاد، ويلتقى بأعضاء الاتحاد الاشتراكى، ولا مانع من أن يصطحب معه أعضاء الأمانات.

كذلك فإننى أرى أن الاجتماع الأسبوعى لنا يجب أن يتم.

وإنتهى الاجتماع حيث كانت الساعة ١٠,٤٥ مساء.،

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطـور الحركة الـوطنية فـى مصـر (١٩١٨ - ١٩٣٦) **الطبعة الأولى** - (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

- تطـور الحركـة الـوطنيـة فـى مـصـر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - **الطبعة الثانية** (مكتبة مدبولى ١٩٨٣) .

- تطـور الحركـة الـوطنيـة فـى مـصـر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - **الطبعة الثالثة**:

الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤)

الجزء الثانى - (١٩٢٤ - ١٩٣٦)

(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨) .

٢ - تطـور الحـركـة الـوطنيـة فـى مـصـر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مـجلدان - الطبعة الأولى (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

الطبعة الثانية:

- الجزء الثالث - (١٩٣٧ - ١٩٣٩)

- الجزء الرابع - (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ـ **الطبعة الأولى**. (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٤ – عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ـ **الطبعة الأولى**) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ (مكتبة الأسرة).

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) **الطبعة الأولى**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٨ – الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٦).

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى. **الطبعة الأولى** (القاهرة: دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب

الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (**الطبعة الأولى**) . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤).
الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٥)
١٣ – مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر، ١٨٩١ ـ ١٩٨١ (**الطبعة الأولى**) (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩)
الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٨).
١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥) .
١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:
الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٨ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ – مصر فى عصر مبارك ،الجزء السادس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر فى عصر مبارك ،الجزء السابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ،الجزء الأول، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ،الجزء الثانى، من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ،الجزء الثالث، من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥٠ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥١ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٢ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ – مصر فى عصر مبارك ،الجزء الثامن، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ – مصر فى عصر مبارك ،الجزء التاسع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ – الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ ـ مصر فى عصر مبارك ،الجزء العاشر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

مع آخرين :

٥٧ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٨ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٩ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٦٠ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

الفهـرس

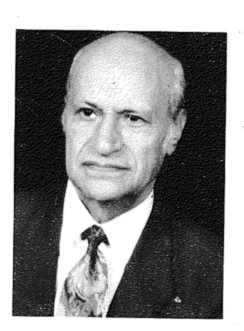
تقديم ٥
الفصل السادس
الجلسة السادسة يوم ٥ يناير ١٩٦٥ .... ٩
الفصل السابع
الجلسة السابعة يوم ١٢ يناير ١٩٦٥ .... ١٠٥
الفصل الثامن
الجلسة الثامنة يوم ١٩ يناير ١٩٦٥ .... ١٩١
الفصل التاسع
الجلسة التاسعة يوم ٢٦ يناير ١٩٦٥ .... ٢٩١
الفصل العاشر
الجلسة العاشرة يوم ٢٣ فبراير ١٩٦٥ .... ٣٨٩
الفصل الحادى عشر
الجلسة الحادية عشرة يوم ٦ أبريل ١٩٦٥ .... ٤٧٥
الفصل الثانى عشر
الجلسة الثانية عشرة يوم ١١ مايو ١٩٦٥ .... ٥٠١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٤٧٦ / ١٩٩٨

I.S.B.N 977 - 01 - 5954 - 9





المحاضر التى ننشرها كاملة فى هذه الدراسة مكتوب عليها «سرى للغاية»! وهى من أهم وأخطر الوثائق التى تصدر عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لسبب بسيط هو أنها تعرى تماماً نظام الحكم الذى أرسته الثورة، لا بيد أعدائها وإنما بيد أصحابها، إذ تتكون من محاضر اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى التى رأسها جمال عبدالناصر بنفسه، وهى الجهاز المسئول عن ممارسة العمل السياسى على مختلف المستويات والقطاعات الشعبية وتتضمن تحليلات سياسية كان من المتعذر على أصحابها التعبير عنها علانية أمام جماهير الشعب.

الغلاف للفنان: حمدى خليل

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٥٥٠ قرشاً